الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمــة



كلية : العـــلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم : التـــــــاريخ

مخبر التوطين : مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية

أطروحـة

لنيل شهــادة الدكتــوراه في الطور الثالث

الميدان : العـــلوم الإنسانية الشعبـة: التاريخ

الاختصاص :الأوضاع الإقتصادية في المشرق الإسلامي خلال القرن 1-7هـ

من إعـداد:

رضا كشيدة

بعنـوان

إدارة الأسواق في الدولة الأموية 41هـ/132هـ

بتاريخ:**2023/11/29** أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة		
السيد: كمال بن مارس	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيد : رابح أولاد ضياف	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8ماي 1945 قالمة	مشرفا
السيد: خالدي مسعود	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8ماي 1945 قالمة	ممتحنا
السيدة: عطابي سناء	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8ماي 1945 قالمة	ممتحنا
السيد: عبد المالك بكاي	أستاذ محاضر – أ–	بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2	ممتحنا
السيد: خميسي بولعراس	أستاذ محاضر – أ–	بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى : ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾ سورة التوبة الآية، 105

و قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾.

سورة الفرقان الآية، 20

إهداء

إلى الوالدين الكريمين الذين حرصا منذ سنواتي الأولى على أن أسلك طريق العلم، فيسرا لي ذلك بالرعاية والعناية، فجزاهما الله خيرا وجعل ذلك في ميزان حسناتهما .

شكر وتقرير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : << لا يشكر الله من لا يشكر الناس >> رواه أبو داود.

الحمد لله حمدا يليق بجلاله لما وفقني ويسر لي أمري وأعانني على إتمام هذا البحث وجميع شأني.

وأقدم شكري للأستاذ رابح أولاد ضياف الذي أشرف على هذه الأطروحة بداية من قبوله الإشراف والذي لم يأل جهدا في إرشادي وتوجيهي إلى الصواب طوال سنوات البحث ، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا أتعاب فحص هذا العمل وقراءته، وقدموا لي النصح والتوجيه من أجل الارتقاء في مجال البحث .

اللهم تقبل العمل مع قلته و الجهد مع ضآلته و السعي مع شوائبه.

و الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان مالم يعلم

والصلاة والسلام على النبي الأكرم وأله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

يشغل التاريخ الإقتصادي حيزا كبيرا وهاما من التاريخ المشرق الاسلامي، فهو تأريخ لفترة زمنية طويلة ، لذا فإنّ الحديث عن الدولة الأموية يقودنا دوما إلى ما حققته من إنجازات وآثار باقية خلدت مآثرهم ، فقد صار الأمويون في نظر المسلمين وغير المسلمين مقياسا لتطوّر الأمم والشعوب، ومركزا حضاريا و اقتصاديا متميزا، رائدا تفوّقت به على باقي البلدان في ذلك التاريخ.

حيث ازدهرت التجارة الأموية سواء الداخلية أو الخارجية في معظم الفترات التي نتناولها بدراستنا، فقد نمت المدن والأسواق، واكتظت بالسلع الصادرة والواردة، وكثرت الأموال، وأصبحت مقصد التجار من كل الأجناس، فامتدت خطوط التجارة برا وبحرا، باتجاه المناطق القريبة والبعيدة جدا ، فقد كانت الأسواق في العهد الأموي محورا للحياة الاقتصادية ومركز جذب لها، إذ تزودنا دراسة تاريخ الأسواق الأموية في المشرق الإسلامي بطبيعة الحركية الاقتصادية بأهم المراكز التجارية ، وما يمكن أن ينتج عنها من بناء علاقات نفهم من خلالها ديناميكية النشاط الاقتصادي في العصر الأموي .

وعليه فإنّها كانت ولاتزال مجالا خصبا للباحثين في حقل تاريخها الحضاري خاصة ما تعلق منه بالجانب الاقتصادي نظرا لأهمية هذا الجانب في دراسة تاريخ أي دولة، ومن المجالات الاقتصادية التي تفوّق فيها الأمويون أيما تفوق خاصة في مجال التجارة والأسواق التي تمثل أهم جزء من الاقتصاد ، وهو الموضوع الذي نرمي إلى معالجته من خلال هذه الدراسة التي تندرج : تحت عنوان: **إدارة الأسواق في الدولة الأموية (41هـ–132هـ)**

كموضوع بحث مقدم لأطروحة الدكتوراه في التاريخ الوسيط ،تخصص الأوضاع الإقتصادية في المشرق الإسلامي خلال القرن (1هـ-7هـ)-(7م-13م).

ولدراسة هذا الموضوع والبحث في ثناياه لابد من التطرق إلى الإشكالية المتعلقة به وهي: ماهي السياسة المعتمدة لدولة الأموية في تنظيم الأسواق ؟

و لمعالجة هذه الإشكالية لا مناص من تفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات، والإجابة عنها من بينها:

ما هو تعريف السوق؟ كيف ساهم الخلفاء والولاة في تنشيط ،وتنظيم الأسواق ؟ ما المقصود بالرقابة على الأسواق؟ ماهي أهم المكاييل والموازين ودور المحتسب في ضبط النشاط التجاري في الأسواق ؟ ماهي أهم العملات والوسائط المتداولة في الأسواق ؟ ما نوعية السلع المتداولة ؟

منهج الدراسة :

وقد اعتمدنا في انجاز هذا البحث على المنهج التاريخي وهذا من خلال ذكرنا لعـدة عهـود وفق تسلسلها الزمني، مع سرد بعض الأحداث التي كان لها تأثير مباشر في الاقتصاد لاسيما الأسواق، وعلى المنهج الوصفي الذي يظهر في وصفنا لمختلـف الظـواهر الاقتصـادية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي القائم على مقارنة النصوص واستخلاص النتائج.

و تم اعتماد المنهج المقارن والإحصائي من أجل التعرف على أوجه الشبه والإخـتلاف ولمقارنة وإحصاء أرقام وجداول بعض السلع ، وأسعارها ودارسة خرائط الملاحق وهذا من أجل الخروج برؤية موضوعية تخدم البحث، ومعرفة والأوضاع ،والوقوف على أهم النتائج الإقتصادية والتجارية في الدولة الأموية.

حدود الدراسة:

تناولت هذه الدراسة الحدود المكانية و الزمانية الآتية:

- أما المكانية فقد تطرقت الدراسة إلى عينة اقتصادية ، ومرفق مهم من المرافق الإقتصادية في المشرق الإسلامي خلال القرن (1هـ-7هـ) وهو الأسواق في الدولة الأموية ، وتنظيمها و مراقبها والسهر على أمنها وكذا وسائط التجارية المتعامل بها في الأسواق كالموازين والمكاييل والعملة و الصيرفة وقيمة السلع والمنتوجات التجارية والتجار في الأسواق الأموية والطرق التجارية.

- وأما الزمانية فإن هذه الدراسة تبحث في فترة الزمنية من تاريخ المشرق الإسلامي في جانبه الإقتصادي المتعلق بحركة التجارة في الأسواق ، وتنظيمها، والسياسات التي بذلتها السلطة الأموية في سبيل ذلك، والتي كانت من بداية قيام الدولة الأموية سنة 41هـ وإلى غاية سقوطها سنة 132هـ .

أسباب الدراسة :

اخترناه تحديدا من بين جميع المواضيع الإقتصادية الأخرى لجملة من الأسباب، ولعل أهمها يرجع إلى رفع الستار عن كثير من الغموض المخيم على بعض الجوانب الإقتصادية والتي قد لا تكشف عنها الأحداث السياسية لوحدها، وهو ما تفطن إليه الباحثون خلال الفترات الأخيرة ، وعليه وإيمانا منا بضرورة البحث في مثل هذه المجالات وحرصا على إثراء رصيد البحث التاريخي من جانبه الاقتصادي على وجه خاص كان اختيارنا

لدراسة موضوع الأسواق بالمشرق الإسلامي في الدولة الأموية في الفترة الممتدة من 41هـ-132هـ.

وهي فترة طويلة يرجع اختيارنا لها أيضا لاعتبار أنها أهم فترة شهده من ازدهار عمّ جميع النواحي السياسية والحضارية، هذا فضلا على أنّ الدولة الأموية كانت وما تزال من البلدان الإسلامية التي شُغِفْنَا بها وبحبّ الاطلاع على كامل تاريخها وذلك منذ السنوات الأولى من دراستنا الجامعية، وعليه فإنّ اختيارنا لهذا الموضوع جاء من باب اغتنام الفرصة للبحث في

موضوع أثار لدينا الكثير من الفضول والاهتمام لتعرف على الأسواق الأموية في المشـــرق الإسلامي ودورها الاقتصادي، و الاجتماعي والثقافي، وكيفية تنظيمها وادارتها .

الدراسات السابقة:

ولأجل الإلمام بالموضوع أكثر، ومعرفة كيفية التعامل مع المصادر التي تخدمه كان لزاما علينا الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت التاريخ الاقتصادي لمشرق الإسلامي الممتد من القرن (1- 7هـ) ومن بين هذه الدراسات نذكر:

ويأتي في مقدمتها :

ثريا حافظ عرفة : دراسة بعنوان الحياة الإقتصادية في بلاد الشام في العصر الأموي ،رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة ، السعودية ، 1409هـ-1979م، والتي تقاطعت مع دراستنا في الحديث عن أهم المنتوجات والسلع في بلاد الشام في فترة العصر الأموي والإشراف على الأسواق، وتنظيمها، وكذا إصلاحات العملة النقدية التي عرفت في فترة الدولة الأموية.

و رسالة ماجستير في التاريخ لعبد الله موسى محمد النوافعة: المدينة المنورة في العصر الأموي دراسة اجتماعية اقتصاديه ثقافية ، كلية الدراسات ،الجامعة الأردنية،2003م،والتي تقاطعت مع دراستنا في تنظيمات الأسواق التجارية في المدينة المنورة ، وعن أهم صناعات ومنتوجات المدينة المنورة.

كذلك عصام عيدروس الجعفري: التطور الإقتصادي في عصر الدولة الأموية -دراسة تحليلية وتقويمية ،وهي رسالة ماجستير عن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى،السعودية ،1992م ، والتي تحدثت عن مرحلة الإصدار النقدي في الدولة الأموية وهو ماله علاقة بموضوع دراستنا كوننا تطرقنا إلى العملة المتداولة في فترة الدراسة .

وقد تبين لنا أن هذه الدراسات المذكورة سلفا لم تتطرق بالتفصيل إلى دور الدولة الأموية في تنظيم الأسواق ناهيك عن تطرقها بشكل عام إلى السوق كونه مرفق من المرافق الإقتصادية بشكل عام ، وركزت على الجوانب التجارية والزراعية والصناعية.

خطة الدراسة:

وبعد جمع أشتات المادة العلمية التي يقتضيها موضوع البحث والتي استقيناها من مختلف المصادر والمراجع، قمنا بترتيبها وتوزيعها على أربع فصول رئيسية تأتي بعد المقدمة وتليها خاتمة و قائمة المصادر والمراجع ، وقد جاءت الخطة على النحو التالي :

الفصل الأول جاء تحت عنوان : الأسواق في صدر الإسلام والدولة الأموية :

حيث جاء في المبحث الأول: التعريف بالأسواق في اللغة والاصطلاح ، ثم تناولنا في المبحث الثاني: نشأة الأسواق في الدولة الإسلامية و تطورها بداية من العهد الجاهلي والنبوي ، و الراشدي وصولا إلى الدولة الأموية ، والمبحث الثالث: اختص بالحديث عن أهمية الأسواق بالمشرق الإسلامي في عصر الدولة الأموية ،وجاء المبحث الرابع بعنوان: أنواع وأصناف الأسواق في العصر الأموي.

أما الفصل الثاني كان تحت عنوان: السياسة التجارية الأموية للأسواق تعرضنا في مبحثه الأول : جهود السلطة الأموية في تنظيم و تنشيط الأسواق، من خلال إنشاء الدكاكين وتهيئة الطرق ،ومراقبة الخلفاء والولاة للأسواق ، وتحرير الحركة التجارية في الأسواق الأموية ، وجاء المبحث الثاني حول الرقابة والحسبة على الأسواق ،حيث شمل هذا المبحث على تعريف الحسبة ، والحسبة على الأسواق في العهد الأموي ومظاهرها في العهد الأموي ، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى دور الشرطة في تنظيم وحماية الأسواق وأمنها .

أما الفصل الثالث عنوناه بـ: وسائط التعامل التجاري في الأسواق، وتحدثنا في المبحث الأول على الموازين والمكاييل وأنواعها في العهد الأموي ومراقبتها ، وجاء المبحث الثاني حول العملة المستخدمة، وعملية صك وتعريب العملة في عهد عبد الملك بن مروان،و

كذا مظاهر الرقابة على العملة الأموية، المبحث الثالث تحدثنا على بقية الوسائل من السفتجة والصك والصرف ، المبحث الأخير كان عن الأسعار في أسواق الدولة الأموية والتي تعد من المسائل الجوهرية التي لا غنى عنها لمعرفة أسعار السلع المختلفة .

وجاء الفصل الرابع بعنوان : هياكل السوق الأموي

وجاء في المبحث الأول تحت عنوان تجار الأسواق ، والتي تحدثنا فيه عن تجار أصليين ، وتجار الموالي ، وأهل الذمة وفي المبحث الثاني عن أهم السلع في الأسواق الأموية المحلية والمستوردة ، وكذلك في المبحث الثالث عن أهم المدن و المراكز التجارية في الدولة الأموية ، وأخيرا المبحث الرابع عن الطرق التجارية في العهد الأموي .

وأنهينا الدراسة بخـــــاتمة تضمنت خلاصة ما توصلنا إليه فيها ، وذلك وفق الحدود الموضوعية والزمانية لهذا الموضوع.

صعوبات الدراسة :

- مشكلة تنوع مصادر البحث في موضوع التاريخ الاقتصادي نظرا لتناثر المادة العلمية في عدة مصادر مثل المصادر الجغرافية والتاريخية وكتب الفقه والنوازل وكتب الحسبة وغيرها.

- صعوبة التعامل مع بعض هذه المصادر التي نجدها تذكر لنا معلومات هامة متعلقة بالجانب الاقتصادي ولكن على شكل أسئلة فقهية تحتاج إلى تحليل وإعادة صياغة لتوظيفها ضمن سياق البحث.

- صعوبة إعطاء أرقام دقيقة أو إحصاءات ثابتة فيما يخص هذا النشاط في ظل شح المصادر عن تزويدنا بمعلومات وافية.

- صعوبة فهم بعض المصطلحات والتسميات نظرا لكوننا ندرس فترة بعيدة من الناحية الزمنية، فالكثير من الأشياء والأماكن قد تغيرت مع الوقت تسميتها مما يجعلنا في كل مرة نلجأ إلى القواميس والمعاجم .

- كما يجب على الباحث في التاريخ الاقتصادي أن يكون مطلعا على التاريخ السياسي نظرا للترابط الوثيق فيما بين الجانبين.

دراسة المصادر:

اعتمدنا في دراستنا هذه على بيبوغرافيا متنوعة من المصـــادر المختلفة سواء كانت رئيسية أو مساعدة ككتب الفقه والطبقات والتراجم فقد ورد فيها مادة علمية في التاريخ الاقتصادي مهمة كونها تعتمد على الروايات المسندة منها:

وبداية من الكتب التي كانت لها بصمة في بحثنا كتاب محمد بن علي بن محمد المعروف بابن العمراني (ت: 580هــ) :الأنباء في تاريخ الخلفاء وهو كتاب ممتاز والذي أفادنا في تعريف بعض الخلفاء الأمويون .

بالإضافة إلى كتاب الخراج لأبي يوسف(ت182هــ) ويعتبر نوعا جديدا من التأليف لدى المسلمين، إذ يبين كيفية إدارة الدولة لمواردها المالية وبخاصة من الضرائب والرسوم التي يحق للدولة جبايتها، ويتطرق لبعض الأمور الإدارية المتعلقة بكيفية تعيين عمال الخراج وأصحاب البريد في الولايات، والذي وجدنا فيه معلومات وحقائق متميزة ، وتكمن أهمية في كونه يتحدث في أحكام الخراج والجزية و عشور التجارة، والإقطاع والنقود ، و مختلف أنشطة الاقتصاد الإسلامي سيما فترة موضوع البحث.

و كتاب المنتظم في تاريخ الملوك والأمم تأليف عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي أبو الفرج، يتكون من ثمانية عشر جزءًا، والذي أعطانا معلومات وأحداث عن الدولة الأموية وخلفائها في جزئه الخامس والسادس والثامن .

وكتاب الطبقات الكبرى لمحمد أبي عبد الله بن سعد بن منيع الزهري (ت 230هـ) : يعد مرجعًا في السيرة والتراجم والتواريخ ويقع كتابه في تسعة أجزاء تعد من أهم الكتب التي ألفت في السيرة النبوية والطبقات، وقد حوت طبقاته معلومات مفيدة أفادت الدراسة في تحديد عام تعريب النقود في عهد الخليفة عبد الملك مع بعض الموضوعات الاقتصادية والإدارية المتعلقة بالعصر الأموي خاصة في الجزء الخامس من الكتاب.

وكتاب سير إعلام النبلاء للذهبي(ت748هـ)، وهو كتاب رائع في تراجم أعلام الأمة وسيرهم، يعنى بحياتهم وأفكارهم وأهم مقولاتهم وأشعارهم، يعتبر الكتاب عمدة في بابه، فهو يقدم تجارب حية من حياة الصحابة والتابعين حيث أمدا الموضوع بتراجم وفيرة عن الأعلام التي تم تناولنها، كما أسهمت تلك المصنفات بإيضاح الحوادث التاريخية التي تذكر غالبا عند الترجمة .

و من الكتب الجيدة التي ألفها قدامة بن جعفر ومن الكتب الحسان وبه يقتدي علماء هذا الشأن فمن طالعه عرف غزارة فضله وتبحره في العلم ، كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر(ت337هـ) الذي يعد مصدرا مهما استفادت منه الدراسة ، فيما يتعلق بالطرق التي تربط بين مختلف أرجاء الدولة الإسلامية باعتبارها من طرق التجارة الداخلية.

و كتاب الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال و الميزان، لنجم الدين أبي العباس بن رفعة الأنصاري (ت710هـ): استفادت منه الدراسة خاصة المتعلقة بالنقود والإصلاح الإقتصادي في العهد الأموي .

وكذلك كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة ، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت 845 هـ): الكاتب والقاضي الإمام والمحتسب والمؤرخ للأحداث الاقتصادية التي لا غنى لأي باحث عنها في التاريخ الاقتصادي الإسلامي إذ قدم معلومات انفرد بها مثل: نقوش دراهم الخليفة عمر بن الخطاب ، وضرب معاوية بن أبي سفيان الدينار الأموي الأول ، ودنانير

عبد الله ومصعب ابني الزبير، والإصلاحات النقدية والتعريب الذي أجراه الخلفاء الأمويون وولاتهم ، كما تناول دوافع عبد الملك لإصلاح النقود و تعريبها.

أمـــــا كتـــــب تـــــاريخ الأقاليم فمنهـــــا: كتاب تاريخ واسط ، لأسلم بن سهل الرزاز الواسطي بحشل (ت292هـ) : والذي أفادنا بمعلومات عن مدينة واسط و أسواقها ، والإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي تمت على يد الحجاج بن يوسف الثقفي.

وكتـــــاب أنساب الأشراف للمؤرخ البلاذري أبي جعفـــــر أحمـــــد بـــــن يحـــــيى(ت279هـ)،وما يحتويه من معلومات ومعطيات حول السياسية الاقتصادية ، سواء بالنسبة للتاريخ الإسلامي بصفة عامة أو لتاريخ المشرق بصفة خاصة ثم إن المادة التاريخية في أنساب الأشراف كثيرة ومتنوعة ، تناول فيها كل ما يتعلق بالأمويين وإصلاحاتهم الاقتصادية والإدارية.

أما كتب التاريخ العامة مثل كتـــاب "تاريـــخ الرســـل والملـــوك لطـــبري أبـــو جعفـــر محمد بـــن جريــــر (ت310هـ) ،ويقع كتابه في ثلاثة عشر جزءا محققا ، حوت معلومات عن : الفتوح والحروب والفتن والاقتصاد، والإدارة، لذلك يعد تاريخ الطبري من أوائل المصنفات التاريخية الكاملة حيث بني على ما سبقه من كتب المؤرخين المسلمين الذين سبقوه مثل الواقدي، أفاد الدراسة بمعلوماته في الجانب الاقتصادي : كعام ضرب عبد الملك للدراهم والدينار والنظم الإدارية كالدواوين مثل ديوان الخراج ، والعطاء ، والرسائل، والبريد.

وكتاب ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسين(ت 571 هـ) ، وهو تاريخ مدينة دمشق يقع في 80مجلدا ، تكلم فيه عن تراجم الأعيان والرواة، وكل من سكن أو مر بمدينة دمشق، وكانت الإستفادة منه في ذكر أهم أسواق دمشق الخاصة وأهم الأمور الإقتصادية فيها من عمليات التجارة والتجار ، وأهم المهن والحرف في الأسواق .

وقدمت كتب الجغرافيا والرحلات مادة هامة للبحث، لما تضمنته من معلومات تاريخية وجغرافية وحضارية، ويأتي في مقدمتها كتاب المسالك والممالك لابن خرداذبة(ت:280هـ)،الذي أورد معلومات قيمة عما تشتهر به كل منطقة من طبيعة السلع المنتجة ؛ والتي أثرت في تحديد النمط الاقتصادي لكل منها ، مما أسهم في رسم صورة واضحة لطبيعة الاقتصاد الإسلامي في فترة موضوع الدراسة .

وكتاب ابن حوقل ،أبو القاسم النصيبي (ت 380هـ) صورة الأرض وهو من المصادر الهامة فقد ألّفه صاحبه بدقة، ووصف فيه مشاهداته عن البلدان التي زارها، وقد أفادنا فيما يخص تجارة الرقيق، ووصف الأسواق والطرق وغيرها.

وكذلك المقدسي، شمس الدين (ت 388هـ) له كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة لاعتماد صاحبه على الدّقة فيما يذكره من معلومات نظرا لاعتماده على ملاحظاته ومشاهداته التي هي بمثابة معرفة مباشرة ، واستفدنا منه هو الآخر في معرفة بعض خصائص المدن خاصة ما تعلق منه بمنتجاتها.

ورحلة ابن جبير (ت614هـ)، هذا الكتاب يمثل وثيقة تاريخية هامة، يصحبنا المؤلف في رحلاته ويحدثنا عنها ويصف لنا كل ما مر به من مدن وما شاهد من غرائب المشاهد وبدائع الصنائع والأحوال الاجتماعية والسياسية .

أما كتب المعاجم والموسوعات فقد أفادت في استجلاء بعض التراجم والتعريف بها، ويأتي في مقدمتها كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي (ت626هـ) دور هام في إعطاء تعريفات لبعض المدن والقرى التي تضمها البحث.

دراسة المراجع :

وأدت المراجع الحديثة والمقالات والرسائل الجامعية دورا مهما في تقديم إشارات مهمة إلى مختلف السياسيات التجارية، واستفادت الدراسة من المراجع الحديثة والمقالات والرسائل الجامعية ، ولعل أهمها:

جواد علي : المفصل في تاريخ العرب حيث يعتبر هذا الكتاب موسوعة كاملة، ومرجع هام لكل باحث في تاريخ العرب ما قبل الإسلام، وذلك لما شمله من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية وغيرها من المجالات وقد استفدنا منه في معرفة الأسواق قبيل الإسلام في جزئه السابع .

وكتاب عاطف رحال تاريخ بلاد الشام اقتصادي في العصر الأموي الذي تناول بصورة شمولية الجوانب المختلفة للحياة الإقتصادية والإجتماعية في بلاد الشام في العصر الأموي .

وكتاب الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية لحلاق أحمد صبحي بن حسن وهو كتاب مفيد لمقادير الشرعية و أهميتها في تطبيق الشريعة الإسلامية الأوزان و المكاييل و المقاييس وقد استقادت منه الدراسة في الفصل الثالث في الحديث إلى أهم الموازين و المكاييل التي كانت مستعملة في النظم التجارية في العصر الأموي في المشرق الإسلامي.

أما فيما يخص الرسائل الجامعية التي اعتمدنا عليها منها رسالة ماجستير التطور الاقتصادي في العصر الأموي دراسة تحليلية وتقويمية لعصام هاشم العيدروس الجفري التي سنة 1992م بجامعة أم القرى ، والتي تطرق فيها لمختلف أوجه النشاطات الاقتصادية منذ قيام الدولة الأموية إلى سقوطها، وقد أفاد البحث بالخصوص عند دراسة السوق وتنظيمه وأسباب اعتناء الأمويين بالطرق التجارية الداخلية.

وبعد، ثم أننا لا ندعي في العلم فلسفة، ولا نقول أن هذا البحث المتواضع قد استوفى جميع الجوانب، فباب البحث دائما يبقى مفتوح أمام الباحثين، ولكل عمل اذا ما تم نقصان، لكن هذا ما وفقنا الله إليه، فله الحمد والشكر أولا وآخرا.

والله من وراء القصد وهو

الهادي إلى سواء السبيل...

تمهيد: لمحة تاريخية عن الدولة الأموية:

يرجع نسب الأمويين إلى أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وفي عبد مناف يلتقي بنو أمية مع بني هاشم ، وكان بنو عبد مناف بن كلاب[1] أصحاب مكانة عظيمة، ومنزلة مرموقة في مكة المكرمة شرفها الله تعالى.[2]

يعد مقتل واستشهاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم17 رمضان (40هـ) إذانا بنهاية الخلافة الراشدة ، وظهور عصر جديد في حكم الدولة الإسلامية ، وهو تولي الأسرة الأموية للحكم بدلا عن الحكم الشوري الذي ألفه المسلمون بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ،بعد أن تنازل الحسن بن علي[3] رضي الله عن الخلافة لصالح معاوية بن سفيان، وكان ذلك يوم 25 ربيع الأول من سنة(41هـ)،ومنذ ذلك الحين حتى معركة الزاب التي كانت بين الجيوش العباسية وبني أمية التي انتهت بهزيمة مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين ، في 11 جمادى الأولى من عام (132هـ) و تكون الدولة الأموية قد دامت ما ينيف عن الواحد وتسعين عاما.[4]

وقد قسم المؤرخون عصر الخلافة الأموية إلى عصرين متميزين :عصر الحكم السفياني(41هـ-64هـ) نسبة إلى أبي سفيان صخر بن حرب الأموي، وعصر الحكم

---

(1) الطبري، أبو محمد بن جرير(ت:310هـ): تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة ،1988،ج5، ص 328 . عماد الدين أبي الفدا إسماعيل ابن عمر (ت: 774هـ):البداية والنهاية ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر لطباعة والنشر والتوزيع ، ط1،الجيزة، مصر،1417ه-1997م،ج11،ص146 . السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمان (ت 911هـ):تاريخ الخلفاء ، ط1، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ،1424هـ-2003م، ص155.

(2) السيوطي : المصدر السابق ،ص 155. محمود شاكر: التاريخ الإسلامي – العهد الأموي – المكتب الإسلامي ، ط6،بيروت ،1411ه-1991، مج4، ص62. سعد بن عبد الله بن أحمد المغلوث : أطلس تاريخ الدولة الأموية ، العبيكان لنشر ، ط1،الرياض ،1422ه-2011م،ص 12 .

(3) الحسن بن علي أبو محمد بسط رسول الله صلى الله عليه وسلم أخر الخلفاء بنصه، ولد في نصف من رمضان سنة الثالث للهجرة وروي عن النبي أحاديث ، وروت عنه عائشة رضي الله عنها . الإمام السيوطي:المصدر السابق ،ص151.

(4) محمود شاكر: المرجع السابق ، ص58

المرواني (64-132هـ) نسبة إلى مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية مؤسس الحكم في هذا الفرع ، وأول من تولى الخلافة من هذا النوع.[1]

وقد تولى خلافة الدولة الأموية أربعة عشر خليفة الذين توالوا على حكمها استطاع الأمويون تأسيس دولة من أقوى الدول على مر التاريخ [2] إلى غاية عهد مروان الثاني بن محمد بن مروان بن الحكم(127هـ - 132هـ) والذي هُزم في معركة الزاب132هـ[3]، وقُتل بعد ذلك في مصر[4] ،هذا التاريخ مثل نهاية وسقوط دولة الأموية في المشرق الإسلامي، وكان من أهم أسباب وعوامل انهيار دولتهم هو التعصب العربي ، وكثرة العداء من الطوائف كالمهالبة اليمنيين والموالي من الفرس بسبب فرض الضرائب الباهظة عليهم مقارنة بالعرب ، يضاف إلى ذلك عداء الشيعة العلوية ، يقول: يوسف العش << ...وظهر هذا العداء للعلن بعد وفاة عمر بن عبد العزيز سنة(102هـ) ، والمتمثل في انتقال الحكم من ضلع آل عبد الملك بن مروان إلى محمد بن مروان...>> والكثير من الأسباب التي لا يسعنا ذكرها ، وبرغم من هذا فإن بني أمية كانوا رجال دولة وإدارة ، و حضارة وهذا ما نلمسه

---

(1) الفسوي، أبو يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي (ت277هـ): المعرفة والتاريخ، هجر لطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجيزة، 1990،ج1، ص35 .مصطفى أبو ضيف : دراسات في تاريخ الدولة العربية، عصور الجاهلية والنبوة ، والراشدين و الأموين (41-132ه/622-749م) ، دار النشر المغربية ، ط1، الدار البيضاء،المغرب،1986،ص315.

(2) الطبري: المصدر السابق،ج5،ص162،161 ، محمد بن علي بن محمد المعروف بابن العمراني (المتوفى: 580هـ) :الأنباء في تاريخ الخلفاء ، تحقيق: قاسم السمرائي، دار الأفاق العربية، ط1 ،القاهرة ،1419هـ-1999م،ص67. السيوطي : المصدر السابق ، ص150.

(3) الزاب : ترجع تسميته ملك من قدماء الفرس وهو زاب بن توركان بن منوشهر بن إيريج ابن افريدون ، والذي حفر عدة أنهار بالعراق فسمي بإسمه، وهو نهر قريب من الموصل يقع شمال العراق من أرض الجزيرة العربية وقعت فيه معركة كبرى دارت بين الجيوش العباسية بقيادة عبد الله بن علي عم أبو العباس السفاح الذي بويع بالخلافة في الكوفة و مروان بن محمد أخر خلفاء بني أمية ، انتهت هذه المعركة بانهزام محمد بن مروان الذي هرب إلى مصر ، ياقوت الحموي شهاب الدين : معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ،1397هـ-1977م ، ج3،ص123 . ابن الأثير : البداية والنهاية ،ج13،ص 254-256.

(4) الفسوي: المصدر السابق ،ج1،ص 38 ؛ طقوش، سهيل: تاريخ الدولة الأموية (41-132ه/661-750م)، دار النفائس لطباعة والنشر ، ط1، بيروت ، لبنان ،1431-2010، ص207.

في تاريخهم ، وأعمالهم من خلال عنايتهم بالمجالات الحضارية ، وكانوا أهل تنظيم وحضارة ، فهم الذين أحدثوا البريد بمراحله، وفنادقه، وخيوله السريعة ، ووضعوا نظام الأوقاف والأحباس سنة (118هـ) ، ومن مظاهر ذلك دواوين عبد الملك ، ومراسيمه ، ونظام الحسبة وأنظمة القضاء، التي عملت على زيادة مداخيل الدولة[1] ، ونفهم من هذا أنهم اهتموا بالعمران والزراعة والصناعة والتجارة من خلال وضع القوانين والتنظيمات في معظم المجالات وخاصة المجال الاقتصادي ومن بين هذه التنظيمات ، عملوا على تنظيم الأسواق في عهدهم الذي هو موضوع دراستنا.

حيث اهتم الأمويون بالمحافظة على مقومات الحياة الاقتصادية وتطويرها في إطار إسلامي، والحد من المشاكل التي واجهت حركية اقتصاد الدولة وظلت تلك السياسة طيلة فترة حكم الخلفاء الأمويين.

كما عمل الخلفاء الأمويين على نهج سياسة اقتصادية يمكنهم من خلالها الرفع من مستوى الحياة المعيشية في المجتمع خاصة من النواحي الاقتصادية مثل الزراعة فقد حرصوا على إصلاح وسائل الري والزراعة و الصناعة،و التجارة [2].

كما سعى الأمويون لتحرير طبقات العمال والصناع و المزارعين من و النظام الطبقي القديم ، والقضاء عليه وهذا راجع إلى عملية الفتح الإسلامي في البلاد المفتوحة ، فقد ساهم ذلك كله في خلق نوع من الرخاء الاقتصادي الذي ساهم بدوره في تطوير الأوضاع الاجتماعية فامتلك الناس الضياع والمزارع والأراضي ، وحتى الأسواق كسوق يوسف بالحيرة[3] .

---

[1] يوسف العش: الدولة الأموية ، دار الفكر ، ط2، دمشق،1406هـ-1985م،ص ص317 و349 .

[2] نفسه ،ص349.

[3] طقوش : المرجع السابق ،ص199.

الفصل الأول : الأسواق في صدر الإسلام والدولة الأموية

أولا : الدلالة والاصطلاح

ثانيا : نشأتها في الدولة الإسلامية و تطورها

ثالثا : أهميتها بالمشرق الإسلامي في العصر الأموي

رابعا : أنواع وأصناف الأسواق في العصر الأموي

الفصل الأول : الأسواق في صدر الإسلام والدولة الأموية :

عرفت الأسواق في الدولة الإسلامية في أيامها الأولى دورا بارزا سواء في الجانب اقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي ، حيث كانت مركزاً للبيع والشراء، وعقد الصفقات، ومن خلالها يمكن الاستدلال عن الوضع الإقتصادي للدولة باعتبار السوق من أبرز ميادين تصريف الإنتاج الزراعي و الصناعي، وغيرها من النشاطات التجارية .

وهذا ما يجعلنا نسأل عن وضع الأسواق في الحياة الإقتصادية للعرب قبيل الإسلام لأهميته هذه الفترة في فهم مجريات الأحداث في الدولة الإسلامية لارتباطها بها وتأثيرها عليها ، وبالنظر نجد أن العرب جميعا سواء العرب القحطانية أو العدنانية[1] ، قد عرفوا كثيرًا من الأسواق سواء في الجاهلية ، باعتبارهم أهل تجارة، فقد كانوا حلقة وصل تجارية بين الهند و إفريقيا، وكانت تتم معاملاتهم التجارية بطرق المقايضة ، فقد شهدت أسواقهم مختلف السلع فساعد ذلك على إقامة التبادل التجاري [2]،فقد عرفت مكة بمواقعها وسط طرق القوافل التجارية محطة للقادمين من جنوب الجزيرة وغيرها من المناطق .[3]

---

(1) قيل أن قحطان من ولد سام بن نوح وقيل من ولد هود عليه السلام فهو مختلف في نسبهم ،و يقال سائر اليمن قحطان ويقال سائر بني عدنان المضرية و النزارية وهي قيس والعرب كلها على ست طبقات: شعوب وقبائل وبطون وفصال وما بينهما من الأباء يعرفها أهلها. بن حزم الأندلسي، احمد بن سعيد(ت456هـ):جمهرة أنساب العرب،تح:عبد السلام محمد هارون،ط5،دار المعارف، القاهرة،(دت)، ج1، ص30. المقريزي ، تقي الدين :النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم : تحقيق حسن مؤنس ، دار المعارف ،1988،ص113.

(2) فليب حتي : تاريخ العرب المطول ، دار الكشاف لنشر والطباعة والتوزيع ، بيروت لبنان ،1949م،ج1،ص136.

(3) نفسه ،ج 1، ص153.

لذا حرص العرب خلال فتوحاتهم و بعد انتهائها على إنشاء الأسواق في الأمصار المفتوحة فزاد العمران، واتسعت المدن وأصبحت الأسواق إلى جانب أغراضها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت مكاناً لمفاخرات الشعراء مثل سوق عكاظ[1]، ومجالس الخطباء كما كان الحال في البصرة[2]، وكناسة الكوفة[3] ، وغيرهما.

لذلك فالأسواق كانت تمثل المراكز الرئيسية للتجارة ،فالخلفاء الأمويون أولوا عنايةً فائقةً بها، فعلى الرغم من انشغالهم بالفتوحات الإسلامية ونشر الإسلام إلا أن ذلك لم يصرفهم عن الاهتمام بالأسواق وتنظيمها، وسنعرض ذلك في حينه.

أولا: الدلالة و الاصطلاح :

يستدعي تحديد مفهوم الأسواق من حيث تعريفه في اللغة ، ثم في الاصطلاح

1- المعنى اللغوي:

ورد في لسان العرب أن السوق هو موضع ومكان البياعات، والسوق التي يتعامل فيها تذكر وتؤنث، والجمع أسواق ، وسمي السوق لأن التجارة تجلب إليه والمبيعات تساق نحوها [4]، و قيل أن السين والواو والقاف أصلُ واحد ، وهو حدوث الشيء [1] ، والسوق مصدر

---

(1) الزمخشري ، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر (ت538هـ):أساس البلاغة ، تحقيق :محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ،1419ه-1998م،ج1،ص 672. جواد علي : المفصل في تاريخ العرب ، نشر جامعة ، ط2، بغداد،1413ه-1923م،ج7 ، ص377.

(2) البصرة: تقع في العراق ، وهي الأرض الغليظة، وسميت بصرة لغلظها، وشدتها وقد ذكر الشرقي القطامي ، أن المسلمين حين وصلوا مكان البصرة لنزول بها نظروا الحصى عليها فقالوا : إن هذه أرض بصرة والتي يعنون بها حصبة. الحموي: المصدر السابق، ج1، ص430.

(3) الكوفة : تقع بأرض بابل من سواد العراق سميت لاجتماع الناس بها ، ومن قولهم : قد تكوف الرمل، أخذت من قولهم تكوف الرمل ،إذا ركب بعضه تم تمصيرها أيام عمر بن الخطاب في السنة التي مصرت فيها البصرة سنة 17هـ وقيل أنها مصرت بعد البصرة بعامين سنة (19هـ) . الحموي: المصدر السابق ، ج4،ص490 . أبو الفدا ،المؤيد عماد الدين بن علي (ت732ه):كتاب تقويم البلدان ، دار صادر ، (د.ط) ، ص327.

(4) ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب ، تحقيق :نخبة من العاملين بدار المعارف ، دار المعارف،ج1،(دت)، ص 2154.

ساق ، يقال : ساقه يسوقه سوقاً ، والسيقة ما أستيق من الدواب ، ويقال : سُقت إلى امرأتي صداقها واستقته ، [2] والسوق مشتقة من هذا لما يساق إليها من كل شيء ، والجمع أسواق ، والسوق تذكر عند تميم بمعنى السبيل والطريق والزقاق والكلأ ، والكل مؤنثات عند أهل الحجاز [3] .

والسوق: بضم السين مشددة ممدودة والجمع أسواق مكان البيع والشراء من سوق الناس و أخذ بضائعهم لمكان البيع والشراء ، وربما جاء لفظ السوق من كلمة" ساق "يسوق " الحيوانات التي يراد بيعها، ويقال له السياق أيضا وأصله سواق فقلبت الواو ياء بكسرة السين ،وهما مصدران من ساق يسوق[4] .

ويقترب هذا اللفظ من الكلمة السامية الأكادية" سوقوا "والتي تعني ضيق المساحة، وفي اللغة الآرامية تعني مكان يجتمع فيه الناس في موسم معين لتبادل البضائع [5].

وجاء في المعجم الوسيط، السّوق بمعنى الموضع الذي يجلب إليه المتاع والسلع والابتياع[6].

وعليه فإن كلمة السوق في اللغة تطلق على مكان وموضع جغرافي محدَّد، تباع فيه السلع وتشترى، كما تعرض فيه الأعمال و الصنائع . [7]

---

[1] أبي حسين أحمد بن فارس بن زكريا : معجم مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط : عبد السلام هارون دار الفكر ، 1399هـ، 1977م، ج3، ص 117.

[2] الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط ، إشراف: محمد نعيم العرقوسي ، المؤسسة الرسالة،ط8 ، لبنان ، 2005،ص895.

[3] الحجاز : أطلق عليه حجازا لأنه يفصل بين نجد وتهامة فمكة تهامية والمدينة حجازية والطائف حجازية . الحموي ، المصدر السابق ،ج2، ص 219. إبراهيم بيضون: الحجاز والدولة الإسلامية –دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الواحد هجري، ط1،المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان،1403-1983،ص32 .

[4] أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين : معجم مقاييس اللغة، دار الفكر ، بيروت، ج3 ،1979 ، ص 117 .

[5] محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، ط 4 ، 1993م، ص 299 .

[6] مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ،ط 04 ، مصر، 2004 ص 465 .

[7] عطية فياض: سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، مصر، 1998 ، ص 18 .

و ورد في القرآن الكريم كذلك لفظ السوق في مواقع عديدة نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر وحسبنا في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ وَجَعَلۡنَا بَعۡضَكُمۡ لِبَعۡضٖ فِتۡنَةً أَتَصۡبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرٗا﴾ [1]، و السوق بمعنى السوق الذي يباع فيه كما جاء في الآية الكريمة.

﴿ وَقَالُوا مَالِ هذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا ﴾ [2] ، حيث تبين الآية على أنهم أنكروا على الرسول صلى الله عليه وسلم أن يقوم في ابتغاء الرزق أكل الطعام ، وتصوروا انه لابد من وجود جنة يأكل منها.[3]

ومن خلال التعريفات اللغوية السابقة لمصطلح السوق نتوصل أن السوق هو كلمة مشتقة من الفعل أو المصدر ساق ، وكلمة السوق تدل على موقع ومكان معين أو مساحة جغرافية ، يقصدها الناس بهدف التجارة إذ تجتمع فيها مختلف السلع والبضائع ، كما تعرض فيه الصنائع والأعمال ، كما نلاحظ أن السوق ورد لفظه في القرآن الكريم ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرتاد الأسواق، كما في ذلك دلالة تاريخية على أن العرب عرفت الأسواق في الجاهلية قبل الإسلام .

2- المعنى الإصطلاحي:

عرفه الراغب الأصفهاني من القدماء بأنه :" الموضع الذي يجلب إليه المتاعُ للبيع " [4].

ويعرف ابن خلدون الأسواق بقوله : اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس، فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها كالباقلاء والحمص والجلبان وسائر حبوب الأقوات ومصلحاتها كالبصل والثوم وأشباهه، ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم

---

(1) سورة الفرقان :الآية 20.

(2) سورة الفرقان :الأية 7 .

(3) إبراهيم الكرباسي: الإنباء بما في كلمات القرآن من أضواء ، تحقيق : محمد جعفر ، مطبعة الآداب ، حي عدن ، النجف ،1987م ، ص 260 .

(4) الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502هـ): معجم مفردات ألفاظ القرآن ، تحقيق : صفوان عدنان الداودي ، ،دار القلم ،ط4 ، الدار الشامية ، 1430-2009 ، ص 436.

والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني.[1] يتم فيها التبادل بين البائعين والمشترين، [2] في إطار العملية التجارية، وتعني كلمة السوق في المدن مجموعة من الحوانيت والمصانع التي تتركز فيها الحياة الصناعية والتجارية والتي تدرج كل صنف في موضعه (السوق) الخاص ، وتمثل الأسواق مراكز النشاط التجاري كانت تنشأ على ملتقى طرق التجارة، و تعني الأسواق البسيطة التي تنتشر في القرى بحيث لم تقتصر الأسواق على مدن فقط ، ولم يكن من الضروري أيضا أن تجتمع الأسواق معاً في جزء واحد من المدينة الإسلامية، فكل صنف له سوقه الخاص المنفصل عن الأسواق الأخرى. [3]

وبهذا يمكن القول أن السوق يمثل حيزا مكانيا يتم فيه تبادل السلع ، و يمكن أن تكون مجموعة علاقات التعامل بين البائعين ، والمشترين [4] ، والحقيقة أن السوق تتركز فيها الحياة الإقتصادية ، كما تعني كلمة الأسواق البسيطة التي تنتشر في القرى،[5] بحيث لم يكن من الإلزام أن تجتمع الأسواق كلها معا في جزء واحد من المدينة الإسلامية [6] ، ونفهم من هذا المعنى أن السوق هو الحيز الذي يعرض فيه البائعون سلعهم ،وعليه قد يكون هذا الحيز في قرية أو إقليم أو قطر لا يمنعهم من مزاولة أنشطتهم التجارية.

ويعرفه جرجي زيدان: هو مكان يجتمع فيه أهل البلاد أو القرى في أوقات معينة ولا تزال أمثال هذه الأسواق تقام إلى اليوم في القرى أو في البلاد البعيدة عن التمدن الحديث .[7]

---

[1] ابن خلدون: المقدمة ، تحقيق : عبد الله محمد الدرويش، دار ابن البلخي، ط 1، دمشق،1425 ه،2004 ،ج2،ص 35.

[2] سعد بن حمدان اليماني: مبادئ الاقتصاد الإسلامي،(دت) ، ص 73.

[3] حسين علي الخربوطلي: الحضارة العربية الإسلامية ، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة،1994، ص 195.

[4] عصام عيدروس الجعفري : التطور الإقتصادي في عصر الدولة الأموية ، دراسة تحليلية وتقومية ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، السعودية ،1992،ص200.

[5] الغزالي، أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ): إحياء علوم الدين،دار القلم، بيروت، لبنان، 1426 ه 2005 م، ج2،ص 59.

[6] الخربوطلي : المرجع السابق ، ص195 .

[7] جرجي زيدان : المرجع السابق،ج3 ، ص41 .

أما السوق في الاصطلاح الاقتصادي: فهو بمعنى أشمل و أوسع من المعنى اللغوي، بحيث لا يشير هذا المعنى لا إلى مكان مادي ولا إلى حيز جغرافي ،فوحدة المكان ليست شرطا أساسيًا لقيام السوق، لذلك فتعريف السوق بالمعنى الاقتصادي هو كل إقليم يكون فيه البائعون والمشترون على اتصال حر ، يؤدي إلى مساواة أثمان السلع التي من نوع واحد وبسهولة وبسرعة.[1]

ويشير أيضا إلى مجموعة العلاقات المتبادلة بين البائعين والمشترين الذين تتلاقى رغباتهم في تبادل منتج أو خدمة معينة، وعليه يكون السوق هو الحيز الذي ينتشر فيه البائعون والمشترون. [2]

وبعد عرضنا لمجموعة من التعاريف الاصطلاحية يظهر ويتبين لنا أن السوق الموضع والحيز المكاني الذي تجلب إليه السلع ومختلف البضائع التي تلبي مختلف متطلبات السكان الضرورية ، كما هو الحيز الذي تتم فيه عملية التبادل التجاري ، إذ يعد من المراكز التجارية المهمة في أي منطقة ، أما عن موعد ومكان انعقاد السوق فهو يرجع لكل منطقة قد يكون على ملتقى الطرق التجارية أو داخل المدن ، كما هو المكان الذي يربط بين التجار والبائعين في إطار العملية الشرائية للمنتوجات والسلع .

ثانيا: نشأتها في الدولة الإسلامية و تطورها :

1-أسواق العرب قبيل الإسلام:

عرف العرب كثيرًا من الأسواق في الجاهلية والإسلام، فقد كان لسوق عكاظ[1]شهرة كبيرة <<...فقد كان مكانًا مختارًا للتجارة والأدب و متسوقو العرب كانوا يجتمعون فيه

---

(1) يسري محمد أبو العلا: المعاملات الاقتصادية للأسواق في النظام الإسلامي ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2007 ، ص 13.

(2) مستعين علي عبد الحميد : السوق وتنظيماته في الإقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير ،جامعة أم القرى ، السعودية ،1984،ص70

فيتنافسون ويتفاخرون...ومنه قالوا تعاكظوا في مكان كذا إذا اجتمعوا أو تزاحموا...>> [2] ، وسمي بذلك لأن العرب تجتمع فيه فيعكظ بعضهم بعضاً بالفخار والخصام والحجج ، وكان يقوم في شهر ذي القعدة ويأتي إليه من قريش وسائر العرب،[3] وقد كان هذا سوق من أكبر وأشهر الأسواق في العهد الجاهلي في الجزيرة العربية حيث تقام فيه كل سنة المعلقات الشعرية للأدباء بين نخلة والطائف والحجاز وعليه فإن سوق عكاظ مثل مدرسة في بلاد العرب كان الفائز يشعر بالفخر والعزة .[4]

وظهرت في أنحاء الجزيرة العربية أسواق محلية وأسواق أخرى عالمية مثل دومة الجندل[5] والمشقر[6] وسوق صحار[7] الذي كان يقوم في اليوم الأول من شهر رجب في

---

[1] سوق عكاظ من أشهر و أعظم أسواق العرب، وهي نخل في واد بين نخلة والطائف، فكانت تحضره قبائل العرب كلها لأنها متوجهم إلى الحج الأكبر فيجتمعون منه في مكان يقال له الاثيداء فتقوم أسواقهم ويتناشدون ويتحاجون لأنه مشهد القبائل كلها فهم يتوافدون إليها من كل جهة وكان يقام في الأشهر الحرم الذي كان في القتال محضورا. ياقوت الحموي ، المصدر السابق ،ج 4،ص142. مصطفى صادق الرفاعي :تاريخ الأدب العرب، مكتبة الإيمان، ط1،القاهرة ،1997،ص81. فليب حتي : المرجع السابق ،ج1،ص136.

[2] الزمخشري : المصدر السابق،ج1،ص 672.

[3] اليعقوبي ،احمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب (ت:292هـ): تاريخ اليعقوبي ، تقديم وتعليق : العلامة الكبير محمد صادق ، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها ، النجف،1384هـ-1964م،ج1،ص245.

[4] فليب حتي :المرجع السابق ،ج1،ص136.

[5] دومة الجندل و يقال (دوماء الجندل) آلا هما بالضم بلد يقع في نقطة متوسطة بين الشام والخليج العربي والمدينة، على منتصف الخط الواصل بين العقبة والبصرة تقريبا، بينها وبين دمشق خمس ليال وبينها وبين المدينة خمس عشرة ليلة لعدم استقامة الطريق بينهما، وهي في غائط من الأرض طوله خمسة فراسخ وفيها حصن مارد المشهور، وإلى غربها عين تثج فتسقي ما به من النخل والزرع . سعيد الأفغاني :أسواق العرب في الجاهلية والإسلام ، دار الفكر ،بيروت ،1334هـ-1974م،ص103.

[6] المشقر:هو حصن بين نجران و البحرين ، ويقال أنه من بناء طمس ويقع على تل عالي ويقابله حصن بن سدوس وقيل عنه أنه من بناء سليمان بن داود عليهما السلام . ياقوت الحموي: المصدر السابق ،ج 5،ص134.

[7] صحار : إسم مشتق من الصحراء : وهي قصبة عمان مما يلي الجبل ، وهي مدينة طيبة الهواء والخيرات والفواكه ، سميت بصحار بن إرم ابن سام بن نوح علية السلام ، كانت مقصد لتجار لأنها كانت بها أسواق عجيبة ، وكان فتحها في

عمان وعدن وصنعاء ورابية وذي مجاز ومجنة (حول مكة)،[1] وسوق الشحر و مهرة ، الذي كان يقوم سوقها تحت ظل الجبل ، الذي عليه قبر هود عليه السلام ، وسوق عدن الذي كان يقوم في أول أيام شهر رمضان المبارك ،وصنعاء كان يقوم في النصف من شهر رمضان ومن خلال هذا اشتهرت مكة بأشهر الأسواق التي يجتمع فيها العرب وغيرهم[2]، ولعل شهرة أسواق مكة بسبب كونها معروفة منذ القدم بشهرتها وعلاقاتها التجارية .

ومن الأسواق المعروفة عند العرب أيضا سوق دبا وهي إحدى أهم أسواق العرب ،يأتيها التجار من بلاد السند ، والهند والصين و أهل المشرق والمغرب وكان سوقها يقوم في أخر أيام رجب وسوق نطاة بخيبر وسوق حجر[3] باليمامة كان يقام يوم عشوراء في أخر محرم ، [4] وبالتالي كانت أسواق العرب تعرف شهرة في كل أقطار العالم فكانت مقصدا للتجار، وعرف سوق الحزورة بمكة الذي كانت سوق مكة القديم وكان فيه مجتمع الناس للبيع والشراء، ويقع ملاصقا للحرم ودار الندوة. [5]

و قد كان أهل مكة في الجاهلية يقومون برحلتين سنويا الأولى كانت نحو بلاد الشام في الصيف والثانية إلى بلاد اليمن في الشتاء وقد ورد ذكر هاتين الرحلتين في سورة قريش في القرآن الكريم قال الله تعالى:

أيام الخليفة الصديق أبو بكر رضي الله عنه صلحا في الثاني عشر للهجرة . ياقوت الحموي: المصدر السابق،ج3،ص 393.

[1] اليعقوبي : المصدر السابق،ج1 ،ص244.

[2] اليعقوبي : المصدر السابق،ج1 ، ص 244 .

[3] يقال له سوق الموسم ويسمى سوق الديرة ، وكان هذا السوق يتكون من مجموعة من الأسواق المتخصصة مثل سوق التمر وسوق الصيارفة وسوق البز والحلاقين وسوق النساء وسوق الطعام(العلف)، وسوق الحطب ويباع فيه الحطب . عبد الرحمن الشقير :سوق حجر اليمامة ، مجلة صحارى ،عدد5، 2003، ص35.

[4] البغدادي أبو جعفر محمد بن حبيب (ت 245هـ):كتاب المحبر ، تصحيح : إيلزه ليفتن شتيتر ، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت، دت ، ص ص 265-268.

[5] الفاكهي محمد بن إسحاق ابن العباس ، أخبار مكة في قديم الدهر و حديثه ، تحقيق : عبد الملك بن عبد الله دهيمش ، دار خضر للطباعة والنشر، ط2 ، بيروت ، لبنان ،1994،ج4،ص206.

﴿ لإِيلافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) ﴾ .[1]

كانت مواعيد هذه الأسواق تقام في أشهر السنة على مدار العام وينتقلون من إحداها إلى الأخرى، يحضرها العرب من قريب ومن بعيد، فقد كانت الأسواق تقام على مدار اليوم إلى وقت العشاء، وكان هذه الأسواق يرتدها معظم الناس و مدبرات البيوت ، وكانت فيها معظم المتطلبات كالثياب وغيرها [2]، فإذا فرغوا من سوق انتقلوا إلى سواها، فكانوا ينزلون دومة الجندل في أعالي نجد أول يوم من شهر ربيع الأول، فيقيمون أسواقًا للبيع والشراء والأخذ والعطاء، ثم ينتقلون إلى سوق هجر فيقيمون هناك شهرا، ويرتحلون منها إلى عمان فيقيمون سوقهم، ثم يرتحلون إلى حضرموت فعدن، وبعضهم ينزل إلى صنعاء فيقيمون أسواقهم[3]، وبعد انتهاء أعيادهم يرتحلون إلى عكاظ [4] في الأشهر الحرم، كانت لهم أسواق أخرى في صحار والشحر و مجنة و حباشة ومشقر وغيرها، فأسواق العرب أسواق موسمية، كانت تقام في أنحاء شتى من الجزيرة العربية، تلتقي فيها مختلف القبائل العربية، فتتبادل السلع، وتلقى الأشعار فيما بينها، وتقوم فيها كذلك بافتداء أسراها[5].

ومما تقدم يتضح لنا أن الأسواق كانت في العصر الجاهلي قبيل الإسلام على نوعين :أسواق المدن بمعنى الأسواق الحضارية ، والأسواق الموسمية التي كانت تقام في وقت معين من السنة ، والتي كانت عادة في الأشهر الحرم ، والتي كانت تقام في منطقة محايدة ،

---

[1] سورة قريش ،الآية رقم2. البغدادي: المصدر السابق ، ص 266 .

[2] النويري ،شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت733ه): نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق :مفيد قمحية و حسن نور الدين ، دار الكتب العلمية،ط1 ،بيروت ،1424ه-2006م،ج2،ص182.

[3] جرجي زيدان: المرجع السابق، ج3،ص41.

[4] النويري : المصدر السابق ،ج2،ص255.

[5] عبد الإله الصائغ: الخطاب الإبداعي الجاهلي والصورة الفنية، القدامة وتحليل النص، المركز الثقافي العربي، ط 1 ، بيروت، 1997 .م، ص102.

وبعيدة عن النزاعات القبلية لذلك فقد كان السوق هو المحل الذي يتسوق منه ،وتتلاقى احتياجات أصحاب العملية الشرائية من بائع ومشتري من خلال تبادل السلع والمنافع .

وأسواق ثابتة على مدار أيام السنة ، يعرض فيها الباعة سلعهم ، ويقصدها المشترون للتسوق ، وإما موسمية تقام في مواسم معينة وترفع عند نهاية الموسم ، وقد كانت هذه الأسواق تلتزم بأماكن معينة ثابتة ، في مواضع السكن كالقرى والمدن ، فقد كان الناس يبيعون ما عندهم من سلع وكانوا يعرضونها على الأرض ،أو على دكة مبنية للجلوس عليها ، أو لعرض البضاعة فوقها أما الباعة الكبار فكانوا يجلسون في حوانيت ، وهي الدكاكين يبيعون فيها سلعهم التي توضع فيها ولها أبواب فإذا انتهوا من البيع قاموا بإغلاقها ليعودوا لفتحها في اليوم الموالي (1) ، وقد عرف العرب الكثير من الأسواق منها سوق بيع الرقيق قبيل الإسلام و في العهد النبوي.(2) وبالتالي كانت هذه الأسواق في العهد الجاهلي ملتقى لتبادل المنتوجات من قطر إلى أخر .

2 –العهد النبوي:

من المعلوم من سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، انه كان يذهب إلى الأسواق ويشتري ويبيع ،فضلا عن أنه مارس التجارة بأموال زوجته خديجة بنت خويلد رضي الله عنها قبل أن يبعث نبيا إلى الناس.(3)

وبعد هجرته صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه إلى المدينة(يثرب) ونشاط المهاجرين التجاري ذكرت بعض المصادر ظهور وتطور بعض الأسواق كسوق بني قينقاع الذي يعد مجالا وفضاء تجاريا استوعب عددا من المهاجرين الذين استطاعوا بخبرتهم في التجارة أن

---

(1) جواد علي : المرجع السابق، ج7 ، ص364،365.

(2) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري ، تحقيق: عبد القادر شيبة أحمد ،مكتبة الملك فهد،ط1، الرياض، السعودية،2001،ج4، ص490.

(3) الطبري : المصدر السابق، ج2،ص ص278– 280 .

يقلبوا الوضع لصالحهم، وبهذا نشطت أسواق جديدة وذكر كذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا هريرة كانا يترددان عليه .[1]

واستمر نشاط بعض الأسواق التي كانت تقام في الجاهلية إلى عهد الرسول صلى الله علية وسلم كسوق دومة الجندل الذي ظل يقام في عهده[2]، وسوق الأبطح أو سوق الليل وسوق ساعة، وقد استمر نشاطه في الإسلام، وكان متنوع السلع و تحط فيه بعض القوافل القادمة من الشام [3] .

روى الطبراني عن ابن ماجة ، أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني رأيت موضعا للسوق أفلا تنظر إليه ،فقام معه حتى جاء موضع سوق النبيط ، فلما رآه أعجبه وركض برجله ، قال: نعم سوقهم هذا فلا ينقص ولا يضربن عليكم الخراج.[4]

وعمل الرسول صلى الله عليه وسلم على إنشاء سوق خاص بالمسلمين فأقام سوق المدينة وكان يتفقده بنفسه ، فقال "هذا سوقكم لا يأخذ منه خراج ولا غلة" [5] ، وقد اشتهرت بعض الأسواق كالحزورة التي كانت تقام بمكة في دار أم هاني ابنة أبي طالب ، كانت مميزة بجباجب الأسواق، ويقال أنها كانت الأشهر عند أهل مكة ونشط هذا سوق في أيام الخلفاء الراشدين ، وقد كان هذا السوق متنوع التجارات والخدمات وبدأ شأنه يضعف في الإسلام بسبب قيام أسواق تجارية أخرى بديلة وبسبب ضم أرضه إلى توسعات المسجد الحرام

---

[1] ابن كثير: البداية والنهاية ،ج11،ص186 .

[2] ابن سعد محمد بن منيع الزهري (ت203ه) : الطبقات الكبرى، تحقيق: على محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة ،2001،1421 م ،ج5 ،ص130 .

[3] الفاكهي محمد بن إسحاق ابن العباس : أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ، تحقيق : عبد الملك بن عبد الله دهيمش ،دار خضر لطباعة والنشر ،ط2،بيروت ،لبنان ،1994،ج3،ص75.

[4] الإدريسي، محمد بن الحلي الكتاني الفاسي : التراتيب الإدارية ،تحقيق: عبد القادر الخالدي، شركة الأرقم لطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت ، (د.ت)، ج2،،ص105.

[5] البلاذري أحمد بن يحيى (ت279هـ)، فتوح البلدان ، شركة طبع العربية،ط1 ،القاهرة،1901،ص32.

المتعاقبة. [1]، كما كانت مكة أكبر سوق تجاري للمبادلات التجارية والمالية في شبه الجزيرة العربية ،بدليل ما أشار إليه القرآن الكريم من المصطلحات التجارية والمالية التي كان يستخدمها أهل مكة منها ، الحساب والميزان والقسطاس والمثقال والقرض[2]، كما نلاحظ في عصر الرسالة استمرار وجود سوق العبيد ، حيث كان في المدينة صاحب الرقيق الذي يبيع الرقيق[3].

وعليه تمكننا بأنه تقرر عند تأسيس الدولة الإسلامية في عصر النبوة مراعاة في التخطيط ونشر السلم والأمن و تكوين أسواق جديدة لدعم النشاط الاقتصادي .

3- العهد الراشدي:

استمرت الأسواق في نشاطها في هذا العهد ، حيث لم يقل شأنها عما كانت عليه قبل الإسلام ، مثل أسواق مكة كسوق الليل ،أو سوق الرطب و سوق الدجاج [4] ، وسوق طاة[5] كان من أهم الأسواق في البلاد الإسلامية لاشتهار أهله بالثراء جراء العمل بالزراعة والتجارة[6]، كما ظهرت أسواق جديدة وهي الأسواق الخاصة بالخلفاء و الولاة وحاشيتهم مثل سوق وردان[7]، و قد أوضح عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك بقوله:<< الأسواق على

---

(1) الأزرقي ، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن احمد (ت : 244هــ) أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، تحقيق : رشدي الصالح ملحس ، دار الأندلس، ط2، بيروت، لبنان 1403-1983م ، ج2 ، ص294 .

(2) توفيق سلطان واحمد قاسم الجمعة : دراسات في الحضارة العربية الإسلامية ، دار الكتب، الموصل، 1996،ص 181.

(3) عبد الله موسى محمد النوافعة: المدينة المنورة في العصر الأموي دراسة اجتماعية إقتصادية ، ثقافية ، رسالة ماجستير في التاريخ ، كلية الدراسات ،الجامعة الأردنية 2003.ص89.

(4) الفاكهي : المصدر السابق ، ج3، ص ص 16و100، ج2،ص207.

(5) هو اسم أرض وقيل حصن بخيبر ، وقيل هي عين تسقي بعض النخيل .الحموي : المصدر السابق ،ج5،ص291

(6) بن حبيب :المصدر السابق ،ص268.

(7) وردان بالفتح وسكون الثانية وأخره نون ، وهو سوق بمصر في مدينة الفسطاط ينسب إلى وردان الرومي يكنى أبا عبيد مولى عمرو مولى عمرو بن العاص من سبي أصبهان .الحموي: المصدر السابق ،ج5،ص371.

سنة المساجد، من سبق إلى مقعد فهو له حتى يقوم منه إلى بيته، ويفرغ من بيعه >>[1]، وبالتالي كان هذا هو المنهج والأسلوب المتبع في استعمال أماكن السوق ،وقد كانت أسواق يثرب عند الجامع عامرة في زمنه[2]، و كان عثمان بن عفان رضي الله عنه أيضا يشتري السلع كمنتوج التمر من الأسواق ويتاجر به .[3]

وقد رأى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن الأسواق بمثابة مصلى بقوله" :سوق المسلمين كمصلى للمسلمين، من سبق إلى شيء فهو له حتى يدعه يومه"[4] وكان يتفقد بنفسه أسواق الكوفة أبان خلافته واهتم بحركة الأسواق وضمان حقوق الرعية بين البائع والمشتري .[5]

حرص المسلمين بعد انتهاء الفتوحات الإسلامية على إنشاء الأسواق وسط المدن(ملحق رقم2،1،ص258-259) ، في الأمصار المفتوحة فزاد العمران، واتسعت المدن وأصبحت الأسواق لها أغراضها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما كان الحال في أسواق البصرة الحسنة و تجارتها العامرة و أسواق الكوفة التي احتوت السلع الكثيرة مثل سوق الحكمة [6] وسوق الكرابيس [7] وزيادة نشاط التجارة فيها على إعتبارها ملتقى القوافل التجارية. [8]

---

(1) الطبري: المصدر السابق ، ج4، ص45،46.

(2) المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد(ت 378هـ):أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، بريل كليون، 1960م ،ص86.

(3) الشيباني ،أحمد أبو عبد الله أحمد(ت241هـ):مسند أحمد بن حنبل ، تحقيق: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة ، ،ج1،ص497.

(4) أبو عبيد الله، بن القاسم بن سلام (ت:224هـ):الأموال، تحقيق: أبو أنس سيد رجب ،دار الهدى ، ،ط1 ، مصر،2008م،ص165.

(5) هاشم حسين ناصر المحنك: أوضاع الكوفة الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب ،دار أنبار لطباعة والنشر، ط2،العراق،2013،ص69.

(6) الحموي : المصدر السابق،ج4،ص491.

(7) هاشم حسين ناصر المحنك: المرجع السابق ،ص82.

(8) المقدسي: المصدر السابق ، ص122 ،123.

وقد عرفت الكوفة والبصرة الأسواق المتخصصة فالبصرة شهدت سوق الإبل (المربد) والوزانيين[1]، وعرفت الكوفة أسواق التمارين وأصحاب الصابون وغيرهم ، هذا ما يسهل مراقبتها فيما بعد من الغش لإنفرادها بنوع واحد من السلع ويساهم بعملية التبادل التجاري بين الكوفة والمدن المجاورة لها والبعيدة عنها . [2]

فالبصرة والكوفة كانت مقصدا للتجار القادمين إليها براً ، والى جانب البصرة كان لمدينة الأبلة [3] دورها في هذه التجارة المزدهرة وقد كان يطلق عليها أرض الهند [4].

وسوق البربر بالفسطاط حيث كان البربر يترددون إليه فنسب إليهم ،وسوق الحجامين والسوق الكبير وسوق الحمام . [5]

وعليه كان للتجارة دور كبير وأثر بارز في تكوين ونشأة الأسواق المذكورة سابقا ، إذ كانت التجارة تأخذ القدر الكبير من اهتمام الخاصة والعامة في ذلك الوقت ، لأهميتها في حياتهم ومعيشتهم.

إن الأسواق في هذه الفترة كانت فضاء مفتوحا لا بناء فيها ولا سقوف تظللهم في أماكن الشراء والبيع ، إلا أنه فيما بعد أصبح من شروط بناء المدن الجديدة في نظر المسلمين مثل الكوفة ، واسط ، والبصرة ، أن يتوفر فيها شرطان أساسيان هما المسجد والأسواق التي كانت تقام حول المسجد أو بالقرب منه [6] ، وهذا تقريبا ينطبق على كافة المدن الإسلامية

---

[1] الحولي مفتاح عبد السلام: تخطيط المدن العربية الإسلامية في العهد الراشدي13- 40هــ/634-661 م، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان،2010 ص201، 202.

[2] الطبري : المصدر السابق ، ج4،ص44 . هاشم حسين ناصر المحنك : المرجع السابق ،ص 76.

[3] الأبلة: هي بلدة على شاطئ دجلة في البصرة في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة ، وهي أقدم من البصرة التي مصرت في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كانت مقصدا لتجار ومربحا لهم .الحموي :ج1 ،ص 77.

[4] الحموي : المصدر السابق ، ج1،ص432.

[5] الحولي: المرجع السابق، ص 332.

[6] المقدسي: المصدر السابق ،ص ص118و 120.

حيث توفر في معظم المدن الإسلامية سواء في بلاد الشام والبلدان المفتوحة ، ويرجع تمركز وإقامة الأسواق بالقرب من المسجد الجامع كانت متصلة به وظيفيًا، فمثلا كانت أسواق الشماعين بالقرب من الجامع لحاجة الجوامع إلى الإضاءة ليلا، كما كانت أسواق العطارين والطيبيين ؛ وذلك للتقطير والتبخير بالجوامع، ثم أسواق القباقبية لوجوب الوضوء[1].

وقد حرص المسلمون على راحة الناس من ضجيج الأسواق فقاموا بإنشاء أسواق أخرى بعيدة عن مركز المدينة والجوامع، مثل أسواق الدباغين والصباغين والسراجين والحدادين؛ حيث أن أصحاب الحرف قد تجمعوا في أسواق متخصصة فأصبح لكل جماعة من الصناع سوق خاصة بهم[2]، وعليه حرصوا على نظافة الأسواق والمحيط من خلال إخراج هذه المهن خارج المدينة.

ومن المرجح أن من العوامل التي ساعدت أيضا في نشأة الأسواق وتطور وظائفها لسد حاجيات الناس ومتطلبات تطور وبناء المدن الإسلامية الجديدة ، وما صاحب ذلك من انتشار العادات الاستهلاكية في المأكل والملبس والزينة وغيرها، وأصبحت معالم تخصص الأسواق واضحة كالتمارين وسوق الصابون في الكوفة ، ومجتمع مكة نال نصيبه من كل ذلك حيث كانت تأتيها مختلف البضائع والأمتعة الكثيرة من مصر .[3].

4-العهد الأموي:

ترجع البدايات الأولى لبناء الأسواق في العصر الأموي إلى عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان (41هـ-60هـ) ، الذي كان ذا مقدرة متميزة في الإبتكارات المتعلقة بالإدارة،

---

[1]ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقق صلاح المنجد ، مطبوعات المجمع العلمي العربي،دمشق، ج2، ص ص94و156و163. ابن جبير، محمد بن أحمد بن جبير (ت614ه-539م): رحلة ابن جبير،دار صادر بيروت ،(دت)، ص82-80. الخربوطلي حسن: تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، دار المعارف، القاهرة، 1959 م، ص 40

[2] ابن حوقل، أبي القاسم محمد بن علي(ت 356 هـ): صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979 م،ص116.

[3] الفاكهي : المصدر السابق ، ج3، ص342، ج4، ص 210 .

فقد وصف بالدهاء [1] ، إذ شيد دارين في المدينة وهما: دار القطران، ودار النقصان، وقامت هاتان الداران بدور الأسواق[2]، حيث كانت تأتي إليها السلع من مختلف الأقطار مثل السراة والطائف من الحبوب والسمن والعسل ، والتي كانت تحط هذه البضائع في الدارين[3]،وتباع فيها وكذلك دار الحدادين التي بسوق الليل وسوق الرطب. [4]

والملاحظ أن الأسواق التجارية في المدن الأموية في بادئ الأمر كانت عبارة عن مجموعة من الدكاكين ترتكز فيها النشاطات التجارية ، ولم تكن تختلف شكلا عما كانت عليه في السابق ، حيث يبدو أنها بقيت متأثرة بالطراز الإغريقي ، حيث كان التجار يجتمعون في حي واحد أو عدد من الأحياء الخاصة، مكونين بذلك سوقا كانت تباع فيها السلع المنتجة محليا بالإضافة إلى السلع المستوردة ، وكانت أسماء هذه الأسواق في غالب الأحيان تحمل أسماء أبواب المدن والأبنية[5].

حيث كانت الأسواق زمن بني أمية في بادئ الأمر أرضاً ، ليس فيها أبنية و كان التجار والباعة يضعون سلعهم في الأماكن التي يختارونها ، وبالتالي لم يكن هناك موضع واحد معين لكل بائع ،وهذا ما كان سائدا في أسواق العراق زمن زياد بن أبيه (ت53هـ)الذي تميز بحسن التدبير والتنظيم [6] ، وكانت تلك سياسته في الأسواق حيث قال

---

(1) السيوطي :المصدر السابق ،ص155، 156 .

(2) السمهودي، نور الدين علي بن عبد الله (ت 911هـ): وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، تحقيق : محمد محي الدين المصطفى عبد الحميد ، دار مطبعة السعادة، ط 1، مصر، ج 2، 1954م،ص125.

(3) هي من دور معاوية يقال لها ليوم دار الزنج ، ويقال أنها كانت لبني جمح فأبتاعها منهم معاوية بن ابي سفيان وبناها ، ودار جعفر بالثنية إلى جنب دار عثمان بن عفان والتي كانت لبني هاشم وابتاعها منهم معاوية ، وكانت من دوره أيضا دار الديلمي التي على جبل الديلمي وهي اليوم في الصوافي . الأزرقي : المصدر السابق،ج2،ص239 ،240.

(4) الازرقي: المصدر السابق، ج2 ، ص239.

(5) عاطف رحال: تاريخ بلاد الشام الاقتصادي في العصر الأموي ،مكتبة بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، بيروت ، ،2000م،ص100.

(6) ابن عبد البر يوسف بن عبد الله (ت 463هـ): الإستيعاب في معرفة الأصحاب، تصحيح :عادل مرشد ، دار الأعلام، ط1 ،1423هـ-2002م، ص254. ابن العماد ،شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن محمد الحنبلي الدمشقي

:<< من قعد في مكان فهو أحق به مادام فيه >>[1] وهذا يقودنا إلى القول أن الأسواق بقيت هكذا إلى زمن زياد من غير بناء ولا تسقيف .

ويلاحظ أن الأسواق كانت ضعيفة الأبنية وغير منظمة في بداياتها الأولى في العهد الأموي بسبب تأثرها بعدة عوامل بيئية حدت من حجمها وأثرت على نشاطها الاقتصادي، وقد ضم السوق كل أصحاب المهن والحرف في مكان واحد ، ومن هنا بدأت تظهر الأسواق المختصة بسلع معينة وقد استطاعت فيما بعد أن تتجاوز تلك العوامل وتحقق نوعا من التطور ليكون السوق داخل بناء منظم ساعده ذلك على زيادة مساهمته التجارية، وتمكين البائعين من عرض سلعهم ، ومنتوجاتهم لفترة أطول ، وتمكين المشترين من شراء متطلبات كثيرة ومتنوعة من السلع[2].

كان من أبرز المشكلات و العوائق التي واجهت الأسواق في بداية ظهورها تعرض البضائع للتقلبات الجوية من الأمطار، و أشعة الشمس حيث أن فترة عرض السلع كانت قصيرة ، وقد اقتصرت على بعض الأوقات معتمدة على ساعات اعتدال الجو كفترة الصباح الباكر وبعد العصر. [3]

إلا أنه سوف تعرف الأسواق تطورا تدريجيا وبشكل ملحوظ وخاصة من الناحية المكانية ، وهذا ما انعكس مباشرة على البعد الاقتصادي، حيث راعى المسلمون فيما بعد في تخطيط المدن اختيار وسط المدينة كموضع مناسب لإقامة الأسواق في العهد الأموي، كونها

(ت1089هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحيق :عبد القادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط ، دار أبن كثير ، دمشق ، بيروت ، (دت)،ج1،ص252

(1) البلاذي ، فتوح البلدان: تحقيق:أنيس تحقيق عبد الله أنيس الطباع ، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ، بيروت،1407هـ-1987 ،ص 421. صالح محمد الروايضية، زياد بن أبيه ودوره في الحياة العامة في صدر الإسلام، ط1، جامعة مؤتة،1994.ص 189.

(2) رمزية عبد الوهاب خيرو: إدارة العراق في صدر الإسلام ،(د.ط)،دار الحرية لطباعة ،بغداد،1978م،ص222.

(3) عصام عيدروس الجعفري: المرجع السابق،ص207.

تستقطب الحياة اليومية في المدينة بعد الجامع ودار الإمارة، فأقيمت الأسواق حولهما سيما الجامع[1]. (ملحق رقم3،ص260.)

وكان نتيجة ذلك أن عرفت بعض المساجد بأسماء الأسواق مثل: مسجد الخشابين ومسجد الرماحين ومسجد الصفارين في دمشق[2]، ويظهر أن الأسواق التجارية احتلت مكانة بارزة في المدينة الإسلامية، وأن معظمها كان يتواجد حول المسجد الجامع.[3]

وقد كان ظهور حالة تخصص الأسواق منذ وقت مبكر من قيام الدولة الإسلامية، إذ تشير المصادر التاريخية إلى وجود سوق النجارين والصيارفة وسوق الطعام في مدينة الحيرة، وكذلك في مدينة البصرة كان أصحاب كل صنعة أو مهنة مجتمعون في محل واحد مكونين سوقاً فرعية صغيرة داخل السوق الكبرى، مثلا نجد سوق العطارين، وسوق الطعام، وسوق الغنم، وسوق القصابين، وسوق الصقالبة وسوق الدباغين و الحدادين و الصرافين والعديد من المهن .[4]

ومما تقدم يتضح لنا أن الدولة الأموية ، قد شهدت نشاطا كبيرا في مختلف المجالات، سيما الاقتصادية والعمرانية، كما تطورت فيها النظم الإدارية التي كانت مؤسساتها من أهم أسباب الاستقرار السياسي، بعد نقل الخلافة إلى دمشق كان له كبير الأثر في تنشيط الأسواق وفي نشاط الحياة الاقتصادية في بلاد الشام، وأدى ذلك إلى انتشار الأسواق التجارية في المدن.

---

[1] عبد العزيز الدوري: نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، بغداد، 1959 ، ص ص 2-5.

[2] ابن شداد، عز الدين أبي عبد الله بن محمد بن علي (ت 684 ه): الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق سامي الدهان، دمشق 1954 م، ج 1 ،ص116.

[3] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسين(ت 571 ه): تاريخ مدينة دمشق، تحقيق :صلاح الدين المنجد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1954م، ج3،ص 213.

[4] البلاذري أحمد بن يحيى (ت279هـ): أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار، رياض زركلي ، دار الفكر، ط1، بيروت، 1996، ج4،ص،17. الطبري: المصدر السابق ، ج5،ص378، عاطف رحال: المرجع السابق، ص139. ابن عساكر:تاريخ مدينة دمشق، تحقيق : محب الدين ابي سعيد العمري ،دار الفكر ،لبنان ،1995 ، ج2،ص290 -310.

فقد عرف عام 45 هجرية نشاطا واضحا في بناء وتطور الأسواق من خلال تسقيف الحوانيت وذلك لحماية السلع، وهو ما ساهم في زيادة الحركة التجارية بسبب الزيادة في عرض المنتوجات المتنوعة ، وشرع في بناء الأسواق المختلفة في سنة(65 هـ) في مصر وغيرها ، وقد أشارت المصادر أنه تم إنشاء الكثير من الأسواق في العهد الأموي كالسوق الصياقلة[1] في دمشق[2] ،الذي أقطعه عبد الملك بن مروان لسفيان بن الأبرد بن أبي يمامة [3] ، وسوق الخالديين[4]،وكذلك نجد أن دمشق نتيجة موقعها السهل الخصيب [5] اتسعت وكثرت أحيائها إذ قامت القبائل العربية في أحياء خاصة بها لكل منها مسجد وسوق خاص بها ،وهذا ما يدل على أن فترة عبد الملك بن مروان عرف نشاط اقتصادي واضح من خلال ظهور التجار برفقة الجنود لشراء ما يغنمه الجند من العدو وهو ما زاد من الحركية التجارية للأسواق، فقد قام والي مصر عبد العزيز بن مروان في فترة ولايته (65هـ-85هـ) [6]من بناء أسواق عديدة كسوق العسل ،وسوق الكباش وسوق الجبال [7] ولعل استقرار الحكم الأموي قد ساهم في توجيه أنظار الخلفاء للإهتمام بالمركز الإقتصادي الأول في ذلك الوقت .

---

(1) صياقلة: مفردها صيقل نسبة إلى شحاذ السيوف وجلاؤها . الفيروزآبادي: المصدر السابق ، ص1022.

(2) ابن عساكر: المصدر السابق ،ج21،ص341 .

(3)سفيان بن الأبرد بن أبي اليمامة بن قابوس أبو يحي الكلبي من بني جبار كانت داره بدمشق بجيرون ولي بعض الشام لبني أمية وكان مع يزيد بن معاوية لما غزا القسطنطينية ، مات في أيام عبد الملك بن مروان سنة 84هـ أو 85هـ.ابن عساكر:المصدر السابق،ج21،ص341.(انظر ملحق رقم 1،ص263)

(4) نسبة لدار في سوق الطرائف سابقا ، والمعروفة بدار الخالديين وهي دار الحجاج بن علاط السلمي الصحابي ثم صارت لأبنه خالد بن الحجاج بن علاط فعرفت الدار والسوق بالخالديين . ابن عساكر: المصدر السابق ، ج2، ص165.

(5) نعمان قلساطلي :الروضة الغناء في دمشق الفيحاء ،دار الرائد العربي، ط1 ،بيروت ،1299ه-1879م،ص5.

(6) إبن تغري بردي ، جمال الدين أبو المحاسن (ت874هـ): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، وزارة الثقافة ، مصر،1383هـ ، 1963م،ج1،ص171.

(7) إبن عبد الحكم (ت:257هـ):فتوح مصر والمغرب، تحقيق : عبد المنعم عامر، شركة الأمل لطباعة والنشر ،القاهرة، (دت)،ج1،ص،207.

فقد عرفت خلافة الوليد بن عبد الملك سنة(86هـ-96هـ) [1] امتداد لعهد أبيه في إدارة أموال الدولة وقام بتشييد الأبنية والعمارات والحوانيت داخل الأسواق ، فقد ورد أن اسمه كان مكتوبا على لوح في سوق السراجين بدمشق.[2]

ومما سبق يتضح أن وجود اسم الوليد في لوح في سوق السراجين دليل واضح على أنه كانت هناك أملاك عائدة للخليفة في السوق السالف ذكره ، مما يشير إلى اهتمام الخلفاء بتشييد الأسواق واستثماراتهم فيها.

وبعد تولي عمر بن عبد العزيز الخلافة في صفر (99هـ)[3] أمر ببناء المرافق العامة والمشروعات من بناء الخانات والفنادق ، واهتم بالإصلاح والتعمير وتشجيع الناس على العمل وزيادة الإنتاج ، وهو ما ساعد على تطور و توسع الأسواق وزادت حجم السلع من خلال رفع مستوى المعيشة وتهيئة شتى صنوف البضائع بأسعار مقبولة ، وإلغاء الضرائب مثل المكوس[4] مما ساهم في تنشيط التجارة و حركيتها في الأسواق .

وتشير المصادر إلى أن أول من بنى بناء محكما للأسواق هو الوالي خالد القيسري (105-120هـ) في مدينة الكوفة ، وجعل لأهل البياعة دارا وطاقا وجعل غلالها للجند كما جعل للسوق سقفا معقدا بالأجر و الجص[5] ، وهنا تعتبر ميزة من مميزات الطابع

---

(1) السيوطي : المصدر السابق، ص 179 .

(2) الجهشياري أبي عبد الله محمد بن عيدوس(ت331هـ):كتاب الوزراء والكتاب، تقديم :حسن الزين، دار الفكر لطباعة والنشر ، لبنان، 1988م،ص34. محمد علي الصلابي :الدولة الأموية – عوامل الإزدهار وتداعيات الإنهيار- ،ط2، دار المعرفة، بيروت ،2008، مج2،ص77 .

(3) إبن العمراني: المصدر السابق،ص52 .السيوطي :المصدر السابق ، ص 189.

(4)ابن الحكم ،عبد الله أبي محمد(ت214هـ):سيرة عمر بن عبد العزيز على مارواه إمام مالك بن أنس ،تصحيح : أحمد عبيد،عالم الكتب،ط6،بيروت،1404ه-1984م،ص87.

(5) اليعقوبي :البلدان ، وضع حواشيه : محمد أمين ضناوي ،دار الكتب العلمية ،ط1،بيروت،لبنان ،1422ه-2002م،ص149 . صالح محمد الروايضة:زياد بن أبيه ودوره في الحياة العامة في صدر الإسلام ،ط1، (دم)،1994 ،ص190.

العمراني للأسواق في الدولة الأموية على اعتبار أنها أول بناء محكم ومنظم بأسواق العراق تم تأسيسها .

لذلك فقد شهد بناء الأسواق تطورات إيجابية بسبب الإجراءات التي انتهجها الخلفاء والولاة الأمويين للعناية بها وتطويرها، حيث ظهرت تطورات إيجابية حدثت في العراق فيما يخص الأسواق، فقد قام الوالي الأموي زياد بن أبيه في فترة ولايته على العراق(50–53هـ)[1] بتسقيف الحوانيت الموجودة بالآجر والجص في سوق البصرة ، وذلك لمنع دخول الحيوانات وخاصة الكلاب إلى الحوانيت والعبث بالأمتعة والسلع ، بعدما أمر بإبقاء أبواب الدكاكين مفتوحة وقام ببناء دار الأرزاق[2] .

هدفت هذه السياسة إلى حماية الأسواق والبائعين من مختلف الأخطار الطبيعية والمدنية ، و هو ما يؤدى إلى تحسن ملحوظ في حالة الأسواق وزيادة من نشاطها لفترة أطول، فهي شبيهة بأسواق الوقت الحالي أو ما يعرف بالسوق المغطاة.

تطورت في هذه المرحلة الخدمات في الأسواق من خلال بناء الخانات وكل ما يحتاجه التجار وأهل القوافل من مساحات وحمامات ومتطلبات العيش، وخاصة في المدن ذات الأهمية التجارية مثل الموصل ،وعلى العموم تولى أمراء بني أمية بناء الحوانيت في الأسواق وكرائها للتجار والصناع و أصحاب الحرف ،وجعلها موردا ماليا للدولة [3].

وفي عهد هشام بن عبد الملك(105–125هـ) قام بإنشاء وتعبيد الطرق والأسواق ،ويظهر أنه كانت هناك حركة عمرانية في الدولة في هذه الفترة فقد جعل سوق المدينة كله مجمعا واحدا فجعل حوانيت في الأسفل، وفي الأعلى سكنات للإيجار وكذلك في العراق في

---

(1) الطبري: المصدر السابق ، ج5،ص23.

(2) أبو هلال العسكري: الأوائل ، تحقيق : محمد السيد الوكيل ،دار البشير لثقافة والعلوم الإسلامية ،ط1،القاهرة ،1408ه–1987م ،ص 299، 300. صالح الروايضة: المرجع السابق ، ص 189.

(3) عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ العربي ،دار الطليعة لطباعة والنشر، ط2،(دت)،ص44 ،45 .

عهد خالد القسري[1] ، حيث بنى أخوه أسد سوقا سمية بسوق أسد بن عبد الله ، وكذلك بنى يوسف بن عمر[2]خلال ولايته على العراق في سنة (120 –126هـ)، سوقا بالحيرة أطلق عليه سوق يوسف بن عمر [3]، وهي إشارة واضحة على أن الخلفاء والولاة الأمويين كانوا يدركون أهمية السوق لذا عملوا على العناية به ، وامتلاكهم للأسواق دليل على ذلك.

وأفادت المصادر على العموم أنه كانت هناك أسواقا كثيرة ظهرت في كافة الأمصار والأقطار ، في العصر الأموي وذكرت لنا أشهر الأسواق في المشرق الإسلامي ، كسوق جزورة و الأيواء في مكة ، كما انتشرت الأسواق في الكوفة والفسطاط مثل سوق بربر، وسوق الحجامين والسوق الكبير وسوق الحمام [4].

والمدن جعلت فيها حوانيت كسوق البصرة زمن الخليفة هشام بن عبد الملك، وسوق المراضيع وسوق الكرابيس والكثير من الأسواق في دمشق كسوق الفاكهة والدقيق والغنم وسوق الصرف وسوق الغزل وغيرها .[5]

والملاحظ أيضا أن أشكال الأسواق تتنوع من مدينة إلى أخرى، فمدينة شيراز مثلا عرفت بعظم أسواقها وتنوعها [6]،وقد كانت أسواقها ضيقة الممرات مما أدى إلى الازدحام

---

[1] الأمير خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري ولي العراق في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك 105–120ه .مؤلف مجهول : العيون والحدائق في أخبار الحقائق ،ج 3 ، ص 82 .

[2] يوسف بن عمر ابن محمد بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي أمير العراقين وخراسان لهشام ، ثم أقره الوليد بن يزيد ، وكان شهما كافيا سائسا مهيبا جبارا عسوفا جوادا معطاء ، وقال أبو هاشم : بعث يزيد بن خالد مولاه أبا الأسد ، فدخل السجن ، فضرب عنق يوسف بن عمر فمات سنة 127هـ ، وعاش أزيد من 60 سنة . وقيل : رموه قتيلا ، فشد الصبيان في رجله حبلا ، وجروه في أزقة دمشق . وكان دميم الجثة له لحية عظيمة . أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت748هـ):سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ،مؤسسة الرسالة لطباعة والنشر ،ط2،بيروت ،1982، ص443، 444.

[3]البلاذري : فتوح، ص ص 395– 402. الفاكهي : المصدر السابق ،ج4، ص 191 ،192. الصلابي : المرجع السابق ،ص446.

[4] الحولي: المرجع السابق، ص 332.

[5] ابن عساكر: المصدر السابق، ج2، ص ص 94 و163.

[6] اريري، آرثر، شيراز، مدينة الأولياء والشعراء، تر: سامي مكارم، مكتبة لبنان، بيروت، 1967 م، ص 74 .

بداخلها كما وصفها المقدسي[1]، أما في أرجان[2] فكانت تحتوي على كل أنواع المنتوجات حتى أنها اعتبرت خزانة فارس والعراق، وقد ضمت مختلف أنواع الأسواق ، وكانت أحسن هذه الأسواق نجد سوق الحنطة وسوق الباززين الذي يصفه المقدسي بأنه على شاكلة سوق سجستان "ذو صفوف مصلبة وله الأبواب من أربعة جوانب يقابل بعضها بعضا وتغلق كل ليلة"[3].

وقد انتشرت الأسواق ، وبرزت أهمية مدينة حلب من الناحية الاقتصادية في كونها مركزًا تجاريًا يفد إليها كثير من التجار لأسواقها ،وكانت تحوي الأصناف المختلفة جميعها من البضائع والسلع، وكانت دار الإمارة والأسواق ومجمع الناس بحلب حيث كان لها أسواقًا حسنة وحمامات وفنادق كثيرة. [4]

كما عرفت بلاد المغرب في أوائل القرن الثاني للهجرة العديد من الأسواق منها السوق المجاور لجامع الزيتونة، وعرفت بالقيروان[5] أسواقا أقيمت وتطورت مثل سوق الضرب [6]

---

(1) المقديسي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد(ت 378ه): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط3 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1991، ص429 .

(2) أرجان مدينة كبيرة كثيرة الخيرات كان من أول من أنشأها بحسب ماحكته الفرس قباذ بن فيروز والد أنوشوان العادل كانت كورة أرجان بعضها إلى إصبهان ، وبعضها إلى اصطرخ ، فأصبحت في الإسلام كورة واحدة من كور فارس .الحموي :المصدر السابق،ج1،ص143.

(3) المقديسي: المصدر السابق، ص ص 425- 429.

(4) ابن حوقل : المصدر السابق ،ص 166.

(5) القيروان : لفظ فارسي معرب بمعنى المعسكر أو مستودع السلاح ، تأسست سنة (50ه-55ه) من قبل عقبة بن نافع الفهري ، وهي تقع إلى الشمال من سبيطلة ، حيث اعتبرت القاعدة في إنشاء تلك المدن الإسلامية الأولى وأنشأة فيها الدرر. ابن عذارى المراكشي :البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ،تحقيق ومراجعة :ج.س كولان ،إليفي بروقنسال،ط3،دار الثقافة ،بيروت ،لبنان ،1983،ج1،ص27.28. حسن مؤنس : معالم تاريخ المغرب والأندلس ،دار الرشاد، 2005،ص34، 35.

(6)البكري أبي عبيد : المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة،(د ت)،ص ص19-22 . هشام جعيط : تأسيس الغرب الإسلامي –القرن الأول والثاني هجري – السابع والثامن ميلادي ،دار الطليعة، ط1 ، بيروت ،2004،ص150.

، حيث كانت بدايتها عشوائية مثل سوق إسماعيل الأنصاري[1] الذي بني سنة (71هــ) بجوار جامع الزيتونة مسجده الخاص، وسوق ابن المغيرة[2] وسوق ابن هشام[3]، وحسب المعلومات المتوفرة فإن احتمال إنشاء الأسواق المركزية يرجع إلى عهد هشام بن عبد الملك (105هــ-125هــ) الذي أقيم بجانب المسجد الجامع على السماط و يعرف بالسوق الكبير، وكذلك بسماط القيروان و السماط الأعظم ،وهو عبارة عن صفين متقابلين من الحوانيت وهو في الطريق أوسط بجانب المسجد الجامع في اتجاه القبلة إلى الجنوب ، والذي عرف عنه مكان لإنتاج الحرفي والتبادل التجاري في نفس الوقت ، كما عرفت القيروان سوق العبيد الكبرى ، إذ كان عنصر الرقيق البربري أكثر انتشارا بعد الفتح.[4] كما احتوت مدينة تهودا[5] المبنية بالحجارة، والتي سكنها قوم من البربر احتوت هي الأخرى على أسواق وفنادق كثيرة ومتنوعة

---

(1) نسبة إلى إسماعيل بن عبيد الأنصاري وهو إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر ، وهو الإمام الكبير أبو عبد الحميد الدمشقي مولى بني مخزوم ومفقه أولاد عبد الملك الخليفة، سكن القيروان وهو أحد العشرة التابعين الذي بعثهم عمر بن عبد العزيز لتفقيه إفريقية ، بنى الجامع الكبير الزيتونة سنة 91هــ ، سمي تاجر الله لأنه جعل ثلث كسبه لله سبحانه وتعالى وصرفه في أوجه الخير . الذهبي : سير ،ج5،ص213. الدباغ عبد الرحمان بن محمد الأنصاري : معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تصحيح :إبراهيم شبوح، مكتبة الخانجى ، ط2، مصر،1968،ج1،ص 191 ،192.

(2) سوق ابن المغيرة نسبة إلى الفقيه الكوفي من كبار الكوفيين عبد الله بن المغيرة الذي سمع من سفيان الثوري ،حيث أن هذا الفقيه خرج السوق وبيده خمر ، لأن أهل الكوفة كانوا يستحلون شربه ، ولذلك أطلق تسميته على السوق .أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم (ت333هــ): طبقات علماء إفريقية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ،دت ،ج1،ص80.

(3) ترجع تسميته إلى هشام بن حاجب أخو صالح بن حاجب، أحد علماء مدينة القيروان. المالكي عبد الله بن محمد أبي بكر: كتاب رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية، تحقيق: بشير البكوش، محمد العروسي المطوي،دار الغرب الإسلامي ،ط2، لبنان، 1994، ج2،ص486.

(4) البكري: المصدر السابق،ص25، 26 .هشام جعيط : المرجع السابق ،ص 150.

(5) تهودا : اسم لقبيلة بربرية في ناحية افريقية أين لهم ارض تعرف بهم . الحموي : المصدر السابق ،ج2،ص64.

كما شهد المغرب في العهد الأموي أسواقا متنوعة في مدينة سبتة كقيسارية الثياب وهو سوق تباع فيه مختلف الثياب حيث أن كلمة قيسارية جاءت مع المسلمين الفاتحين في بداية الفتح[1].

إن للأسوق مواصفات وشروط تحددها هي: المكان والزمان والسلع والخدمات ووسائل الدفع وأدوات القياس والبائعين والمشترين على السوق، فإذا توفرت هذه المواصفات يمكن أن نطلق عليه سوقا، وعموما عمل الخلفاء والولاة الأمويون على اختيار موضع الأسواق، فقد كانت مواقعها في المدن بجوار المسجد الجامع ودار الإمارة، متخذين في الوقت نفسه كل المستلزمات الضرورية له، مثل تخصيصهم أماكن لمربط الخيل[2]، ويبدو أن لذلك أثرا لتجمع الناس للصلاة ثم انطلاقهم بعد ذلك للقيام بعمليات البيع والشراء، وهذا الاختيار تبرره رغبة الولاة والخلفاء في تسهيل الإشراف عليها ومتابعتها، مما نتج عنه تقليل نسبة انحراف السوق عن المنهج الإسلامي نتيجة هذه السياسة .

ومهما يكن من أمر فإن عملية بناء الأسواق في العهد الأموي تبلورت فكرتها في التشييد حتى ظهرت الأسواق المغطاة ،التي كانت في عهد هشام بن عبد الملك ،فقام بتعميم هذه الفكرة على معظم أسواق المدن الأموية .

كما يمكن القول أن عملية البناء والتخطيط المعماري للأسواق تميزت بمرحلتين:مرحلة التكوين المعماري الأول : أين تبلور بناؤها في العهد الأموي ،عندما بنيت الأسواق،وكانت عبارة عن مجموعة من الحوانيت تطل على مساحة مكشوفة في الوسط ، وتعلوها وحدات سكنية تؤجر لمن يريد الإيجار، والتكوين الثاني : وهو نمط الحوانيت المتراصة على الشارع الرئيسي ،أو الشوارع الفرعية وصنفت حوانيته تجاريا حتى يمنع وقوع الضرر ، وهذا

---

(1) السبتي ، محمد بن القاسم الأنصاري :إختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الأثار ، تحقيق : عبد الوهاب بن منصور،ط2،الرباط ،1403ه-1983،ص36.

(2) ابن رستة: أحمد بن عمر (ت :310هــ)، الأعلاق النفيسة ، مطبعة بريا، مدينة ليدن، 1893 ص ص163-167 . آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تر محمد عبد الهادي أبو ريدة ،دار الكتاب العربي، ط5، بيروت، (دت). ص386.

بتصنيفها بحسب الحرف المختلفة والسلع لتسهيل عملية الوصول إليها بكل يسر ، والتسهيل على الدولة السيطرة على هذه الأسواق ،والإشراف عليها بالسهولة اللازمة[1] ولا تختلط البضائع مع بعضها البعض،وهو ما يساعد على مراقبة الأسواق.

وما يمكن قوله أن الأسواق نشأت في أزمان وفترات متفاوتة ، وذلك بحسب الحاجة والطلب ، وقد عرفت الأسواق تخطيطات متطورة إلا أن هذا التخطيط قد يحمل عيوبا أو مزايا .

ثالثا – أهميتها بالمشرق الإسلامي في العصر الأموي :

تختلف أهمية الأسواق في المشرق الإسلامي من مجال إلى أخر سواء كان في الجانب الإقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو الديني ، كما يمكن القول أن أهمية الأسواق في العهد الأموي كان تتجاوب مع متطلبات العصر .

---

[1] البلاذري: أنساب،ج5،ص 246،223. عمرو اسماعيل : تخطيط العمارة الإسلامية فكر وفنون ، دار الكتب المصرية،الجيزة ،2019،ص147.صالح العلي :خطط، مرجع سابق ،ص127.

1- اقتصاديا :

كان للأسواق دور كبير في النشاط الإقتصادي ، حيث كانت الأسواق مركزا لمختلف المعاملات التجارية والمالية فهي مجال تصريف الإنتاج الفلاحي والصناعي [1] بإعتبار أن السوق في ذلك الوقت كان المركز الأساسي للعملية التجارية بخلاف اليوم.

كانت الأسواق ولا تزال ذات أهمية كبيرة في الجانب الإقتصادي ،حيث نجد قديما أن الملوك كانوا يرسلون قوافلهم التي تعرف باللطائم[2]، لتباع فيها فقد كان للنعمان بن المنذر ملك الحيرة لطيمة في كل عام تباع في سوق عكاظ بجوار رجل شريف من العرب يجيرها له حتى تباع سلعتها ويشتري له بثمنها أدما من آدام الطائف وهذا مما يحقق الفائدة للطرفين [3].

وعليه عدت الأسواق من المراكز الأساسية للحياة العامة في المدن الإسلامية الجديدة فأسواق العراق الجديدة كانت بجانب المسجد الجامع ، ودار الإمارة وقد تم الالتزام بهذا النموذج المعماري للأسواق في كافة المدن الجديدة ، لذلك كانت الأسواق معيارا ودليلا على مكانة و أهمية المدن فقد كانت لكل مدينة أسواقها المركزية، والتي تشتمل على محلات مرتبة حسب تخصصها ونوع سلعتها الأمر الذي يجعلها أسواق داخل سوق واحدة .[4]

كما ارتبطت أهمية الأسواق بعمليات الفتح بالجيش الإسلامي حيث أن المسلمين اهتموا بالفتح الإسلامي، وتبعا لهذا تم فتح أسواق جديدة كانت مشهورة بهدف الحصول على الغنائم التي احتوتها هذه الأسواق ،هذا من جهة وكذلك بسط السيطرة على المرافق الإقتصادية للمدن

---

[1] الخربوطلي : الحضارة العربية الإسلامية –حضارة السياسة والإدارة والقضاء والحرب و الإجتماع و الإقتصاد والتربية والتعليم والثقافة والفنون ،ط2، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،1415ه- 1994م ،ص195.

[2] اللطائم : أو اللطيمة وهي العير أو الجمال أو الفصيل التي تحمل الطيب وسلع التجار من عطر وغيرها ، واللطيمة لا تسمى لطيمة إلا أن تكون عليها أحمالها . إبن منظور : المصدر السابق ،ص 4037.

[3] ابو هلال العسكري : جمهرة الأمثال ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد الحميد قطامش ، دار الجيل ودار الفكر ، ط2، بيروت ،1408ه-1998م،ج2 ، ص110 .

[4] صالح العلي وأخرون : المدينة والحياة المدنية، دار الحرية لطباعة والنشر ، بغداد،1988 ،ج2، ص180.

المفتوحة من جهة أخرى ، من بين هذه الأسواق نجد سوق دبا[1] ، وهو سوق من أسواق العرب بعمان التي فتحت أيام أبي بكر الصديق سنة 11هـ [2] .

وقد ساهمت تجارة الأسواق بجميع أنواعها وخاصة الأسواق المحلية في تنشيط و ازدهار الحياة الإقتصادية في الدولة الأموية ، وهذا بفضل تنوع الأسواق التي كانت مليئة بالحركة والنشاط، وبخاصة أنه لم تعد هناك عوائق أو عراقيل تحد من التجارة من خلال توفير الدولة إلى الأموال الضرورية وتشجيع التجار وتسهيل سبل حركتهم ، والأكثر من هذا توفرت عدة عوامل مساعدة للتجارة وخاصة أن الأمويين حافظوا على التقاليد والعادات والأعراف التجارية السابقة.[3]

لذا فقد كان للأسواق دور مهم في تنشيط حركية التجارة الداخلية في بعض المدن الداخلية، مثلما تساهم أسواق المدن الساحلية في تقدم النشاط التجاري مع دول الجوار.

ومما زاد في أهمية الأسواق وارتباطها بالنشاط الإقتصادي للدولة الأموية هو الطبيعة المعمارية التي كانت عليها هذه الأسواق لاحتوائها على العديد من المخازن لحفظ مختلف السلع كما اشتملت على حظائر الإيواء والخانات العديدة. [4]

كما كانت أسواق المشرق في عهد الدولة الأموية ملتقى القوافل القادمة من الشمال ومدن الشام الشمالي ، والمتجهة إلى مدن الثغور وإلى سائر المناطق وكانت مقصدا للقوافل والتجار العرب وتجار بلاد الحبشة والهند فكانوا يشترون ويبيعون من الأسواق ما يحتاجونه من البضائع [5].

---

[1] سوق من أسواق العرب بمدينة عمان المشهورة التي ذكرت في أيام العرب وأخبارها وأشعارها قديما ولعل هذا السوق فتحت عنوة أيام أبو بكر الصديق رضي الله عنه سنة11ه. الحموي : المصدر السابق ،ج2،ص435.

[2] الحموي :المصدر السابق ،ج2،ص435 .

[3] عاطف رحال: المرجع السابق، ص ص28و 93.

[4] الخربوطلي :الحضارة ،ص 196.

[5] عاطف رحال : المرجع السابق ،ص ص30و 184.

فقد اشتهرت المدن الأموية كالرصافة، ومدينة قيسارية[1]الكثيرة الأسواق التي قارب عددها ثلاثمائة سوق قائمة[2] وحمص بأسواقها حيث كانت هذه المدن تصل الصحراء بالبحر، فأسواق مدينة حمص جعلتها هي الأخرى محطا لطريق القوافل الرئيسية .[3]

كما اشتهرت أسواق فلسطين أيضا لاسيما مدينة القدس التي عرفت نشاطا في حركة التجارة فقد كانت تصل إليهم مختلف البضائع وهذا ما يدل أن بيت المقدس كانت من المراكز التجارية في العهد الأموي [4]،وأسواق حلب حيث كانت المدينة مهمة على أطراف الشام ،وربما كانت فكرة بأنها مكان مناسب للاستقرار ، حيث من المحتمل أنها كانت أول مدينة في بلاد الشام بها عدد كبير من السكان[5]، وهذا ما يؤكد الطرح أن الأسواق ساهمت في شهرة المدن لأنها كانت مقصدا للتجار من كافة الأقطار .

كانت الأسواق عاملا مهما في ازدهار المدن تجاريا ،فقد كنت مقصدا لعديد من التجار من الأقطار المختلفة ذات الجنسيات المتعددة والديانات المختلفة فمدينة بصرى[6] كان بها سوقا يدوم خمسة وعشر يوما يأتيه التجار من مكة شمالا وكانت تأتيه السلع المختلفة من بلاد الروم.[7]

---

(1) قيسارية فتحها المسلمون أيام عمر بن الخطاب بقيادة معاوية بن سفيان والي الشام عنوة سنة 19هـ ،وهي بلد على ساحل بحر الشام تعد في أعمال فلسطين بينها وبين طبرية ثلاثة أيام .الحموي ،ج4،ص421.

(2) البلاذري: فتوح البلدان، تحقيق عبد الله أنيس الطباع ، مؤسسة المعارف لطباعة والنشر ، بيروت،1407ه-1987،ص192.

(3) سهيلة الريماوي : مدينة حمص عند الفتح الإسلامي ،المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام في صدر الإسلام ،جامعة اليرموك ، جامعة الأردنية، 1985،مج3،ص220.

(4) عاطف: المرجع السابق ،ص185.

(5) هيو كينيدي : الفتوح العربية الكبرى ، ترجمة : قاسم عبدة قاسم ،المركز القومي لترجمة،ط1،القاهرة،2008،ص125

(6) هي قصبة كورة حوران معروفة عند العرب قديما فتحت صلحا حيث أن أهلها صالحوا على أن يؤدوا عن كل حالم دينارا وجريب حنطة ، و فتتح المسلمون كورة حوران كلها وكان في سنة 13هـ .الحموي،ج1،ص441. البلاذري: الفتوح، المصدر السابق ، ص 155.

(7) رحال : المرجع السابق، ص 30.

وهو ما نجده أيضا في سوق المدينة المنورة والذي تأتيه البضائع من مختلف الأقاليم والبلدان البعيدة في العهد الأموي فمثلا جلب التاجر سيما البلقاوي من البلقاء[1] القمح إلى المدينة ونجد التجار يجلبون مختلف السلع لبيعها في المدينة فقد جلب تاجرا كوفيا من العراق الثياب كالخمر والخز والطيالسة[2]

وهذا ما يبين أن الأسواق قد زودت سكان المدن الأموية بالمنتوجات والسلع والبضائع ،ومختلف المصنوعات غير المتوفرة وهو ما ينشط التجارة في المدن.

كما ساهمت الأسواق في زيادة الدخل المالي للدولة الأموية من خلال جباية الضرائب، و إيجار الحوانيت الموجودة داخل الأسواق مثل سواق الخليفة هشام بن عبد الملك في الكوفة والبصرة والفسطاط التي كانت تحتوي في داخلها على حوانيت مؤجرة للتجار[3].

كان للأسواق دورا مهما لنشاط المصارف والصيرفة بين البائعين والمشترين السلع من خلال تحويل الأموال إلى صكوك وغيرها من أعمال أو الاشتغال كوسطاء، وقد تولوا في الأسواق عملية تبديل الأموال من فئة إلى أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية ذهبية أم فضية[4]، فجعلت الدولة الأموية لها مكان خاصا في السوق ، فقد جعل الحجاج في واسط لكل أهل تجارة صراف خاص بهم[5] .

---

(1) كورة من أعمال دمشق بين الشام ووادي القرى قصبتها عمان سميت ببلقاء بن سويدة من بني عسل بن لوط ،وأما اشتقاقها فهي من البلق وهي سواد وبياض مختلفان.الحموي : المصدر السابق ،ج1،ص489.

(2) عبد الله موسى محمد النوافعة: المدينة المنورة في العصر الأموي دراسة اجتماعية إقتصادية ، ثقافية ، رسالة ماجستير في التاريخ ، كلية الدراسات ،الجامعة الأردنية 2003،ص،135.

(3) صالح أحمد العلي : خطط البصرة ومنطقتها –دراسة في أحوالها العمرانية والمالية في العهود الإسلامية الأولى ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ،العراق،1406ه–1986م،ص129.

(4) ابن منظور: لسان،ج27،ص2435. الفيروزأبادي: القاموس، ص827. الزبيدي: محمد مرتضى الواسطي (ت379ه): تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : علي هلالي طبعة حكومة الكويت، ط2 ،الكويت ،1987م،ج24 ،ص18.

(5) بحشل، أسهل بن سهل الزرار الواسطي (ت292هـ) : تاريخ واسط، تحقيق : كوركيس عواد، مكتبة العلوم والحكم ،ط1، المدينة المنورة،1986،1406م ،ص39 .

قامت الأسواق بتوسيع العمل بالمعاملات المالية فاستخدمت فيها السفتجة في عمليات البيع والشراء واقتراض الديون وبالتالي الزيادة في عمليات الصرف [1] وساهمت في تداول الصك الذي استعمل بين التجار والناس والدولة وقد نتج عنه ربح وفير للتجار فقد استعملت بشكل كبير في العهد الأموي [2]

و يمكن القول أن الأسواق استقطبت أعددا معتبرة من التجار و الزبائن ومن مختلف فئات المجتمع الأموي، وبذلك عرفت الأسواق الأموية التجار السماسرة والتجار العبيد والنحاسين وغيرها من أصحاب المهن والحرف التي ترتاد الأسواق.

2- ثقافيا و الإعلاميا :

مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن تلك الأسواق كانت إحدى الميادين المهمة التي اعتمد عليها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في نشر الرسالة الإسلامية فقد يوافي القبائل في مواسم الأسواق ، يدعو القادمين إليها إلى الإسلام ،[3] ولذلك فقد كانت الأسواق مجالا مناسبا للتواصل الإجتماعي والثقافي .

حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي سبيل نشر الدعوة الإسلامية طاف في أسواق عكاظ و مجنة وذي مجاز في مكة ،حيث كانت العرب إذا حجت تقيم بعكاظ شهر شوال ثم تنتقل إلى سوق مجنة تقيم فيه عشرون يوما ، ثم إلى سوق ذي مجاز فتقيم به أيام الحج فكان صلى الله عليه وسلم يقوم بنشر دعوته بين القبائل المختلفة[4] ،من خلال التجمعات في تلك الأسواق.

---

(1) الفيروزأبادي: المصدر السابق ،ص193.

(2) ابن عبد الحكم : فتوح ، المصدر السابق ، ص 114.

(3) ابن هشام : السيرة النبوية ، تحقيق : عبد الحفيظ شلبي وأخرون ، شركة ومطبعة مصطفى البابي، ط2، 1375ه-1955،ج1 ، ص422.

(4)ابن هشام : سيرة ابن هشام ، تعليق :محمد سيد الطهطاوي ،ط1،المطبعة الخيرية ،مصر ،1329،ج2،ص29. محمد رضا : محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دار القلم لطباعة والنشر والتوزيع ،لبنان ،2003،ص232.

فلم تكن الأسواق مقصدا للتجارة وحدها بل أصبحت مكانا مختارا للأدب ومجالس الشعراء، فقد كان العرب يلتقون فيها لإنشاد الأشعار والتفاخر والتنافر، وقد كان لهم حكام في هذه الأسواق يفصلون بين المتنافسين في المجالات الأدبية كما كان في عكاظ و في مربد البصرة وكناسة الكوفة وغيرها [1] .

إن الأسواق في صدر الإسلام يمكن القول بأنها كانت مؤسسة اقتصادية كبيرة إشترك فيها التجار من كافة الأديان ، والجنسيات المختلفة حيث شكل السوق في المشرق الإسلامي وفي العهد الأموي مركزا لتجمع العلماء والمعلمين [2] مما جعلها تضطلع بدور ثقافي وإعلامي من خلال عمليات التواصل التي تتممن خلالها .

فقد كان قاضي فلسطين يروي أحاديث البيع والشراء في أسواق الشام ، ويعترض متجارة أهل الذمة و على الربا و البيع بأكثر من الوزن ، فقد رأى آنية من فضة تباع فقال أني سمعت رسول الله في مجلس من مجالس الأنصار يقول: " الذهب بالذهب مثلا بمثل سواء بسواء ، وزنا بوزن ،يدا بيد، فما زاد فهو ربا ، والتمر بالتمر قفيز بقفيز ،يد بيد ،فما زاد فهو ربا" الأمر الذي ضايق معاوية بن أبي سفيان بسب حديث ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال معاوية : لئن كنت صحبت النبي وسمعت منه لقد صحبناه وسمعنا منه [3].

ويذكر كذلك أن عددا من العلماء كانوا يتجولون في سوق البصرة فيجتمع الناس في أمور الحديث[4]، وغير ذلك من تنافس الشعراء حيث كان تقوم فيها مناظراتهم ومجاملاتهم . (1)

---

(1) الزمخشري : المصدر السابق، ج1، ص672 . الخربوطلي : الحضارة، ص196. مجدي وهبة، كامل مهندس : معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، ط2، مكتبة لبنان ،بيروت،1984،ص78.

(2) سحر يوسف القواسمي : التجارة ودولة الخلافة في صدر الإسلام من فترة الرسالة وحتى أواخر الدولة الأموية ، مذكرة ماجستير ، نابلس ، فلسطين 1419هـ-1999م، ص117.

(3) ابن عساكر: المصدر السابق ، ج26،ص ص 197-199.

(4) الطبري : المصدر السابق ،ج 6،ص 278.

ومن وظائف السوق كذلك إعلام الناس بما يريد ولاة الأمر من نشر وإبلاغ بلاغ بينهم في أمر أو نهي أو تحذير ، من ذلك أن عمر بن الخطاب أمر مناديا ينادي في المدينة: "لا تسلخ شاة مذبوحة حتى تبرد...» ومن ذلك القصة الطريفة للأمير الأموي عبد العزيز بن مروان مع الشاعر الأسود نصيب إذ أمر وكيله أن يعرض نصيبا، وهو رجل حر، في المزاد وقال : اذهب به إلى باب الجامع فناد عليه فإذا بلغ الغاية فعرفني، فنادى عليه: "من يعطى لعبد أسود جلد.[2]

كما كان يتم في الأسواق الحديث عن الحوادث والثورات فقد كان الحديث في رحبة القصابين أو سوق الغنم بالبصرة عن ثورة آل المهلب سنة(101هـ) وهزيمتهم.[3]

إن الأسواق لم تقتصر أهميتها في جانبها الإقتصادي فقد من خلال دورها في عمليات التبادل التجاري وإنما مثلت أيضا مركزا ثقافيا وجمعا للأهل العلم من خلال:

- الأسواق التي كانت ملتقى لتجمع العلماء والأدباء والشعراء من مختلف الأقاليم
- الأسواق التي أدت دورا فعالا في الحياة الثقافية والدينية مثل سوق بني قينقاع بالمدينة الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم مكانا لاجتماع بجمع من اليهود.[4]
- الأسواق التي كانت تستخدم لدعاية و الإعلام لنشر مختلف الأخبار لثورات الخوارج كالأزارقة سنة(76هـ) وثورة يزيد بن المهلب .[5]

---

[1] اليعقوبي : تاريخ ،المصدر السابق، ج1،ص 204.

[2] الزجاجي عبد الرحمان بن القاسم (337هـ) ، الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية ،دار الكتاب العربي ، بيروت ،دت ،ص32.

[3] الطبري :المصدر السابق ، ج6، ص556، 557 . ابن كثير : البداية والنهاية ،ج12،ص722. العلي : خطط، ص131.

[4] السجستاني ابو داود سليمان بن الأشعث (275ه):سنن أبي داود ،تحقيق: سعيد محمد اللحام ،بيروت،1990،ج2،ص33.

[5] الطبري : المصدر السابق، ج6، ص 278 و 556 و 557.

3- **سياسيا:**

وإلى جانب الأهمية الإقتصادية والثقافية للأسواق [1] فقد كان لها دور في أن استعملتها الدولة في تنفيذ العقوبات والحدود وذلك لتجمع الناس فيها فكانت لها وظيفة ردعية ،فقد ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم أعناق الخارجين عن الدولة في سوق المدينة [2]، وكذلك التشهير بمن ينزل بهم العقاب من قبل الخلفاء والولاة حتى يبلغ الشاهد الغائب، من ذلك ما عاقب به الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه حاجبه بحران حين أفضى له سرا فضربه ستين سوطا وحلق شعر رأسه وأمر أن يطاف به في السوق .[3]

كما ضرب عنق أحد الخارجين عن الدولة الأموية الذي كان يخطب في ناس ويشتتهم وهو مسلم بن عقيل سنة(60هـ) في سوق الغنم عند موضع الجزارين [4] .

كانت مركزا لتجمع الجواسيس والأعداء حيث يذكر أن شبيب الخارجي[5] زعيم فرقة الخوارج[6] الأزارقة في سنة (76هـ)، يذهب إلى السوق ليسأل الناس عن أخبار الحجاج بن يوسف الثقفي ويتقصى أخبار تحركات بني الأموية [7].

---

(1) وتبرز أهمية الأسواق كذلك أن إستعملها الرؤساء الذين يهبطون الأسواق لجمع الإتاوة التي هي في الغالب تحت سيطرة أمير من الأمراء، ليستوفوا نصيبهم من الربح الذي جعله لهم ذلك الأمير. سعيد الأفغاني : المرجع السابق ،ص87.

(2) الطبري : المصدر السابق ، ج2، ص588 .

(3) النميري ، عمر بن شبة (ت 262هـ): تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت ، دت، ج3،ص 1031.

(4) الطبري : المصدر السابق ،ج5،ص ص 377-379.

(5) أبو الضحاك شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس الشيباني الخارجي كان خروجه في خلافة عبد الملك بن مروان ، وولاية الحجاج بن يوسف على العراق ،خرج بالموصل تم القضاء عليه سنة 77هـ وكان عمره 51عام . ابن خلكان : شمس الدين احمد بن محمد (ت681هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق، إحسان عباس ، دار صادر، بيروت،1977م،ج2،ص454.

(6) أبو يعلي محمد بن الحسين الفراء الحنبلي :الأحكام السلطانية ،تصحيح: محمد حامد الفقهي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ،2000،ص ص54، 55.

(7) الطبري : المصدر السابق، ج6،ص278 .

وهذا ما يدل على أن المعارضين للدولة الأموية من الخوارج كالأزارقة [1] استغلوا الأسواق لتقصي أخبار بني أمية وبخاصة لما تقاعس الناس عن الجهاد و اشتدت معارضتهم لحكم الأمويين ، وتقصي الأخبار وهي إشارة واضحة على أن الأسواق كانت مراكزا لتقصي المعلومات والأخبار سواء السياسية أو الحربية .

كذلك من أهمية الأسواق أنها كانت مركزا لتنفيذ العقوبات في حق المخالفين للدولة أو الثائرين عليها خاصة من الخوارج،[2] لإرهاب الناس وجعلهم عبرة لكل من يريد الخروج عن الخلافة أو تحديها، لأن الأسواق فضاء ملائما، لسرعة انتشار الأخبار فهو شبيه بوسائل الإعلام الحديثة اليوم.

كانت الأسواق ملاذا لعناصر المعارضة السياسية للاتصال والتمويه، فعندما يلتقون بالأسواق بحجة التجارة والبيع والشراء بعيدا عن أعين الرقباء يدبرون المؤامرات و يحيكون خيوط الفتن [3]، إذ كانت من الأماكن المهمة التي تؤدي وظائف متعددة خاصة الكبيرة منها ،ففيها تتبادل المنافع ،والغدر والثأر ، وتأديب السفيه ، وإغاثة الضعيف ، والوعظ ،والإرشاد ،وربما تزويج البنات ، والدعوة إلى مذهب ما ، والعثور على مفقود [4]، وغيرها من الأغراض والمقاصد.

كما تشير المصادر إلى أهمية الأسواق الكبيرة للجيش فغالبا ما كانت تتحول إلى معسكرات أيام الحروب، فعندما توجه خالد القسري إلى خرسان جعل معسكره عند سوق أسد الخاص به [5]

---

[1] الجاحظ ،أبي عثمان عمر بن بحر : البيان والتبين ،تحقيق :عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط7، القاهرة ،1418هـ-1998م،ج2،ص 66 .

[2] الطبري : المصدر السابق ، 5ج، ص588 ،589.

[3] صالح الروايضة : المرجع السابق ، ص189. الخربوطلي : الحضارة، المرجع السابق ،ص 196

[4] سعيد الأفغاني : المرجع السابق ،ص243.

[5] سحر يوسف القواسمي : المرجع السابق،ص118 .

و سجن أمير مكة للخليفة هشام بن عبد الملك محمد بن هشام بن إسماعيل المخزومي[1] بحفيد عثمان بن عفان الشاعر العرجي[2]، لأن العرجي قتل مولى له فشكته امرأة المولى إلى أمير مكة الذي كان في الوقت ذاته يبحث عن ذريعة لعقاب الشاعر العرجي لأنه تغزل بأمه جيداء وامرأته جبرة فأشهد على عقابه الناس بسوق الحناطين[3] بمكة ثم سجنه حتى مات في سجنه[4].

---

[1] هشام بن اسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة المخزومي المدني ، كان واليا على المدينة في عهد عبد الملك بن مروان توفي سنة 88هـ .الذهبي :كتاب تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تحقيق بشار عواد معروف،دار الغرب الإسلمي ،لبنان ،2003،ج2،ص1014.

[2] هو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان هو أموي من قريش لقب بالعرجي نسبة إلى ماء له يقال العرج نخو الطائف ، شارك العرجي مع الجيش الأموي المرابط بأرض الروم بقيادة مسلمة بن عبد الملك سنة 97هـ، وبعدها عاد إلى الإستثمار في ضياعة والشروع في حياته ادبية في عهد هشام بن عبد الملك .الفيروزابادي : المصدر السابق ،ص198. ابي الفتح عثمان (ت392): ديوان العرجي ، تحقيق : اخضر الطائي ،رشيد العبيدي ،الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ،بغداد ، 1957 ص ص 9- 12 .

[3] وهو سوق مختص ببيع القمح والشعير وهو السوق الذي بالقرب من المسجد الحرام كان سوقا كبيرا يباع فيه الدقيق ابن جبير:المصدر سابق،ص157. الشيرزي ، عبد الرحمان بن عبد الله بن نصر (ت 590هـ) : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ،تح : محمد حسن إسماعيل ، أحمد فريد المزيري ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2003، ص163.

[4] النهشلي عبد الكريم القيرواني (ت405ه-1014م) :الممتع في صنعة الشعر ، تح : محمد زغلول سلام ، منشأة معارف ، الإسكندرية ، دت ، ص235.

4-اجتماعيا:

لعبت الأسواق دورا مهما في حياة الدولة الإسلامية في جانبها الإجتماعي ، حيث أثرت الأسواق في الحالة الإجتماعية ، حيث عدت مجالا حيويا ، ففيها يلتقي المسلمون وغيرهم فيتعارفون، ويتحادثون ، وفيها اختلطت عناصر السكانية من عرب وأعاجم ومسلمين وأهل الذمة .[1]

وترجع أهمية الأسواق في الجانب الإجتماعي في كونها أنها كانت تجري فيها مختلف الأنشطة الاجتماعية كالصلح بين القبائل وفض النزاع بينها، فهي أسواق ذات صفة تجارية إلى جانب كونها محافل أدبية و اجتماعية، كما تعتبر محطات يلتقون فيها، ويتبادلون فيها مختلف الأمور فيؤثرون ويتأثرون ببعضهم البعض، فهي "ميدان لإجتماع العرب وتبادلهم التجارة كما كانت سببا في دعم الوحدة والتفاهم فيما بينهم، وفي التقريب بين لغاتهم[2] .

كما أن وجود الأسواق أصبح من متطلبات الحضارة وديمومتها، ومن هنا كان قيامها ضرورة حتمية لا غنى عنها لأي مجتمع، وقد عرف العرب الأسواق مثل كل الشعوب، حيث مثلت الأسواق مهبط الحجاج حيث يبيعون ويشترون ، وثمة يتوجهون إلى مكة فيقضون مناسك الحج.[3]

فقد اعتبرت الأسواق ضرورة حياتية للتواصل بين أفراد المجتمع في الدولة الأموية أو غيرها ،وذلك لتوفرها على جميع متطلبات الحياة اليومية، فدمشق لما أصبحت عاصمة الدولة الأموية صارت آهلة بالدكاكين و التجار ،مما جعلها قبلة للسكان، ومن أهم أطراف المدينة

---

(1) الخربوطلي : الحضارة ،ص 196.

(2) عبد الإله الصائغ، الخطاب الإبداعي الجاهلي والصورة الفنية القدامة وتحليل النص، ط 1، المركز الثقافي ، العربي، بيروت، 1997 م، ص 102.

(3) جرجي زيدان : المرجع السابق،ج3،ص ص،41، 43 .

بالإضافة إلى الحارات والمدن والجامع وبيت المال [1] دون أن ننسى أهميتها في القرى فقرية بزريان والتي تقع بالجنب من نهر الفرات و دجلة، كان بها سوق لا يقل أهمية عن أسواق المدن، وسوق قرية صرصر التي كانت بها سوق كبيرة ومسجد كبير. [2]

إن الأسواق كانت من أهم الأسباب في استقرار المجتمعات في وتعتبر المظاهر العمرانية الأساسية التي تتكون منها أي مدينة سواء إسلامية أو غير إسلامية.[3]

وخلاصة الأمر أن الأسوق كانت ذات أهمية كبيرة كونها ضرورة اقتصادية لذلك كان تشيدها محل اهتمام سلطة الدولة الأموية عند تخطيط انشاء المدن سواء في المشرق أو المغرب كالمسجد الجامع ،ودار الإمارة ،وبيت المال ، كما تبرز أهمية الأسوق من خلال أنها تبين الصورة الحقيقية لحجم السكان وتصور الحالة الإجتماعية من عادات وتقاليد المجتمعات ونوعية الأكل والملبس وغيرها من الأمور الأخرى في ذلك الوقت[4].

إذن عدت الأسوق مركزا اجتماعيا يجتمع فيه الناس لقضاء حاجاتهم وللقاء المعارف والأصحاب ولقضاء أوقات الفراغ ، وهكذا يمكن القول أيضا أن الأسواق عدت مظهرا مهما من مظاهر الحضارة والرقي في مجال الأفكار والإنجازات المختلفة التي تتحقق للبشرية.

رابعا : أنواع وأصناف الأسواق في العصر الأموي :

عرفت الدولة الأموية أنواعا من الأسواق منها: الأسواق الدائمة، وغير الدائمة و الأسبوعية والموسمية والتي ظلت قائمة طيلة الحكم الأموي وبعده في القرى والأقاليم النائية البعيدة عن الحواضر فيجتمع إليها الناس من كل حدب وصوب للبيع والشراء.

أما الأسواق الدائمة التي شهدت نشاطًا تجاريًا ملحوظًا في العصر الأموي فقد تعددت هذه الأنواع من الأسواق في دمشق وكانت محورا للنشاط التجاري للمدينة ، حيث شكلت

---

[1] غوستاف لوبون: حضارة العرب ، ترجمة: زعيتر عادل ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة، دت، ص67.

[2] ابن جبير : المصدر السابق ، ص193، 194.

[3] جان سوفاجيه: المرجع السابق، ص55 .

[4] خالد محمد عزب : تخطيط وعمارة المدن الإسلامية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ،1418ه-1997م، ص ص 69-78 .

المنتوجات الصناعية والزراعية ابرز عروضها[1] ،وقد كانت هذه الأسواق على شكل حوانيت مقامة على جوانب الشوارع ، أما بالنسبة إلى توزيعها فكان ذلك مرتبط بالظروف العامة التي تمر بها المدينة، ويبدو أن أسواق دمشق كانت تنتشر في مختلف أحيائها وتركزت على نحوٍ خاص حول الرحبة في باب توما وعلى امتداد الشوارع الرئيسة الواصلة بين المعبد والرحبة، وعلى امتداد الشارع الرئيسي الذي يربط بين باب الشرقي وباب الجابية وقد ظلت دمشق مركزا للتجارة إلى جانب ما تميزت به في العلوم والصناعة [2].

كما عرفت الأسواق الموسمية في العصر الأموي والتي كانت تقام في المناطق المختلفة والقرى البعيدة عن العاصمة الأموية فقد كانت توفر العديد من البضائع المتنوعة وكان التجار يقصدونها من جميع المناطق سواء القريبة أو البعيدة فقد كانت بلدة عبيلا قرب المزيريب التي تقع على أطراف الشام مقصد لتجار الأجانب من اليونان والرومان لقيام بالبيع والشراء فقد عرف هذا السوق شهرة مدوية[3]ومن أهم أنواع الأسواق التي ظهرت في الدولة الأموية نجد:

1-الأسواق الخاصة في العهد الأموي :

ظهر نوع وصنف جديد من الأسواق في العهد الأموي وهي الأسواق الخاصة التي تختص بالخلفاء أو الولاة أو بأقاربهم ، واشتهرت مدينة دمشق بهذا النوع من الأسواق فنجد سوق الذي أقطعه مروان بن الحكم لسفيان بن الأبرد بن أبي أمامة بن قابوس أبو يحي

---

[1] سوفاجيه جان : دمشق الشام لمحة تاريخية حتى عهد الإنتداب ، تعريب : فؤاد أفرام البستاني ، تحقيق :أكرم حسن العلبي ،ط1 ،1989م،ص ص55- 60.

[2] نفسه،ص ص 55-60.

[3] عاطف : المرجع السابق، ص 31 .

الكلبي[1] من بني جبار ،والذي تولى بعض مناطق الشام لبني أمية، وهو سوق الصياقلة ، والتي كانت داره بدمشق بجيرون.[2]

وسوق الخالدين الذي ينسب خالد بن علاط السلمي[3] أمير دمشق من قبل بني أمية الذي كانت داره في السوق نفسه[4] ، وكذلك أسواق خاصة بأقارب الخليفة هشام بن عبد الملك (105ه–125ه) مثل سوق أم حكيم[5] زوجة هشام وهو سوق القلائين التي كانت ملازمة لشراب[6]، وسوق سعيد بن عبد الملك أخ هشام وكان للخليفة هشام بن عبد الملك سوق هشام العتيق بالجزيرة الذي كان يعرف بسوق الرقة الأعظم [7]، وأيضا الرصافة تدعى رصافة هشام التي أقامها لتكون ملتقى التجار[8].

2- العمال:

ظهرت هذه الأسواق في زمن بني أمية وهي التي أقامها عمال و موظفو الدولة الأموية في مراكز ولاياتهم كسوق يوسف بالحيرة الذي كان تابعا لوالي العراق يوسف بن عمر بن

---

[1] سفيان بن الأبرد من ولاة وقادة العسكريين لبني أمية ولد في بلاد الشام في مضارب قبيلة بن كلب القضاعية كان مع جيش عبد الملك يوم حاصر عمرو بن سعيد ،و شارك مع يزيد بن معاوية في غزو القسطنطينية مات أيام عبد الملك بن مروان قيل توفي سنة 84هـ أو 85هـ .ابن عساكر ، ج21،ص342.

[2] ابن عساكر : المصدر السابق ،ج21،ص 341 .

[3] هو ابن الصحابي الحجاج بن علاط السلمي بن خالد بن نويرة اسلم عام خيبر ، وذكره أبو الحسن الرازي أنه كان أميرا على دمشق وله دار الخالدين تنسب لوالده بناحية سوق القلانسيين . ابن عساكر :المصدر السابق، ج16، ص11.

[4] نفسه ،ج2،ص364،365 .

[5] هي بنت يحي ، ويقال بنت يوسف بن يحي بن عبد الرحمان بن الحارث بن هشام ، وكانت زوجة عبد العزيز بن الوليد بن عبد الملك فطلقها فتزوجها هشام بن عبد الملك فولدت له يزيد بن هشام. الحموي: المصدر السابق ،ج4،ص355.

[6] نفسه،ج4،ص355.

[7] البلاذري : فتوح ، ص247.

[8] ياقوت الحموي : المصدر السابق، ج3،ص47.

محمد الثقفي[1](121-126ه) ، وسوق أسد بالكوفة الذي كان خاصا بأسد بن عبد الله القسري والي خراسان (107-120ه) أخ والي العراق[2]، حيث كانت هذه الأسواق من أهم المراكز التجارية ربحا للمال كونها قبلة لكل التجار من كل حدب وصوب.

3- العامة (الجامعة) :

الأسواق الجامعة هي التي تحتوي على عدد من أصناف البضائع في آن واحد، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأسواق في الدولة الأموية حملت أسماء مشتقة من نوع النشاط الذي كان يمارسه السوق، حيث عرفت الدولة الأموية أسواق للعامة وهذا أمر طبيعي باعتبار أنها تمثل أغلبية المجتمع الأموي فقد انتشرت مجموعة معتبرة من الأسواق في الحجاز كان من أشهرها أسواق مكة مثل سوق حزورة[3]،وسوق الأبواء[4] وسوق ذي المجاز، وكان في المدينة أسواق أخرى مثل سوق الرقيق وسوق الخيل وسوق مهزوز و المجاز الذي كان مشهور بالتمر[5]، ومن الأسواق العامة أيضا في مكة : ، سوق الأبطح أو سوق الليل وسوق التمارين ،أو سوق الرطب وزقاف التمارين[6] وسوق حزورة وهو سوق مكة[7].

---

(1) هويوسف بن عمر بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي تميز بالجود والشهامة كان واليا لليمن قبل أن يصبح أمير العراقين و خرسان للخليفة هشام بن علد الملك ،وبعدها أقره الوليد بن يزيد أميرا على العراق ، مات سنة127ه وعاش أكثر من 60سنة .الذهبي : سير أعلام ،ج5 ، ص 443، 444.

(2) البلاذري : الفتوح ، ص247.

(3) الحموي : المصدر السابق ،ج2،ص 255.

(4) الإصبهاني ، أبو نعيم احمد بن عبد الله بن أحمد بن اسحاق بن وموسى بن مهران (ت: 430هـ) : حلية الأولياء وطبقة الأصفياء دار الكتب العلمية،ط1، بيروت ، لبنان ،1409ه-1988م،ج2 ص191 .

(5) البلاذري: أنساب ،ج4،ص 79.ج7، ص175. السمهودي: نور الدين علي بن أحمد (ت911هـ)، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى دار الكتب العلمية،ط4، بيروت، 1984،ج2،ص 749.

(6) الفاكهي : المصدر السابق ، ج3، ص61 و100 ، ج2، ص207.

(7) البلاذري: هامش أنساب، المصدر السابق ،ج 5،ص 16.

وكذلك في المدينة عرفت الأسواق الجامعة كسوق الخزامين والنخيل وقد كانت تحدث فيها الكثير من المنزاعات والغش حيث كان هناك قوم يخلطون الشعير ودقيق البر و يبعونه في الأسواق[1] .

هذه الأسواق التي انتشرت في كافة الأمصار والأقطار، ومن بين هذه الأسواق نجد أسواق دمشق حاضرة بني أمية التي شهدت أسواقا كبيرة نذكر منها :

سوق الفقراء ،وسوق الصالحية، وسوق الريادة وسوق خان السلطان، والسوق الكبير فنجد سوق باب توما القريب من دار الأنصار عند دار بن حيان في نواحي السوق ،وكذلك سوق الطير الذي كان ناحية الدار المعروفة بني صميد وسوق الدقيق وسوق القمح ، وسوق الريحان ، وسوق نبيشة النجارين وكذلك سوق الطرائق و العشرات من الأسواق كسوق الفاكهة وسوق الجبن وسوق الغنم ، والصرف ، والغزل وغيرها من الأسواق الأخرى. [2]

واشتهرت مدينة دنيصر بالأسواق الواسعة الممتلئة بالأرزاق الواسعة والكبيرة والتي كانت مقصدا لأهل الشام ،وديار بكر ،وبلاد الروم ، وكانت تحتوي على مرافق كثيرة وكان سوقها يقام يوم الأحد وسمي بالمعلومة لإجتماع الناس في من كل مكان.[3]

وتوزعت الأسواق في العراق بين الكوفة الذي كان عليه الضحاك بن قيس والبصرة مثل سوق الزيادي وسوق الكلاء ، والموصل أيضا، ولعل من أهم أسواقهم سوق الرقيق وسوق الأربعاء،[4] و سوق المراضيع ، وسوق الكلاء والزقاق والذي كان بالبصرة [5] ، وسوق الثلاثاء، وكانت في العراق أسواق عظيمة كسوق العراق العظيم ، الذي يأتيه التجار

---

[1] وكيع ، محمد بن خلف بن حيان (ت 306 ه): أخبار القضاة، ، مراجعة: سعيد محمد اللحام ، دت ،ج1، ص190.

[2] ابن عساكر : المصدر السابق ،ج2،ص ص 94و163.

[3] ابن جبير: المصدر السابق، ص217 .

[4] البلاذري: انساب ، ج11، ص53، ج 8، ص95. الطبري: المصدر السابق ج6،ص 340. ياقوت: معجم ،ج 3، ص283. المقدسي: أحسن التقاسيم ،ص144.

[5] الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط2، دار العلم للملاين ، بيروت ، 1399ه- 1979م، ج4، ص1491.

من مدائن كسرى ، وتجار السواد ويجتمع فيه كل سنة من أموال الناس مثل خراج العراق حيث كانت هذه أيام سوقهم التي يتجمعون فيها .[1]

وكانت مدينة الموصل تشتهر بأسواق القتابين[2] و سوق الأربعاء موقعه في طريق التي إلى الشارع المعروف بالشعارين [3]، هاته الأسواق كانت قريبة من قصر الحر بن يوسف الذي كان يسمى بالمنقوشة[4]، وعرفت الموصل كذلك بالمساجد والأسواق والحمامات ، فقد كانت تحتوي على سوق وهو عبارة عن قيسارية للتجار، واحتوت البصرة على سوق المارستان نسبة إلى مدينة المارستان الشهير ببغداد.[5]

وعرفت مختلف المناطق العربية الأسواق اليومية كأسواق الكوفة مثل سوق الأربعاء في نواحي الأهواز وسوق أسد [6]، و سوق عبد الواحد الذي كان يقام عند باب الكوفة ، ويضاف إلى أسواق الكوفة سوق يوسف الذي كان يقام بضواحي اليمامة ،وسوق الحكمة بنواحي الكوفة، وسوق بحر الذي كان معروف بالمكوس ، والذي أزالها علي بن عيسى [7]في وزارته الأولى، وسوق أهون بالربذة ،وعرفت العراق أيضا الأسواق العامة و منها : سوق

---

[1] الطبري : المصدر السابق، ج6،ص340. الخطيب البغدادي احمد بن ثاب (ت:392هـ):تاريخ مدينة السلام ، تحقبق :شراعوا ومعروف ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، دت،ج1،ص323 .

[2] القاتبين : القتب بكسر القاف وسكون التاء ، الأكاف يوضع على سنام أو أكنف البعير ، وأقتبت البعير إذ شددت عليه القتب . الفيروزآبادي :المصدر السابق،ص122. الزمخشري: أساس البلاغة ، ج2،ص 55.

[3]الأزدي أبي يزيد بن محمد بن إياس بن القاسم (ت334هـ): تاريخ الموصل ، تحقيق : علي حبيبة ، القاهرة ،1387ه – 1967م ،ص55.

[4] سميت بالمنقوشة للأن الحر بن يوسف إبتناها ونقشها بألوان النقش والفسافس ، فكانت قصر افمارة في الموصل ، ينظر الأزدي : المرجع السابق، ص56،55.

[5] ابن جبير :المصدر السابق، ص ص201 –210.

[6] البغدادي ، ابن عبد الحق لصفي الدين عبد المؤمن (ت739ه): مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تح: علي محمد البجاوي، ط1،دار الجيل ، بيروت لبنان،1992م، ج2، ص 755-756.

[7]ابو الحسن علي بن الحس بن عيسى بن داود بن الجراح ولد في نيف سنة 240 هـ ، كان وزير عباسي في الدولة العباسية للخليفة المقتدر بالله والخليفة القاهر بالله .الذهبي : سير ،ج15، ص298.

الثلاثاء نسبة إلى يوم الثلاثاء ، وهكذا عرفت العراق أسواق كبيرة فيها جميع المرافق ،والصناعات والمنتوجات الضرورية.[1]

وعرف اليمن سوق الذئاب بقرية دون زبيد ،وسوق العطش بالجانب الشرقي بين الرصافة ونهر العلي ،وكذلك سوق يحي بالجانب الشرقي بين الرصافة ودار المملكة التي كانت عند جامع السلطان تحت بستان الزاهر على شاطئ دجلة، وفي مصر نجد سوق العطش، و وردان ، وسوق بربر بفسطاط مصر.[2]

واشتهرت الأسواق بتجار البحرين الذين يشتغلون في العطور[3]، وراجت عطور مكة والمدينة حيث كانت من أكثر السلع طلبا حيث كان لهم سوق خاص فرعي داخل السوق الرئيسي ،وهو الزقاق الذي يأخذ إلى بيت خديجة بنت خويلد رضي الله عنها ، فقد كان هناك أسواق خاصة بالعطارين كسوق الليل[4] وشهدت برذعة [5]أسواقا جامعة مثل سوق الكركي وهو يقام يوم الأحد من كل أسبوع [6] وأسواق مصر بها أسواق كثيرة كسوق بربر والحمام والنحاسين ودار البركة التي أصبحت سوقا للمسلمين لبيع الرقيق[7]، والسوق الصيارفة والتي كانت على مقربة من منازل الصفا[8]، وكانت من الأسواق العامة أيضا في مكة السوق الذي بالقرب من المسجد الحرام كان سوقا كبيرا يباع فيه الدقيق وكل ما تيسر بيعه مثل البر واللبن وأحجار الكريمة[9].

---

[1] ابن جبير :المصدر السابق،ص186.

[2] البغدادي : المصدرالسابق ، ج2، ص 756 ،757.

[3] البلاذري: أنساب، ج5،ص 351، 352، ج 7،ص248.

[4]الازرقي ، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن احمد ، (ت : 244هــ) أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، تحقيق : رشدي الصالح ملحس ، دار الأندلس،ط2، بيروت لبنان 1403-1983م ، ج2، ص 78 و254 و260 .

[5] برذعة : بلد في أقصى أذربيجان ، يعد قباذ الملك أول من أنشأة عمارتها بالآجر و الجص وهي مدينة كبيرة بها أجود الخيرات وتحتوي على أكبر المرافق فقد كان بها أجود الفنادق . الحموي ، المصدر السابق ،ج1،ص379.

[6] الحموي : المصدر السابق ،ج1،ص380.

[7] إبن عبد الحكم ، عبد الرحمان بن عبدالله: فتوح مصر وأخبارها ، تحقيق : محمود صبيح،(دط)،(دت)، ص69 .

[8]الأزرقي : أخبار مكة ، ج2،ص260.

[9] ابن جبير: المصدر السابق،ص157.

وعليها فقد كانت الأسواق العامة تتم فيها مختلف عمليات البيع و نشاط الصيرفة لصرف الأموال من مختلف الأقطار وتعقد فيها معظم الحالات الاجتماعية من زواج ، وصلح بين المتنازعين وغيره .

4- المتخصصة :

سميت بالأسواق المتخصصة ، وذلك لتخصصها بسلع معينة ، وبصنف واحد من التجارة ، وترجع أهمية هذه الأخيرة كونها تسهل على الناس الوصول إلى ما يريدونه من السلعة بكل يسر وسهولة ، كما يسهل على الدولة تنظيم هذه الأسواق والرقابة عليها من خلال نظام الحسبة والإشراف عليها بسهولة [1] ، والتخصص في الأسواق وتنظيماتها كانت البدايات الأولى لانتظام ذوي الحرف في هيئات ومنظمات أطلق عليها الأصناف، وقد تكون ضرورة الفرز بين الحرف المختلفة قد أدت إلى إيجاد الأسواق المتخصصة [2] ، حتى لا تختلط البضائع النفيسة بالبضائع الرخيصة .

كانت تسمية الأسواق وتخصصها مرتبطة بنوع المادة التي تعرض في هذه الأسواق، فمنها ما ينسب إلى ما يباع فيه ، ومنها ما ينسب إلى محله ،ومنها ما ينسب إلى واضعه وهي كثيرة و متعددة ،وهناك أسواق عديدة تنفرد بمختلف السلع والصناعات، و تأخذ اسم نوع السلع وكل ما تحويه، وكان منها على سبيل المثال سوق الأساكفة العتق ، وسوق الإكافين، وسوق الجلادين ، وسوق الحدادين والنحاسين، وسوق الحذائين، وسوق دار البطيخ، وسوق الدقاقين، وسوق الرماحين، وسوق الشعير، وسوق الصرف، وسوق الطرائف، وسوق الطير، ، وسوق الغزل، وسوق الفاكهة، وسوق القمح ، وسوق القطانين، وسوق القناديل، وسوق الكتانيين، وسوق اللؤلؤ، وسوق المطرزيين، وسوق التين والعنب. [3].

---

[1] البلاذري: أنساب ،ج5،ص ص 223 -246. صالح العلي :خطط ،ص127، مناتي كريم ماهود مناتي : دور الأسواق في الحياة الإقتصادية لبلاد الشام في العصر الأموي ،مجلة الأداب المستنصرية ،عدد 88، 2019،ص6.

[2] فهمي نعيم زكي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973 م،ص180 .

[3] ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق،ج2، ص ص 253-255 و 281.

ونفهم من المعلومات السابقة أن تخصص الأسواق في الدولة الأموية بمختلف ولاياتها عرفت التخصص في الأسواق بصفة خاصة من حيث السلع في وقت مبكر من تاريخ إنشائها ، حيث وضع لكل سلعة معينة سوق خاص بها ولكل حرفة كذلك سوقها الخاص ، واشتهر كل سوق بالسلعة التي تباع فيه فمثلا سوق الأساكفة نسبة لمصلح الأحذية، ويبدو أن تخصص الأسواق راجع إلى الاهتمام الأموي بمجال الأسواق من أجل تعزيز المجال وتنشيط الحركية التجارية، ومن جانب أخر هو الاهتمام بمتطلبات الرعية مما يسهل عليهم اقتناء الحاجيات الضرورية وقصد السلعة المطلوبة من السوق الخاصة بهذه السلعة دون العناء والبحث عنها في كافة السوق ،فمثلا القاصد لشراء الغزل يقصد مباشرة سوق الغزل ، كما قام الأمويون بجعل بعض الأسواق الخاصة قريبة من بعض المراكز كسوق القناديل القريب من الجامع لحاجة الجامع للإنارة ليلا ، وسوف نتناول هذا بتفصيل في فصل تنظيم الأسواق.

ومن المدن الأموية التي اشتهرت بالأسواق المتخصصة مدينة حلب فقد اشتملت على الكثير من الأسواق كسوق الحرير وسوق البز، الذي اشتهر بجودة خاماته ،وقد كان ظهور الأسواق المتخصصة في وقت مبكر جدا ،منذ العهد البيزنطي ،وكانت هناك أسواق خاصة بالخدمات المتعلقة بالقوافل ، وكانت هذه الأسواق عامرة بالتجار الحلبيون والحمالون والسماسرة وبائعو الأصواف والألبان ، وقد عرفت هذه الأسواق تطورا واسعا في العهد الأموي الذي شهد اهتماما واضحا بإنشاء الأسواق ، والمساجد و القيساريات والخانات.[1]

كما عرفت مدينة القدس منذ الفترة الرومانية أسواقا متخصصة وكانت تمتد بجانب المسجد الأقصى من الجنوب إلى الشمال قرب باب المحراب أحد أبواب المدينة، وكان بها صناع كثيرون فمن أشهر أسواقها سوق الطعام والحلاقين وسوق اختص ببيع الخضروات وعرف بسوق الخضروات، وسوق الأقمشة لبيع مختلف أنواع القماش، كما عرفت في القدس سوق الزيت وسوق الصابون حيث كان يصنع فيه الصابون ، وسوق المعرفة الذي كان يقع

---

[1] الأسدي، خير الدين: أحياء حلب وأسواقها، تحقيق: عبد الفتاح رواس قلعجي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1984 م، ص31 ،32.

بآخر المسجد وسمي سوق المعرفة حيث قيل أنه من الممكن أن هذه التسمية أطلقها عليه خدام السوق لجلب القادمين له .[1]

وضمت مدينة الرملة بدورها أسواقا متخصصة ، وكانت لها أربع أسواق متصلة من أربع أبواب إلى وسطها ، ومن أهم أسواقها سوق القماحين وهو متصل بسوق البصالين وكانت أسواق حسنة يباع فيها أنواع السلع ويتصل بباب القدس سوق القطانين إلى سوق المشاطين الخاص بالكتان، وسوق العطارين إلى المسجد الجامع وسوق الخشابين وسوق الخزازين والسراجين، وكانت معظم هذه الأسواق تمتد من أبواب المدينة إلى المسجد.[2]

وفي مدينة الخليل كان بها أسواق عديدة مثل سوق الحصرية وسوق الزياتين وسوق الغزل وسوق الزجاجين، وكانت هذه الأسواق تتواجد بالقرب من المساجد وكانت أسواق جيدة يباع فيها مختلف نواع المنتوجات والسلع [3] بمعنى لكل باعة من السلعة الواحة له سوق خاص بها .

كما وجدت أسواق عامرة متخصصة في عمان ، وقد ظلت هذه الأسوق خلال العصر الأموي مزدهرة تجاريًا فوصفت بحسن أسواقها، فضلا عن ذلك فقد كانت مدينة عسقلان عامرة بالأسواق ، والتي كانت تحتوي أسواقا متخصصة بالسلع و المنتوجات .[4]

وعرفت مدن الشام ، و مدن الثغور بأنها كانت تعرف بأنها كثيرة الأسواق وقد احتوت أسواق متخصصة، من السلع اللازمة لحياة الناس في مدن تلك الثغور[5]، فنجد مدينة المصيصة وهي من مدن الثغور بها أسواق لمختلف أصناف السلع، ومن الأسواق

---

(1) العليمي، مجير الدين الحنبلي (ت 928 هــ): الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق ومراجعة : محمود عروة ،ط1،مكتبة دنديس ،الأردن ، 1420ه-1999م، ج2 ،ص 51.

(2) عاطف: المرجع السابق،ص184.

(3) العليمي : المصدر السابق ،ج 2 ص 128 .

(4) المقدسي: المصدر السابق ، ص 174 .

(5) ابن حوقل: المصدر السابق ، ص 169 .

المتخصصة أيضا نجد أسواق الأسلحة إذ عرفت البلاد الإسلامية صناعة الأسلحة[1] المختلفة من السيوف بجميع أنواعها كسيف القاطع والرماح وغيرها [2]

وكانت بلاد الشام منذ العصور القديمة تعرف بصناعة الأسلحة التي عرفت رواجا كبيرا ، ففي عهد الإمبراطور دقديانوس الروماني أنشأ في القرن الثالث ميلادي مصنعا للأسلحة في دمشق ،لما عرف عن أهل دمشق من مهارة خاصة في صناعة السيوف من خلال سقيها ،وطرقها ،وسحبها ،ونظرا لشهرة السلاح العربي كالسيف وتبعا لشهرة هذه الصناعة نتج عنها أسواق خاصة وصارت صناعة رائجة وغيرها من الأسلحة المستوردة كالرماح وغيرها.[3]

وعرفت التجارة الأموية بشهرة أسواق السلاح الذي تنتجه الصناعات الحربية فاشتهرت أسواق صناعة الأسلحة الشامية في العصر السابق ، واللاحق للفتح العربي لبلاد الشام ومدن أخرى مثل مكة أيضا [4]، وقد كانت السيوف الدمشقية ذات جودة وصلابة عالية وكانت حادة القطع وهي طويلة حديدها يشبه حديد البيض إلا انه مختلف الجوهر [5]، وهذه إشارة يمكننا من خلالها أن نستنتج أن منطقة الشام ومكة اشتهرت بصناعة الأسلحة كالسيوف والدروع والسهام والتي استمرت طوال فترة صدر الإسلام وما بعدها.

وتبعا لهذا برزت صناعة السلاح البحري ، كصناعة السفن التي كانت تقام بالثغور الشامية ، كصور وعكا وعرفت الصناعة الحربية الأموية تطورا كبيرا من خلال إنشاء

---

(1) محب الدين الخطيب :الحديقة مجموعة أدب بارع وحكمة بليغة ، اعتناء : سليمان بن صالح الخراشي ،المكتبة السلفية، ط2 ،1432هـ ،ص06.

(2) النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب ،تحقيق : علي بومايحم ،ط1،دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،1424هـ- 2004م،ج6،ص ص 172- 175.

(3) ثريا حافظ عرفة: الحياة الإقتصادية في بلاد الشام في العصر الأموي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ، مكة ، السعودية ، 1409ه-1979م، ص213.

(4) الواقدي : كتاب المغازي ، تحقيق : جونس مارسدن، عالم الكتب ، ط2 ، بيروت ، 1984، ج3،ص27.

(5) الناصري محمد بن منكلي (ت778ه):الحيل في الحروب وفتح المدائن وحفظ الدروب ،تحقيق :نبيل محمد عبد العزيز أحمد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ،2000م،ص ص 36-41.

الأساطيل ، التي جهزوها بأدوات الكفاح ،وبالأقوات ، وأصبحت تضاهي الدولة البيزنطية في أحوال البحر، و ركوبه.[1]

وعرفت مصر الأسواق المتخصصة من بينها سوق النحاسين ، وكانت هناك وكلات موجودة بالأسواق مثل وكلات بيع السجاد والأحجار الكريمة [2] ، ومما تقدم ذكره يتبين لنا أن معظم أسواق المدن الإسلامية الأموية قد عرفت ظاهرة التخصص في بيع السلع و المنتوجات الحرفية ، إذ امتازت الأسواق المتخصصة بأنها ثابتة مستمرة يبيع فيها أهل المدن وتخضع لصاحب السوق، كما أن التاجر الجشع لا يستطيع أن يرفع سعر سلعته بسبب وجود زملائه المنافسين له في نفس السلعة، وهذا ما يقلل احتمال حدوث الاحتكار، أو أي ارتفاع غير طبيعي في سعر البضائع، ثم أن المشتري يستطيع أن ينتقي أجود ما يحتاج إليه من هذا الصنف من السلع في وقت قصير لتقارب الدكاكين المعروض فيها البضائع المتشابهة فقد كان لظاهرة تخصيص الأسواق عيوبا حيث أن الفرد إذا ما أراد أن يشتري أصنافا عدة من السلع كان لا بد له أن يتجول في المدينة كلها حتى يستطيع أن يجمع كل ما يحتاج إليه من الأسواق المنتشرة.

5- المؤقتة و المتنقلة :

تتميز هذه الأسواق عن بقية الأسواق كونها أسواق مؤقتة حيث ليس لها مكان محدد أو خاص أو محدد كبقية الأسواق الأخرى وهو ما جعلها تنتقل من مكان إلى أخر وتعرض سلعها وفق ما تقتضيه الحاجة وتتميز أيضا بأنها جامعة لمختلف السلع ، فهي مثلا ترافق الجنود في التجريدات العسكرية وقد عرف المسلمون مثل هذه الأسواق ، حيث كان يقيموها الأهالي من سكان المدن للجنود أثناء سيرهم للقتال مقابل تأمين لها ، وقد ذكرت المصادر أنه

---

[1] الحموي، محمد ياسين: تاريخ الأسطول العربي ، دار فؤاد هاشم الكتبي، دمشق ،1364ه-1945م،ص119 .

[2] محمد المعتصم : المدينة الإسلامية وخصائصها ،حولية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية ّ، جامعة قطر، العدد الثاني ، 1400ه-1980م،ص241 .

في سنة(65هـ) خرج سليمان بن صرد الخزاعي [1] للمطالبة بالثأر لدم الحسين بن علي في الكوفة، فخرج في جيش ومن معه لمواجهة عبيد الله بن زياد [2] المرابط في بلاد الشام ، ولما وصل جيش سليمان إلى قرقيسيا [3] وكان بها زفر بن الحرث الكلابي حيث تحصن منهم ، فأرسل إليه سليمان المسيب بن نجبة أنه لا يريده ، وطلب أن يخرج إليهم سوقا ، فأمر زفر ابنه فأخرج لهم سوقا ، وبعث إليهم بخبز وعلف ودقيق وشعير[4]، وكان من أهم هذه الأسواق تلك التي أقيمت في حرب بن الأشعث ضد رتيبل سنة(80ه) ، فأمر الناس بالجهاد وعسكر الناس في معسكراتهم ، وأقيمت لهم الأسواق.[5]

ولما سار محمد بن الحنفية إلى مدين فإن عاملها من قبل عبد الملك بن مروان أغلق باب المدينة ، فناداه أصحاب محمد "يا أهل مدين لا تخافوا فإنكم آمنون ، إنما نريد منكم أن تقدموا لنا سوقا حتى نتسوق منه ما نريد ، نحن أصحاب محمد بن علي بن أبي طالب لا نأكل شيئا إلا بثمن ، ففتح أهل مدين باب مدينتهم وأخرجوا لهم الإنزال".[6]

---

[1] سليمان بن صرد الخزاعي ، أبو مطرف كان ممن بايع الحسين خرج في جيش تابوا إلى الله من خذلانهم الحسين الشهيد ، وساروا للمطالبة بدمه وأطلق عليهم جيش التوابين الذي التقى مع جيش عبيد الله بن زياد بعين الوردة ، التي تدعى رأس العين ودام القتال ثلاثة أيام وكانت الخسائر كبيرة من الطرفين وتم قتل أمراء جيش التوابين الأربعة سليمان بن صرد ، والمسيب وعبد الله بن الوالي ، وعبد الله بن سعد سنة 65هـ.الذهبي : سير أعلام النبلاء، المصدر السابق ،ج3،ص395.

[2] هو أبو حفص عبيد الله بن أبيه أمه مرجانة من بنات ملوك الفرس، أمير العراق كان واليا للبصرة سنة 55ه ، وولى أيضا خرسان كان محبا لسف الدماء كان قائدا للملحة المشهورة التوابين ضد شيعة الحسين ،مات قتيلا سنة 67ه ص ص545- 548، 549 .

[3] قرقيسيا : مأخوذة من كلمة كركيس وتعني الحلبة وسميت بقرقيسيا ابن طمهروث الملك وهي بلد على نهر الخابور قرب رحبة مالك بن طوق وعندها مصب على نهر الفرات وهي الإقليم الرابع فتحت سنة 19ه صلحا مثل صلح الرقة علي يد حبيب بن مسلمة الفهري . الحموي : المصدر السابق ، ج4، ص ص 328، 329.

[4] ابن الأثير،أبي الحسن علي بن أبي مكرم محمد(ت630ه) : الكامل في التاريخ ، مراجعة : يوسف الدقاق، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1407هـ -1987م، ج4 ،ص ص 4- 6.

[5] الطبري: المصدر السابق ، ج6، ص327.

[6] أحمد بن أعثم الكوفي : كتاب الفتوح ، تحقيق : علي بشيري ، ط1،دار الأضواء، الإسكندرية ،1441ه-1991ه ، ج6،ص ص245 ،250 .

وكان من أهم الأثار السلبية عن الأسواق المتنقلة ، إستغلال أعداء المسلمين لها في الخدع الحربية، مثلما حدث مع مسلمة بن عبد الملك لما حاصر القسطنطينية سنة(97هـ) ، حيث أظهر له الإمبراطور الروماني الود و أرسل سوقا اختار هو موقعها ، وذلك بعدما أخبره مسلمة عن حاجة جنوده للمؤونة ، وكان ذلك في مرج ضاقت به الجبال فنزل أمير الجيش بجنده وإنتشر جند مسلمة وشغلهم البيع والشراء فخرج عليهم الروم من الجبال وقتلوهم [1].

كذلك كانت تقام أسواق متنقلة للحجيج والرحالة أثناء السفر إلى المناطق البعيدة ،فقد كان المنتقل من المدينة إلى العراق ينزل في أكثر من مكان للراحة وزيادة في المؤونة ، حيث تشير المصادر إلى أن الناس كانوا ينزلون في أماكن عديدة وإقامة الأسواق مثلما حدث في الثعلبية وهي منطقة بالكوفة تشبه الحصن، حيث وصل الكثير من العرب إلى هذا الموضع ، وإتخذوا به سوقا كبيرة فيها الأكباش ، والسمن ، واللبن ، وعلف الإبل فكان يوم سوق كبير.[2]

ومن الأسواق المؤقتة والمتنقلة نجد أسواق النخاسة و تجارة الرقيق، حيث كانت تجارة رائجة في الأسواق في صدر الإسلام والدولة الأموية، ومن بين أسواقها نجدها في مكة وبضبط بجانب دار العباس التي بسوق الليل ، و كان موضعها في القديم سوق يباع فيه الرقيق[3]، وللرقيق سوق آخر عند أصل جبل أبي قبيس بجوار فاضح [4]، ولا يستبعد أن هذا السوق اتخذ بديلا عن سوق الرقيق الذي كان بدار العباس ، والذي أشارت إليه بعض المصادر بأن الخليفة عمر بن الخطاب "أخرج الرقيق والدواب من مكة إلى أطرافها، وكان في مكة بعض الدور الخاصة بالرقيق ذكر منها "دار الزنج" لأن كان فيها رقيق زنج لابن الزبير، و"دار العلوج" لخالد بن العاص بن هشام المخزومي بأجيادين كان فيه ا علوج له.[5]

---

[1] ابن عساكر : تاريخ ، ج22، ص443 .

[2] ابن جبير : المصدر السابق، ص181 .

[3] الفاكهي : المصدر السابق ، ج3، ص 270، 271 .

[4] الحموي : معجم ، ج2، ص231.

[5] الأزرقي : المصدر السابق ، ج2،ص 164 و252 و258.

ومن الأدلة على حجم أسواق الرقيق أن هشام بن عبد الملك (105-125هـ) كلف واليه على مكة أن يشتري له مائتي عبد زنجي مع زوجاتهم ليعملوا بمزارع أنشأها في المعمل[1]، إضافة ذلك فقد اشتهر عدد من المكيين بتدريب الجواري الحسان وتثقيفهن وتعليمهن الشعر والغناء ، وكن يبعن بأغلى الأثمان للخلفاء والأمراء وأصحاب الجاه والثراء في الأمصار الإسلامية ، وقد برز من الرقيق المكي أشهر المغنين في العصر الأموي[2]، وبالتالي فإن أسواق الرقيق لن تكن ثابتة فقد تكون في الأسواق الجامعة أو في المتخصصة ، أو في طرق الحجاج و القوافل التجارية وغيرها.

والخلاصة أن تعدد الأسواق في صدر الإسلام بصفة عامة والدولة الأموية بصفة خاصة يمكن القول عنها أنها من أبرز الإنجازات الإقتصادية والأكثر تميزا فيها فقد شكلت جزء حيويا ومهما من المدينة الإسلامية ومركز فعال في الحياة السياسية والإجتماعية.

6- التخطيط الهندسي للأسواق :

كان للأسواق أهمية جمالية يمكن أن تحسب لأسواق المشرق الإسلامي حيث كانت هناك أجمل وأفضل أسواق فكانت عامرة، خيراتها كثيرة وهي في غاية الحسن، والنظافة ، قد زوقت ودهنت وبلطت وظللت وجعل عليها دروب وخلق في كل ليلة يسكنها العطارون والحرفيون والحجامون والعطارون.[3]

وعرفت الأسوق العديد من التغيرات على مختلف العهود حيث كان تخطيط الأسواق في العهدين أي صدر الإسلام والعصر الأموي يتمثل في مجموعة من الشوارع المتوازية ، لها أبواب في مداخلها ، ويختص كل منها برئيس مهنة واحدة وهذه الشوارع تتفرغ إلى أسواق مغطاة مسقفة ، وهي قيسريات تقوم مقام البورصات اليوم كقيسارية الحرير ،

---

(1) المعمل : على وزن الفعل معمر ، إلا أن أخره لام ، وهي قرية قريبة من أعمال مكة ، والتي تقع في وادي بيشة بين السلول . ياقوت الحموي : معجم ، ج5 ،ص 158.

(2) نفسه، ج5 ، ص 158.

(3) المقدسي :المصدر السابق : ص 313، 314 .

وقيسارية الصيارفة وغيرها ، كما تتفرغ خانات وفنادق تشتغل بتجارة الإستراد و التصدير ، وكان طبيعيا أن تقوم الأسواق في المحل الذي كانت تقوم فيه[1] .

ومن تطور الأسواق أنها أصبحت مختلفة عن الطراز القديم ، بما فيها حوانيت واسعة مفتوحة بتخطيط منظم تحت القناطر الضخمة ، تتسع وسطها الطريق الفسيحة الخاصة بمرور الحيوانات ، وكانت هناك أسواق عرضها ما بين المتر الواحد والثلاثة و تغطيها الحصر أو الخشب ،أو سقوف التراب وتفتح من جوانبها حوانيت صغيرة لا يزيد حجم الواحد منها حجم الخزانة ،تستخدم للمبادلات ، وأعمال البيع والشراء وغالبا ما تستخدم محلات للعمل وهناك الازدحام العجيب للمشترين والمارين وباعة متنقلين ودلالين وسائلين وحمالين ودواب. [2]

لقد مثلت الأسواق أهم أجزاء المدن ، ففي كل مدينة تشتمل من مجموعها حي للتجارة يسمى السوق، وتحوي السوق على أروقة ذات طول مغطاة بألواح و دكاكين مجتمعة على حسب أنواع السلع التي تباع في الرواق ، وكانت تلك الأسواق مجموعات تزيد مساحة الواحدة منها عن تسعة أمتار مربعة، فكل سوق يسمى بحسب السلع التي تباع وتشترى فيه، وتميزت الأسواق في العهدين بتنوع في طبقها ،حيث كانت أسواقها تعج بصناعة الخناجر والصناعة الوبرية.[3]

والملاحظ أن في عصر ولاة الكوفة كزياد بن أبيه فقد كانت في عهده الأسواق مبنية ومسقفه بالقصب والعمد [4]، حيث تذكر المصادر أن زيادا عندما أراد أن يقبض على حجر

---

[1] جان سوفاجيه : المرجع السابق،ص68

[2] نفسه ، ص69

[3] غوستاف لوبون: السابق المرجع ،ص181. خالد محمد معاذ كرام : العمائر الإسلامية ،شبكة الألوكة ،ص107. www.al ukah.net

[4] كانت شائعة في أسواق الدولة البزنطية مثل أسواق القسنطينية ، والراجح أن العرب أخذوها عن تلك المدن ، فقد أمر زياد بن أبيه ألا تغلق للحوانيت في البصرة وطلب أن يمد السقيف عليها ، وظلت السقائف سائدة في أسواق مصر إلى يومنا هذا في بعض الأحياء الوطنية . الشيرزي ، عبد الرحمان بن عبد الله بن نصر (ت 590ه) : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ،تحقيق : محمد حسن إسماعيل ، أحمد فريد المزيري ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2003،ص216.

بن عدي وأصحابه أمر أمير شرطته ، وهو هيثم بن شداد ومن معه أن ينزعوا عمد السوق ويشدوا بها على أصحاب حجر حتى يأتوا بهم .[1]

والملاحظ كذلك أن خالد بن عبد الله القسري الذي كان السوق في ولايته مجموعة من الحوانيت المسقوفة بالآجر والجص وجعل لكل باعة مكاناً يختص بهم وانتشر هذا النظام في مختلف الأقطار العربية واشتهرت أسواق عدة ولا تزال بعض آثارها باقية في مصر ودمشق وحلب وغيرها[2] .

وكانت أسواق مكة تتوافر فيها باحات كبيرة أو صغيرة مكشوفة في وسطها وظلل ومرافق مثل جرار ماء الشرب والميضاءات وقد أشير إلى ذلك بالحديث عن بركة الحناطين .[3]

ومن المرجح أن لمداخلها المحدودة دور في حمايتها ، ولتسهل حراستها والحفاظ على المن فيها .

وكانت أسواق مدينة منبج توصف بأنها" :فسيحة متسعة ودكاكينها وحوانيتها كأنها الخانات، والمخازن اتساعا وكبرا وأعالي أسواقها مسقفة والتجارات بها دائرة وأموال متصرفة ، كما اشتهرت الأسواق في حمص بأنها قائمة ومبلطة بالحجر الصلد، وأن جميع طرق حمص من أسواقها وسككها مفروشة بالحجارة مبّلطة بالإضافة إلى ذلك فقد كان في مدينة القدس أسواق جميلة وأبنية عالية وكانت أسواق عسقلان مفروشة بالرخام[4]

---

[1] الطبري : المصدر السابق ،ح5،ص258

[2] خالد محمد معاذ كرام :المرجع السابق ،ص107 .

[3] الأزرقي : المصدر السابق ، ج2،ص 224.

[4] الحميري، محمد بن عبد المنعم الصنهاجي (ت 900 هـ) : الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، ط 2، دار العلم للطباعة، بيروت، 1975 م، ص 199و 420.

وكانت مدينة حران لها أسواق منتظمة ، ومرتبة مسقفة بالخشب ، حيث بني عند ملتقى كل سوق قبة عظيمة مصنوعة من الجص [1] و مدينة حلب كانت معظم أسواقها مسقفة بالخشب و واسعة وكانت قيسرياتها تتميز بالنظافة [2].

وعرفت مصر أيضا الأسواق المسقوفة ،وكان يطلق عليها القيساريات التي كانت في معظمها مبلطة أوتفرش بالحجارة وكان يبنى على جوانبها ممرات وأرصفة يمشي عنها الناس زمن الشتاء ،إذ لم يكن السوق مبلطا وكانت هذه الأسواق تنار بالقناديل ليلا ونهارا لعدم وصول الضوء بداخلها، بسب تسقيفها.[3]

ومما سبق يتضح لنا أن الأسواق في صدر الإسلام والعهد الأموي ، كانت مبنية من الخشب والطين ، و تميزت كذلك بأنها كانت مغطاة ، كما كانت أيضا أسواق على طول البلد مكشوفة.[4]

كما يتضح أن مسألة بناء الأسواق في صدر الإسلام والدولة الأموية كانت مهمة جدا فعملت السلطة إلى إقامة الأبنية للأسواق ،و نجدها شهدت تطورا تدريجيا إذ بدأت بكونها مجال واسع ومع مرور الوقت أصبحت الأسواق من شروط الأساسية لبناء المدينة الإسلامية ، كما عرفت الأسواق في العهدين العديد من المتغيرات إذ تميزت بأنها أصبحت مغطاة ومبلطة، ومبنية بالطوب ،كما ضمت مجموعة من الدكاكين المتخصصة والمتنوعة من السلع ، كل هذا يقودنا أن الأسواق كانت عامرة ، وساهمت في الإزدهار التجاري .

---

[1] ابن جبير: المصدر السابق،ص218.

[2] الحميري: المصدر السابق ،ص 219.

[3] محمد المعتصم :المرجع السابق،ص241.

[4] محمد كرد علي : دمشق مدينة السحر والشعر، مؤسسة هنداوي، مصر ،2012،ص52.

الفصل الثاني : السياسة التجارية الأموية للأسواق .

أولا- جهود السلطة الأموية في إدارة الأسواق:

1- إنشاء الحوانيت و تنظيم الأسواق

2- تهيئة الطرق والمواصلات

3-مراقبة الأسواق

4-تحرير الحركة التجارية في الأسواق

ثانيا - الحسبة و الأسواق

1-الدلالة و الإصطلاح

2-الحسبة على الأسواق في العهد الأموي

3-مظاهرها في العهد الأموي

ثالثا - دور الشرطة في أمن الأسواق الأموية

1- الدلالة و الإصطلاح

2- الشرطة في العهد الأموي

3– دورها في تنظيم الأسواق

أولا- جهود السلطة الأموية في تنظيم الأسواق:

1-إنشاء الحوانيت و تنظيم الأسواق :

أقام الخلفاء والولاة الأمويين في المشرق الإسلامي سياسة لحماية وتنشيط اقتصاد دولتهم ، فسهروا على تنظيم العلاقات بين جميع أطراف العملية التجارية من باعة و مشترين في إطار ما تقتضيه أحكام البيع في الفقه الإسلامي، وتحديد حقوق وواجبات كل واحد منهما[1] ، والعمل على مراعاة الخدمات التابعة للأسواق، والتي من شأنها أن تعمل على زيادة فعاليتها ونشطاها، حيث ظهرت وتكاثرت الخانات والفنادق، بل تولت الدولة بنفسها إنشاء الدكاكين والحوانيت ،إذ كان لكل دكان غلة بمدينة واسط فكان لي مسلم بن سعيد[2] دكان في أصحاب الجوارب[3].

وكنوع من المساهمة في إنشاء وتطوير المرافق الرئيسية ، ففي فترة معاوية بن سفيان (41هـ - 60هـ)[4]، قام الوالي الأموي زياد بن أبيه في فترة ولايته على العراق ببناء الأسواق و بتسقيف الحوانيت بالعمد[5]، وسهروا على أن تكون الأسواق حسنة ونظيفة ففي مدينة حلب وحمص في عهد المرواني نجدها كانت مفروشة بالحجارة المبلطة [6] و نجد في عهد خلافة عبد الملك بن مروان(65هـ - 86هـ) حيث قام الوالي عبد العزيز ابن

---

(1) أحمد علي علي : التعبئة العسكرية عند الأمويين ، رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف ،بيروت،1979،ص43.

(2) مستلم بن سعيد أبو سعيد الثقفي الواسطي حسن الحديث روى عن خاله المنصور بن زاذان وأبي عمار صاحب أنس وحسين بن قيس الرحبي و الأوزاعي والحكم وغيرهم .ابن حجر العسقلاني ، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي(ت852ه):تهذيب التهذيب، دار الكتاب الإسلامي،ط1 ، القاهرة ،1993،ج10، ص104.

(3) ابن بحشل : تاريخ واسط، ص84.

(4) السيوطي : المصدر السابق ،ص 155.

(5) أبو هلال العسكري: الأوائل ، ص299،300.

(6) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ص165-166.

مروان من زيادة تطوير المدن الإسلامية التابعة تحت ولايته كالفسطاط[1] بعد إعمارها وبنى بها قيسريات كقيسارية العسل ، و قيسارية الكباش ، و قيسارية البز ، والتي كانت تعرف بقيسريات عبد العزيز و القيساريات هي الخان الكبير الذي يشغله التجار والمسافرون وقد يشتمل على سوق مسقوفة ، كما كانت تعلوها رباع ذات المساكن لإقامة الصناع ، والحرفين والتجار لقاء أجر معين[2] ،وقام بناء الدار المذهبة وأطلق عليها اسم دار الذهب سنة 67هـ ، وهي التي تدعى المدينة بسوق الحمام وهي غربي المسجد الجامع[3].

وأقام الوليد بن عبد الملك حوانيت متلاصقة بجزيرة الصناعة وهي تقع في الطريق المؤدي إلى الجيزة، وقد اكتسبت الفسطاط في العهد الأموي أهمية تجارية ، إذ كانت ترسو بساحل الفسطاط السفن والمراكب القادمة من شمال النيل وجنوبه محملة بالسلع المتنوعة ، وأصبحت سوقا لتصريف البضائع المحلية ، والصناعية والزراعية ، التي ترد إليها من مدن مصر، فكانت هناك أسواق و قياسر كثر للقماحين والدواب، و سوق بربر في زقاق القناديل وكانت فيها إلى جانب ذلك صناعات وحرف بسيطة معتمدة على الخامات المحلية مثل العاج و الديباج [4] ، وهي إشارات واضحة على جهد وسهر الخلفاء والولاة على إقامة المدن ذات الموقع الإستراتيجي وبناء المرافق التجارية من دكاكين وأسواق وهذا بهدف توسيع النشاط التجاري وإقامة الأسواق لتصريف المنتوجات الفلاحية والسلع الصناعية .

---

[1] الفسطاط : يرجع تخطيطها إلى عمر بن العاص بعد فتح الإسكندرية سنة 21هـ ،الذي أقيمت في المكان الفسيح الذي عسكر فيه عمر بن العاص وقواته أول مرة لفتح الإسكندرية شمال الحصن الروماني ،فوضع لها الخطط وتقسيم القبائل والفصل بينهم . الحموي : المصدر السابق،ج4،ص 263 ، 264.

[2] ابن عبد الحكم:فتوح مصر والمغرب ،تحقيق : عبد المنعم عامر ، شركة الأمل ، القاهرة ،(دت)، ج1، ص 213 .

[3] الكندي، أبو عمر بن يوسف (ت353هـ) :الولاة وكتاب القضاة ، تصحيح : رفن كست ،مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ،1908، ص62. أحمد حسن : موسوعة تاريخ مصر، دار الشعب ،القاهرة ، دس ،ج2، ص416.

[4] ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب،ج1، ص170 و 184و214. الكندي: المصدر السابق، ص64 . صالح أمين : دراسات إقتصادية في تاريخ مصر إسلامية في عصر الولاة ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،(دت) ،ص 106 .

ودعم الخلفاء ولاتهم بإنشاء الأسواق التي أقيمت في زمنهم في المشرق الإسلامي ففي مدينة دمشق ، نجد سوق مروان في ولاية سفيان بن الأبرد(ت84هـ أو 85هـ) ، وهو سوق الصياقلة.[1]

وقد قام خالد بن عبد الله بن أسد بإنشاء دكاكين وجعل لها سقوفا متكونة من الأجر والجص بالكوفة[2].

كما قام الوالي الحجاج بن يوسف الثقفي في خلافة عبد الملك بن مروان ببناء مدينة واسط[3] فأمر بتنظيم الأسواق بها من خلال تقسيم السوق الرئيسي إلى عدة أسواق ثانوية حسب أنواع وتخصص التجارات ، وحسب أنواع السلع المعروضة ، حيث قسم أصحاب الصنائع والحرف فجعل سوقا للطعام وسوقا للبزازين[4] والصيارفة[5] ، والعطارين عن يمين السوق إلى درب الخرازين[6] وانزل البقالين وأصحاب السقط و الفاكهة في قبلة السوق، وإلى

---

(1) ابن عساكر : المصدر السابق ،ج21،ص 341 .

(2) البلاذري : فتوح ،ص 402 .

(3) سميت واسط لأنها من البصرة والكوفة والمدائن والأهواز ببعد واحد وكان بناءها من طرف الحجاج بن يوسف قيل سنة83 هـ وقيل 84هـ ، كانت أرض قصب فسميت واسط القصب . البلاذري: أنساب ، المصدر السابق،ج13،ص373.

(4) البزازين: بفتح الباء والزاي المشددة ممدودة وهو تاجر الثياب ويبيع بذر الكتان أي زينة الكتان وعموم المنسوجات ولهذه المهنة الكثير من الأحكام الشرعية منها أن يظهر جميع عيوب السلعة وغيرها كما يجب عليهم الصدق مع المشترين والكثير من الأحكام الذي ينبغي تطبيقها . محمد بن محمد أحمد بن الأخوة القرشي (ت729هـ): معالم القربة في أحكام الحسبة ، تحقيق: محمود محمد شعبان و صديق أحمد حسين ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، مصر ،1976م،ص215 ،216.عمارة : المصطلحات ،ص94.

(5) الصيارفة : يقومون بالقروض والعقود التجارية والمالية والبيع بالنسيئة، وتحويل الأموال من مدينة إلى أخرى ، وكانت توكل مهمتها إلى الصيرفي من التصرف وجمعها صيارف وصيارفة ، وهو مكان تغير وتبديل النقود والقائم على هذا يسمى صراف . ابن منظور : المصدر السابق،ج27،ص 2435. عمارة : المصطلحات،ص333.

(6) الخرازين : الخراز بفتح الخاء والراء مشدودة ممدودة هم المحترفون الذين يخرزون الجلود بالمخراز يخيطونها لإغراض مختلفة مثل الأحذية وبداخلها يضعون ليفا .الشيرزي : المرجع السابق ،ص159. عمارة : المصطلحات ،ص193.

درب الخرازين وانزل الخرازين و الروزجاريين[1] والصناع من درب الخرازين وعن يسار السوق إلى دجلة [2]، وجعل للأهل قطعة أرض خاصة بتجارة معينة ولكل قطعة صيرفي ، وضرب الدراهم وولاؤها ابن أخيه وجعل لكل سوق صيرفا.[3]

وقسم سوق الموصل الرئيسي إلى أسواق فرعية أخرى فقسم إلى سوق الشعارين الذي تباع فيه المنسوجات المختصة بلوازم الخيل ، وسوق القتابين لبيع أقتاب الإبل وبرادع الدواب ،وسوق السراجين لبيع لوازم سروج الخيول ، ولبيع الأقمشة سوق البزازين بالإضافة إلى أسواق أخرى كسوق الطعام وسوق السقط والماشية ،والذي كان يقع خارج المدينة ،وكان سوق الأربعاء الذي تتم من خلاله التجارة الخارجية للموصل بحيث يأتي التجار من خارج الموصل لعرض بضاعتهم في هذا السوق ، كما يقوم أهل الموصل أيضا بعرض منتوجاتهم وشراء ما يلزمهم من البضائع القادمة من خارج الموصل ، والجدير بالملاحظة أن هذا التنظيم والتقسيم لم يقتصر فقط على مدينة الموصل و واسط وإنما جاء ذكرها على سبيل المثال ، وقد شمل هذا التنظيم العديد من المدن لاسيما الجديدة[4]،مثل الرملة بفلسطين سنة (96هـ) والرصافة سنة (102هـ-125هـ) في غربي الرقة وكان فيها سوق يتفرع منه حوالي عشرة دكاكين وحلوان بمصر التي بنيت بها الدور والتي أحسن عمارتها وبلاد السند فتحت أيام الحجاج بن يوسف[5] .

---

(1) الروزجاريين: وهو لفظ فارسي يتألف من كلمتين روز وتعني يوم ، و جار أو كار تعني عمل وبالتالي يصبح معناه العمل اليومي ، والمقصود به الأجير أو العامل الذي يعمل بأجرة يوميا وعليه روزجار وهو الروزكار يعني الذي يعمل في النهار . بحشل: تاريخ واسط ، ص 39.

(2) نفسه ، ص 39.

(3) ابن الجوزي عبد الرحمان (ت597هـ): المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ،تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1412ه-1992م ، ج6،ص200.

(4) عصام عيدروس: المرجع السابق ،ص 209-210.

(5) الحموي : المصدر السابق ، ج3،ص ص 47 -69 و267،ج2 ،ص293 ،294. الكندي : المصدر السابق ، ص 63.

كما نجد هذا التقسيم في أسواق مدينة مكة وتوزيعها حسب النشاط التجاري فكانت الدكاكين متراصة ومصطفة على جوانب الشوارع ، وهناك نوع ثاني كان على شكل هيئة مجمعات متخصصة مثل دار الحناطين التي كانت في الأصل دارا لعمرو بن عثمان بن عفان ثم حولت إلى سوق للحنطة خلال القرن الأول الهجري[1].

كما وجد نوع آخر من الأسواق هي تلك التي تقتضي طبيعتها أن تكون بعيدة عن وسط المدينة للتسهيل على المشتغلين فيها ، ولما تسببه من تضييق على الناس لو كانت تجارتها في وسط المدينة مثل تجارة المواشي التي كانت أسواقها موزعة في مواقع مختلفة من مكة فسوق الغنم القديم الذي كان يقع في فناء دور عبد الله بن عامر في شعب المطابخ التي كانت لمعاوية بن سفيان [2] .

وسوق الحطب بجنوبي (أسفل) مكة الغربي في مكان يسمى في الوقت الحاضر الهجلة، ومن المحتمل أنه كان يباع في هذا السوق الأعلاف مثل التبن والحشيش المجفف ، وربما الأخشاب لاستخدامها في بناء الدور وفي النار، وكان يسمى سوق البركة[3].

و في ولاية الوليد بن عبد الملك(87هـ- 96هـ) [4] قام ببناء المصانع وكان صاحب بناء[5]، وأنشأ الدكاكين داخل الأسواق ، إذ ورد أن اسمه مكتوب على لوح في سوق السراجين بدمشق [6]، كما عمل الأمويون على تحويل بعض المنازل التي كان موقعها مناسب لكي تكون

---

(1) الفاكهي : المصدر السابق ، ج3،ص 312. الأزرقي : المصدر السابق ،ج2،ص 240.

(2) الفاكهي : المصدر السابق ، ج3،ص284.

(3) الأزرقي : المصدر السابق ، ج2، ص 232 . الفاكهي : المصدر السابق ، ج3،ص 154.

(4) الفسوي: أبو يوسف يعقوب بن سفيان (ت277هـ): المعرفة والتاريخ ،هجر للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، الجيزة، 1990،ج1، ص36. ابن الأثير : البداية والنهاية ، ج12،ص404.

(5) ابن الجوزي : المصدر السابق، ج6 ،ص268.

(6) الجهشياري : المصدر السابق، ص34.

سوقا إلى أسواق جديدة ، حيث قام الخلفاء بوضع تسهيلات لتنشيط حركة الأسواق ، وامتلك الخليفة هشام بن عبد الملك (105هـ – 125هـ) ، سوق الحمام بالفسطاط[1].

كما وجدت أسواق لأقارب الخليفة هشام بن عبد الملك (105هـ–125هـ) مثل سوق أم حكيم زوجة هشام وهو سوق القلائين، و أيضا مدينة الرصافة التي أقامها لتكون ملتقى التجار التي كان بها سوق صغير تتفرع منه عدة حوانيت[2]، وأنشأ يوسف بن عمر خلال ولايته على العراق في الفترة (120 –126هـ) سوقا بالحيرة [3] .

وسوق سعيد بن عبد الملك أخ هشام ، وقد كان للخليفة هشام بن عبد الملك أيضا سوق وهو سوق هشام العتيق بالجزيرة الذي كان يعرف بسوق الرقة الأعظم [4].

ويبدو أن أعداد التجار والمساحة التي يحزونها في السوق كانت تختلف بحسب طبيعة عملهم وحاجة سكان المدينة إلى بضاعتهم، فقد كان سوق الصباغين في مدينة الرملة يحتل مكانا ظاهرا بالنسبة للمهن الأخرى ، حيث أن الخليفة سليمان بن عبد الملك عندما اختط المدينة في عهده جعل موضعا خاصا بدار الصباغين مباشرة بعد تحديد مواضع الأماكن الهامة مثل قصر الإمارة ومسجد المدينة .[5]

كما حرص الخلفاء والولاة الأمويون على أن تكون هذه الأسواق غالبا متوفرة على جميع متطلبات المدينة ، وذلك لتسهل عمليات البيع والشراء ، وتضمن بذلك الدولة توفر المواد والسلع على طول أيام السنة وبأسعار مقبولة كالشواء والحلواء وغيرها من السلع . [6]

---

[1] ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب ، ج1، ص 214.

[2] الحموي : المصدر السابق، ج4،ص 355، ج3،ص47.

[3] الفاكهي: المصدر السابق ، ص 191 ،192. الصلابي : المرجع السابق ،ص446.

[4] البلاذري : فتوح ،ص247 .

[5] الحموي : المصدر السابق ،ج 3،ص69.

[6] البلاذري: أنساب ،ج 4،ص77.

وهذا وقد عرفت المدن الإسلامية أسواقا كبيرة ، والتي كانت لها غلات كثيرة وأسواق واسعة ، مثل حلب والحلة التي تقع على شط الفرات في العراق، والتي كانت بها أسواق كثيرة جامعة لمرافق المدينة والصناعات الهامة[1] ،وهو ما وجب تنظيمها لتسهل عملية مراقبتها.

وقد تميزت السياسة التي طبقها الخلفاء والولاة الأمويون على الأسواق بالتنظيم الدقيق لممارسة التجارة الشريفة ،من خلال وقوع الأسواق بجوار المسجد ودار الإمارة ، فعند تخطيط المدن نجد أن الأسواق الرئيسة وضعت حيث المسجد الجامع مراعين في الوقت نفسه كل المستلزمات الضرورية له ، فنجد مسجد الجنائز بباب الصغير من سوق الغنم ومسجد خارج سوق الغنم في طرف المقبرة ومسجد الكشك عند جسر سوق الدواب[2].

كما أنها نظمت على أساس توزيعها بين الصنائع والحرف المختلفة[3] وقد كان يسمح لأهل الصنائع بالمشاركة في بعض المناسبات العامة ولهم مواكبهم واحتفالاتهم ، فيظهرون فيها روائع إنتاجهم ، ويؤكدون كيانهم في نطاق حياة المدينة ، وقد كان عامة أهل الحرف والصنائع في المدن سواء من الموالي أو أهل الذمة يدخلون ويتسوقون في أسواقهم ، ولكل حرفة ، أو صنعة مكانتها [4] .

وبإقليم المغرب الإسلامي في العهد الأموي لم تنتظم الأسواق بالشكل المذكور إلا حين قدوم يزيد بن حاتم[5] إلى إفريقية سنة (155-170هـ) عندما قام بجمع المهن الحرفية والتجارية حسب الإختصاصات المعمول بها وعرف مبدأ التخصص، وأصلحها ورتب أسواق القيروان

---

(1) الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق ،ص 219.

(2) ابن عساكر: تاريخ، ج2، ص ص310 -320.

(3) عبد العزيز الدوري :مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة المغاربية، ط1، بيروت ، ،2007م،ص37 .

(4) نفسه ، ص37.

(5) يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب بن صفرة الأزدي ، يكنى أبا خالد قائد عباسي ولاه أبو جعفر المنصور واليا عن القيروان، توفي في (171ه) . ابن عذارى : المصدر السابق ،ج1، ص81. ابن خالكان : المصدر السابق ، ج6،ص 321، 322 .

وجعل كل صناعة في مكانها، بحيث نسقها تنسيقا ملائما، وجعل الدكاكين صفا متصلا يقابله صف مثله، وعين لكل سوق مكانا خاصا مستقلا، وجعل على كل رأس صنعة منها عريفا اختاره من بين وجوه تلك الصنعة.[1]

ولعل عدم تنظيم السوق في المغرب الإسلامي في العهد الأموي يرجع إلى أسباب سياسية كالثورات التي قامت ضد الأمويين في المشرق ، لذلك فعدم الاستقرار و استمرار عملية الفتح في شتى المناطق ، ويضاف إليها طبيعة البربر والثورات التي قامت ضد حكم الولاة الأمويين كل هذا لم يسمح بتنظيم الأسواق في المغرب .

وخلاصة الأمر أن بناء الأسواق في العصر الأموي عرف تطورا مع تطور الدولة الأموية مما جعل السوق الأموي يكتسب خصائص منها :

توافر الوعي الكامل لدى المشترين والبائعين بأحوال الأسواق ، وذلك بجمع أصحاب كل مهنة أو حرفة أو منتج فلاحي أو صناعي في سوق واحد ، ولم يكن هناك تدخل في تحديد الأسعار في الأسواق بشكل مباشر من طرف السلطة الأموية ، ومثال ذلك ما حدث في ارتفاع الأسعار في عهد عمر بن عبد العزيز.[2]

لذلك فالدولة الأموية لم تكن تتدخل في حركية السلع والعروض في جانب الطلب أو العرض ،إذا ما حدث بينهما اختلاف كبير بغية إحداث التوازن .

عرف تنظيم الأسواق في العصر الأموي على أنه تميز بتجانس وحدات السلعة الواحدة فيه ، حيث أن الصناعات كانت ترتكز على الإنتاج اليدوي ، غير أن الفرق بين السلع كان يحدث بسب الأمور السلبية كالغش والخداع المنافية لتعاليم الإسلامية [3] .

---

[1] ابن عذارى : المصدر السابق ،ج1،ص81. هشام جعيط : المرجع السابق ،ص 150.

[2] أبي يوسف، يعقوب بن ابراهيم (ت:132هـ): كتاب الخراج، دار المعرفة لطباعة والنشر ، بيروت، لبنان ،1399ه-1979،ص ص130- 132 .

[3] قطب ابراهيم : المرجع السابق ،ص212.

حيث عرفت الدولة الأموية زيادة في الأموال و تكاثرت الخانات والفنادق فيها[1] .

وتولت الدولة بنفسها إنشاء الدكاكين كنوع من المساهمة في إقامة المرافق الأساسية للمدينة ، خاصة في المناطق التي تتمتع بجذب تجاري كبير، وهو ما ساعد على ظهور طبقة من التجار الكبار الذين تكيفوا مع الأوضاع الجديدة التي ميزتها كثرة العمليات التجارية على نطاق واسع مثل التجارة في المواد الأولية لأغراض الصناعات المختلفة[2]،ولعل ذلك لبروز حاجات يتطلبها المجتمع الجديد وغير ذلك من الصفقات التجارية التي تتطلب رأس مال كبير.

ونظمت الأسواق الرئيسية وقسمت إلى عدة أسواق فرعية، حيث كان لكل نوع من السلع سوقه الخاص بها المنفصل غالبا عن الأسواق المجاورة، فالتجار يجتمعون في عدد من الأحياء الخاصة مكونين بذلك السوق ،وهو ما يعرف بالتقسيم الفني للأسواق في العرف الاقتصادي اليوم ، فكان هناك سوق للنخاسة وهو السوق الذي تباع فيه الرقيق والجواري بصفة عامة، كما كان هناك سوق للبزازين وهو السوق المختص في بيع الأقمشة، وسوق للسراجين وتختص في بيع سروج الخيل ولوازمها، وكذا أسواق أخرى مثل سوق الطعام وأسواق العطارين وسوق للصيارفة، وسوق الدجاج ، وسوق الإبل [3].

وقد روعي في نفس الوقت عند تخطيط هذه الأسواق استفادة كل منها من الآخر وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، كأن يجعل سوق القصابين وهو المختص في بيع اللحوم وغيرها آخر السوق وسوق الخاص بالغنم ، وموضع خاص بالجزارين [4] ، وسوق الإبل الخاص في

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 268.

(2) الدوري: مقدمة في التاريخ، ص43. صالح أحمد العلي: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري ،دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت ،1967، ص 265، 266. عصام هاشم عيدروس: المرجع السابق ، ص 208.

(3) البلاذري: أنساب ،ج 4،ص17، ج12،ص228 .الذهبي، تاريخ شمس الدين (ت748هـ):تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ،تحقيق :عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط1،،بيروت ،1459ه-1989م،ج4، ص202.

(4) الطبري :المصدر السابق،ج 5،ص378-379.

البصرة [1] وترتب على حسن التنظيم الذي سبق ذكره والتقسيم الفني للأسواق العلم التام للمشترين بكافة ظروف السوق ، وقد اعتمد في هذا التقسيم على الجانب الديني كذلك لأن هناك أسواق بجانب المساجد كسوق الريحان والجلادين فأبقيت بعض الأسواق كسوق الرماحين وسوق القنادل وسوق الشمع لحاجة المساجد إليها[2] ، وأبعدت أسواق أخرى مثل سوق الدباغة التي كانت في مكة وما ينبعث منها من روائح كريهة تؤذي كل من في الجوار [3]، وكان إبعادها لما فيها من مضرة كما اقتضت ذلك تدابير المحافظة على الجوانب الصحية للسكان .

ويبدو أن لتجمع الأسواق في مكان واحد أهميته إجتماعية ، حيث خلق بين التجار وأصحاب الحرف نوعا من التعاون والمشاركة في المحن، والتي تعتبر من أهم مظاهر التكافل الاجتماعي لأصحاب المهن والصنائع والتجار داخل الأسواق ، فهي بذلك تطبيق فعلي لقاعدة الإسلام الذي يحث المسلم على ضرورة أن يكون بجوار أخيه المسلم في الشدائد و المحن والكوارث ، سواء المادية أو الطبيعية [4]، وكان أيضا من أهم دوافع هذا التنظيم للأسواق حسب تخصصها مراعاة عدم اختلاط الحرف والمهن بعضها البعض، مثل المهن التي تكون فيها الروائح الكريهة كالجزارين والدباغين فلا يختلطوا بالبزازين والعطارين ، وكان لهذا التنظيم والتقسيم إيجابياته وسلبياته من خلال اتساع نطاق التنافس الحر الشريف بين تجار السلع المتماثلة، فلا يمكن للتاجر أن يخرج عن زملائه من التجار أو أن يرفع سعر السلعة التي يتاجر بها، لأن نطاق المنافسة الحرة مفتوح كما أن المشتري باستطاعته أن يحصل على أفضل سلعة بأقل سعر بعد أن يتجول في السوق ويطلع على الأسعار والبضائع المعروضة.

---

(1) البلاذري : أنساب ،ج 8 ،ص57.

(2) ابن عساكر: المصدر السابق، ج 2،ص 291.

(3) الفاكهي : المصدر السابق ، ج3،ص242.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج 6،ص200 . الدوري، مقدمة في التاريخ، ص43

أما عيوب وسلبيات هذا النظام يظهر في الجانب الزمني والجهد الذي يبذله المشتري ، وعليه إذا أراد اقتناء أصناف متباينة من السلع عليه أن يدور السوق كله للحصول على كل متطلباته لأنه لن يجد في السوق الواحد سوى نوع واحد من السلع والبضائع .

وكما وجد في المدن الإسلامية تقسيم وتنظيم فني للأسواق ،فقد كان هناك أيضا تقسيم فني للتجار بالتعبير الحديث ، فينقسم التجار إلى أنواع حسب السلع التي يتاجرون فيها، فكان منهم تجار التوابل وتجار الجواهر وتجار الرقيق وتجار البر وتجار الدواب والإبل والغنم،وسوق الطعام الواقع بمدينة البصرة ، كما كانوا يختلفون أيضا من حيث طبيعة مزاولتهم للتجارة بمعنى أن منهم تجار التجزئة وتجار الجملة[1]، وهؤلاء هم الذين يحققون أكبر الأرباح لخوضهم غمار الرحلات البعيدة سواء البرية أو البحرية .[2]

وقد أدى التنظيم الجيد للأسواق والتجار إلى توفير جو المنافسة الشريفة بين التجار، حيث كان يجتمع في السوق السلعة وصناعها وباعتها، ولا يخفى ما لذلك من أهمية تجارية على صناعة السلعة نفسها، حيث تتوفر لدى الصناع المواد الأولية بأسعار معقولة ونوعيات ممتازة نظرا لظروف التنافس الحر، فكان أمام الصانع أفضل الخامات من السلع فيختار أجودها، كما أن عملية التصنيع والترويج للسلعة كانت تتم داخل الأسواق.

2ـ تهيئة الطرق والمواصلات:

عرف عصر الدولة الإسلامية في العهد الأموي تطورا ملحوظا في مجال الإنشاء والتهيئة العمرانية ، حيث اهتمت الدولة بشق طرق المواصلات التي تربط بين مختلف أقاليم الدولة والعناية بها وحفر الآبار لتوفير المياه للتجار والمسافرين و العمل على إقرار الأمن والنظام داخل المدن والأقاليم التابعة لها، مما يسهل في عملية تنقل التجار بتجارتهم دون خوف من اللصوص ، وقطاع الطرق ، وهذا ما شهده أسواق العراق زمن عهد الوالي زياد بن أبيه ،في فترة معاوية بن سفيان ، حيث ازدهرت في عهده التجارة ، وتطورت بشكل ملحوظ ،

---

[1] البلاذري: أنساب ،ج4،ص17.ج5،ص246، ج8،ص57 .

[2] آدم متز: المرجع السابق ،ج 2، ص ص 380 – 385.

وعرفت استقرارا وأمنا كبيرين، ومن مظاهر إستتاب الأمن وحسن التنظيم الأمن الذي تمتعت به العراق في عهده فقد كان زياد يقول : من سرق له متاع لم نسأله البينة فليجيء فليأخذه، وهو ما جعل الناس مطمئنين يغطون أمتعتهم وسلعهم ويذهبون[1] وهذا ما يدل على أن بني أمية اعتمدوا على ولاة أكفاء لهم من الحنكة والقوة لتجسيد السياسة الإقتصادية للدولة .

ومن السياسات التي انتهجها الخلفاء والولاة الأمويون في زيادة الحركية والنشاط في الأسواق القيام ببعض المشاريع لتطوير حالتها ، فقد قام زياد بن أبيه في عهد الخليفة معاوية على حفر الآبار وشق القنوات ، مثل نهر معقل بالبصرة حيث كان يمثل الطريق الرئيسي للمواصلات في المدينة ، وقد أدى هذا الاهتمام من زياد إلى تشجيع التجارة من خلال الاهتمام الواضح بالأسواق التي كان لها دور كبير في حياة أهل العراق الإقتصادية وكذا الإجتماعية والسياسية[2].

واشتهرت دمشق في عهد يزيد بن معاوية (60هـ - 64هـ) [3] بدورها و وأسواقها و حمامتها[4] ، وكان الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك من أشهر خلفاء بني أمية الذين كانت لهم عناية بهذا الأمر الحيوي فقد عمل على تنشيط التجارة وازدهارها بين مختلف أقاليم الدولة من خلال التسهيلات التي فتحتها الدولة بهذا الاتجاه ، حيث كان صاحب بناء وتشييد فأمر عمر بن عبد العزيز تعبيد الطرق لتيسير السفر وحفر الآبار بالمدينة [5]،وقد كان الناس يلتقون في زمانه فيسألون بعضهم البعض عن البناء والمصانع [6]، ومن اجل تسهيل الحركة التجارية ، قام الوالي عمر بن عبد العزيز بتسخير العمال على الأمصار لتوفير الظروف اللازمة سواء

---

(1) أبو هلال العسكري: المصدر السابق ، ص300 .

(2) البلاذي: الفتوح،ص389. صالح محمد الروايضة : المرجع السابق،ص 189.

(3) بن طولون : المصدر السابق ، ص23.

(4) ابن حوقل : المصدر السابق ،ص 164.

(5) الطبري : المصدر السابق ، ج6، ص437.

(6) ابن الجوزي: المصدر السابق،ج6 ،ص 268.

للقوافل التجارية أو التجار أو الحجاج ،وكان ذلك ما بين سنتي (81-88هـ). [1] وهو ما أدى إلى حسن تنظيم الأسواق في الدولة الأموية الذي شمل مختلف المدن ولاسيما الجديدة منها .

أما فيما يخص المرافق الأخرى فقد عمد الخلفاء والولاة الأمويون إلى تأطير الخدمات التابعة للأسواق ، وحماية الطرق من اللصوص كالطريق من العراق إلى مكة والطريق الذي يوصل إلى سوق أسد[2] ،والتي من شأنها أن تعمل على زيادة فعاليتها.

وقام هشام بن عبد الملك ، بإنشاء المرافق كالخانات و الفنادق في الشام ،ويظهر أنه كانت هناك حركة عمرانية في الدولة في هذه الفترة فقد قام خالد القسري بحفر النهر المعروف بنهر الجامع في الكوفة ، وأصلح كذلك قنطرتها هذا فضلا عن بقية الجسور التي بنتها الدولة الأموية، مثل جسر سورا كما قام خالد القسري بمراسلة الخليفة هشام ببناء قنطرة على نهر دجلة فوافق الخليفة ، وانفق في بنائها أموال كثيرة إلا أنها تهدمت بعد إتمام بنائها جراء قوة المياه فأغرمه الخليفة بمبلغ بنائها [3].

3- مراقبة الخلفاء والولاة للأسواق :

عمل الخلفاء و ولاتهم على وضع تنظيمات عديدة فيما يتعلق بحركة التجارة ، وذلك لتنظيم الحركة الإقتصادية ، من خلال الإشراف على الأسواق وتنظيمها ، حيث أشارت المصادر أن معاوية بن أبي سفيان كان يسير بنفسه في أسواق دمشق ، ويسأل عن أحوالها [4] ، وقد اهتم بمظالم الرعية إلى درجة أنه عين على بابه رجلا يهتم بمعرفة حوائج الناس ،فقد كان أهل العراق إذا اشتكوا إليه في أمر نقصان المكاييل في أرزاقهم فقام بدس أناس بالخفاء يراقبون العمال الذين وجدوهم يتلاعبون بالأرزاق ، فقام معاوية وخطب في الناس وبين لهم

---

(1) الطبري : المصدر السابق ،ج6 ، ص437 .

(2) ابن رستة، أحمد بن عمر ابي علي: الأعلاق النفيسة ، مطبعة بريا ، ليدن ، 1892م، ص 179-180.

(3) البلاذري : فتوح ،ص ص 402، 403 و 409. علي عبد الرحمان العمرو : هشام بن عبد الملك والدولة الأموية ، ط2، 1992، ص88. صالح أحمد العلي : المرجع السابق ،ص129.

(4) ابن كثير: البداية والنهاية ،ج11،ص438.

نقصان الكيل وطلب من عماله أن يتعهدوا في خدمة الرعية ، وقد كان عماله ينظرون في أسباب الأعمال في كل أيام ماعدا الجمعة .[1]

وهذا ما يدل على وجود قرارات وضوابط رادعة لإقرار الأمن وحماية المدن والأسواق وجعلها آمنة ، بالنسبة للولاة الذين يتم تعينهم من قبل الخليفة الأموي إذ نجد اهتمام زياد بن أبيه بمراقبة المكاييل والموازين في الأسواق ، ليحاول من منع التلاعب بها [2]، ومن استغلال التجار لحاجة الناس ، وتشير المصادر أنه وصل به الحد إلى عقاب التجار الجشعين إلى حد التنكيل بهم ، وقد عين الجعد النمري[3] على السوق وكان يأتيه عماله إلى دار الرزق والكلأ [4].

وتلك إشارات واضحة على أن الولاة الأمويين قد اهتموا بمسألة تنظيم الأسواق و تطويرها مثل ولاة العراقيين البصرة والكوفة ، كإقامة المنشآت من أبنية وغير ذلك [5]

وقد كان والي السوق يقوم بالسهر على تنظيم الخلافات والمشاكل التي قد تنتج عن البيع في الأسواق[6]، وعليه اهتم الخلفاء الأمويون وولاتهم بإنشاء كل ما يؤدي إلى نهضة الأسواق و التجارة على حد سواء ، فقد أدرك زياد بن أبيه أن النهضة التجارية تزيد من إرادات بيت المال ، لذلك فولايته على العراق ما وصلت إليه من تنظيم وأمن و استقرار من

---

[1] الجهشياري :المصدر السابق،ص22. أحمد الصديق : الرقابة الإدارية في الدولة الإسلامية منذ نشأتها وحتى نهاية العصر الأموي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ،1413ه،ص325.

[2] صالح محمد الروايضة : المرجع السابق،ص 189.

[3] الجعد بن قيس الشاعر من بنى غطيف عينه معاوية بن أبى سفيان على السوق ومراقباً لسلع المواد الغذائية وكان يعطى قروضا للتجار . ابن حجر: الاصابة، ج1 ، ص588.

[4] صالح أحمد العلي : المرجع السابق ،ص128.

[5] الطبري : المصدر السابق ، ج5،ص258 .

[6] صالح أحمد العلي : المرجع السابق ص127،128.

إصلاحات شاملة لجميع نواحي الحياة قد ساهمت في خلق قاعدة متينة وصلبة للحركة التجارية[1].

وهذا أدى إلى ازدهار النشاط التجاري نتيجة اهتمام الخلفاء الأمويون بكل ما يخدم الدولة وشؤون الرعية والعمل على قضاء حاجتهم ،فقد كان عبد الملك بن مروان فاتحا بابه لذي الحاجة[2]، كما سهرت الدولة الأموية على إقرار الأمن وتجسد ذلك من إخلال نظام يضمن حماية التجار وتامين حياتهم وبضائعهم من قطاع الطرق الذين كانوا يهاجمون القوافل التجارية وينهبونها، فقد طلب الخليفة عبد الملك بن مروان من الحجاج بن يوسف والي العراق و والي المدينة عثمان بن حيان المري ، وكذا عامله في اليمامة القبض على السمهري بن بشر العكلي فتمكن والي المدينة المنورة أن يقبض عليه حيث كان يقطع الطريق بين الكوفة ومكة المكرمة وبين نخل والمدينة المنورة وقام بوضعه في السجن [3].

كما حثهم على مراقبة جودة السلع خاصة أن جل هذه الولايات كانت تتمتع بأجود المنتوجات كعسل فارس وغيرها ، زمن ولاية الحجاج بن يوسف .[4]

وكان الوليد بن عبد الملك(86هـ - 96هـ) يمشي في الأسواق ويقوم بمراقبة السلع وأسعارها [5] ، و نجد في عهد عمر بن عبد العزيز رفض المكس[6]في الأسواق وقال عنه إنه

---

(1) صالح محمد الروايضة: المرجع السابق ،ص191.

(2) ابن عبد ربه الأندلسي أبو عمر بن محمد (ت328هـ): العقد الفريد ،تحقيق : مفيد محمد قميحة ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،(دت)،ج2،ص16.

(3) الاصفهاني أبي الفرج : الاغاني ، تحقيق : عبد الكريم إبراهيم ، محمود محمد عنيم ، الهيئة المصرية العامة ، 1993م، ج21 ،ص242.

(4) الزمخشري أبي القاسم محمود بن عمر (536هـ): ربيع الأبرار ونصوص الأخبار تحقيق: عبد الأمير مهنا ، منشورات مؤسسة الأعمي للمطبوعات ،ط1 ، لبنان ، 1412ه-1992م ،ج3،ص249.

(5) ابن الجوزي : المنتظم ، ج6،ص268.

(6) المكس : هو ما يأخذه أعوان الدولة ،على أشياء معينة ،عند بيعها أو على إدخالها ، وجمعه مكوس و الماكس ، من يأخذ المكس ويقال له صاحب المكس . قطب إبراهيم محمد : السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز ، الهيئة المصرية ، مصر 1988،ص115

البخس ، وكتب إلى عماله في الولايات الإسلامية بإلغاء الضرائب عن الرعية ، كما أمر روح بن الوليد بن عبد الملك أن يعيد الحوانيت والدكاكين التي اغتصبها من مدينة حمص إلى أصحابها حيث وجد تلك الحوانيت في ملكية شخص واحد من حمص. [1]

ورد عن إياس بن معاوية عندما كان قاضيا زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز ، أمر بمحاسبة كل من تخول له نفسه المساس بالأمن في الأسواق ،حيث أن غلاما قام بسرقة أكيسة الحمالين فأقيمت عليه البينة ، وعملوا على فك النزاعات بين المتخاصمين في العملية الشرائية ،وكان اياس في البصرة يحث أهل البصرة والتجار على أحكام البيع الصحيح ، ودعوة التجار لحفظ خصال تجارتهم والابتعاد عن الربا والاحتكار في الأسواق حتى يتم جواز البيع الصحيح والشريف وفق ما ينص عليه الدين الإسلامي ،ومن خلال هذا يتبادر إلى ذهننا أن السياسة الاقتصادية الأموية وضعت حد وقيود صارمة لحماية التجار الوافدين من وإلى أسواق المدن الإسلامية [2] .

وقام عمر بن عبد العزيز بمنع الولاة من الاشتغال بالتجارة في الولايات الإسلامية وحصولهم على أموال طائلة منها باستغلال مناصبهم ، ونفوذهم ،أو اقتراض الأموال وتوظيفها في تجارتهم ، غير أنهم لم يفعلوا ذلك ، فقال عمر بن عبد العزيز: <<...أن لا يتجرأ إمام ولا يحل لعامل تجارة في سلطانه الذي هو عليه... >>[3] ، ولعل سبب منع عمر بن عبد العزيز للولاة والعمال من التجارة يرجع إلى خوفه من محاباتهم في الأسواق على حساب الآخرين والتلاعب بالأسعار لصالحهم مما يضر بالتجارة ،وحتى لا يكون هناك نوع من الاحتكار في السلع ، وإعطاء توازن لميزان السوق وعدم الإخلال بموازينه ومراعاة لأصحاب الدخل الضعيف ، وهذا لا يعني أن الولاة ممنوعون من المتاجرة خارج الأقاليم التي يحكمونها .

---

[1] ابن الحكم : سيرة عمر، ص ص41- 57 و 141.

[2] وكيع : أخبار القضاة ،ج1 ،ص ص206 – 208 و 220 و 231.

[3] ابن عبد الحكم :سيرة عمر ،ص ص82-87 .

كما كان حريص على محاسبة خيانة العمال وعلى التفريط وتضيع مال المسلمين وكان يحث عماله على الإمتناع عما نهى عنه الله و العمل بما فيه خير للرعية ، وأن يراعوا موضع الصدقات والأخماس على قضاء الله وفرائضه ولا يحول بين أموال الناس ومعايشهم فإن البر والبحر لله جميعا سخرها لعباده يبتغون فيها وأمر بتوحيد الكيل والميزان حيث أن تمام مكيال الأرض وميزانها يكون واحدا في جميع الأرض كلها [1]

4- حركية و حرية التجارة في الأسواق :

مرت الأوضاع الإقتصادية في الدولة الأموية بفترات مزدهرة ومتطورة ومنظمة إلا أنها شهدت في بعض الفترات تراجعا تسبب في تدهور الأوضاع الإقتصادية بصفة عامة،وخاصة الحركية في الأسواق ، فنجد في ولاية الخليفة يزيد بن عبد الملك (101-105هـ)فرضت ضرائب جديدة ،من خلال الظروف التي ظهرت بسبب الحروب الخارجية وعلى جميع الجبهات فمن الشمال الأرمن و الروم ، وفي الغرب الصغد والترك ،يضاف لها الحركات الداخلية كثورة ابن المهلب وغيرها ، وما تحتاجه من نفقات مما أدى استحداث ضرائب غير شرعية جديدة والتشدد فيها[2] حيث أن الدولة الأموية قامت بوضع بعض التعديلات لتحقيق نظام موحد للضرائب في المدن الأموية [3] هذا ما سوف يكون له تأثير كبير على الإقتصاد الأموي بشكل عام.

ومما تقدم يتضح لنا أن بني أمية كانوا يتدخلون في تنظيم حركية الأسواق من خلال فتح باب التجارة الشريفة في الأسواق و أكد ذلك سياسة الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي عمل على إطلاق الحرية الإقتصادية ، وحرية التجارة والمعايش وعدم قطعها فالله خلق البحر والبر

---

(1) ابن الحكم: سيرة ، ص 87.

(2) الضرائب غير الشرعية : وهي تلك الأموال التي فرضها الحكام المسلمين على أهل البلاد المفتوحة ، ولم يكن لها أصل في الكتاب والسنة ، مقلدين بذلك الفرس والبيزنطيين ،لزيادة جمع الأموال والموارد ، خلاف لتلك التي إعتاد أهل تلك البلاد دفعها . عبد الله بن حسن الشريف: الدولة الأموية في عهد يزيد بن عبد الملك ،دار القاهرة ،ط1،مصر ،2005، ص448.

(3) الدوري :مقدمة ،ص28.

للابتغاء من فضله ،وتنظيم الإنتاج و تحقيق المساواة ،وسهر على عدم ظلم البائع للمشتري ولا يبخس المشتري البائع ، ونهى عن البخس في الكيل والميزان والغش والربا و الإكتناز ، ولا يجوز للدولة أن تسخر العامل لعمل لا يريده ومنحه الأجر المناسب واتخاذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[1]

والملاحظ أيضا أن الدولة لم تكن تتدخل في الصناع واختيار المهنة ، وإنما كانت لهم الحرية في اختيار المهن المتاحة للجميع باستثناء بعض الحرف التي امتنع عن العمل بها كونها غير مقبولة عند المسلمين كالصيرفة أولتباين النظرة الإجتماعية ، فهناك موانع إجتماعية لإختيار المهنة كمهنة الدباغة ، وهناك مهن وراثية بحسب المهن التي تنسب لها سواء تنسب للحرفة والصنعة أو العائلة والقبيلة ، وكان أهل كل صنعة يعتز بها ويتعصب لها ، فقد ظهرت مع الزمن أسماء للعائلات تنسب لحرفهم وتجارتهم مثل ذكوان ابن عبد الله سمي أبو صالح السمان نسبة لتجارته بالسمن في ولاية العراق بالكوفة [2].

فقد كان صاحب المهنة يتدرج في صنعته من مبتدئ إلى صانع ، كما كانت هناك لبعض الحرف شيخ أو رئيس لها، أما تدخل الدولة فقد كان في ضبط الأمور الشرعية كالموازين والمكاييل ، وتقوم بفك ما ينشب من خلافات بين التجار والصناع ، وخاصة أن يكون الصناع في وضع اجتماعي ، يسود فيه النظرة القبلية حيث كانت الحرف مفتوحة للناس من مختلف القبائل والديانات المختلفة وأن الرابط الوحيد بينهم هي الحرفة والمهنة [3].

وعملت الدولة الأموية على تشجيع حرية التجارة في الأسواق وفتحت الباب أمام الجميع من الجنسيات والديانات المختلفة ،حيث كان يشترك فيها إلى جانب المسلمين فئة أخرى من أهل الذمة والموالي والأعاجم وغيرهم من مختلف الجنسيات الشروط الإسلامية حيث بعث عمر إلى عماله أن ينظروا من كان في أسواقهم من باعة اللحم من أهل الذمة فيذكروا اسم الله

---

(1) ابن الحكم :سيرة عمر،ص 142. قطب إبراهيم محمد : المرجع السابق ،ص ص 60-62.

(2) الحموي : معجم ، ج2،ص455. ج3، ص 440. رحال :المرجع السابق ،ص144.

(3) الدوري : مقدمة ، ص 57.

عند الذبح [1] وهنا نفهم على وجوب أن تكون التجارة في الأشياء المشروعة وتجنب البيوع المنهي عنه في الإسلام ، بحيث لم تكن الأسواق الأموية مقتصرة على المسلمين بل العديد من القوميات المختلفة التي كانت ترتاد الأسواق بغرض التجارة ، فالفرس كانوا يقطعون مسافات كبيرة في البحر ليبيعوا مبياعاتهم في سوق المشقر بمنطقة هجر صحار، ودبا الذين كان يأتيهم التجار من كل حدب وصوب من الهند والصين ، وأهل المشرق والمغرب [2].

ومما تقدم يتبين أن الدولة الأموية إهتمت بالأسواق باعتبارها جزء حيويا وهاما في حياة المدن، فعندما وضعت خطط الأمصار الجديدة كالكوفة و واسط والرملة[3] التي بنيت زمن الوليد [4] والبصرة التي كانت محط القوافل القادمة من الصحراء والتجارة الشرقية.[5] أبدت عناية خاصة بالأسواق، حيث أن الأسواق التي شكلت مرفقا مهما من المرافق الأساسية في حياة اقتصاد الدولة و ذلك لتكون هذه المدن مقرا حصينا للخلافة من ناحية وسوقا ومركزا للتجارة الداخلية من جهة أخرى.

ومن ثم فإن وجود هذا التنظيم للمجمعات التجارية والحرفية قد ساهم بصفة عامة في الازدهار التجاري للدولة الأموية ، حيث توسعت التجارة والحرف وكثر العاملون فيهما.

ومما تقدم يتضح أن الدولة الأموية كانت تهتم بأدق التفاصيل الخاصة بالجانب التجاري بصفة عامة والأسواق بصفة خاصة لما تحضى به الأسواق من أهمية فاجتهدوا في تنظيمها و الرقابة عليها لزيادة الإنعاش التجاري.

---

[1] البلاذري: أنساب ، ج 8، ص 193. ج5، ص 246.

[2] ابن حبيب : المصدر السابق ،ص 265 ،266 .

[3] الرملة: مدينة بفلسطين ، وقد كانت ربطا للمسلمين ، عندما نزل فيها سليمان بن عبد الملك بنى قصره وداره والمسجد ودار تعرف بدار الصباغين . الحموي : معجم البلدان ،ج3،ص69.

[4] البلاذري: أنساب ،ج8، ص99، 100.

[5] عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع هجري ، مركز الدراسات للوحدة المغاربية ، ط3، بيروت ، 1995، ص157 ، 158.

ثانيا – الحسبة و الأسواق:

تعد الحسبة من الخطط المهمة التي ظهرت في نظم الدولة الإسلامية إذ تعد من الوظائف الدينية التي لا تستقيم أمور الدين والدولة إلا بها ، ومدار معانيها أنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله ،فهي تتعلق بالنظام العام والآداب ، والنظام التجاري من مراقبة الأسواق والتجار وأرباب المهن والحرف وغيرها من المهام التي يضطلع بها من تولاها.

ولما كانت الحسبة هي من تتولى مهمة الرقابة على مستوى المعاملات التجارية في الأسواق لقمع الغش والتدليس والغرر وغيرها من المهام ،فلابد من إعطاء لمحة تتعلق بالمفهوم والمصطلح للحسبة ،ونشأتها في الدولة الإسلامية قبل بسط الحديث عن دور هذا النظام الرقابي في حركية الأسواق وضبط العملية التجارية بها.

هناك من يرى أن الحسبة ترجع إلى الحضارة البيزنطية حيث اقتبس المسلمون هذا النظام منهم عندما فتحوا بلاد الروم وجدوا عاملا يشرف على السوق [(1)]، والحقيقة أن هذا الرأي في الغالب يتبناه من يعزو أغلب الإنجازات الحضارية التي قام بها العرب المسلمون إلى الاعتماد على الخبرة الأجنبية والمروثات الحضارية للفرس والروم التي عثروا عليها بعد عمليات الفتح التي قامت بها الجيوش الإسلامية ،وهذا الطرح في الحقيقة مرتبط بسياقه المعروف وهو التحامل على التراث الحضاري العربي الإسلامي الذي يشكك و يقزم أي ابتكار قام به العرب المسلمون لأسباب معروفة ليس هذا مجالها ولا سياقها.

وإذا تمعنا في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وجدناها حافلة بالوقائع التي تثبت أنه عليه أفضل الصلاة والتسليم مارس الحسبة بنفسه ومن الأدلة التي تأكد على وجود الحسبة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أنه يقوم بتفقد التجار ومبيعاتهم في سوق المدينة وحذر من الغش ، حيث أنكر على من أخفى الطعام المبلل داخل الكومة وأظهر الطعام الجيد ، فقد جاء

---

(1) المبارك محمد : الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية ،دار الفكر، ط 1 ،1387هـ،ص77.

في الأثر أنه مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت بللا، فقال ما هذا يا صاحب الطعام؟ فقال أصابته السماء يا رسول الله فقال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ وقال : << من غشنا فليس منا>>[1]، أسند أمر الاحتساب لسعيد بن العاص من خلال الإشراف على سوق مكة بعد فتحها، وعمر بن الخطاب سوق المدينة [2].

أما في عهد الخلفاء الراشدين (11-41هـ) فقد ظهرت في خلافة أبي بكر الصديق من خلال محاربته للمرتدين الممتنعين عن آداء الزكاة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم [3] وبانتقال الخلافة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقلد وظيفة المحتسب بنفسه ، بمراقبة الأسواق ، و كان يطوف في الأسواق بالمدينة لتنظيمها بنفسه وقد كان يقوم بكسر الدكاكين التي كانت تقام دون علمه[4] وتأديب الغشاشين بالضرب [5] فقد أشارت الروايات أنه كان يعس ويحرص بنفسه ويتفقد أحوال الناس ،كما أقام عبد الرحمن بن عوف مرة لحراسة بضاعة لتجار نزلوا بسوق المدينة خوفا من سرقتها ، كما استعمل عمالا على الأسواق لمراقبتها ،[6] ، وتشير المصادر انه ولى الشفاء [7] بنت عبد الله(ت20هـ) أمور الحسبة على

---

(1) الكتاني محمد عبد الحي : نظام الحكومة النبوي المسمى التراتيب الإدارية ، تحقيق : عبد الله الخالدي ، ط2، دار الأرقم لطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ،(د.ت)،ج1، 239. النووي : صحيح مسلم بشرح النووي ،ط1، المطبعة المصرية بالأزهر،مصر ،1347ه-1929م،ج2 ،ص 109.

(2) الكتاني :المصدر السابق ،ج1،ص 287 . ظافر القاسمي :نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ، السلطة القضائية ، دار النفائس،ط3، بيروت ،1987،ص590.

(3) الخضري بك محمد : محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ، الدولة الأموية ، تحقيق: محمد العثماني ، دار الأرقم بن أبي الأرقم لطباعة والنشر ،لبنان ،(د.ت)،ص148.

(4) القلقشندي أبي العباس أحمد : صبح الأعشى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ،1333هـ-1910م،ج5 ،ص452. المفتي الهندي علاء الدين علي بن حسام الدين (ت 975هـ) :كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبط وتفسير: الشيخ بكري حياني ، تصحيح : صفوة السقا ، موسسة الرسالة ، ط5، بيروت ،1405ه-1985م،ج5، ص815.

(5) السيوطي : المصدر السابق ،ص105.

(6) الطبري : المصدر السابق ، ج4،ص205.

(7) الشفاء بنت عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة وكانت من المهاجرات الأول أخت عبد الرحمن بن علام عوف الأعلام، من فضليات النساء كانت تكتب في الجاهلية، وأسلمت قبل الهجرة، وكان عمر يقدمها في الرأي . وربما ولاها شيئا من أمر السوق. ابن عبد البر يوسف :المصدر السابق ،ص 916.

سوق من أسواق المدينة ، غير أنه كان في نطاق ضيق ، ويتعلق الأمر بأمور النساء من خلال إدارتهم [1].

أما الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه (ت35هـ) فقد أمر الولاة على العمل والعدل والنظر في أحوال المسلمين و الرفق بالخدم ، وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يسير وبيده الدرة من حديد يضرب بها من وجده مطفف و غاش في تجارة المسلمين وكان يقول للتجار أوفوا الكيل والميزان واعملوا بالحق تسلموا [2]، كما ذكر أنه كان يمر على تجار ويقول : اتقوا الله في الحلف وينهاهم عن الربا[3] ، وكان ينهي عن الغش في الكيل والميزان ، ويوصي أصحاب السلع بأخذ الحق وإعطائه[4] .

كل هذا يدل على وجود الحسبة في صدر الإسلام ، ولهذا لا يمكن لأي أحد إنكار وجودها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد الخلافة الراشدة .

لتتوسع و تتطور أكثر في العهد الأموي بتعيين موظف سمي العامل على السوق [5].

---

(1) الكتاني: المصدر السابق ، ج1، ص 240. أحمد سعيد المجيلدي : التسير في أحكام التسعير ، تحقيق كموسى لقبال ،الجزائر ،1970، ص42.

(2) ابن الجوزي: المنتظم،ج5، ص70. ج4،ص338.

(3) وكيع : أخبار القضاة ،ج1، ص 362.

(4) الهاشمي ، رحيم كاظم و عواطف محمد العربي: الحضارة العربية الإسلامية ، دراسة في تاريخ النظم ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة،2002،ص70.

(5) إبراهيم حسن خلاف : دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية ،دار النهضة العربية لطباعة والنشر، ط1، بيروت ، 1999،ص66

1- الدلالة و الإصطلاح :

أ ــ لغةً :

جاء في لسان العرب ، يقال فلان حسن الحسبة في الأمر ، أي حسن التدبير والنظر فيه ، وفلان محتسب البلد ، واحتسب فلان على فلان ،إذا أنكر عليه قبيح عمله وقد سمت حَسيباً وحٌسيباً [1]، وهي الكفاية ويقال أحسبت فلانا ،إذا أعطيته ما يرضيه [2]، ومن هنا نفهم أن الاحتساب لغويا له معنين وهما: طلب الأجر عند الله ، بمعنى أن الحسبة تعني الأجر ، والثاني تعني الإنكار ، كما لو قلنا ، وجاء في القاموس المحيط أن الحسبة تعني ابتغاء الأجر فهي إحتسابك الأجر على الله تعالى ، وتقول فعلته حسبة ،واحتسب فيه احتسابا ، تأتي بمعنى حسن التدبير والنظر ، فيقال : وإنه لحسن الحسبة في الأمر من حسن التدبير والنظر فيه[3] ،ويقال إحتسب عليه بالمال ، وإحتسب عند الله خير إذا قدمه [4]، وفي هذا المعنى جاء قوله صلى الله عليه وسلم أيضا " من صام رمضانا إيمانا وإحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه.[5]

و انطلاقا من المعاني اللغوية السابقة يتضح لنا أن معانى الحسبة اللغوية تدل على حسن التدبير والكفاية والفصل بين الأمور .

---

[1] ابن منظور : المصدر السابق ، ج2، ص867،868.

[2] بن زكريا ، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت395هــ): معجم مقايس اللغة ، تحقيق : عبد السلام هارون ،ط2، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع ،1399ه/1979م،ج2،ص60.

[3] الفيروز آبادي: المصدر السابق، ص74 .

[4] الزمخشري أبي القاسم جار الله محمود (ت 538هــ):أساس البلاغة ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية،ط1 ،بيروت ، 1998،1419،ج1،ص188 .

[5] النووي ، محمد الدين أبو زكريا(ت676هــ): رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، تحقيق :ماهر ياسين الفحل ، دار ابن كثير، (دط)، بيروت ،2007، ص 344 .

ب-اصطلاحا:

عرفها جمهور من الفقهاء أنها ، هي "الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله" [1] ، والمراد بالمعروف هو الأمر بالواجبات والمندوبات والنهي عن المنكر، النهي عن المحرمات والمكروهات [2] لقول الله تعالى :{ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}[3] وبالتالي فهي نظام للرقابة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة تجعلها في إطار قواعد الشرع ، وفي نطاق المصلحة العامة للمجتمع. [4]

وجاء في تعريف آخر على أنها مراقبة الأسواق والنظر في مكاييله وأوزانه ، ومنع الغش والتدليس فيما يباع ويشتري ، والبحث عن المنكرات و حماية المصالح العامة للناس في المدينة ومنع التعرض لهم ، وحماية الشوارع والأسواق و نظافتها.[5]

وجاء في حديث ابن تيمية عن الحسبة : << أما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من إختصاص الولاة والقضاة ، وأهل الديوان ونحوهم >>[6].

ورد في تعريف آخر أن الحسبة عمل يقوم به المسلم لتغيير منكر ظاهر ، أو أمر بمعروف سواء داخل في عمل رسمي مكلف أو في اطار جهود أخلاقية تطوعية ، وعلى المكلف بها ما ليس على المتطوع .[7]

---

(1) الماوردي : أبي الحسن ، علي بن محمد بن حبيب (ت450هـ): الأحكام السلطانية والولايات الدنية ، تحقيق : أحمد مبارك البغدادي ،مكتبة دار إبن قتيبة ،ط1، الكويت ،1989م ، ص 315.

(2) ابن الديبع وجيه الدين عبد الرحمان(ت944هـ) : كتاب بغية الإربة في معرفة أحكام الحسبة، تحقيق :طلال بن جميل الرفاعي ، عهد البحوث العلمية ، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1423ه-2011م،54 .

(3) سورة أل عمران، الآية 104.

(4) موسى لقبال: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ط1، الجزائر،1971،ص21.

(5) ابن خلدون : المقدمة، ج1،ص 407. ابن الأخوة القرشي: المصدر السابق، ص51.

(6) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت728ه): الحسبة في الإسلام ، دار الكتب العلمية بيروت ،لبنان،(د.ت)،ص17.

(7) علي حسن القرني : الحسبة في الماضي والحاضر ، مكتبة دار رشد ، الرياض ، 1994،ص 63،64.

، و يقوم عليها شخص يسمى القائم على السوق الذي كان يقوم بالحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها ، وإزالة ما يتوقع من ضرها والضرب على أيدي المعلمين في المكاتب وغيرها بسبب المبالغة في ضرب الصبيان [1] ، كما كان من مهامه مراقبة أصحاب الصنائع والحرف ومنعهم من خداع الآخرين .[2]

وعموما أن الحسبة وظيفة يتولاها مسؤول عنها من قبل ولي الأمر ، ويطلق عليها بالمعنى الواسع وظيفة المحافظة على النظام العام ومراقبة لما يجري بين الناس من المعاملات والفصل في المنازعات مما لا يستدعي تدخل القاضي .[3]

ومن التعريفات السابقة يتبين لنا أن الحسبة في المنكرات الاقتصادية إنما هي نظام مسؤول عن مراقبة الأسواق ومراقبة المكاييل والموازين و الآداب العامة من خلال النظر في حالات الغش والتدليس فيما يباع من مأكولات وكل ما هو مصنوع ، ورفع الضرر بدفع الحرج عن الناس والسهر على تنظيف الأسواق و الشوارع والحارات والأزقة ، ونحوها .

---

[1] عمر بن محمد السنامي :نصاب الإحتساب ، تحقيق : مريزن بن سعد عيسري ،دار الوطن ،ط1، السعودية، 1993، ص84 ،85.ابن خلدون : المقدمة ، ج1، ص274. أحمد مصطفى المراغي : الحسبة في الإسلام ، مطبعة الحلبي ، (دت)، ص05 .

[2] مالك بن أنس : المدونة الكبرى رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي،مطبعة السعادة، وزارة الأوقاف السعودية 1324ه ، ج11، ص34.

[3] أبو خليل شوقي : الحضارة العربية الإسلامية وموجز الحضارات السابقة ، دار الفكر،ط1 ، دمشق، سوريا ، 1994م، ص265، 266.

2 – الحسبة على الأسواق في العهد الأموي :

وافق خلفاء بنو أمية سياسة الخلفاء الراشدين في مراقبة[1] الأسواق والإشراف عليها والإحتساب ، وقد وضعت الأسواق تحت المراقبة الدقيقة برعاية ولاة المدن المسلمون لمراقبتها وتفتيشها[2] ، وكان نظام الحسبة في العهد الأموي يرجع إلي القاضي حيث كانت سلطته موزعة بين المحتسب وقاضي المظالم ، فوظيفة القاضي تتعلق بحل الخصومات المتعلقة بالدين عامة [3] .

وارتبطت الحسبة بعملية الإشراف على تنظيم الأسواق و العمليات التجارية فيها، وبالتالي كانت وظيفة المحتسب هي النظر فيما يتعلق بالنظام العام و الجنايات أحيانا ومما يحتاج الفصل فيه إلى السرعة ، وقد نجد في العهد الأموي أن القضاء والحسبة قد يتولى أمرهما في بعض الأحيان رجل واحد مع ما بين العملين من التباين[4] مع العلم الحسبة والقضاء كانتا وظيفة واحدة تسند إلى القاضي ثم فصلت الحسبة عن القضاء تنزيها له وتخفيفا في الأعباء ، فنجد عمل القاضي مبني على التحقيق والأناة في الحكم، وعمل المحتسب مبني

---

[1] عرف العصر الجاهلي هو الأخر نظام مراقبة الأسواق ، الذي كان يسير وفق أنظمة يمكن القول عليها أنها بعض الأوامر التي كان يصدرها الملوك ،في إطار تنظيم عمليات البيع والشراء في الأسواق ، كما كان الحال في مملكة سبأ في تنظيم تجارتها ، كما كان هناك من يقومون بتنظيم الأسواق والسهر على مراقبتها من خلال تحصيل ضرائب البيع والشراء، والملاحظ هنا على ما يبدو أنه كان هناك تنظيم في العهد الجاهلي للأسواق وفق القوانين السائدة وقت ذاك، وبالرجوع ،إلى عهد النبي عليه أفضل الصلاة والتسليم كان يقوم بهذه الوظيفة وتابع بعده الخلفاء الراشدين قاموا بتنظيم و مراقبة الأسواق ، فقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ،أنه استعمل على سوق المدينة السائب بن يزيد ، وسليمان بن أبي خثيمة ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود ، فقد كان عمر بن الخطاب يولي إهتماما كبيرا بمسائل التنظيم والبيوع، و هذا بهدف تنظيم الأسواق و للحد ومنع التلاعبات وحماية الحقوق التي كانت تحدث من خلال المعاملات الجارية في الأسواق. ابن حبيب : المصدر السابق ،ص ص266 –268 . ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي (ت852هــ):الإصابة في تميز الصحابة ،تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود ،الشيخ علي عوض ،دار الكتب العلمية ،ط1،لبنان ،1414ه–1990م،ج2،ص10 . جواد علي : المرجع السابق ، ص367

[2] الخربوطلي : المرجع السابق ،ص 203 .

[3] النويري : المصدر السابق ،ج6،ص243 .

[4] الخربوطلي علي حسني: الإسلام والخلافة ، دار بيروت للطباعة، لبنان ،1969م،ص138.

على الشدة والسرعة في الفصل وهنا نفهم أن العامل على السوق أو المحتسب كان في العهد الأموي ينظر في مراعاة أحكام الشرع .

وهذا لا يمنع من ظهور وظيفة العامل على السوق حيث نجدها أنها كانت خاضعة للرقابة من خلال إقرار موظف خاص يدعى العامل على السوق[1]، مثل ما كان عليه الحال في البصرة في عهد زياد بن أبيه (45-53هـ)[2]، وأصبحت الحسبة ذات شأن كبير في الولايات الإسلامية و تطورت وظيفة عامل السوق في العصر الأموي[3] .

وكان ذلك في ولاية عمر بن هبيرة[4](103هـ-106هـ) أين تولى رجلان أمر السوق، وهناك من ذهب من المؤرخين إلى أن تلك الفترة كانت أول ظهور رسمي لوظيفة الحسبة والمحتسب كوظيفة رسمية بالدولة الإسلامية[5] وعند بناء واسط [6] تولى عمر بن هبيرة على سوق واسط ثم تولاها إياس بن معاوية[7] محتسبا أو متوليا للسوق [1]، مما يؤكد أن الدولة الأموية اتخذت ولاة على الأسواق .

---

(1) أشار البلاذري إلى أن وظيفة العامل على السوق(المحتسب) كانت موجودة بالبصرة في عهد زياد بن أبيه، حيث كان عامله عليه الجعد بن قيس النميري يساعده في ذلك أعوان، وكان لهذا العامل بعض السلطات القضائية وحتى التنفيذية، كما اتبع زياد في ولايته سياسية رشيدة وفعالة لمراقبة الأسواق، إذ كان يجلس كل جمعة يسأل عماله فيها عن الأسعار والأسواق، بل وصل به الأمر إلى قطع يد تاجر احتكر الطعام في سوق البصرة . البلاذري: أنساب ،ج5،ص ص 223 ،246.

(2) أحمد العلي : خطط البصرة ،127.

(3) ميتز: المرجع السابق،ج2، ص274.

(4) هو عمر بن هبيرة بن سكين بن حديج بن بغيض بن مالك بن سعد بن عدي بن فزازة بن ذبيان بن بغيض بن غطفان بن سعد بن تيس من البادية ، كان من مؤيدي بنو أمية تولى عدة ولايات في الدولة الأموية منها (العراقين البصرة والكوفة) . البلاذري : أنساب ،ج8،ص265.

(5) سهام مصطفى أبو زيد: الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي ، الهيئة المصرية للكتاب،1987،ص63.

(6) البلاذري: أنساب، ج13،ص373.

(7) هو إياس بن معاوية بن قرة المزني، أبو واثلة قاضي البصرة، عرف بالفطنة والذكاء وسرعة البديهة، عين محتسبا على واسط، كان وجيها عند الخلفاء الأمويين، توفي بواسط سنة 122هـ . ابن خلكان : شمس الدين احمد بن محمد

وعليه يمكن القول أنه في أواخر العهد الأموي بدأ نظام الحسبة يخرج من حالة البساطة إلى نظام قائم ، حيث أصبح يوكل أمرها إلى رجل متخصص بها من غير الوالي ، وهو ما نشهده في أواخر العهد الأموي وبخاصة في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (105-125هـ) في ولاية خالد بن عبد الله القسري على العراق[2] انه كان لديه مشرفين على الضياع [3]،هذا ما يثبت أن في هذه الفترة كان موجود العامل على السوق بدليل شدة التدقيق على عماله وولاته، حيث كان لداود وعيسى ابنا عبد الله بن العباس وهما لأم في أعوان السوق بالعراق لخالد بن عبد الله ، فقد ورد أيضا أنه كان هناك مشرف على سوق المدينة [4] وهذا يرجع إلى تطور وزيادة الأنشطة التجارية إذ أصبح للمحتسب أعوانا ، وكانت لهم الخبرة الفنية والتجارية والصناعية . [5]

وللإشارة كان عطاء أبو خلاد يعمل محتسبا إبان حكم ابن الزبير لمكة ، ويظهر أن مسؤولياته لم تكن تتجاوز المسجد الحرام إلى السوق.[6]

كل هذا الحرص من الإدارة الأموية من وضع نظام داخل الأسواق لفهم ما يجري في الأسواق من الغش والتدليس، وما يستقر عليه أحوال السوق .

(ت681هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر،بيروت،1977،ج1،ص ص247-250. ابن العماد: شذرات ،ج2،ص94. الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت،(د.ت)،ج1،ص283.

[1] وكيع : أخبار القضاة ،ص221.

[2] ابن كثير :البداية والنهاية ، ج13، ص17.

[3] الطبري : المصدر السابق، ج7،ص ص143 و203. علي عبد الرحمان العمرو :المرجع السابق،ص69،70.

[4] الطبري : المصدر السابق ،ج7،ص ص51 و202.

[5] الدوري : مقدمة ، المرجع السابق ،ص 43.

[6] الأزرقي : المصدر السابق ،ج1، ص 219

أما فيما يخص المغرب الإسلامي فإن البذور الأولى لنشأة نظام الحسبة أو نظام الرقابة في إفريقية ترجع كما اشرنا إليها سابقا إلى فترة يزيد بن حاتم الذي ربما استهل عهده بترتيب أسواق القيروان.[1]

وأهم ميزة ميزت نظام الحسبة في أواخر عهد بني أمية أنها بدأت تأخذ شكل جهاز تندرج تحته مجموعة من الموظفين أو الأعوان، الذين يساعدون المحتسب في القيام بمهامه من خلال ردع الخارجين عن النظام العام ، ويمنعون المجاهرة بالمنكرات .

لذلك فالحسبة كانت موجودة في بداية العهد الأموي وتطورت بما يوافق قطاع التجارة و الأسواق.

1.2 شروط القائم على الحسبة :

نظرا لأهمية وظيفة المحتسب في ضبط الأسواق فيجب أن يتولاها من تتوفر فيه جملة من الشروط وهي : أن يكون ذي اجتهاد فيما يتعلق بالعرف دون الشرع صارما يتميز بالخشونة حتى يهابه الناس التي تمكنه من إخراج المهن التي لها مضرة بالسوق إلى خارجه وقد ورد أن من شروط والي الحسبة أن يكون حرا عاقلا عادلا [2]، و أن يكون خبيرا ، ذو علم بالمنكرات الظاهرة ، عالما بأحكام الـدين ومن ضمن الشَروط الواجب توافرها فيمن يتولى الحسبة أو المحتسب أيضا أن يكون مـسلما قادرا ولا يكون صبيا، ولا مجنونا، ولا كـافرا، ولا فاسـقا، ولا رقيقـا، يستدعي صفة العقل وعموما على المحتسب أن يكون مواظبا على سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون عفيفا عن أموال الناس ، متورعا عن قبول الهدايا من أرباب الصناعات [3].

---

[1] موسى لقبال: الحسبة المذهبة في بلاد المغرب العربي –نشأتها وتطورها–، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ، ط 4 الجزائر، 1971،ص 43.

[2] الشيرزي : المصدر السابق ص ، 214. الماوردي: المصدر السابق، ص315 . الهاشمي : المرجع السابق ،ص70.

[3] ابن الاخوة: المصدر السابق ، ص 25.

ولذلك فالمحتسب يجب أن يتحلى بالعدالة والنزاهة، ومعرفة طرائق الحساب لاختبار قيم المبيعات ونسب الأسعار ونحو ذلك، ومعرفة إقامـــة الموازين والشعور بغش المنتحلين، والصرامة في الحكم، وأن لا يكون عاطفيا لينا يتساهل في ردع المخالفين.

3- مظاهر الرقابة في الأسواق :

3-1 دور المحتسب:

كان من مهامه تنظيم الأسواق من خلال جعل لكل صنعة سوقا يختص بها وتعرف من خلالها صناعاتهم فيه ، وهو ما فيه نفع وخير لهم ، إذ أن بعض الصناعات تحتاج إلى وقود النار كالخباز والحداد والطباخ ، وكان من الواجب إستبعاد دكاكينهم عن العطارين والبزارين ، كما يقوم بتعين عريفا لكل صنعة يكون خبيرا بالصنائع من أهل الثقة والأمانة [1] وهذا من أجل رفع الضرر في الأسواق وذلك لعدم تجانس بعض السلع مع بعضها .

،وقد كان السوق فيه الكثير من المنكرات من الربا و إخفاء العيوب ، وبيع الأواني المتخذة من الذهب والفضة ، وبيع ثياب الحرير للرجال[2]، وبالتالي كان ولاة الحسبة يراقبون جودة المصنوعات ومنكرات التجار ، ويراقبون أيضا الصاغة والحاكة والصباغين حتى لا يربوا بأموال الناس ،أو حاجاتهم [3].

ويشرف على جباية الضرائب و تحصيل الديون الخاصة بالدكاكين التابعة للدولة [4] .

وقد ورد أن المحتسب يراقب كافة أنواع التعامل التجاري في الأسواق ، ويتولى مراقبة الصناع [1] ، فقد كان الكثير من التجار يغالوا في سعر السلع أكثر من ثمنها[2] وأن ينظر

---

(1) ابن بسام : نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: حسام الدين السامرائي،مطبعة المعارف، بغداد،1968، ص ص 51-54.

(2) ابن الديبع: المصدر السابق ،ص72، 73. النويري : المصدر السابق ، ج8،ص 253.

(3) الخربوطلي : الحضارة ، ص 204.

(4) الدوري: مقدمة ، ص 37. الصلابي : المرجع السابق،ج1 ،ص299.

في مقاعد الأسواق فيمنع المضرة للمارة حيث قيل:<< البيع على الطريق مكروه >> [3] ، ومنع التجار من إخراج السلع خارج المحلات ومنع بعض الأعمال من الدخول إلى الأسواق كأعمال الحطب والتبن وغيرها[4] لأن ذلك فيها مضرة بالناس و بلباسهم ، كما يمنع في الأسواق بيع الأشياء المحرمة أو المحرمة مثل أواني الخمر، كما يتعين عليه إحراج ذوي الأمراض المختلفة من الأسواق ومنعهم من الشرب والوضوء من الأواني التي يستعملها الأصحاء[5].

ويقوم بمراقبة التطفيف والمطففين ، والإشراف على دور ضرب النقود والطرز ، والإشراف على سوق الرقيق و النخاسين ، إذ يشترط على النخاس أن يكون عادلا ، مشهورا بالعفة حيث لا ينبغي لنخاس أن يبيع عبدا أو جارية كانت مسروقة أو مخطوفة .[6]

لذلك فالمحتسب يراقب كل عمليات البيع والشراء بما ، وحل المشاكل الناتجة عن التجار والإختلافات التي تظهر في البيوع و أعمال السوق[7] ، وتأديب الغشاشين ويعمل على مراقبة الطرق والأبنية وعدم ربط الدواب على الطريق [8]،وكان عادة على جانبي السوق ممران تمشي عليها الناس فيقوم بمنع الباعة من إخراج بضاعتهم ومصاطب حوانيتهم إلى الخارج

---

(1) محمد إبراهيم الأصيبعي : الشرطة في النظم الإسلامية والقوانين الوضعية ، دراسة مقاربة بين الشريعة والقانون ،دار المكتبة العربية الحديث ، الأسكندرية ، مصر،(دت)، 345.

(2) حسان حلاق: دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية ، دار النهضة العربية ،لطباعة والنشر، ط1 ، لبنان ،1999م ،ص71.

(3) الفراء ، أبي يعلي أحمد بن الحسين الحنبلي :الأحكام السلطانية ،تصحيح: محمد حامد الفقهي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ،2000م،ص 306.

(4) الشيزري عبد الرحمان بن نصر: نهاية الرتبة في طلب الحسبة ،إشراف : مصطفى زيادة،مطبعة لجنة التأليف، القاهرة،1947 ،ص33.

(5) المجليدي أحمد سعيد(ت:1094م)، التيسير في أحكام التسعير ، تحقيق : موسى لقبال ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ،الجزائر ،دت،ص 65.

(6) الهاشمي : المرجع السابق ، ص69.

(7) العلي : خطط البصرة ، ص128،129.

(8) ابن الربيع : المصدر السابق،ص73 .

لأن فيه إعاقة لحركة المارة [1] ، كما كان يمنع النساء من التردد على أماكن الرجال والتزاحم فيها [2] ، بالإضافة إلى ذلك كان من مهامه مراقبة أهل الذمة من اليهود والنصارى ، ويطبق عليهم النصوص الشرعية وفق ما إشترط عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثل عدم إشعال النار والعبث في الأسواق [3].

و إعتمد المحتسب على وسائل منها:

-أعوان المحتسب : كان للمحتسب أعوان و غلمان يساعدونه ، من أهل الأمانة والعفة وكان من وسائله التي يستعملها لردع المخالفين سوطا ودرة والطرطور[4] .

-الدفتر : الذي يكتب ويسجل فيه أسماء الباعة وأماكن محلاتهم لمعرفة مقرهم نشاطهم عند الحاجة .

-خاتم المحتسب : يستعمله في الكثير من الإختصاصات ، وكان يستخدمه في الأرطال والأواقي من الأحجار حيث كانت تجلد ويختمها بعد عيارها ويقوم بالإطلاع عليها دوريا من مرة إلى أخرى . [5]

---

(1) حلاق : المصدر السابق ،ص71 .

(2) إبراهيم الدسوقي : الحسبة في الإسلام ، دار العروبة ،1962،ص144.

(3) ابن الإخوة : المصدر السابق ،ص 97. حلاق : المرجع السابق،ص82.

(4) الدرة هي أداة تستعمل للضرب تصنع من جلد البقر أو الجمل محشوة بنوى التمر ، و أما الطرطور فيكون من اللبد منقوشا مكلل بالجزع والودع والأجراس وأذناب الثعالب ويكون مكانها أن تعلق على دكة المحتسب ليراها الجميع . الشيزري : المصدر السابق ،ص30.

(5) ابن الأخوة : المصدر السابق ،ص30.

3.2 أمثلة عن مهام المحتسب في الأسواق:

كان لزاما على المحتسب أن يراقب كل ما له علاقة بعمليات الشراء والبيع سواء بواسطته أو بواسطة أعوانه لأن أساليب الغش كثيرة ومتنوعة ، ومنها أن باعة الذهب يضعون في الميزان كمية معينة من الذهب لوزنها فيعمد البائع إلى نفخ الكفة التي فيها الذهب نفخا خفيفا ، بينما يكون المشتري ، مركزا نظره على الميزان وليس على فم البائع ، وهذا الأسلوب يسمى بالغش المخفي[1] ومن أهم نماذج مراقبة المحتسب منها :

-الرقابة على السمانين :

يقوم المحتسب بمراقبة المكاييل والموازين و أرطال السمانين عند خلط البضاعة الرديئة بالجيدة ، كما يمنعهم من رش الماء على التمر والزبيب لكي لا يزيد وزنه ، ومن خلط العسل بالماء الحار. [2]

ويأمرهم بنظافة أثوابهم ومسح موازينهم ومكاييلهم ، ويجب على المحتسب أن يتفقد أصحاب الحوانيت المنفردة في الحارات والدروب الخارجة عن الأسواق لأن أكثرهم يدلس بما سبق ذكره. [3]

- الخبازين :

ينبغي على الخبازين أن يرفعوا أسقف دكاكينهم على أن يكون في هذه السقوف مخارج واسعة يخرج منها الدخان ، لكي لا يتضرر بذلك الناس ، ويأمر المحتسب الخبازين بنظافة أوعية الماء و تغطيتها ،وعلى الخباز أن يضع لثاما فربما يعطس وغيرها من الأمور الضارة ، كما كان يراقب عمليات ما قبل العجن فيراقب نوعية الدقيق فمنهم من يغشه بدقيق الحمص ودقيق الأرز ، وإلزامهم بغربلة الدقيق وتنقيته [4] ومن مهامه أيضا

---

(1) الشيرزي : المصدر السابق ، ص18.

(2) الماوردي: المصدر السابق ،ص 253 .

(3) ابن تيمية : المصدر السابق ،ص 17.

(4) الشيرزي : المصدر السابق ،ص41.

الإشراف على مصلحة الزبائن فمن اشترى خبزا ويوجد فيه حجارة فله أن يرد ما بقي منه و ينهي المحتسب صاحب الفرن على هذا الإهمال ، فإن عاد له سجن و أخرج من السوق [1].

- **الجزارين والقصابين :**

يستحب أن يكون الجزار مسهما بالغا عاقلا ، يذكر اسم الله على الذبيحة ، وأن يستقبل القبلة لا يجر الشاة برجلها جرا عنيقا ، ويذبح بسكين تكون حادة لأن عكس ذلك تعذيب الحيوان ويقوم المحتسب هنا بدور هام في هذا المجال حيث يراقب هو وأعوانه عمليات الذبح وما بعدها ، فقد كان بعض الجزارين ينفخون لحم الشاة بعد سلخها لزيادة وزنها. [2]

أما القصابون فيمنعهم من تعليق اللحوم على أبواب حوانيتهم حتى لا تتسخ ثياب الداخلين للمحل وأمرهم بفصل لحوم المعز عن لحوم الضأن ، و ترك أذناب المعز معلقة على لحومها إلى أخر البيع ، كما يأمرهم بيع الدهون منفصلة عن اللحم. [3]

ويهتم المحتسب بالحفاظ على أمن الناس وصحتهم ، فإذا راودته بعض الشكوك حول اللحوم إذا كانت ميتة أو مذبوحة بطريق غير طبيعية يلقيها في الماء فإذا رسبت فهي مذبوحة ، وإن لم ترسب فهي ميتة.

كما أنه يقوم بمراقبة عمل الصيارفة وأن يتفقد سوقهم ويتجسس عليهم ،فإن وجد الغش عاقبهم وأخرجهم من السوق ، كما وصلت مراقبته حتى للأدوية [4].

والحديث عن مهام وأساليب المحتسب تطول لكثرة مهامه التي أصبحت فيما بعد تشمل العبادات من نظافة الجوامع وكل ما يتعلق بحرمتها ، وإلى غيرها من المهام التي وصلت إلى الأربعين إختصاصا ، ونحن هنا حاولنا تسليط الضوء حول عمله في مراقبة الأسواق ، وقد

---

(1) المجيلدي: المصدر السابق، ص83 .

(2) الشيرزي: المصدر السابق ،ص 65 . ابن الإخوة: المصدر السابق، ص 163.

(3) ابن بسام : المصدر السابق ،ص 35، 36.

(4) حلاق: المرجع السابق ، ص 77، 78 .

كان لزاما على الوالي أو صاحب الحسبة أو القائم عنها بمفهوم أشمل ، أن يطوف ويبحث في معظم المجالات في البلد مرارا ، وذلك ليرى مدى تطبيق الناس لأوامره ، دون أن ننسى في هذا الاهتمام في أمور الدين ، وتطبيق الشرع.

3-3 حسبة خلفاء و ولاة بني أمية :

اخترنا الحديث في هذا المطلب على ذكر نماذج وأمثلة عن حسبة خلفاء بني أمية ، إذ تذكر المصادر أن الخلفاء الأمويين وولاتهم سهروا للنظر في الأسواق ، فعملت على مراقبة حركة السوق بشكل مباشر، وكانوا يسألون عمالهم عن الأسواق وعن السلع وأسعارها والأخبار وما يحتاجون إليه من مصالحهم [1].

وبداية بمؤسس الدولة الأموية معاوية بن سفيان رضي الله عنه ، التي تجلت مظاهر حسبته في الأمور الإقتصادية على مستوى الأسواق من خلال اهتمامه وحرصه على رعيته حيث عرف بعدله وحلمه[2]، وكان حريصا على خدمة مصالح الرعية ،وقد كان يعين أحسن العمال وأمهرهم خبرة وكفاءة، ويراقب بدوره ولاته ويتابع أخبارهم[3]، وذكر عنه أنه كان يسير في أسواق دمشق ، وكان معه وصيفا يمشي وراءه في الأسواق [4] وهذا ما يدل على مدى إهتمامه بمتابعة ومراقبة ما يحدث داخل أسواق الدولة.

---

(1) البلاذري : أنساب ، ج 5 ، ص 245 ،246 .

(2) أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت748هـ):سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ،ط8،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1992،ج3،ص150،151.

(3) الهاشمي :المرجع السابق ،ص37 .

(4) ابن كثير: البداية والنهاية ، ج11 ،ص438 .

وبعدها اتخذ عاملا على السوق لمراقبة الأوزان والمكاييل فقد عين سمرة بن جندب [1] على سوق البصرة ، كما أشرف هذا الأخير على سوق الأهواز في حالة غياب زياد بن أبيه.[2]

و نفهم من خلال هذه المعلومات أن الحسبة على الأسواق في بداية العصر الأموي كانت برعاية الخلفاء والولاة وفي حال غياب الوالي يعين من ينوب عنه حرصا على السير الحسن للأسواق في تلك الفترة.

ولم يتوقف معاوية عند هذا الحد فقد أنشأ ديوان الخاتم[3] للقضاء على التزوير والغش ، فيذكر انه كان يسأل؟ ويراعي أموال الناس ، كما كان يقوم بتسهيلات للتجار حيث أعطى تعليمات ألا يفتش التاجر ولا يتم تعنيفه ، واهتم بالتجارة الداخلية والخارجية و انتعشت تجارة الأسواق المحلية في عهده [4]، ولهذا نجد أن معاوية قد استعان في تسيير و إدارة شؤون الخلافة بالعديد من القادة الذين تتوفر فيهم الحنكة السياسية والعسكرية وحسن التدبير أمثال زياد بن أبيه (45-53ه) الذي استعان بدوره برجال أكفاء مثل الجعد بن قيس النمري الذي عينه مشرفا على السوق ومراقبا لأسعار المواد الغذائية ، وكان يقوم بإغراق السوق بالسلع في حال ارتفاع الأسعار وكان يحثهم على المحافظة على الأسعار. [5]

---

(1) سمرة بن جندب بن هلال بن حديج ابن مرة من فزازة بن ذبيان ، يكنى أبا عبد الرحمان ، سكن البصرة ، وكان زياد يستخلفه عليها في غيابه ، فلما استخلفه عليها عاما ، إشتهر بصدقه وأمانته ، كان محبا للإسلام وأهله ، وافته المنية سنة 58هـ . أبي عمر يوسف : الإستيعاب ،ص300.

(2) الهاشمي : المرجع السابق ،ص 70 .

(3) ديوان الخاتم : وهو يختص بحفظ نسخة من المراسلات التي كانت تدور بين الخليفة وولاته وكبار موظفيه فى الداخل، أو بينه وبين غيره من الحكام الأجانب، بعد ختمها بخاتم خاص، وهو بذلك أشبه ما يكون بإدارة الأرشيف فى النظم الإدارية الحديثة، وكانت النسخة المرسَلة تُطوَى وتغلق بالشمع، حتى لا يمكن فتحها والاطلاع على محتوياتها إلا عند الضرورة، وقد أنشأ هذا الديوان معاوية بن أبى سفيان؛ لمنع التزوير والتلاعب فى مراسلات الدولة. وكان ختم الرسائل بخاتم خاص معروفًا فى الدولة. مجموعة من المؤلفين : موسوعة التاريخ الإسلامي،نقلها:ابوسعيد المصري(https://shamela.ws/book/36578) .أبو خليل : المرجع السابق ، ص325 .

(4) الصلابي : المرجع السابق ، ج1،ص258 .

(5) البلاذري : أنساب ،ج5ص223. الصلابي : المرجع السابق ،ص312.

وكان يقوم بعزل الولاة إذا ظهر الفساد في مدينتهم [1] ، فقد كانت الإدارة الأموية تستجيب في عهده للعامة عند شكواهم من المنكرات وسوء الولاة ، فقد قام بعزل والي الكوفة عبد الرحمان بن عبد الله الثقفي في عام (59ه) بعدما طالب أهل الكوفة بتنحيته ، وكما عزل عبيد الله بن زياد.[2]

و هذا ما يشير بصورة واضحة عن اهتمام الخلفاء الأمويين بمراقبة أعمال الولاة والعمال ومتابعة الأسواق رعاية لمعايش الناس و الإعتناء بها .

ومن مظاهر إهتمام خلفاء بني أمية بشأن الحسبة والأسواق من أجل خدمة الرعية سواء كان ذلك بأنفسهم أو من خلال ولاتهم ، حيث نجد الخليفة مروان بن الحكم الذي أبدى اهتماما بشأن الحسبة منذ أن ولاه معاوية بن سفيان المدينة ، كان شديدا حذرا عادلا [3] بشأن الحكم في ولايته فقد كان يمارس الحسبة حتى مع أقربائه فقد أورد ابن قتيبه أن: أخاه عبد الرحمن ابن الحكم ظلم مولى لأهل المدينة يعمل خياطا في السوق في فترة ولاية مروان على المدينة وقال له إلطمه فقال الخياط: والله ما أردت هذا ، وإنما أردت أن أعلمه أن فوقه سلطان ينصرني .[4]

---

[1] ابن كثير: المصدر السابق،ج11،ص164.

[2] عبيد الله بن زياد أَمير العراق، يكنى أَبو حفصٍ والفاتح، من الشجعان، جبار، خطيب ولد بالبصرة، وكان مع والده لما مات بالعراق، فقصد الشام، فولاه " عمه " معاوية خراسان سنة 53هـ و ولِي البصرة سنة 55هـ ، ولَه 22سنة ، لما ولِي خُراسان، فَكان أَولَ عربِي قَطع جيحون، وافتتح بِيكند، انظر. الزركلي: خير الدين : الاعلام ،دار الملايين،ط15 ، بيروت ،2002، ج 4، ص 190.

[3] شاهين حمدي : الدولة الأموية المفترى عليها –دراسة الشبهات ورد المفتريات ، منشورات المكتبة الأهلية ،ط1، بيروت،1962،ص200.

[4] ابن قتيبة الدينوري ،عبد الله بن مسلم:الإمامة والسياسة، تحقيق :علي شيري ،دار الأضواء لطباعة والنشر ،لبنان ،(دت)، ج2 ص 15. شاهين : المرجع السابق ،ص 202.

فقد كان عبد الملك بن مروان حريصاً على تجارة المسلمين ووسائل البيع والشراء ، فقد كان يعاقب كل من تسول له نفسه بالغش ، فقد قام بقطع يد رجل يغش في عملة المسلمين وإعتبره باب من أبواب الفساد. [1]

وأما في فترة خلافته فقد عرفت الدولة استقلال في العملة النقدية بعدما كان التعامل بالعملات الأجنبية كالهرقلية والفارسية ، فعمد إلى إصدار عملة جديدة موحدة ، و حرص كل الحرص على التشدد في محاربة تزيف العملة في عمليات البيع والشراء والتشدد في تطبيق القوانين[2] فقد وجد عبد الملك شخصا يقوم بتزييف العملة في الأسواق فعاقبه[3]،وهذا ما يدل على شدة عبد الملك بن مروان على كل من يتجاوز الحدود وفعل المنكرات وحرصه على مال المسلمين .

ولما توسعت الدولة وأصبحت بها مدن كبيرة ، كالبصرة والكوفة و واسط ،أصبح من الضروري على الخليفة أن يتنازل عن بعض صلاحياته و يعين عمالا يثق بهم ، ومن يتميزون بحسن التدبير والتسيير في إدارة شؤون الدولة ،كالحجاج بن يوسف[4] ،الذي ضرب العملة لعبد الملك بن مروان وجمع الطباعين سنة (75هـ)والتشدد في صحتها ومحاربة زيفها فقد وصل به الأمر إلى التدقيق في العملات والنقود حتى لا يدخلها التزييف. [5]

ونجد مظاهر الحسبة في العهد الأموي أنها برزت بشكل ملحوظ في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز وقد جرت العادة أن يوكل أمر مراقبة الأسواق إلى والي السوق ممن يتصفون بالعلم والفقه ، فقد روي أنه في ولايته على المدينة للخليفة الوليد عين سليمان بن يسار على

---

(1) أبو يعلي الفراء : المصدر السابق ،ص183.

(2) حلاف : المرجع السابق،ص92.

(3) البلاذري : الفتوح، ص 685.

(4) أبو الحسن علي ابن الحسين المسعودي(346هـ):مروج الذهب ومعادن الجوهر ، مراجعة كمال حسن ،ط1،المكتبة العصرية ،بيروت، 2005،ج3،ص125.

(5) البلاذري:الفتوح، ص656. ابراهيم محمد البيهقي: المحاسن والمساوئ، مطبعة النهضة، القاهرة ،1961،ج2،ص235.

سوق المدينة [1]، وكان دائم الحث لعماله على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واشتد في معاملته للولاة والعمال إذا انحرفوا في الأمور المالية من خلال عزل العمال الجائرين كخطوة أولى ثم حبسهم فقد حبس والي العراق يزيد بن المهلب حتى يوفي ما عليه من الخمس ، وهذا للحد من الأسباب التي تتسبب في عرقلة المصالح المالية المتعلقة بالتجارة.[2]

ونهى عن التبذير وهدر المال العام ، ومحاربة الفساد الإداري والمالي ، حيث تشير الروايات التاريخية عنه ، أنه قدم إليه وفد من الترك من سكان بلاد ما وراء النهر و اشتكوا إليه أن الولاة يحولون بينهم وبين دخولهم الإسلام ، فرد الولاة والعمال عن عمر فقالوا له: (...إذا دخل هؤلاء الإسلام سقطت عنهم الجزية ، فتعجز الدولة حينها عن تسديد نفقاتها ، لأن الزكاة كانت تنفق على الفقراء والمحتاجين فقط ،لا على تسير شؤون وأمور الدولة من الرواتب وأبنية ...)، حينها قال مقولته المشهورة <<إن الله أرسل محمداً هادياً ولم يرسله جابياً>> ، واسقط الجزية كذلك عن أهل الذمة .[3]

كما حارب الغش ومعاقبة الغشاشين ، فقد وجد رجلا يزيف العملة في الأسواق فسجنه ، وأخذ نقوده المزيفة وأذابها في النار لأنه كان يدرك الأهمية الإقتصادية للنقود وذلك لتلبية حاجة السوق للسيولة النقدية، [4] وقام بإرجاع الأموال المنهوبة من قبل بني أمية بغير حق إلى

---

[1] هو سليمان بن يسار أبو أيوب مولى ميمونة بنت الحارث ولد في أواخر خلافة عثمان بن عفان سنة 34هـ، عالم المدينة ومفتيها كان عالما فقيها كثير الحديث توفي سنة107هـ. الذهبي :سير أعلام ،ج4،ص ص 445-447 . الرازي ، عبد الرحمان بن أبي حاتم محمد : الجرح والتعديل ،تحقيق : عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليمامي ، دار المعارف العثمانية ،(د.م) ، 1952م، ج4 ، ص 150.

[2] أحمد فهمي عبد القادر :الإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية في الدولة الأموية في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز ،مذكرة ماجستير : إشراف :الدكتور حسن الخربوطلي، معهد الدراسات الإسلامية ،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة،1987، ص196. جليلة الهاشمي : الإصلاح المالي والإقتصادي في سياسة عمر بن عبد العزيز ، مجلة المورد، العدد5، دار الحرية للطباعة ،بغداد ،1974،ص39.

[3] وكيع : المصدر السابق ،ص 213. محمد ابن مشيب بن سلمان القحطاني : النموذج الإداري المستخلص من إدارة عمر بن عبد العزيز ،جامعة أم القرى ، السعودية،1406ه،ص320.

[4]البلاذري :فتوح، ص658. حلاف: المرجع السابق ،ص118.

أصحابها ، ووضعها في بيت المال [1]، وحث عماله على أن يغلبوا الحق على الباطل وهو ما قاله لواليه على خراسان " اياك أن يكون ميلك ميلاً غير الحق "، وكتب إلى عامله كذلك في الكوفة أن يسهر على إقرار حق الله[2] .

كما عمل عمر بن عبد العزيز على تحقيق النزاهة في المعاملات الإقتصادية من خلال إغلاق منافذ الخيانة والرشوة ومنع الهدايا للمسؤولين والأمراء والأشراف [3] ، وقد بدأ بنفسه من خلال الإمتناع عن الهدايا ، عن ميمون بن مهران قال : أهدي إلى عمر بن عبد العزيز تفاح وفاكهة فردها وقال : " لا أعلم أنكم بعثتم إلى أحد أهل عملي ، -يقصد أيا أحد من عماله- شيئا فقيل له: ألم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية؟ قال : بلى ولكنها لنا ولما بعدنا رشوة" [4].

ونفهم من هذا كله انه كان شديد الإحتساب ورقابته على العمال ، وذلك ليجنبهم المنكرات والمفاسد فقد كتب للأحد عماله " لقد كثر شاكوك وقل شاكروك فإما عدلت و إما اعتزلت والسلام "[5]، حيث وصل به الأمر إلى ضرب وتقيد الظالمين من عماله وخاصة إذا اشتكى إليه من عامل وتحقق ظلمه ، يأتي به مقيدا ويضربه[6] ، كما اصدر أوامره لتوحيد المكاييل

---

(1) عمر أبو نصر : الموسوعة التاريخية العرب والإسلام ، الأيام الأخيرة لدولة الأموية ، منشورات المكتبة الأصلية ،ط1،بيروت ،1962،ص95.

(2) الطبري : المصدر السابق ،ج6،ص 561-562.

(3) القحطاني : المرجع السابق ،ص ص 305 -314 .

(4) إبن الجوزي جمال الدين أبو فرج عبد الرحمان (ت597هـ):سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد ، تحقيق :نعيم زرزور ،دار الكتب العلمية،ط1 ،بيروت ، 1404ه،1984م.ص189.

(5) المسعودي : المصدر السابق ،ج3،ص153.

(6) أبو النصر : المرجع السابق،ص106.

والموازين وإلغاء الضرائب على القطاع التجاري وإبقاء على العشور وألغى المكس وقال إنه البخس [1].

وتشير الروايات إلى أن أهل سمرقند أرسلوا وفدا إلى الخليفة يشتكوا فيه من قتيبة[2] ، فكتب عمر بن عبد العزيز إلى سليمان بن أبي سرح عامله على سمرقند <<إن أهل سمرقند قد شكوا ظلما أصابهم ، وتحاملا من قتيبة ، فإذا أتاك كتابي هذا فاجلس لهم قاضي يقضي بالحق في هذه الظلامة>>[3] .

ونهى النساء الخروج إلى الأسواق عند موت الميت ناشزات رؤوسهن ينحن نياحة أهل الجاهلية .[4] .

وكان الوليد بن عبد الملك يمشي في الأسواق ويقوم بحل مشاكل التجار في أمور البيع و الشراء [5]، فكان حريصا على تنظيم الأسواق والسير الحسن ، حيث عرف على الوليد أنه كان خادما للناس ويعطي كل مقعد خادما. [6]

وقد أورد ابن عساكر أن امرأة باعت إناء من نحاس لشخص في سوق الصفر(النحاس) ، فوجده المشتري ذهبا ،فقال لها إنه من ذهب ، وأنا إشتريته على أساس نحاس فهو لك

---

[1] بن عبد الحكم : سيرة ،ص 87 .علي محمد الصلابي: عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، القاهرة، ، 2006م ص279.

[2] هو قتيبة بن مسلم ابن عمرو بن حصين بن ربيعة الباهلي ، كان واليا لخرسان طلية عشر سنوات و من أعماله انه فتح خوارزم و بخارى و سمرقند للمرة الثانية بعد فتها في عهد معاوية بن أبي سفيان في 56هـ ، وأعاد فتها سنة 63هـ في عهد الوليد بن عبد الملك وفتح فرغانة وبلاد الترك سة 95هـ. الذهبي :سير أعلام ،ج4،ص 411.

[3] الطبري : المصدر السابق ،ج6،ص565، 566. أبو خليل : المرجع السابق،ص297.

[4] ابن عبد الحكم : سيرة عمر ، ص93، 94.

[5]البلاذري: أنساب،ج8،ص ص80-407. الطبري: المصدر السابق ،ج6،ص496. ابن الجوزي: المنتظم ،ج6،ص268.

[6]ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص609.

فرفضت وقالت: ما ورثناه إلا على أنه من نحاس ، فإختصما وذهبا إلى الوليد بن عبد الملك ، فأحضر رجاء بن حيوة ، فقال له : أنظر فيما بينهما [1] .

ونجد يزيد بن عبد الملك [2] وجود بعض لمظاهر الحسبة في عهده ، ولو بصفة محدودة ، فقد كان في عهده ، مهدي بن عبد الرحمن ، ثم إياس بن معاوية تولوا الحسبة في مدينة واسط ، أما عاصم الأحوال[3] فكان يتولى بالكوفة الحسبة على المكاييل والأوزان وكان محتسبا بالمدائن [4]، وهذا ما يبين إهتمامه وحرصه في مراقبة الأسواق .

أما هشام بن عبد الملك[5] كانت دواوينه في غاية في التدقيق ومراقبة ، ومحاسبة العمال الذين يتصرفون له ، وكان يتخيرهم من بين الأمناء البعيدين كل البعد عن الفساد والرشوة ، ومن الحكم بالهوى [6] ، حيث حرص الولاة الأمويون في عهده على تفقد الأسواق ، فكانوا يباشرون بأنفسهم تطبيق أشد العقوبات على المتلاعبين ، فكان الوالي يوسف بن عمر الثقفي على العراق يفاجئ أرباب الحرف ، ويعاقب المخل منهم ، فبلغ أنه تشدد على جميع الصناع حتى أنه قطع يد صانع لما علقت يد يوسف في عقدة من طنفسة للخليفة هشام بن عبد الملك ، وكان يقول :" اتقوا الله عباد الله فكم من مؤمل أملا لا يبلغه و جامع مالا لا يأكله ومانع ما سوف يتركه" [7].

---

(1) ابن عساكر : المصدر السابق ، ج1، ص 332 .

(2) بويع بالخلافة 101هـ وتوفي عام 105هـ فكانت خلافته أربع سنوات وشهرا . إبن العمراني : المصدر السابق ص69.

(3) عاصم الأحوال ابن سليمان ويكنى أبا عبد الرحمن مولى لبني تميم حافظا محدثا كان من أهل البصرة كان من حفاظ اصحابه مات سنة 142هـ. ابن سعد : الطبقات ،ج9، ص321 .الذهبي :سير، ج6 ،ص 15.

(4) ابن سعد : الطبقات ،ج9، ص321. الذهبي : سير، ج6 ،ص 14.الهاشمي: المرجع السابق ، ص 70.

(5) هو أبو الوليد ويعرف بهشام الأحول ، بويع بالخلافة في رمضان 105ه وكانت وفاته 125ه وكانت فترة خلافته 19سنة و7 أشهر و15 يوما . ابن العمراني : المصدر السابق ،ص69.

(6) أبو النصر: المرجع السابق،ص ص130 -151.

(7) العسكري : الأوائل، المصدر السابق ، ص 264.

فقد كان هشام بن عبد الملك أكثر الخلفاء عناية بالشؤون المالية ، فكان يتفقد الأمور بنفسه، وكان رقيبا دقيقا على عماله في الدخل والصرف، ويحاسب من يخطئ ، أو يتجاوز في صرفه ، أو يبذر أموال الدولة ويحاسبه حسابا عسيرا ، فانتظمت ميزانيته، ولم يعد هناك مجال لضياع أي مبلغ مستحق لبيت المال ، وكانت دواوينه مثالا في العناية و معاملة الرعية ومحاسبة العمال، وكان شديد التدقيق على عماله وولاته، دائم المراقبة لهم ومتابعة أعمالهم بالحدود التي تسمح الظروف بها. [1]

وفي هذا، قال جعفر بن سليمان: قال علي عبد الله بن على: <...جمعت دواوين بني مروان ، فلم أرى وانا أصح ولا أصلح للعامة والسلطان من ديوانه أي ديوان هشام ، وجاء في قول غسان بن عبد الحميد: لم يكن أحد من بني مروان أشد نظرة في أمر أصحابه ودواوينه ، ولا أشد مبالغة في الفحص عنهم من هشام .>[2]، إلا أنه في أواخر الدولة الأموية إنتشر اللهو وسماع الغناء وتقريب المغنين من البلدان الأخرى في البلاط الأموي ، حيث كثر العبث واللهو في أيام الوليد الثاني وغلبت شهوة اللهو والغناء على الخاص والعام ، وكما يقال : الناس على دين ملوكهم وهنا أهملت شؤون الدولة[3].

وخلاصة الأمر فقد إستمرت الحسبة في عملها، حتى في أيام ضعف الدولة ، فقد كان يزيد بن الوليد[4] ينصح الناس على ما ينقص الحياء الإبتعاد عن مظاهر الترف واللهو. [5]

---

(1) علي عبد الرحمان العمرو : هشام بن عبد الملك والدولة الأموية ، ط2، 1995،ص72.

(2) الطبري: المصدر السابق، ج7، ص 203.

(3) الذهبي :سير أعلام النبلاء،ج5،ص ص371-373. حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي و الإجتماعي ،دار الجيل ،ط4،بيروت، 1996م، ج 1، ص433. أبو النصر: المرجع السابق، ص ص187- 190.

(4) بويع بدمشق سنة 126هـ ، وهو ابو خالد ابن الوليد بن عبد الملك ، المعروف بالناقص ، كونه أنقص من أعطيات الجند ، وهو من قتل ابن عمه الوليد، توفي في رجب 126هـ . علاء الدين مغلطاي بن قلنبج بن عبد الله البكرجي الحنفي: مختصر تاريخ الخلفاء ،تحقيق : أسيا كليبان على البارح ،دار الفجلا لتوزيع والنشر،ط1، القاهرة ،2001، ص105 . السيوطي : المصدر السابق ص 201.

(5)الذهبي: سير أعلام النبلاء،ج5، ص376 . شاهين: المرجع السابق، ص 230.

وكلما توسعت الأسواق وكثرت مشاكلها أدى ذلك إلى تطور وظيفة العامل على السوق من أجل مراقبة كل ما يتعلق بالأسواق كفك النزاعات بين التجار و أصحاب المهن ثم إمتدت مهامه لتشمل سك العملة والتعامل بها في الأسواق ، وسوف تعرف الحسبة فيما بعد تطورا كبيرا ويعرف المحتسب إشرافه على مهام إجتماعية وتصبح الحسبة تملك سلطات واسعة .

لقد كان للحسبة أثر كبير في ثبات الإقتصاد في الدولة الأموية ، وقد ساهمت أيضا في الإستقرار الإقتصادي للأسواق و النقد وتبادل السلع كذلك.

ومما تقدم عرضه يتبن أن بني أمية كانوا حرصين على سلامة البناء الإقتصادي للدولة من خلال محاربة كل ما من شأنه إضعاف اقتصادها وشعبها وهذا ما لاحظناه طوال فترة حكمهم ، بإستثناء السنوات السبع الأخيرة من حكمهم أين إنتشر الفساد واللهو مما عجل بسقوطها ، كما اهتمت بتعين المراقبين و توحيد المكاييل والموازين ومعاقبة المتلاعبين بتلك الأنظمة والمعايير ولو بحرمانهم من الإتجار في الأسواق بإخراجهم منها، أو غلق محلاتهم التجارية وحماية الأسواق من الأموال المزيفة والنقود المزورة.

و تحرير الأسعار و مراقبة الجودة ومنع ما يضر الناس سواء في أموالهم أو في أبدانهم.

ثالثا – دور الشرطة في تنظيم وأمن الأسواق:

أثناء بحثنا عن الحسبة والأسواق واجهتنا مصطلحات عديدة ومنها مصطلح الشرطة إذ لاحظنا وجود ما بين هاتين الوظيفتين تداخل وتقارب في الواجبات ،وعليه سوف نتطرق في الحديث هنا عن الشرطة في العهد الأموي ، وذلك راجع إلى أهميتها في حفظ الأمن والنظام في المدينة ، ولما لها علاقة بحفظ النظام واستتباب الأمن بالأسواق ، بإعتبارها آداة ضبط و ردع ، حيث نجد خلفاء بني أمية أعطوا لهذا الجهاز أهمية كبيرة في تنظيم وحفظ الأمن في الأسواق وقمع المفسدين

1-الدلالة والإصطلاح:

أ –لغةً:

جاء في ذكرها أنها لفظ مشتق من الشرطة؛ وذلك بضم الشين و إسكان الراء، وتجمع الشرطة بضم المعجمة وفتح الراء ولهم علامات يعرفون بها[1]، وذهب ابن منظور إلى القول بأنها بسكون الشين وفتح الراء ، الذي يعني إلزام الشيئ ، والتزامه في البيع ونحوه وجمعه شروط [2] ،أما الشرط بالفتح الشين والراء تدل على العلامة وجمعها أشراط ، وذلك ما دلت عليه الآية الكريمة في قول الله تعالى: ﴿ فقد جاء أشراطها ﴾[3] وجاء أيضا على أنها أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت .[4]

وقيل أن: كلمة الشرطة واحدة من المصطلحات العديدة التي تمت استعارتها إلى اللغة العربية، قبل الإسلام من اللغة اللاتينية والإغريقية وأنها تتصل بالقضايا العسكرية[5].

---

(1) القلقشندي :المصدر السابق ،ج5،ص450.

(2) ابن منظور :لسان العرب ،ص2235.

(3) سورة محمد : الآية18.

(4) الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي (ت770ه): المصباح المنير ،مكتبة لبنان ، لبنان ، 1987م،ج1، ص118. الفيروزابادي :المصدر السابق ، ص 673.

(5) رشيد أرسن موسى: الشرطة في العصر الأموي، مكتبة السندس، ط1،الكويت، ،1990ص15.

وأشار المستشرق بارتولد بأن كلمة الشرطة تعني البوليس العسكرية وهي كلمة مأخوذة من الفرس على حد قول جميع الرتب مأخوذة من الفرس.[1]

ومن التعريفات اللغوية السابقة يظهر مصطلح الشرطة هي مصطلح يتميز بها رجالها وهي فرقة من فرق الجيش أو الحرس الخصوصيين، وتارة يقصد بها أول كتيبة تستعد للحـــرب وتتهيأ للموت ، وحفظ الأمن .

ب ـــ اصطلاحا :

يعرفها الفراهيدى بقوله: هم نخبة السلطان من جنده[2] ، كما عرفها البعض بأنهم ساعد السلطان ، وهم يعتبرون جندا يتصفون بالقوة والشدة يعملون على حماية الحكام والولاة من جهة ، ويسهرون على استتاب الأمن من جهة من خلال تطبيقهم لأوامر الحكام والقضاة وقيل عنهم:<...هم أعوان الولاة وسموا بذلك لأنهم الأقوياء والأشداء من الجن... >>[3] و يعرفها ابن الأثير في قوله:<<... الشرطة هم أعوان السلطان الذي ينصبهم للتتبع أحوال الناس وحفظهم وللإقامة الحدود وعقاب المسيء ، سموا بذلك لأنهم خواصه ومعتمدوه أو لأن أهم علامات يعرفون بها أو لأنهم أعدوا لذلك... >>[4] .

---

[1] بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة: حمزة الطاهر، دار المعارف، ط2 ، مصر،(دت)، ص70. و ذهب "دوزي" بالقول بأن كلمة الشرطة جاءت مشتقة من كلمة الشرط وجمعها أشراط وهي عربية الأصل. رينهارت دوزي: تكملة المعاجم العربية، تحقيق: محمد سليم البعتي، دار الرشيد، ط1 ،2011 ،ص292.

[2] الفراهيدي ، الخليل بن أحمد: العين ، تحقيق :مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعمي للمطبوعات بيروت ،(دت)،ج6،ص235.

[3] الزرقاني ، أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي :شرح العلامة الزرقاوي على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ،دار الكتب العلمية ،1979،ج4، ص519 .

[4] ابن الأثير ، مجد الدين : جامع الأصول في أحاديث الرسول ، تحقيق : عبد القادر الأوناؤووط ، نشر وتوزيع مطبعة الملاح ، القاهرة ،1971،ج6،ص 656.

ويمكن القول بأنهم هم المكلفون بالمحافظة على الأمن الداخلي، وهي طائفة من أعوان الولاة في حفظ النظام[1].

أما المحديثين الذين تطرقوا لتعريف الشرطة على أنها : جند بقولهم هي الجند الذي يعتمد عليهم الخليفة ،أو الأمير أو الوالي في إستتاب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة المفسدين ، وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية التي تكفل سلامة الناس وضمان طمأنينتهم[2].

كذلك: هم الحراس الذين يسهرون على الأمن ، ويحافظون على كل ما يبعث الهدوء والسكينة في نفوس الناس فهم أمناء على المصلحة العامة [3].

وحوصلة الأمر ومن التعاريف السابقة يظهر أن الشرطة مثلت مؤسسة لها رئيس يرئسها وهو صاحب الشرطة حتى ولو اختلفت التسمية من عصر لآخر ، غير أن وظيفتها بقيت ثابتة والمتمثلة في ملاحقة المجرمين ، وتطبيق الحدود عليهم وفرض النظام ، وذلك بمنع حدوث الجرائم ، و إقامة الحدود وحماية الناس.

---

(1) الزبيدي : المصدر السابق ،ج19،ص407.

(2) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي و الإجتماعي ،مكتبة النهضة المصرية ، ط1، القاهرة ،1974،ج1، ص460.

(3) حسن الحاج حسن : النظم الإسلامية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت،1987،ص244 .

2- الشرطة في العهد الأموي :

ترجع بداياتها إلى العهد النبوى والعهد الراشدي مقدمة لظهور نظام الشرطة في العهد الأموي، ويعتبر عمر بن الخطاب أول من أدخل نظام العسس في الليل [1]، وقد جاء في كتب المصادر أن عثمان بن عفان أول من إتحذ صاحب الشرطة[2]، بحسب ما ورد فيها أن الفضل يعود إلى عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، الذي قام بإعادة تنظيم العسس وجعله في هيئة متخصصة سماها الشرطة ، وأطلق على صاحبها إسم صاحب الشرطة ، إذ يعود له الفضل في تنظيمها سعيا منه لحفظ النظام والقبض على المجرمين والمفسدين. [3]

وكانت الشرطة فـــي العــصر الأمــوي من الوظائف التي إهتمت بها الدولة ، ولما تولى معاوية الخلافة أولاها أهمية كبيرة ، وقد عين على شرطته القيس بن حمزة الهمذاني[4] ،و انحصرت مهمة الشرطة في عهد معاوية في المحافظة على الأمن والنظام، والقبض على اللصوص والجناة المفسدين والدفاع عن الخليفة [5].

وقد أولى الخلفاء الأمويون أهمية بالغة للشرطة لدرجة أنهم أولوا أمرها أحيانا للقضاة إلى الأمراء أو تولوها بأنفسهم ،إلا أنه بعد سنة (45 هــ) بدأ عصر تعيين صاحب الشرطة ،ففي عهد معاوية ولّى الحارث بن عبد الله الأزدي على البصرة الذي ولّى بدوره عبد الله بن عمر بن غيلان الثقفي ثم عزله معاوية فيما بعد وعين زيادا [6] .

---

(1) الخربوطلي: الإسلام والخلافة ، دار بيروت ، لبنان ، 1969م،ص141 .

(2) السيوطي : تارخ الخلفاء ، ص 132.

(3) حسن الخربوطلي : الحضارة ،ص 57.

(4) ابن كثير: البداية والنهاية ،ج11، ص 148.

(5) المسعودي : المصدر السابق ، ج 3،ص39.

(6) الطبري: المصدر السابق ،ج5،ص216.

وأهم من تولى الشرطة في العهد الأموي الضحاك بن قيس الفهري ، و كذلك قبيصة بن الدمون الحضرمي[1] ، لوظيفة صاحب الشرطة في الكوفة، وقد تحدثت المصادر عن مدى شراسة وقسوة قبيصة[2] ، وفي مصر كان صاحب الشرطة فيها السائب بن هشام بن كنانة العامري تولها سنة (44هــ) في فترة الوالي مسلمة بن مخلد الأنصاري [3] ،على مصر وكذلك في فترة حكم يزيد بن معاوية سنة(60هــ)[4]، وكما تولى شرطة مصر عبد الله بن أبي سمير الفهمي في ولاية الوليد ابن رفاعة بن خالد الفهمي(ت:117هــ)[5] في خلافة هشام بن عبد الملك سـنة(109هــ) [6] وكان على شرطة عبد الملك بن مروان ابن أبي كبيشة السكسكي [7]،وصاحب شرطة خراسان عميرة أبا أمية ، و قد عين مروان بن الحكم والي المدينة مصعب بن عبد الـرحمن بـن عـوف فـي منصبي صاحب الشرطة والقضاء في آن واحد[8].

أما الشرطة في المغرب الإسلامي في عصر الولاة لم يعرف عنها الكثير ولم تشر إليها المصادر التاريخية ، وربما يرجع هذا إلى الأوضاع السياسية الذي عرفها المغرب الإسلامي

---

(1) قبيصة بن ضبيعة بن حرملة العبسى بن دامون، تولى صاحب الشرطة فى الكوفة فى عهد المغيرة بن شعبة والى الكوفة . الطبرى: تاريخ، ج 5 ، ص 182 و 266

(2) نفسه ، ج5،ص182.

(3) مسلمة بن مخلد بن صامت بن نيار الأنصاري الساعدي ، شهد فتح مصر ، ثم ولاها وأول من جمع له مصر والمغرب ، دامت ولايته 16 سنة ، توفي سنة 62 هــ ،وقال مات في مصر وهناك من قيل توفي في المدينة . أبي عمر يوسف : المصدر السابق ، ص 697 .

(4) الكندي : المصدر السابق ،ص38 ،39 .

(5) الوليد بن رفاعة بن خالد بن ثابت الفهمي المصري أمير مصر ولاه الخليفة هشام بن عبد الملك غمارة مصر وعلى الصلاة .ابن تغري : النجوم الزاهرة ، ج1،ص265.

(6) نفسه ،ج1، ص 265

(7) بن عبد ربه: العقد الفريد ، تحقيق : عبد المجيد الرحيني ، دار الكتب العلمية، ط1 ، بيروت ، لبنان ،1983م ،ج 5،ص148.

(8) الطبرى: المصدر السابق ، ج 5،ص386. ج7،ص52.

خلال عصر الولاة الأمر الذي منعهم من الإنشغال بالجانب التنظيمي الداخلي مما جعل الأوضاع متداخلة ، ومعالمها ليست واضحة .

ومما تقد يتبين لنا أن الشرطة كانت جهازاً رسمياً على مـــستوى الدولة لذلك أصبحت الشرطة تتحمل المسؤولية الكاملـــة والمباشـــرة عـــن توفير الأمن وإقرار النظام في جميع مدن الأمصار الإسلامية في العهد الأموي، وأهم قوة أمن اعتمد عليهـــا الخليفـــة وولاته لتحقيق الأمن الشخصي من جهة وحفظ الأمن والنظام في الداخل من جهة أخرى.

و على العموم فقد تطور جهاز الشرطة في العصر الأموي وظهرت ضمن تنظيماته العديد، من الأنظمة الفرعية التي أحدثت نقلة كبيرة في طبيعة أعمال وواجبات الشرطة.

3–دورها في تنظيم الأسواق وأمنها:

شهد عصر بني أمية ظهور وتطور أنواع و مهام لنظام الشرطة مـــن جهـــة وبروز وظائف جديدة لها ، قدمت من خلالها خدمات كبيرة للأمـــة فـــي مجـــال الأمـــن والحراسة والحماية ، و كان من أنواع الشرطة التي ظهرت : شرطة الحرس ، وشرطة المعونة و الجلواز [1] ، و السجانون ، و أصحاب المأصر [2] ، والعريف [3] وغيرهم ونحن سوف نتطرق لشرطة العسس و الحرس ، ومتولي السوق لما لها علاقة وأهمية في تنظيم الأسواق وأمنها في العصر الأموي :

---

(1) الجلوز: مأخوذة من إسمهم من الجلز وهو شدة العصب المشدود بطرف السوط ، وهم الذين يقفون مع الخلفاء والقضاة عند تنفيذ الأحكام ويحملون بأيديهم السياط .الزمخشري: أساس البلاغة،ص144.

(2) المأصر: وهي وظيفة مختصة بالمكوس وهو إنقاص الثمن من البياعة وه وما يأخذه العشار من المارة على الطرق البرية والبحرية والأماكن والأنهار المهمة وكانوا يضعون المآصر وقد ولى زياد بن ابيه في هذه الوظيفة مسروق بن بن عبد الرحمن توفي سنة 63هـ . ابن عساكر ،المصدر السابق ،ج 57،ص 398.ابن منظور:لسان ،ص4248.

(3)العريف : يطلق هذا المصطلح على وظيفة المساعد لولاة الأمصار وعرف عنهم أنهم يتمتعون بمكانة متميزة ومهمة من بين موظفي الدولة لإعتماد الأمراء عليهم لتوطيد حكمهم وسلطانهم وكان من أهم مهامه ضبط النظام في المدن والإحتفاظ بدفاتر تضم أسماء المقاتلين ومقدار أعطياتهم وهم بمثابة حلقة بين الأمراء والولاة والناس ، كما يقمومون بضبط الأمن ومراقبة المشاغبين والمتمردين على السلطان .ابن منظور:لسان،ص2899.الفيروزآبادي: المصدر السابق ،ص837.

أ‌ــ دور شرطة العسس والحرس:

وهي بطبيعة الحال نوع تابع لجهاز الشرطة تكون مهمتها ليلا للحراسة ، وهو نوع ظهر في الدولة الإسلامية في خلافة أبو بكر الصديق رضي الله عنه وكانت مهامهم حراسة الأسواق والشوارع، وحماية حوانيت البيع من سرقات اللصوص والمحتالين على الناس ،والعمل على ملاحقتهم والقبض عليهم وحبسهم ، فبعد أن تغرب الشمس ، ويخيم الظلام تنتهي حركة السوق من أهلها ويبقى الحرس لحراستها [1].

وقد تطورت هذه الوظيفة طيلة العصر الأموي لمواصلة حماية الأسواق والشوارع ، أما الحرس[2] فقد كان هناك أنواع أخرى للحرس كالحرس الشخصي وحراس الأبواب الرئيسية للمدن وأسوارها الذين يقومون بحراسة المساجد ، حيث أوكلت إليهم مهمة حمايتها وإخراج النـــاس منهـــا ليلاً ، وهناك حراس الأسواق والشوارع الذين كانوا يسهرون على حراستها و حماية المحلات التجارية من السرقة أو السطو [3] وضبط الأمن في الأسواق و نظافتها والعمل على تطبيق الشرع الإسلامي وقد قامت الإدارة الأموية بزيادة عدد الأعوان كي يساعدوا صاحب الشرطة في تأديـــة وظيفتـــه لحماية الأسواق من اللصوص والمتـــسللين[4] ، كما كانوا يقمون بتفتيش ما يدخل الأسواق

---

(1)الخربوطلي : الحضارة ،ص 203.

(2) تشير معظـــم المـــصادر التاريخية إلى أن معاوية أول من ابتدع الحرس لحمايته الشخصية ، والوقوف كـــانوا إلى جانبه عند جلوسه في المسجد للنظر في المظالم ، وأن معاوية هو أول من أوجد منصب صاحب الحرس وكان أبا مختار ، وكنيته أبو المخارق وهو سفيان بن المختار الأسدي الكوفي وقيل: سفيان بن أبي حبيبة، لما بويع معاوية بالخلافة إستعمله على حرسه ، ويذكر العسكري أن زياد بن أبيه أول من إتخذ الحرس والعسس. العسكري :الأوائل،ص299. ابن الأثير: المصدر السابق، ج11، ص148 .

(3) ابن قتيبة أبي محمد بن مسلم الدينوري: عيون الأخبار ، دار الكتاب العربي ، لبنان 1925م ،ج1،ص16. أبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري : الأخبار الطوال ، تحقيق : عبد المنعم ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، (دت) ، ص276.

(4) ابن عبدون، أبو عبد الله محمد بن عبدون بن قاسم الخزرجي المكناسي :رسالة في القضاء والحسبة، ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب،تحقيق : ليفي بروقنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة،1955 ،مج2، ص 20.

والمحلات من أطعمة والقيام بالدوريات لمراقبة أوضاع الأسواق [1] وقد تميز نظام شرطة بني أمية أن صاحب الشرطة إتخذ أعواناً يشرف عليهم بنفسه وهم بدورهم مقسمون إلى مجموعات على كل وحدة عريف تعاون صاحب الشرطة في عمله وهم فئة حراس الليل ، وهي الفئة تسمى نفسها الطواف بالليل، والذين كانت مهمتهم حراسة الدور والأسواق، وأبواب المدينة من اللصوص ، من أجل عدم سرقتها، وتثبيت الأمن والراحة لسكان المدينة [2] وكانوا يقومون بالضرب المتهمين واللصوص على الأيدي والتشهير بهم ، حيث يضع المتهم أو السارق على ظهر الحمار منكسا ،و يطاف به بين العامة والتجار في الأسواق ليشهدوا فعلته .[3]

وعليه فإن دور صاحب الشرطة أو العسس كان كبيرا ومهما ، لحماية الأسواق والتجار من اللصوص سيما أن المحتسب كانت وظيفته ذات طبيعة دينية لمحاربة فساد التجار وتأمين وحماية الناس من الغش ، أما وظيفة الشرطي فهي السهر على حماية الممتلكات والأشخاص، وقد يكون المحتسب في جملة من يحميهم من الاعتداءات ،وتنفيد أوامره ، خاصة إذا علمنا أن الشرطة كانت أداة تنفيذ في العهد الأموي .

---

(1) ابن قتيبة : المصدر السابق ، ج1،ص 16.

(2) الرحموني محمد الشريف : نظام الشرطة في الإسلام إلى أواخر القرن الرابع الهجري، الدار العربية للكتاب ،بيروت،1982،ص71.

(3) ابن عبد ربه : المصدر السابق ،ج5،ص280

ب ــ متولي السوق :

عمل بنو أمية على استحداث شرطة متولي السوق، وهو منصب هام لمراقبة الأسواق، فقد أورد أبو الفرج الأصفهاني رواية تتضمن طبيعة المهام التي يقوم بها، فقد جاء رجل من المدينة إلى متولى سوق المدينة وإسمه بردان يطلب منه المساعدة ضد شخص آخر يدعي أن له عليه حقاً، وحين نظر متولي السوق في الأمــر أصدر حكماً بسجن أحد المتنازعين .[1]

ويتبن لنا أن مهام متولي السوق في العصر الأموي تتمثل في النظر في أحوال التجار ومراقبتهم لمنع حالات الغش والاحتيال في البيع و الشراء .

كما كان لمتولي السوق كامل السلطة بإلقاء القبض على كل من يرى منه ما يستدعي ذلك[2]، وقد كان للمحتسب أيضا أعوانا وغلمانا ليكون ذلك أرعب لقلوب العامة وأشد خوفا ، ويلازم الأسواق والدروب في أوقات الغفلة ويتخذ عيونا يوصلون إليه الأخبار و أحوال السوق . [3]

ودون أن ننسى حراس الأسواق والشوارع ، و حمايتها من التعديات وضبط أمنها ونظافتها،وكان اهتمام الأمويين واضح بضبط الأمن في الأسواق وتنظيمها إذ أصبح جهاز الشرطة أكثر تنظيما ، حيث حرص صاحب الشرطة على ملازمة شرطته في أثناء تجوالهم في الأسواق والطرقات [4] ،

وعمل الأمويون على إختيار رجال أكفاء لتولي الشرطة ممن يرون فيهم القوة والأمانة ، لإعطائها مكانة مرموقة ، لذلك عمدوا إلى اختيار الرجال الأكفاء من لهم الشهرة والحزم والحنكة [5] ، حيث كان الخليفة يختار صاحب الشرطة في العاصمة ،أما الولاة في الأمصار

---

(1) أبو الفرج: الأغاني، دار الكتب المصرية ،القاهرة ،1935 ،ج 8 ،ص281.

(2) ابن الجوزي : المنتظم ، ج 6 ، ص 340.

(3) ابو يعلى الفراء: المصدر السابق ،ص 300 .إبن عبد ربه : المرجع السابق ،ج5، ص ص 275- 282.

(4) الدينوري: الاخبار الطوال ، ص274 .

(5) الحميداني نمر بن محمد : ولاية الشرطة في الإسلام ،دراسة فقهية تطبيقية، دار عالم الكتب ،1994،ص118.

كانوا يختارون بدورهم أصحاب شرطتهم وفق الشروط المطلوبة ، وقد كان يجند لها من الجنود رجال أكفاء يتميزون بالقوة كذلك ، وكان لها وجود في العاصمة وكذا بقية الحواضر في مختلف الأمصار [1] فالحجاج بن يوسف لما تولى أمر العراق عين عبد الرحمن بن عبيد التميمي لما عرف عن أمانته وولاءه ، وعدم خيانته .[2]

ومما سبق نلاحظ أن صاحب الشرطة ووظيفة المحتسب في هذا العهد انحصرت في المحافظة على الأمن في الأسواق والسهر على تنظيمها وسلامة المجتمع من خلال تتبع المجرمين والمنحرفين وكذا الغشاشين ، وهو ما يجعل منهما متشابهان حيث أن كل من النظامين يسهران ويحرصان على حماية الناس والحفاظ على أموالهم المتعامل بها في المراكز التجارية كالأسواق والمدن الإسلامية في إطار تجاري شرعي وفق تعاليم الإسلام ، وهذا ما يفسر في الكثير من المرات إسناد الوظيفتين لشخص واحد ،وهذا نظرا لطبيعة المهام وتشابهها.

وهنا يجب الإشارة إلى أنه هناك من المؤرخين من يرى أن جهاز الحسبة ونظام الشرطة يختلفان في العصر الأموي بدليل أن الشرطة في العهد الأموي كانت أداة تنفيذ [3]،على غرار المحتسب الذي كان يأمر في كثير من الأحيان حتى وإن لم تكن وظيفته جهازا مستقلا.

وهذا ما يدعونا إلى القول أن الشرطة في العهد الأموي كانت تقوم على تأهيل عناصرها وتدريبها للقيام بالوظائف الأمنية والمهام الخطرة على أكمل وجه، كالقبض على المجرمين والكشف عنهم ،كما يمكن القول أن الشرطة في العهد الأموي قامت على نظام يمس جميع ما يتعلق بها من حيث الشروط والواجبات والصلاحيات والتأهيل ، ولا شك أن الظروف السياسية و الإجتماعية من إنتشار اللهو والظروف الإقتصادية كتفشي السرقة و السطو في الأسواق والمدن من قبل المجرمين ،كانت كلها عوامل كافية دفعت بالأمويين للإهتمام بخطة الشرطة فاحتلت مكانة مرموقة وكبيرة.

---

(1) حسن الحاج حسن : النظم الإسلامية ،دار الفكر،دمشق،1417ه-1997م،ص149.

(2) ابن عبد ربه : المصدر السابق ،ج5،ص280.

(3) أبو خليل : المرجع السابق،ص311.

ومما تقدم نخلص إلى أن المتوصل أن الشرطة في العهد الأموي قدمت خدمات جليلة في مجال الأمن وحفظ الممتلكات الإقتصادية كالأسواق والمحلات وبيت مال المسلمين واستتاب النظام وفرض هيبة الدولة.

وكذلك هناك تقارب بين الإحتساب والشرطة في الواجبات ، والتي تكاد أن تكون واحدة ، وهذا ما يفسر الإهتمام الكبير الذي أولته الدولة الأموية للجانب الإقتصادي عموما والأسواق خاصة

كما أن الرقابة على السوق التي تقوم بها الحسبة و الشرطة يتفقان في أمر واحد هو إقرار الحق ونشر العدل ومحاربة الفساد ودحر المنكرات ليس فقط في إطار تنظيم الأسواق والجانب الإقتصادي بل تشمل كافة المجالات الإجتماعية والسياسية والإدارية.
كما يتبين لنا أن وظيفة الحسبة أهم من وظيفة الشرطة ،خاصة عندما نعلم أن سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم قام بها من خلال الأمر بالمعروف والنهي عم المنكر .

ووعليه يمكن القول أن السوق الإسلامية كانت شروطها التنظيمية متوفرة إلى حد بعيد في العهد الأموي، وأن الظروف كانت ملائمة لممارسة النشاط التجاري في الأسواق وازدهارها ، والتي وضعها منظري الاقتصاد قد تحققت وتوفرت إلى حد معتبر في سوق العهد الأموي.

الفصل الثالث : وسائط التعامل التجاري في الأسواق

أولا : الموازين والمكاييل والمقاييس

ثانيا : العملة المستخدمة في العهد الأموي

ثالثا : وسائط السفتجة وصك والصيرفة

رابعا : طبيعة الأسعار في الأسواق

أولا : الموازين والمكاييل والموازين والمقاييس :

للمكاييل والموازين والمقاييس دور كبير في الحياة التجارية لدى مختلف الأمم وفي كل الأزمنة ، لحاجتهم المادية إلى تقدير الأشياء ، ومعرفة قيمتها ، واختلاف أحجامها وأوزانها،إذ تعد عنصرا أساسيا من عناصر تنظيم التعامل التجاري في الأسواق ، وفي نظام الخراج والجزية[1] أوارتباطها في جانب العبادات كالزكاة وتقدير النفقات وغيرها من الأمور[2]

والإسلام حث على مراعاة الموازين والمكاييل ، فقد وعد الله سبحانه وتعالى في آيات كثيرة من القرآن بالويل والوعيد لمن يحاول التطفيف في الميزان والمكيال قال تعالى:﴿ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[3] .

وكان من أوجه السياسة التجارية الخاصة بهذا الجانب ، الاستمرار في التعامل بالموازين والمكاييل والمقاييس الموروثة عن العهد النبوي و الراشدي ، مع بعض التغييرات والتعديلات الطفيفة التي حدثت بمرور الوقت نتيجة ظروف معينة ، لذا كان من المناسب التطرق لأهم المكاييل والموازين التي كانت مستعملة في العصر الأموي.

---

[1] بن سلام، أبي عبيد القاسم (ت224هـ):الأموال ، تحقيق: أبو انس سيد بن رجب ، دار الهدى، ط1 ، مصر ،2007، مج1، ص74 ،75.

[2] طلال شرف البركاني: مكاييل بلاد الحجاز في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين، رسالة ماجستير في الحضارة والنظم المالية، إشراف :محمد فهد ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى،مكة المكرمة، 1993،ص49.

[3] سورة الشعراء ، الآية 183.

1-تعريف الميزان والمكيال

أ- تعريف الميزان :

في اللغة ، بكسر الميم الممدودة والجمع موازين والتي تقدر بها الأشياء من وزن الشيء ،وهو العدل والقسط ليتعامل الناس بالعدل يقال: وزن فلان الدراهم بالميزان [1] ،وأما اصطلاحا : هو أصل الكيل فإذا عرف الوزن عرف الكيل[2]، قال الله تعالى :

﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[3].

ب- **تعريف المكيال:** في اللغة من كال الطعام يكيله و مكالا ومكيلا والكيل والمكيال والمكيلة ، فالمكيال هو كل ما يكال به حديدا أو خشبا ، أما في الإصطلاح جاء بمعنى الكيل وهو تقدير الأشياء بحجومها [4] .

---

(1) ابن منظور: لسان ،ص 4828. محمد عمارة: المرجع السابق ، ص581.

(2) ابن رفعة: الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، دار الفكر، دمشق، 1980،ص47.

(3) سورة الأنعام، الآية 152.

(4) الفراهيدي : عبد الرحمن خليل بن أحمد : العين ، تحقيق: مهدي المخزومي ، إبراهيم السمرائي ، مؤسسة دار الهجرة، ط2، 1410هـ،ج5،ص406. محمد عمارة: المرجع السابق ،ص564.

2- أنواع الموازين والمكاييل والمقاييس في العهد الأموي:

عرف العرب الموازين والمكاييل قديما قبل الإسلام وكانوا يتبايعون بالأوزان في أسواقهم ومُعاملاتهم التجارية مثل الرطل و الأواقي وغيرها [1] ، وفي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أقر موازين مكة وبجانب هذه الموازيين وجدت بعض الموازين المحلية وخاصة الفارسية[2] ، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين من بعده أنه كان يتعامل بصاع المدينة وهو معروف عندهم بأربعة أمداد[3].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم < المكيال مكيال المدينة والميزان ميزان مكة >[4] ، وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد فرض قفيزا [5] واستمر العمل به في أسواق الدولة الأموية حيث كان القفيز بأربعة دراهم في سنة 97هـ [6]، والذي كان من أشهر المكاييل و اعتبر أساسها في العراق ، واستعمل في الرملة إلا أنه يختلف مكياله من منطقة إلى أخرى [7] ، ولهذا كان من الضرورة التجارية الخاصة بهذا الجانب الاستمرار في التعامل بالموازين والمكاييل والمقاييس الموروثة من صدر الإسلام ، فقد ثبت أن النبي صلى

---

[1] جواد علي : المرجع السابق،ج7،ص619.

[2] الخربوطلي : الحضارة ،ص 198.

[3] الزبيدي : تاج ،ج21 ، ص378.

[4]أبوعبيد : الأموال ،ج2،ص179-189.ناصر الدين الألباني: صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،ط1 ، الرياض ، 1419ه-1998م، ج2 ص 337 .

[5] القفيز في اللغة ثمانية مكاكيل، وجمع أقفزة و قفزان وكان معروفا عند العرب قبل الإسلام ، وقيمته ثلاث دراهم بوزن المثقال ، وكان من أشهر المكاييل ، و اعتبر أساس المكاييل في العراق . هامش كتاب أبي عبيد: الأموال ،ج2 ، ص205 . الفراء: الأحكام ،ص 184. محمد عمارة: المرجع السابق ،ص564. محمد ضياء الدين الريس :الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، دار المعارف،ط2 ،مصر ،1979،ص327.

[6] الطبري : المصدر السابق ،ج6،ص518. محمد ضياء الدين الريس، المرجع السابق ،ص346.

[7] المقدسي : أحسن ،ص187. الخربوطلي: المرجع السابق ،ص204.

الله عليه وسلم تعامل بعدة أصناف استمر التعامل بها في العصر الإسلامي كله[1]، لذا من الضروري الحديث إلى أهم الموازين و المكاييل التي كانت مستعملة في النظم التجارية في العصر الأموي في المشرق والمغرب[2] فمن أبرزها :

-الصاع:

والصاع في اللغة من الفعل صوع يصوع صوعا والصاع و الصواع بالكسر والضم والصوعُ بالضم الذي يكال به ، وهو مكيال تكال به الحبوب ونحوها[3]، ويعتبر الصاع الوحدة الأساسية التي تقوم عليها وحدات الكيل الإسلامية وتدور عليه أحكام المسلمين ، وقيل هو إناء انطلاقا من استخدامه في الكثير من المعاملات التجارية والعبادات الدينية كالزكاة ، كما أنه الأساس لنظام الكيل في الدولة الإسلامية ، والصاع يسع خمسة أرطال وثلث ، وكان مكيال أهل المدينة أيضا ويأخذ أربعة أمداد وقال عنه أهل الكوفة عيار الصاع[4] وهو يساوي 2040غرام عند بعضهم و 2176 غرام عند آخرين ومنهم من يعده 2751 غرام [5] والصاع هو مكيال أربعة أمداد ، وقد جاء عن إسماعيل بن إبراهيم عن أبي ريحانة عن سخيمة أن النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد ، وعليه كان صاع النبي

---

[1] محمد ضياء الدين الريس: المرجع السابق ،ص326.

[2] تعامل أهل المغرب في العصر الأموي بالموازين المصنوعة من الرصاص والزجاج، ومن أقدمها صنج بلوري أخضر اللون فقد كشفت التنقيبات الأثرية في منطقة القيروان نقش على وجهه:"بسم الله أمر عبيد الله بن الحبحاب مثقال نصف أوقية ، وعبيد الله بن الحبحاب السلولي القيسي (ت. بعد 123هـ)، ولي مصر زمنا ثم نقله هشام بن عبد الملك إلى افريقية ، أنشأ دار الصناعة والمسجد الأعظم بتونس. الزركلي: المصدر السابق ، ج 1،ص192.حسين حمودة: المرجع السابق، ص40.

[3] الفيروزأبادي: القاموس، ص739. ابن منظور: لسان، ج30، ص 2526. الزبيدي: تاج ،ج21 ، ص378،379.

[4] أبو عبيد : الأموال، تحقيق: محمد عمارة ، ط1،دار الشروق ،بيروت ،1989،ص620. ابن رفعة ، الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ، 1980، ص64،65. محمد عمارة:المرجع السابق ،ص328. محمد صبحي بن حسن حلاق: الإيضاحات العصرية للمقايس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية ، مكتبة الجيل الجديد،صنعاء،ط1 ،اليمن ،2007،ص ص81-84.

[5]محمد صبحي : الإيضاحات ،ص131.

صلى الله عليه وسلم ثمانية أرطال ومده رطلين ، وقد كان الحجاج بن يوسف يقيس بصاع عمر ، وكانت على الصاع[1] تدور أحوال المسلمين ويتم التعامل به في الأسواق ، أما أهل الحجاز فالصاع عندهم خمسة أرطال وثلث ، وكان يعرفه كل العامة من عارف وجاهل ويتعامل به في أسواقهم .[2]

–**المد:** هو مكيال من المكاييل وهو ربع الصاع [3]،وعليه فالمد مكيال قديم إشتهر به أهل الشام ومصر كما أجمعت عليه المعاجم اللغوية، وسمي بذلك لأن الكيال يمد يديه في ملئ كفيه طعاما، وجمعه أمداد ومدد ومداد، وقد شاع استعماله في العصر النبوي والراشدي، واستمر العمل به في العهد الأموي [4]،والمد هو مختلف وفيه رطل وثلث بالعراقي ، وقيل هو رطلان وبه أخذ فقهاء العراق ، فيكون الصاع خمسة أرطال وثلثا وقد اتفق المؤرخون أن المد ربع الصاع فالصاع إذن يساوي أربعة أمداد،[5] ويساوي 2.175 كيلوا غراما وقيمته بالتر 2.75 لتراً [6].

– **الفرق :** وهو بقيمة ستة عشر رطلا ، وهي اثنا عشر مدا ، أو ثلاثة أصوع عند أهل الحجاز[7] ويساوي 6.525 كيلوا غراما.[8]

---

[1] المختوم للإشارة فإنه هو الصاع و إنما سمي المختوم لأن الأمراء جعلت أعلاه خاتما مطبوعا حتى لا يزيد أو ينقص منه . محمد صبحي : المرجع السابق ، ص88.

[2] أبو عبيد القاسم : الأموال ، ج2 ،ص ص180– 188 و193 . الفيروزأبادي: القاموس، ص739.

[3] ابن منظور: المصدر السابق ،ص4158.

[4] الفيروزأبادي: القاموس ، ص318. ابن منظور: لسان، ص4162. الزبيدي: تاج ،ج9،ص159. البلاذري: أنساب ، ج7،ص181. المقدسي: المصدر السابق ،ص 188،187. محمد صبحي : المرجع السابق ، ص116،117 .

[5] أبو عبيد: الأموال ،ج 2،ص 179.

[6] محمد صبحي : المرجع السابق،ص131.

[7] أبو عبيد: الأموال ،ج 2،ص 179 . الخربوطلي : المرجع السابق ،ص 206.

[8] محمد صبحي بن حسن حلاق: المرجع السابق، ص131.

– **المكوك:** أوردت المعاجم اللغوية أن المكوك مكيال قديم، جمعه مكاكيك ، وربما قيل مكاكي، وهو مكيال يسع صاعا ونصف أو رطل إلى ثمانية أوقية[1] أو نصف الويبة[2] ، وقد عرفه العرب قبل الإسلام ،واستخدم في بلاد الحجاز والعراق، وعندما جاء الإسلام أقره ضمن المكاييل المستخدمة، ويختلف مقدار المكوك بالزيادة والنقصان باختلاف استعمال الناس عليه في البلاد ، فهو سبع ويبات بالمكيل المصري وفي حلب أيضا يساوي سبع ويبات ، وأكثر الأقوال أنه يسع صاعا ونصف[3] ، فقد أكل سلميان بن عبد الملك مكوك زبيب [4] وقد اشتهرت حلب بأن سائر الأعمال به ، وكان بسبع ويبات بمكيل المصري[5]، وكذلك في ضواحي البلاد والمناطق المجاورة وهو يساوي 3.264 كيلوغراما[6]

بالإضافة إلى مكاييل أخرى كالجريب [7]ومكياله أربعة أقفزة [8] والمدي وهو مكيال معروف عند أهل الشام ويسع خمسة عشر مكوكا[9] ، و الوسق وفيه ستون صاعا[10] ، والقسط ويقدر بنصف صاع [11].

---

[1] ابن منظور:المصدر السابق ، ص4249. الفيروزأبادي: المصدر السابق ، ص954.علي محمد قلعجي وحامد صادق: معجم لغة الفقهاء ، دار النفائس،ط1 ، بيروت ،1997م،ص426.

[2] الويبة بفتح الواو وسكون الياء وفتح الباء وهي من وحدات الكيل وكانت وبية عمر بن الخطاب ستة أمداد . عمارة :المصطلحات ،ص634.

[3] الزبيدي:المصدر السابق،ج 27،ص344. محمد صبحي: المرجع السابق، ص ص120 –123.

[4] البلاذري: أنساب ،ج8،ص110.

[5] القلشندي : المصدر السابق ، ج4،ص 216.

[6] محمد صبحي :المرجع السابق ،ص88.

[7] ابن منظور: المصدر السابق ،ص582

[8] علي محمد قلعجي وحامد صادق: المصدر السابق ، ص 388 .محمد ضياء الدين الريس: المرجع السابق ،ص348.

[9] أبو عبيد : المصدر السابق ، ج2،ص ص 179، 186. محمد ضياء الدين الريس: المرجع السابق ،ص350.

[10] يحي بن آدم القرشي: الخراج، تحقيق: حسين مؤنس ،دار الشروق،ط1،بيروت ،1987،ص142.

[11] محمد عمارة : المصطلحات ،ص 459.

– **الأوقية:** بضم الهمزة وتشديد الياء وزنه سبعة مثاقيل ، و قيل أربعين درهما فهو نظام للموازين ، والأوقيه هي من الفضة ،استعمل في العهد الراشدي، واستمر العمل به في العهد الأموي؛ ويختلف باختلاف البلد [1]، وهو يساوي 93.312 غراما. وتساوي الأوقية 40درهما بالإجماع .[2]

– **الرطل** [3]: هو معيار يوزن به ، وهو مكيال أيضا، وهو يساوي 128 درهما ويساوي 298.5984 غراما ويختلف باختلاف البلد [4]، فنجد أن الحجاج بن يوسف كان يطعم في شهر رمضان قفيز وسبعة أرطال من الدقيق[5]، فنجد رطل حمص سبعمائة وأربع وتسعون درهما ، ورطل دمشق ستمائة درهم ، وكان رطل مصر مئة وأربع و أربعون بإضافة درهما، ويضاف إلى موازين أخرى مثل الرقة والشعيرة والنواة والدرهم، والمثقال وهو أيضا أستعملت للوزن.[6]

---

[1] ابن منظور: المصدر السابق،ج3،ص171. البلاذري: الأنساب ، ج10،ص217. محمد صبحي: المرجع السابق ،ص155. الزبيدي: المرجع السابق ،ج25،ص28 . محمد عمارة: المرجع السابق ص79.

[2] محمد صبحي : المرجع السابق،ص155.

[3] **الرطل :** يختلف وزنه في المغرب الإسلامي من منطقة إلى أخرى وإن اتفقت على التسمية، بحيث نجد في كتب الرحالة عبارة رطل القيروان ورطل تونس وغيرها بل إن الأرطال تختلف بحسب المادة التي توزن بها، فيقال رطل فلفلي ورطل لحم وغيرها . عبد الكريم جودت : الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الاوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجري (9و11م)، ديوان المطبوعات الجامعية ،(دت) ، ص 180 .

[4] ابن منظور: المصدر السابق ، ج 19،ص 1665. الفيروز أبادي: المصدر السابق ،ص1006.الزبيدي: المصدر السابق ، ج 29،ص79. المقدسي : المصدر السابق ، ص188 . محمد صبحي: المرجع السابق ،177. عمارة: المرجع السابق ،250.

[5] البلاذري: الأنساب، ج 13،ص 375.

[6] ابن بسام :المصدر السابق ، ص215، 216.

2-المقاييس:

من أهم المقاييس التي وجدت في عهد الدولة الأموية الجريب وهو وحدة المساحة الرسمية المعمول بها للقياس ، حيث كان الجريب هو مقياس مربع من المفروض يساوي 3600 ياردة مربعة [1] وكذلك البريد و الذراع والتي كانت وحدة قياس معروفة عند الأمم منذ أزمنة بعيدة ، والفرسخ والقدم وهو ثلثا ذرع شرعي و الميل وهو مسافة مد البصر من ميل إلى ميل [2] ، وقد عرف في الدولة الأموية ميل الحجر طوله ثلاثة أذرع وهو من الأميال التي تنسب إلى مروان بن الحكم ، والذي أصبح معروف بالميل الحجر المرواني [3] ، كل هذه المقاييس يمكن القول عنها أنها كانت استمرارا للعهد صدر الإسلام .

3-مراقبة السلطة الأموية للموازين و المكاييل :

قامت السلطة الأموية بإحكام المراقبة عليها والسهر على حسن سير استخدامها في الأسواق ، بواسطة أشخاص توظفهم الدولة للقيام بهذه الأعمال وغيرها حينما ظهرت حالات وأساليب الغش الكثيرة والمتنوعة ، ولهذا وجب على الموظف المعين وهو القائم على السوق أن يراقب عمليات البيع والشراء هو و أعوانه وغلمانه[4]،كالمحتسب والكيالين والوزانين الذين يختارهم ناظر الحسبة ممن تتوفر فيهم الأمانة والعفة وكانت أجروهم تصرف من بيت المال[5] إلى درجة إهتمام الولاة بأنفسهم بمراقبة الأسواق وخاصة مراقبة المكاييل والموازين [6].

---

(1) الخربوطلي : الحضارة ، ص 206.

(2) البلاذري: الأنساب، ج5،ص 301 ، ج 10، ص208 . أنظر محمد صيحي: الإيضاحات العصرية، ص ص :40-72.

(3) الفاكهي : المصدر السابق ،ج5،ص51

(4) حسان حلاق : المرجع السابق ،ص 73.

(5) النويري : المصدر السابق ، ج6 ،ص 254.

(6) الخربوطلي : الحضارة ، ص 203.

والنقاد الذين كانوا يجلسون في الأسواق و يسهرون على تمام الأوزان والإشراف على صناعتها وتشكيلها وفق المعيار والشكل المتعارف عليه بين الناس ، ولهذا كان لزما على البائع أن يقوم بصناعة الأرطال و الأواقي من الحديد وليس من الحجارة لأنها معرضة للنقصان ، إلا إذا دعت الحاجة لذلك ، ولكن شرط أن تكون مختومة من طرف المحتسب[1] ، وعليه أن يراقب المكاييل والموازيين ، وأن يقوم بفحصها ويقوم بإعادة وزنها في حالة شكه في موازين الباعة[2] ، فقد سهرت الدولة الأموية بالإشراف عليها إداريا، وكرُست جهود كبيرة من طرف الخلفاء والولاة في إحكام مراقبة أمر نقصان المكاييل ، فقام معاوية بن أبي سفيان بدس أناس بالخفاء يراقبون العمال الذين وجدوهم يتلاعبون بالأرزاق حينما اشتكى أهل العراق في حادثة نقصان المكاييل في أرزاقهم[3]، وورد أن زيادا بن أبيه أمير العراقيين في زمن معاوية ،كان يجلس في كل يوم جمعة فيأتيه فيمن يأتيه من عمال السوق، فيسألهم عن الأسعار والأخبار وما يحتاجون إليه في مصالحهم[4] ،ولعل من بين القضايا المعالجة مع عمال السوق المسائل المتعلقة بالمكاييل.

كما سهرت الدولة بالإشراف على وحدات الوزن من الجانب التقني الذي شمل وحدات الوزن والحجم، بحيث لا تخرج في صناعتها عن الوزن المعهود الذي أقره الشرع ولا عن الشكل المتعارف عليه في معاملاتهم التجارية بين الناس في الأسواق ، فأمر زياد بن أبيه ألا تباع السلع في البصرة إلا وزنا، واتخذ إجراءات صارمة بعد أن سمع بالمتاجرة فيها دون وزن[5]، وفي ذلك دليل على توحيد وحدات الوزن فيما يتعلق بالمعاملات الشرعية وغيرها من التعاملات التي تحدث في السوق، أما الوالي مروان بن محمد لما كان واليا عن المدينة

---

(1) حسان حلاق : المرجع السابق ،ص 73.

(2) النويري : المصدر السابق ، ج6 ،ص 254.

(3) الجهشياري : المصدر السابق ،ص22. أحمد الصديق : الرقابة الإدارية في الدولة الإسلامية منذ نشأتها وحتى نهاية العصر الأموي ، مذكرة دكتوراه ، جامعة أم القرى ،1413هـ،ص325.

(4) البلاذري : أنساب ، ج5،ص223.

(5) البلاذري :أنساب ،ج5، ص233 .

كان يجمع أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ويشاورهم ومن ذلك قام بتوحيد وجمع الصيعان المتعددة التي كان يتعامل بها أثناء ولايته للمدينة وعاير بينهما حتى أخذ أعدلها وجعلها صاعا واحدا، وأصبح يعرف بصاع مروان[1] .

وهو ما فعله أيضا الحجاج في العراق بالاعتماد على صاع عمر [2] ، بل وصل الأمر بالخلفاء الأمويين أنفسهم إلى الخروج إلى السوق وتتبع أخباره، فقد كان الوليد بن عبد الملك يمشي في السوق ويتقصى الأخبار، ويختبر الباعة ، ليحاول منع و استغلال التجار للرعية[3].

كما أقام الجراح بن عبد الله الحكمي والي أرمينية في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك (101هـ - 105هـ) [4] بالسهر على ضبط المكاييل والموازيين بالعدل والوفاء ،وضبط ذلك، واتخذ مكيلا عرف باسمه يدعى الجراحي ، وسبب ذلك أنه عندما نزل برذعة بعد قدومه أرمينية عندما ولاه الخليفة يزيد أمرها، رفع إليه اختلاف المكاييل والموازين فعمل على تقويمها وضبطها[5].

وكذلك نجد الخليفة هشام بن عبد الملك يمشي في الأسواق ويتفقدها،[6]ولعل من أبرز الإهتمام الأموي خاصة فيما يتعلق بالمكاييل والموازين هو الاستماع إلى شكاوي الناس فيما

---

(1) ابن عساكر: المصدر السابق، ج 57، ص264.

(2) أبو عبيد: الأموال ، 2ج، ص187.

(3) البلاذري: أنساب ،ج8،ص ص80 و 407.

(4) السيوطي : المصدر السابق ،ص 196.

(5) البلاذري: فتوح ،ص289 . عبد الله بن حسين الشريف : الدولة الأموية في عهد يزيد بن عبد الملك ،ط1، دار القاهرة ، مصر ،2005،ص 462.

(6) البلاذري : الأنساب ،ج8،ص407.

يتعلق بالمكاييل[1]، وفي هذا دلالة على الاهتمام بشؤون الحياة اليومية للناس ،من خلال مراقبة ومعاقبة التجار من التدليس والغش في المقاييس والمكاييل و الموازيين في الأسواق.

ثانيا – العملة المستخدمة في العهد الأموي :

يمكن تقسيم العملة المتداولة في الدولة الأموية إلى مرحلتين متباينتين وهي النقود المتعامل بها قبل إتخاذ و صك العملة الأموية وهي النقود التي تم تدوالها إلى غاية المرحلة الثانية هي العملة الأموية المستخدمة بعد صك وضرب العملة و تعريبها.

1–النظام النقدي المستخدم قبل صك العملة الأموية :

تعامل العرب قبل الإسلام بالمقايضة ، سلعة بسلعة ، كالتمر بالتمر ، واشتروا الرقيق بأواقي يحددونها من ذهب وفضة ، وقد كانوا يجدون صعوبات بها في عمليات البيع والشراء ، ولما عرفت السكة[2] وعرف العرب في مبادلاتهم ومعاملاتهم اليومية التجارية في المراكز وفي أسواقهم قبل الإسلام بالنقود أو الدراهم الأعجمية أو الأجنبية منها اليونانية والرومانية والحبشية والفارسية و الساسانية ، فقد كانت تردهم الدنانير الذهبية الرومية مع القوافل التجارية الآتية من الشام، والدراهم الفضية[3] الفارسية والدراهم الحميرية وهي قليلة من اليمن، فالولايات الشرقية استخدموا العملة الفضية، والولايات الواقعة بالغرب تتعاملوا بالعملة الذهبية[4] واستخدموا النقود المضروبة من النحاس ، وقد اختلفت أشكالها من الشكل الكبير والصغير ، و صكت العملة النقدية ، وتعامل العرب بالعملة و سهلت عليهم عملية

---

[1] البلاذري : الأنساب ، ج5،ص217. صالح أحمد العلي: التنظيمات، ص169.

[2] السكة : هي حديدة منقوشة كتب عليها ، ويقوم بضرب الدنانير والدراهم عليها ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة و هي : الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة خاصة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم رسوم تلك النقوش التي تحمل علامة السلطان . ابن خلدون : المقدمة ،ج1، 408. جواد علي : المرجع السابق، ج7، ص 495.

[3] الدراهم الفضية هذه التسمية يطلق عليها العرب لفظ الورق وأطلقوا لفظ نقود المعاملة بمعنى واسطة للمبادلة وللشراء والبيع ، وظلت كذلك إلى أن عرف العرب لفظ العملة ومازال إلى وقتنا هذا . حلاق : الحضارة ،ص 99.

[4] الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي ، ص235.

البيع والشراء [1] ،حيث كانوا يزنون الفضة بوزن يسمونه درهما، والذهب بوزن يسمونه دينارا وذلك بسبب عدم تجانس هذه النقود وتفاوتها في الوزن ودرجة النقاء من الغش[2] وربما يرجع سببها لاحتمال نقصان وزنها وتآكلها من كثرة التداول و الإستعمال .

وبقي الحال عليه بعد الإسلام في دولة النبي صلى الله عليه وسلم وأبقي عليها وأقر تداولها[3] وكان أصحابه يتعاملون بها [4]، وإذا وجدوها مزيفة أتوا بها إلى السوق وقالوا من يبيعنا بهذه النقود[5].

ويتبين هنا أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقم بتغير العملة ولعل هذا يرجع إلى الأوضاع السائدة وما ميزتها في ذاك الوقت من حروب مع الدولتين الرمانية والفارسية[6]، كما أقر الأوزان التي كانت قريش تزن بها هذه الدنانير والدراهم باعتبارها تبرا، ومعنى هذا أن النظام النقدي الذي كانت تتعامل به قريش وأقره الإسلام كان قائما على أساس قاعدة التعامل بالمعدنين .

كما العملة لم تكن من أولويات الإسلام والدعوة المحمدية ،كما أن إتخاذ أي قرار يمس العملة كان سيمس من مصالح الناس فالأمر يحتاج إلى التدرج للنظرفيها .

---

(1) رفيق المصري:الإسلام والنقود ،مركز النشر العلمي، ط1 ، السعودية ،1981،ص36. جواد علي : المرجع السابق ، ج7، ص 488.

(2) البلاذري : الفتوح، ،ص654.

(3) للمزيد حول أسباب تأخر الإصدار النقدي ،انظر: عاطف رحال: تاريخ بلاد الشام، ص314. حسان علي حلاق، تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي ، دار الكتاب اللبناني،ط1،بيروت، 1987،ص 22. موسى الحسيني المازنداني، تاريخ النقود الإسلامية ، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ط3، لبنان ،1988،ص34 .

(4) أحمد حسين : المرجع السابق ،ص 55.

(5) جواد علي : المرجع السابق،ج7،ص499.

(6) البلاذري: فتوح ،ص 652.

واستمرت دولة الخلفاء الراشدين ، بالتعامل بالدرهم ،وقد كان الدرهم[1] الساساني يحمل عدة تسميات منها البغلية[2] ، والوافية [3] الكسراوية[4] هذه الأخيرة المتأثرة بالنقود الأجنبية من خلال إضافة كلمات عربية من قبل الخليفة الراشد عمر بن الخطاب وكان هذا من خلال ضرب الدراهم على نقش الكسروية والدراهم التي سميت السود الناقصة [5] وهناك من أطلق عليها الدراهم الساسانية المغلفة[6]و الطبرية[7] ، وكذلك الدينار[1] البيزنطي والقيصرية ،والهرقلية [2] .

---

[1] الدرهم : بكسر الدال المشددة وسكون الراء وفتح الهاء وكسرها ، وهي كلمة أعجمية عربت عن الكلمة اليونانية الدراخما» (Drachma) ويقابلها بالفارسية «دراخم وديران» (.Drachm) والدرهم عملة فضية استخدمها العرب في معاملاتهم نقلا عن الفرس، إذ كانت الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي تتعامل بالدراهم أي أنها كانت تتبع قاعدة الفضة، باعتبار الدرهم الفضة هو نقدها الرئيسي ، كان وزنها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم سبع أعشار المثقال . البلاذري: فتوح ،ص 652، 653. محمد عمارة : المصطلحات ، ص 218. حسن حلاق: المرجع السابق ، ص 99.

[2]سميت البغلية : نسبة إلى الرجل الذي ضربها وإسمه بغل وهو يهودي، وزنها ثمانية دانقا طبري أربع دوانيق؛ أبو يعلى : الأحكام ، المصدر السابق ص 175؛ محمد عمارة : المرجع السابق ،ص 99 .

[3] الوافية : سميت بذلك لاستيفائها الوزن المحدد . أبي عبيد : الأموال ، ج2 ،ص 195 . المقريزي تقي الدين(ت845هـ) : إغاثة الامة بكشف الغمة ، تحقيق: كرم حمى فرحات ، عين لدراسات الإنسانية والإجتماعية ،ط1،الهرم ،مصر،2007، ص 123.

[4] الكسراوية : نسبت إلى كسرى الأول (531 – 579م) أو الثاني (590 – 638م) الذي نقش صورته عليها. محمد أبو الفرج العش :كنز أم حجرة الفضي (النقود الأموية والعباسية)، مطبعة طبرين ، دمشق ،1972،ص20 .

[5] البلاذري : الفتوح ،ص ص657 – 659. المقريزي: مخطوط شذوذ العقود في ذكر النقود ، دار الكتب ،جامعة الملك سعود ، السعودية، 1957،ص 05. حلاق : المرجع السابق ،ص 103. محمد عقيل : نقود إسلامية من فلسطين ،ط1،إصدارات أي كتب ، لندن ،2017،ص15.

[6] المغفلة : بمعنى أغفله : أي سهى عنه ، وهي النقود العربية الساسانية التي حملت كلمة عربية ، وأطلق عليها هذا التعبير لأنها غفلت عن ذكر إسم حاكم مسلم . العش : النقود ،ص20.

[7] الطبرية: هي الدراهم التي كانت تأتي من طبرية الشام إلى بلاد العرب حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية وعرفت بهذه التسمية لأنها كانت تضرب في تلك المنطقة زمن الرومان وعليه، ورد في تسميتها أنها نسبت إلى مدينتين : الأولى طبرية بفلسطين ، والثانية طبرستان الواقعة بين الري وقومس ، وترجح طبرستان ، لعدة أسباب الأول: أن المعنى اللفظي ينسب إلى طبرستان الطبري وإلى طبرية وقومس ، وترجع طبرستان ، لعدة أسباب الأول: أن المعنى اللفظي ينسب إلى طبرستان الطبري وإلى طبرية الطبراني. الثاني: توفر الفضة في طبرستان بكميات كبيرة تسمح بصناعة

كما تم التعامل بعملة أخرى وهي الفلس[3] وظل استعمالهم في المشرق الإسلامي[4]، وقد استمر المسلمون يتعاملون بهذه العملات إلى أن أجمعت الدولة الأموية ضرب الدراهم في عهد عبد الملك بن مروان [5].

و يتضح أن أهم النقود المتداولة في العهد النبوي والراشدي كانت العملات الأجنبية التي كانت لها أنواع حملت أسماء ملوك وعبارات وشعارات دينية فارسية كالعملة الكسراوية التي نسبت إلى كسرى الأول الذي نقش صورته عليها[6] ورومية كالهرقلية نسبة إلى الإمبراطور هرقل الذي نقشت عليها صورته وقد كان من معاصري الدعوة الإسلامية ، و القيصرية نسبة إلى قيصر الروم كايوس يوليوس قيصر [7].

وبالتالي يظهر أن خلفاء الدولة الإسلامية وخاصة عمر بن الخطاب كانت لهم جهود و مبادرات استقلالية ، وهنا بدأت تظهر شيئا فشيئا النقود الإسلامية المتأثرة بالنقد الأجنبي ،كما

الدراهم فيها دل على ذلك النص التاريخي الذي يذكر أن أصبهذ طبرستان تعهد بدفع نقد ليزيد بن المهلب في الصلح الذي جرى بينهما ، ومقداره أربعة مثاقيل في كل عام . الثالث : ما توفر من دراهم عليها اسم طبرستان . الحموي : المصدر السابق، ج4، ص 14. ابن رفعة : المصدر السابق ،ص 61.

[1] الدينار : هو اسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب، اشتقه العرب من اللفظ اليوناني اللاتيني (Denarius – aureus المشتق عند الروم من (DENI) أي عشرة ، وهناك من ذهب إلى أن أصلها فارسي. حلاق : دراسات في تاريخ الحضارة ،ص97. جواد علي : المرجع السابق،ج7 ،ص 495.

[2] القيصرية : نسبة إلى قيصر الروم كايوس ،أما الهرقلية : نسبة إلى الأمبرطور هرقل (610 – 641م) قيصر الروم . محمد عمارة : المرجع السابق ،ص ص216-227-614 .

[3] لفظ الفلس اشتقه العرب من اليونانية (Follis). وكان يرمز لقيمة القطعة بالحرف الأبجدي اليوناني (M) على أحد وجهي الفلس، أما الوجه الثاني فكان يحمل صورة الإمبراطور البيزنطي المعاصر.أنظر حلاق : المرجع السابق ،ص 100

[4] ثابت إسماعيل الراوي : العراق في العصر الأموي من الناحية السياسية والإدارية والإجتماعية ، منشورات مكتبة النهضة،ط1 ،بغداد ، 1965،ص76. محمد عقيل : المرجع السابق ،ص15.

[5] أبو عبيد : المصدر السابق ،ج2، ص195.البلاذري :فتوح ،ص655.

[6] محمد أبو الفرج العش : المرجع السابق ،ص20.

[7] محمد عمارة : المرجع السابق ، ص216-231.

يمكن القول أن دولة الخلفاء كانت بداية مرحلة التعريب النقدي التي حملت عبارات عربية كانت ضمن التأثير الأجنبي للعملات البيزنطية الهرقلية والساسانية .

واستمر التعامل بهذه النقود الأجنبية في العهد الأموي إلى غاية إصدار العملة الأموية ، حيث قام معاوية بن أبي سفيان في فترة خلافته بضرب الدرهم السود الناقصة ، وكذا ضرب الدنانير وكان عليها تمثاله متقلدا سيفا[1] ، وقام عامله على العراق زياد بن أبيه [2] وكتب عليها إسمه "زياد" بين سنوات(45هـ–54هـ) مع ترك بقية الرسوم والصور الساسانية على الدراهم كما قام خليفته عبيد الله بن زياد بذلك أيضا[3].

وهذا ما يشير بصورة واضحة إلى محاولة الدولة الأموية لتحقيق الإستقلال التجاري فيما يخص العملة منذ البدايات الأولى لقيام الدولة الأموية وهو ما بدا واضحا من المبادرات والأفكار الأولى من طرف معاوية بن أبي سفيان وعامله زياد لتحقيق الاستقلال والتخلص من التعامل بالعملات الأجنبية ، وهو ما تجلى عنه إصدار العملة في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان .

كما كانت هناك أيضا محاولات للمعارضة الأموية و المتمثلة في محاولة عبد الله بن الزبير[4] في حدود سنة (70هـ)[1] ،حيث قام بضرب الدراهم المدورة ويعتبر أول من

---

(1) المقريزي: إغاثة الأمة ،ص125.

(2) كان هناك اختلاف بين المؤرخون في العصر الذي ضربت فيه النقود الإسلامية؛ فقيل إن زيادا بن أبيه ضرب دراهم وجعل وزن كل عشرة دراهم منها سبعة مثاقيل، وذكر أيضا أن عبد الله بن الزبير ضرب بمكة دراهم مدورة نقشت على إحدى وجهيها محمد صلى الله عليه وسلم وعلى الوجه الآخر أمر الله بالوفاء والعدل، وضرب مصعب بن الزبير دراهم بالعراق لكن جميع هذه الدراهم ضربت بكميات قليلة ولم يكثر انتشارها ويعم تدوالها . المقريزي: إغاثة ،ص125. نجدة خماش: الإدارة في العصر الأموي ،دار الفكر، ط1،دمشق،1980، ص238 . حسان حلاق: تعريب ، ص78. عصام هاشم عيدروس: التطور الاقتصادي،ص126. الدوري: تاريخ العراق، ص234.

(3) المقريزي: إغاثة الأمة ،ص125.عقيل :المرجع السابق ،ص 15.

(4) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قريش و أول مولود فى المدينة بعد الهجرة، شهد فتح أفريقية بويع بالخلافة عقب موت يزيد بن معاوية، عام 64 هـ حكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق ، و أكثر الشام

ضربها مدورة أو المستديرة ، كما يرجع إليه الفضل في تدويرها بعد أن كانت غليظة وقصيرة[2] ، ولما قضي الحجاج بن يوسف في خلافة عبد الملك بن مروان على ثورة بن الزبير قام بجمعها وإذابتها [3].

وعرفت الولايات الشرقية من الدولة نشاطا ملحوظاً لفرق من الخوارج مثل النجدات [4] وفي مقدمتهم الأزارقة قاموا بضرب النقود التي قامت بعمليات عسكرية ضد الأمويين فقد ضرب عطية بن الأسود [5]دراهم سميت بالعطوية سنة 72هـ عندما تمكن من سيطرته على كرمان[6]من الولايات الشرقية وبقي بها إلى أن تمكن الأمويون من طرده ، في حين نجد قطري بن الفجاءة[7] من أحد الخوارج الأزارقة والذي تمركز نشاطه في الولايات الشرقية

وجعل عاصمة ملكه المدينة المنورة نشبت حروب بينه وبين الدولة الأموية بقيادة الحجاج بن يوسف الثقفي زمن عبد الملك بن مروان انتهت بمحاصرته ومقتله في مكة: الزركلي:الاعلام،ج4، ص 83.

(1) المقريزي : شذور العقود ،ص05. حلاق : الحضارة ،ص105. عقيل :المرجع السابق ،ص 15

(2)جواد علي : المرجع السابق ،ج7،ص499 . محمد عمارة : المصطلحات ،ص216.

(3) المقريزي : شذور العقود ،ص07. حلاق : الحضارة ،ص 106.

(4)النجدات :من فرق الخوارج ويقال لهم ربما العاذرية لأنهم عذروا بالجاهلات في أحكام الفروع ،واتفق النجدات على أن الناس لا يحتاجون إلى إمام أبدا وان يتناصفوا بينهم ، إلا إذا إدعى أن الأمر لا يتم بالإمام وجب وجاز ذلك . الشهرستاني أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت479هـ):الملل والنحل ، تحقيق :أمير علي منها،علي حسن فاعود، دار المعرفة، ط3، بيروت ،1993م،ج1، ص 143.

(5) عطية بن الأسود اليمامي الحنفي من بني حنيفة و أحد أعلام الأزارقة الخوارج خالف نافع بن الأزرق مع نجدة بن عامر الخارجي وبدورهما نشب خلاف بينهما فتوجه عطية للولايات الشرقية وبالضبط في كرمان قهستان وسجستان الذين أصبحوا على مذهب عطية و قادة عطية حروب عسكرية ضد الأمويون إلى أن قضوا عليه وتم طرده وبعد فترة من الزمن قتل . الشهرستاني:الملل ،ج1،ص143. طاهر راغب حسين: النقود الإسلامية الأولى، كلية دار العلوم،ط1 ،1984،ص95.

(6) كرمان : مدينة مشهورة بها مدن مشهورة واسعة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان فتحها عثمان بن ابي العاص في عهد عمر بن الخطاب واستكمل فتحها ايام عثمان بن عفان . الحموي ،المصدر السابق ،ج4،ص454، 455 .

(7)قطري بن فجاءة : أبو النعامة التميمي المازني شاعر و أحد رؤساء فرقة الأزراقة كان نشاطه في الولايات الشرقية وكان قاصد العراق مابين سنتي(69هـ –79هـ) كانت له معارك عدة مع جيش الحجاج وانتصر عليهم ، إلى أن جهز سفيان بن الأبرد الكلبي جيشا وتمكن من الإنتصار عليه وقتله وقيل أنه وجد مكسور الفخذ بمنطقة طبرستان فقتلوه وأخذوا

أيضا فقد ضربت نقوده في عدة من الولايات كفارس وخراسان ، وعرف نقد الخوارج بتميزه ببعض شعارات الخوارج مثل "لا حكم إلا لله" والذي ظهر على نقود عطية وقطرى بن فجاءة وتميز أيضا نقد هذا الأخير بالنقش على عملته لقب أمير المؤمنين. [1]

2-إصدار العملة في العهد الأموي وتداولها:

تتفق المصادر على أن تعريب النقد كان في خلافة عبد الملك بن مروان لكن الرويات التاريخية تختلف في تاريخ ضربها والتي كانت مابين سنوات(74، 75، 76هـ)، [2] حيث أن الخليفة عبد بن مروان كاتب وأمر الحجاج بن يوسف أن يضرب الدراهم ، و قام الحجاج بصكها أواخر سنة(75هـ) وأمر بتعميمها في جميع النواحي سنة(76هـ)، وأن يتعامل بها في جميع البلدان [3] التي تحت سلطان الدولة الأموية وهدد بالقتل لكل شخص يتعامل بغير هذه الدراهم والدنانير[4].

وقام الحجاج بن يوسف بضرب الدراهم [5] وكتب عليها **"بسم الله الحجاج"** ثم كتب عليها بعد سنة، **"الله أحد الله الصمد"** ، وقيل أن الفقهاء أكرهوها فسميت المكروهة ،وكانت

رأسه إلى الحجاج سنة 79هـ، و تزامن ظهور نشاطه مع معارضة ابن الزبير. الذهبي : سير الأعلام ، ج 4، ص 152 ،153.

[1] طاهر راغب حسين : الرجع السابق ،ص 95، 96 .

[2] البلاذري : فتوح ، ص655. العسكري : المصدر السابق ، ص 254 . ابن تغري : النجوم الزاهرة ،ج1،ص177. الهمداني ، أبي الحسن بن محمد (ت 280-345ه): الجوهرتين العتيقتين المائعتين من الصفراء والبيضاء (الذهب والفضة) ، تحقيق أحمد فؤاد باشا ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ،القاهرة ،2009 ، ص 187،188. (أنظر ملحق رقم8،ص263).

[3] البلاذري : فتوح ،ص655.

[4] طاهر راغب حسين: المرجع السابق ،ص182.

[5] تميزت المسكوكات العربية الإسلامية الدراهم والدنانير بعد تمام تعريبها نهاية عام (77هـ) بمفردات فنية أجنبية وعربية، فكانت المفردات المقتبسة من حضارات الأمم السابقة الساسانية واليونانية والرومانية التي اختلطت بها ، قد طوعت بما يتناسب مع الذوق العربي الإسلامي ومنها الإطارات وهي الحبيبات البارزة التي تفصل بين الكتابة العربية الموجودة في مركز القطعة والطوق ويبلغ عددها واحد أو اثنين أو ثلاثة والنجمة فهي الخماسية والهلال فإنه رافق ظهور النجمة . غوستاف لوبون : حضارة العرب ،ص533.

من أجود الدراهم [1] ، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون بأن تعريب النقود << ..ترجع غايته إلى الإجتهاد فإذا وقف أهل أو قطر على غاية من التخليص وقفوا عندها وسموها اماماً وعياراً يعتبرون به نقودهم وينتقدونها بمماثلة فإن نقص ذلك كان زيغاً ...>> [2] ، واتخذ الحجاج داراً لضرب الدراهم وجمع فيها الطباعين ،فكان يضرب المال للخليفة عبد الملك من بن مروان [3].

وضرب الولاة الأمويون النقود وسكها في أنحاء العراق على غرار السكة المركزية بدمشق و نجد أن الولاة سهروا على تجويدها فقد قام والي العراق عمر بن هبيرة للخليفة يزيد بن عبد الملك (101–105هـ) بتجويد الدراهم وإشتد في العيار ، ثم خالد القسري للخليفة هشام بن عبد الملك (106– 120هـ) وزاد في تجويد النقود إلى درجة الإحكام أكثر من عمر بن هبيرة حتى صارت أدق النقود وأجودها ، ونجد في ولاية يوسف بن عمر الذي زاد وأفرط في الحرص على الطباعين لإتقان العملة بالجودة العالية و معاقبة المتهاونين بقطع الأيدي وضرب الأعناق [4] ،وقد كان شديد الحرص حيث تشير الروايات أنه امتحن العيار يوما، فوجد درهما ينقص حبة شعير ،فضرب كل صانع ألف سوط ، وكانوا حوالي مئة صانع.[5]

واستمر الضرب في عهد هشام بن عبد الملك الذي أمر واليه خالد القسري أن يقوم بإلغاء دور السكة في كل البلاد والاقتصار على دار واسط[6] ، والتي إستمرت مركزا

---

[1] البلاذري : فتوح البلدان ، ص556. العسكري: الأوائل ، ص 254.

[2] ابن خلدون: المقدمة ،ج1، ص408.

[3] قدامة بن جعفر أبو الفرج البغدادي: الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتحقيق: محمد حسين الزبيدي،دار الرشيد، العراق، 1981،ص 63.

[4] البلاذري : الفتوح ، ص656، 657. حلاق : الحضارة ،ص108.

[5] العسكري : الأوائل ، ص 254،255. ابن تغري بردي : المصدر السابق ،ج1، ص177.

[6] المقريزي :إغاثة الأمة ، ص131 .

لضرب النقود إلى غاية خلافة مروان بن الحكم ، والذي أمر بضرب الدراهم[1] في الجزيرة بحران [2].

أما فيما يخص تعريب الفلوس فقد تأثرت الفلوس الأموية بعد ذلك بكلمات التوحيد بالبيئة العربية المحلية حين ظهرت تحمل أشكالا وصورا نباتية وحيوانية مختلفة باختلاف العناصر الزخرفية أو مضمون الكتابات التي تنوعت وتباينت بشكل واضح وانتشرت في الكوفة وجنوب بحر قزوين وكرمان وفارس وخراسان وغيرها من المناطق التابعة للدولة الأموية وهو تأكيد للهوية العربية الإسلامية. [3] وعرفت الدولة الأموية مجموعة من النقود البرونزية في مصر في العهد الأموي وكانت تحمل أسماء الولاة أو عمال الخراج فنجد في مصر فلوس القاسم ابن عبيد الله عامل الخراج مصر سنة (116-124هـ). [4]

أما النظام النقدي المتداول في المغرب الإسلامي فعند دخول الفاتحين وجدوا سكان المغرب يتعاملون بالنقود البيزنطية والتي كانت على الطراز اللاتيني ، وللملاحظة أنه لا يمكن أن نطابق بين الإصلاح النقدي الذي طبقة الخليفة عبد الملك بن مروان في المشرق و أن نقوم بإسقاطه في المغرب الإسلامي في العهد الأموي ، وذلك بسبب الأوضاع السياسية التي كانت سائدة في المنطقة ، والتي تتطلب تنظيما خاصا وتدريجيا ، فقام الفاتحون بإدخال عدة تغيرات على العملة تدريجيا ،وذلك للوصول إلى عملة إسلامية على الشكل النهائي تدريجيا ووفق مراحل ، وقد كان عرف ظهور النقود الإسلامية بالمغرب في ولاية موسى بن

---

(1) ثابت الراوي :المرجع السابق ،ص75.

(2) حران: هي مدينة مشهورة من الجزيرة وهي تقع على طريق الموصل، والشام والروم. ياقوت الحموي ،ج2، ص 235.

(3) لومبارد موريس: الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى ، ترجمة :عبد الرحمان حميدة ،دار الفكر، ط2 ، دمشق ، سورية ، 1998، ص155 . بثينة بن حسين : الدولة الأموية ومقوماتها الإيديولوجية و الإجتماعية ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية،ط1 ، سوسة ،(دت)، ،ص 271.

(4) عبد الرحمن فهمي محمد: النقود العربية ماضيها و حاضرها ، المؤسسة المصرية العامة لتأليف والترجمة والطباعة والنشر،مصر ،1963، ص47.

نصير تغيرا تدريجيا بظهور عبارة التوحيد وحذف الصور والنقش اللاتيني في الوقت الذي كانت نقود المشرق قد عربت تعريبا كاملا ، إلا أنه فيما بعد شهدت نقود المشرق والمغرب صيغة موحدة فظهرت على الدراهم و الدنانير المشرقية و المغربية عام (105 هــ) بعد أن حصر هشام دور الضرب في مدينة واسط ، وظهرت على الدراهم والدنانير المغربية في العصر الأموي اسم الإقليم بدل مدينة دار الضرب مثل أفريقيا بدل القيروان ، كما أن بعض دور الضرب تفردت بضرب ألقاب بعض الخلفاء على الدنانير والفلوس التي منها لقب الخليفة هشام بن عبد الملك الذي نقش على دينار وفلس في دار الضرب بالحجاز[1] .

ومما يؤكد على جودة العملة الأموية كانت الدراهم الهيبرية و الخالدية و اليوسفية أجود دراهم بن أمية[2]، وتعامل بها الناس وانتفعوا بضربها وحسن تجويدها ،و الدليل على جودتها أنه بعد سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية ، كان الخليفة أبو جعفر المنصور لا يقبل غيرها في الخراج والمعاملات التجارية [3] .

---

(1) العش أبي الفرج : المرجع السابق ،ص 54 . ثابت الراوي : المرجع السابق ،ص 72 . بثينة بن الحسن : المرجع السابق ،ص273. طاهر راغب حسين : النقود الإسلامية الأولى، ص148. عبد الجبار محسن السامرائي : الدولة العربية في عهد عبد الملك بن مروان (56-86هــ) دراسة في إصلاحاتها المالية والسياسية وتنظيماتها الإدارية ، دار دجلة، ط1 ، الأردن ،2016،ص89.

(2) قدامة : الخراج ، ص64.

(3) ابن تغري بردي :المصدر السابق ،ج1،ص177، 178.

أ- دوافع تعريب وصك العملة الأموية :

يمكن أن نتطرق إلى أهم الدوافع[1] التي دعت إلى تعريب وصك النقود في الدولة الأموية والتي ترجع إلى أسباب سياسية و اقتصادية إقتضتها الظروف ،وذلك لتدعيم البناء السياسي والقومي والإقتصادي للدولة العربية خاصة بعد القضاء على الاضطرابات السياسية وحلت مرحلة البناء والاستقرار والتطور وتحقيق الاستقلالية الإقتصادية وتخليص المعاملات النقدية الإسلامية من الزيف والغش ، وكذلك يرجع سبب تعريب النقود إلى ما كان موجود ومنقوش على العملات الأجنبية من كتابات مسيحية ، حيث سعت الدولة الأموية إلى إقرار دولة عربية من جميع النواحي وقد كان هدف الخليفة عبد الملك هو إستكمال السيادة العربية والتخلص من كل ما له صلة بالدول الأجنبية [2]

أراد الأمويون ضرب الدراهم وتخليداً لأعمالهم ، ومراعاة كل الشروط الازمة لضربها وأن التي تكون موافقة للشرع و لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلال ضبطها لتستوفي شروط الزكاة والصدقة اللازمة [3] وبالتالي سهروا ألا تكون ناقصة وليس فيها جور و ألا تكون فيها مضرة لناس راعية المصلحة العامة.

وتمكنوا من استكمال الاستقلال الاقتصادي والتنظيم الأسواق الذي جاء على يد عبد الملك بن مروان للقيام بعملية التعريب الشهيرة وصكه لعملة عربية موحدة محكمة الوزن حازت على ثقة الأمة وفي مقدمتهم الصحابة العلماء (رضي الله عنهم)[4] كونها ذات جودة

---

[1] للمزيد من المعلومات حول الأسباب الرئيسية لتعريب النقد انظر ابن خلدون: المقدمة،ج1 ص408. شحادة الناظور: تجديد الدولة الأموية في عهد عبد الملك ، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، إربد، 1996، ص265. موسى الحسيني المازندراني: المرجع السابق، ص35،36. حلاق: الحضارة الإسلامية ، ص ص 110 -114. عبد الجبار محسن السامرائي: المرجع السابق ،ص 45.

[2] ثابت الراوي :المرجع السابق ، ص 78. حلاق : الحضارة ،ص 110.

[3] أبو عبيد : الأموال ، ج2، ص196.

[4] البلاذري : فتوح البلدان ،ص658. أبو عبيد : الأموال ، ج2،ص196.

عالية و مطابقة للموازين الشرعية ، كما أنها حملت شعارات إسلامية فعدت من الوسائل الهامة لترسيخ الهوية الإسلامية ونشرها .

ولا شك في أن عبد الملك بن مروان كان له شرف ضرب أول عملة عربية مستقلة تماما في تاريخ الإسلام ، والتي أصبحت متداولة في المعاملات التجارية ومراكز البيع والشراء ، وأن العملة في عهده استوفت شروط تعريبها ، وهذا الإصلاح كان جزء من سياسة تعريب المؤسسات، وخطوة لتأكيد السيادة الكاملة، وبالتالي كانت أهم الإنجازات الأموية.

ب ــ أهم مميزات عملة عبد الملك بن مروان:

تعد عملية ضرب العملة في العصر الأموي من النقاط المهمة في التاريخ الإسلامي الإقتصادي ، فهي تعتبر عموده وأساسه الذي يقوم عليه، ومن أهم مميزات النقود الإسلامية في عهد عبد الملك بن مروان:

قام عبد الملك بن مروان بإزالة و إلغاء العبارات والإشارات التي تشير إلى العقيدة المسيحية وتعويضها بالكتابات دينية إسلامية تأكد الهوية الإسلامية و إلى عقيدة التوحيد الإسلامية فقد نقش على الدراهم[1] **"الله أحد الله الصمد"** [2] **ولعل هذه الميزة** كانت من أهم مميزات النقود الإسلامية التي أصدرت في العهد الأموي ، فكانوا يكتبون من الجانب [قل هو الله أحد وحولها في الطوق محمد رسول الله]، والوجه الثاني [لِلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللّهِ] [3]

---

[1] قدامة : الخراج ،ص 63.

[2] سورة الإخلاص .

[3] سورة الروم ،الآية 4 ،5.

كما كانت موافقة في أوزانها النسبية لنصاب زكاة النقدين ومقدارهما، كما حدد وزن الدينار باثنين وعشرين قيراطا إلا حبة وجعل الدرهم خمس عشرة قيراطا أو ستة دوانق، وتم تحديد تواريخ إصدار النقود الأموية بالتاريخ الهجري .[1]

وعليه شدد على وزنها حتى لا يلحق ضرر بالناس والسير على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والحرص أن تستوفي الشروط المطلوبة .[2]

–قام بتحديد وزنها فجعل الدينار يساوي اثنين وعشرون قيرطاً إلا حبة وحدد وزن الدراهم بستة دوانيق.[3]

– قام بإلغاء العملات الأخرى وسحبها من التداول مما جعل من السيولة المالية تتغير وتعميم العملة الأموية تدريجيا في جميع النواحي .

– تميز النقود الأموية بالجودة العالية لتشدد الولاة على مراقبتها وحرصهم على إخراجها وفق المعايير الشرعية مثل الدراهم الهيبرية والخالدية.[4]

---

(1) الهمذاني : المصدر السابق ،ص190. المقريزي: إغاثة ، ص125 . قدامة: الخراج ،ص63. نجدة خماش: المصدر السابق ، ص244. صالح أحمد العلي: التنظيمات ،ص241.

(2) المقريزي : رسالة في النقود الإسلامية ص7.

(3) الطبري : المصدر السابق ،ج6،ص256. المقريزي: رسالة في النقود الإسلامية ،ص7. عيدوس : المرجع السابق،ص134 .

(4) قدامة : الخراج، ص64. عيدوس: المرجع السابق،ص35.

ج- تطور القدرة الشرائية بعد ضرب العملة الأموية :

عرفت القدرة الشرائية إنخفاظاً في الدولة الأموية قبل ضرب النقد، فقد كان الدينار الواحد يشتري سبعون إردبا[1]من القمح [2] ، في حين كان الدرهم يشتري حوالي سبعة اصاع من القمح ، وهذا ما يدل على أن القدرة الشرائية للدرهم منخفضة وهذا يرجع بطبيعة الحال لعدم وجود عملة خاصة بالدولة إلى غاية سنة 75هـ ، فكانت الدراهم الأجنبية كالساسانية ضعيفة في المعاملات المالية لكثرة الغش والزيغ فيها وكانت أكثر النقود تداولاً ، وبالتالي أصبحت فاسدة وهو ما أدى إلى إنخفاض قيمة الدرهم في حين كان الدرهم في سنة 80هـ في قمة جودته وضبط وزنه[3]، وهنا بطبيعة الحال يكون الفارق بينهما كبير في القوة الشرائية .

حيث شهدت الدولة الأموية بعد ضرب الدينار والدرهم إستقرار في القدرة الشرائية وتطور قيمة النقود حيث عرفت الدولة في الفترة مابين سنتي (80هـ-87هـ) فقد قدرت القدرة الشرائية للقمح بعشرين إردباً ، وفي عام(88هـ)أصبح القمح بإثتنا عشرة إردبا [4]

يتبين أن صك النقود ساهم كثيرا في تطور القدرة الشرائية في العهد الأموي حيث وفر السيولة الكافية لدى الناس والذي كان مطروحا للتداول ، زد على ذلك نسبة التزوير والغش فيه قليلة مقارنة بالعملات الأجنبية القديمة التي كانت نسبة الغش فيها كثيرة بين الناس .

كما يتضح أن عملية ضرب العملة جاء مناسبا للأوضاع السياسية و الإجتماعية في ذلك الوقت .

---

(1) الإردب: هو مكيال ضخم لأهل مصر وقيل انه يضم أربع وعشرون صاعاً. ابن منظور : لسان ،ص 1619.

(2) نفسه ،ص1619.

(3) قدامة: الخراج ،ص63.

(4) عيدوس : المصدر السابق،ص139.

3- مظاهر الرقابة الأموية على العملة:

لقد حرص الأمويون الخلفاء والولاة على أن يجعلوا ضرب النقود المتداولة تحت الإشراف الإداري للدولة المباشر، ومنعوا الناس من ضرب سكة من غير سكة السلطان، وفرضوا عقوبات كبيرة على كل مخالف ، فكان قطع الأيدي والسجن لكل من يخالف الأمر أو يقوم بتزييف العملة [1]، و بالتالي خضعت العملة لرقابة الدولة بشكل المباشر من حيث مراقبة الوزن والنوع و إقتصرت عملية إصدار الدنانير الذهبية على دار الإصدار الحكومية في دمشق بالشام عاصمة الخلافة وفي الفسطاط بمصر، وبذلك أصبحت العملة موحدة المظهر كما تم توحيد الوزن الشرعي ب4،25 غرام للدينار [2] .

وكان الصناع في الدار يخضعون لرقابة شديدة من الخلفاء و الولاة الذين حرصوا على تنقية الذهب حتى يصل لدرجة عالية من الصفاء والنقاء ،و فيما يتعلق بالدراهم فقد مرت الرقابة عليها بعدة تطورات، ففي بداية إصدار العملة الأساسية للدولة الأموية بعث الحجاج بن يوسف بنموذج للدراهم الرسمية، والتي على دور السك أن تضرب مثلها، كما طالب تلك الدور بتقديم تقرير شهري يبين كمية المال الواردة إلى دار السكة، وأمر أيضا أن تحمل إليه الدراهم بعد سكها أولا بأول ثم أنشأ دارا للسك بمدينة واسط وإستمرت بعملها إلى غاية عهد الوليد بن يزيد ولما إستخلفه مروان بن محمد قام بضرب الدراهم في الجزيرة على سكة حران.[3]

أما فيما يخص الفلس فقد يقوم بمراقبته ويسجل عليه اسم الوالي أو عامل الخراج الذي سكت على يديه وتحت مراقبته وإشرافه ،كما قد يحمل اسم دار السكة ومكانها في بعض

---

[1] ثابت الراوي : المرجع السابق، ص 79.

[2] عبد الرحمن فهمي : النقود العربية ، ص46.

[3] المقريزي: رسالة في النقود الإسلامية ، ص8. عصام هاشم عيدروس: المرجع السابق ، ص132. بثينة بن حسين : المرجع السابق ، ص248.

الأحيان [1]، وهذا لحماية النوعية وجودة العملة والمحافظة على السمعة الجيدة للنقد الإسلامي في التبادلات التجارية الدولية آنذاك، كما كان إقرارا للنظام والطاعة داخل أقاليم الدولة الأموية، وبهذا أصبحت العملتان الدينار والدرهم هما الرسميتان التي يتم بهما التبادل التجاري في أرجاء الدولة الأموية.

ومن مظاهر الرقابة الأخرى في مجال العملة ، منع صك أي عملة سوى العملة التي تصدرها الدولة في دور السكة الرسمية، فهذا الحجاج بن يوسف كاد يقتل يهوديا و اسمه سمير كان يضرب دراهم سميرية على غير عملة الدولة الرسمية، وهذا عبد الملك بن مروان هم بقطع يد رجل صك عملة غير العملة الرسمية للدولة، ثم ترك ذلك وعاقبه بالتعزير[2]، وبما أن صك النقود كان من مسؤوليات الإدارة فقد كان لابد من مراقبة النقد ومعاقبة كل من يعبث به، وإنزال عقوبة شديدة بحق كل من يخالف ذلك.

ومما تقدم عرضه يتبين لنا بشكل جلي أن المحاولات الأولى التي قام بها الخلفاء والولاة لضرب العملات لم يشأ لها أن تصل إلى مرحلتها النهائية الإسلامية العربية ليصلوا بها إلى مرحلة الإستقلال التام عن العملة الأجنبية ، ويمكن القول أنها كانت مرحلة تمهيدية نحو مرحلة تعريب تام في المستقل، ولو كانت بخطوات متثاقلة ، وهذا من خلال أن النقود الموجودة في المرحلة الأولى لتعريب العملة كانت سنة(72هـ -73هـ)، أي هي البدايات الأولى لإصدار عملة إسلامية (أنظر ملحق رقم4،ص 261).

---

(1) عبد الرحمن فهمي : النقود العربية ، ص46 ، 47.

(2) العسكري : المصدر السابق ، ص 254 . ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ،ج1،ص177 . نجدة خماش: المرجع السابق، ص 131 ، 244.

وعليه إستقلت الدولة الأموية بنقدها الخاص والتخلص من التبعية الأجنبية والتعامل بعملتها الجديدة في السلع والمبادلات التجارية في المراكز والأسواق فعرف (77هـ)، وصول الدينار لشكله الإسلامي الخالص للدرهم كذلك [1]،

وعليه نلاحظ أن الخلفاء والولاة الأمويين قد عملوا بجد وحزم للوصول إلى أحسن النقود من خلال إتقانها حتى لا يلحقها زيق وتزوير .

لذلك فعملية التعريب النقدي أتت أكلها في الأسواق، إذ أصبحت حركة البيع والشراء قوية وهذا راجع لتوفر السيولة النقدية والمالية، فقد تطورت أسواق مكة من خلال ظهور الأسواق المتخصصة وكثرتها [2] ، لذلك كانت الأسواق عامرة بالحياة التجارية من بيع وشراء ومبادلة، كما كانت واسط محطة لالتقاء القوافل التجارية المحملة بالسلع ، لذلك شهدت ازدهارا ملحوظا ، نظرا لازدياد حركة التجارة ، فكان بها باب سوق عامرة الذي تنوعت السلع القادمة إليه من مختلف النواحي ، كما ساهمت السيولة المالية في إنتعاشها وزاد الإهتمام بالتجار القادمين إلى الأسواق[3] .

ونظرا لتوسع الدولة الأموية شرقا وغربا أصبح لها مدن و مراكز ومحلات تجارية فكان لا بد أن يكون لها نظام مالي قائم بحد ذاته و عملة أموية خالصة لا تعتمد على غيرها من العملات الأجنبية ، وهو ما هدف وركز عليه عبد الملك بن مروان.[4]

كما كان للعملة الدرهم والدينار المعربة أهمية كبيرة ،وذلك لإرتباطهما بأمور الأوزان وخاصة المرتبطة بأمور الخراج و العشور والزكاة فهي مهمة بالنسبة للشريعة الإسلامية ،

---

[1] الدينوري: الأخبار الطوال ، ص352. البلاذري: الأنساب، ج7،ص429.

[2] عبد العزيز بن صلاح الهلابي: دراسات تاريخ الجزيرة العربية ، الجزيرة العربية في العصر الأموي ،النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود ، السعودية ، 2003 ،ص 222. محمد الطاهر الكردي :التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم ،(دت) ، ج2 ،ص 141.

[3] بحشل : المصدر السابق ،ص24، 25 .

[4] طاهر راغب حسين : المرجع السابق ، ص127.

فالعملة تعبر عن سيادة الدولة وقدرتها فكلما كانت الدولة قوية اقتصاديا عاد ذلك بالمنفعة والإيجاب على النواحي السياسية والعلمية وغيرها فتكون عملتها مصدر اعتزاز وفخر.

لقد كان تعريب العملة من أهم الإنجازات الإسلامية وتأثيراتها التي أدت إلى إستقلال الإقتصاد الإسلامي وثبات الهوية الإسلامية والعربية ، وبذلك تعتبر العملة علامة من علامات قوة التجارة الأموية .

كما يمكن الوصول إلى نقطة هامة ، وهي أن العملة الأموية مثلت النموذج الحقيقي الإسلامي من خلال ضرب العملة الذهبية و الفضية الأموية ، وبالتالي عوض الدينار والدرهم منظومتان نقديتان كانا متباعدتين ، فقد كان الدينار البيزنطي عملة التجارة الكبرى في المجال الذهبي ، في حين كان الدرهم الفاسي عملة التجارة الكبرى في المجال الفضي[1].

ومما تقدم عرضه وهو أن تعميم التعامل بالنقود في جميع الأقاليم الأموية ساعد على الإستقرار الإقتصادي وتطور الأنشطة التجارية وانتعاشها .

إن قوة عملة الدولة تعكس أحوالها من الناحية السياسية أو المذهبية أو الاقتصادية فهي تسلط الضوء على الحالة الاقتصادية للدولة من انتعاش أو ركود، لأنه من خلال قيمة العملة وقوتها نستطيع أن نتوقف على مدى قوة النظام الاقتصادي في دولة ما وحظها من الرفاهية والتقدم.

ثالثا- نشاط السفتجة و الصك والصيرفة:

1ـــ نظام السفتجة :

تعتبر علاقة نظام السفتجة بالأسواق من أساليب ووسائط التعامل المالي الذي كان شائعاً ومألوفاً في المؤسسات والمعاملات التجارية ، حيث نجدها في الأسواق عند التجار

---

[1] لومبارد موريس : المرجع السابق، ص 155-156.

الصرافين والتجار الأجانب وعامة الناس إذ لم يقتصر استخدامها على هذا وفقط بل في تصفية الحساب بين مدن وأقاليم عدة دون الحاجة إلى نقل النقود[1].

وبالعودة لمفهوم السفتجة : هي كتاب صاحب المال لوكيله أن يدفع مالا لحاملها، فيأمن بها المخاطر المحتملة في الطرق ويستفيد من الأمن ، وقيل : هو أن يعطي أحدا كتابا(سفتجة) بمالا ويقوم بأخذ المال في بلد المعطي فيوفيه إياه مقابل الكتاب ، بمعنى أخر : أن تعطي مالا لرجل له مال في بلد تريد أن تسافر إليه فتأخذ منه خطا (سفتجة) لمن عنده المال في ذلك البلد ، كي يعطيك مثل مالك الذي سبق أن دفعته قبل سفرك أي : أن تعطي مالا لآخر، وللآخر مال في بلد المعطي فيوفيه إياه فيستفيد أمن الطريق، وهو ما يعرف اليوم بالسندات، كما يمكن أن نقول عنها محررات يكتبها التجار أو الصيارفة، أو المشتغلون بالأعمال المالية والتجارية بقيمة المبالغ التي يأخذونها، وتكون قابلة للصرف في أي بلد لأحد عملائهم[2].

وقد توسع في استعمالها واستخدامها في المعاملات التي تتم داخل الأسواق وخارجها، حرصا منهم على تطوير التجارة وتسهيل المعاملات التجارية و استخدمت السفاتج (الحوالات) كوسائل مالية في التعامل التجاري، وهناك إشارات تدل على أن استخدام السفاتج ظهر في وقت مبكر في الدولة الإسلامية، فقد تم استخدمها من قبل ابن الزبير في مكة الذي كان يقدمها التجار القادمين من العراق إلى مكة ، ويظهر أنها يجب أن تكون موقعة ومختومة حتى تكون سارية المفعول بالتالي يجب أن توقع أو تختم حتى تصرف في البلد الذاهب إليه.[3]

---

[1] قيس حاتم هاني الجنائي:استخدام السفاتج في النهج الإقتصادي العربي الإسلامي ، مجلة كلية التربية الأساسية،جامعة بابل ،عدد1 ،2009 ، ص286.

[2] الفيروزأبادي: القاموس، المصدر السابق ،فصل السين،ص193. الزبيدي: تاج، المصدر السابق،ج6،ص39 . محمد عمارة: المرجع السابق ، ص290.

[3]عبد الله بن حسين الشريف : المرجع السابق ،ص 466.

وكانت الغاية من استخدام السفاتج في المعاملات التجارية والمالية ، هو نقل الأموال بين الأقطار والمدن الإسلامية وهذا بهدف منع تعرض الأموال لمخاطر الطريق من السرقة وغزو اللصوص ،بحكم أنها محمية من الضياع والسرقة ، فهي بهذا وسيلة حلت دون إجراء الدفع بالعملات المعدنية في الأماكن البعيدة ، سواء من طرف الدولة أو الأفراد، وتجنب هدر المال و التقليق من نفقات الطريق لإيصال الأموال، و التعامل بها يكون أضمن لوصول الأموال وبعيدا عن المخاطر وتستعمل السفاتج من قبل التجار لتصفية حساباتهم بين الأقطار المختلفة بكتابتها على وكلائهم، كما تستعمل لتسوية الديون في المعاملات التجارية في القطر نفسه. (1)

ويمكن القول أن استخدام السفتجة يشبه اليوم إلى حد بعيد عملية تحويل الأموال بين مراكز البريد والبنوك .

واستخدمت السفتجة في عمليات البيع والشراء واقتراض الديون بهذا أصبح من الممكن بنظام السفتجة تحويل الدين من شخص لآخر و تصفية الحساب بين مدن مختلفة دون الحاجة إلى نقل النقود، وكان بمقدور التاجر أن يقترض سفاتج من بيت المال ليشتري بها بضائع في تلك المقاطعة ثم يدفع ما اقترضه إلى بيت مال المقاطعة الأخرى(2).

وكان من طرق استخدام الحوالة أن تكون بين طرفين أو ثلاثة ، حيث يتفاهم شخصين على إحالة الدين إلى شخص آخر في بلد آخر في إطار عملية تصفية حسابات للديون، وهكذا بفضل السفتجة يتم التوافق بين الدائن والمدين في مكان غير بلد الدائن على أن يستوفي

---

(1) الجهشياري: الوزراء والكتاب ،ص64 . صالح أحمد العلي: التنظيمات ، ص294. نخبة من الباحثين العراقيين: حضارة العراق، ص333.

(2) صالح أحمد العلي: التنظيمات، ص294. حضارة العراق: تأليف نخبة من الباحثين العراقيين، دارالجيل، بيروت،(دت) ، ج5،ص 333، 334.

الدائن ديونه في بلده حيث للمدين مال هناك ، وقد كانت عمليات الإستدانة في العصر الأموي تأخذ طابع رسمي تنظيمي ودقيقا يحتوي على شروط والتزامات .[1]

وهكذا نجد أن السياسة المالية للدولة الأموية في حد ذاتها استخدمت هذا النوع من التعامل التجاري وذلك لتسريع التعاملات، والحفاظ على أموال الرعية والدولة في آن واحد.

إذ تطور استخدام السفاتج كأوراق مالية تجارية، في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك، فلم يعد يرتكز استخداماتها على كونها حوالات نقدية وحسب ، بل استخدمت كحوالات لسلع العينية كالإبل وغيرها، فقد ورد أن الشاعر نصيب لما مدح عبد الرحمن بن الضحاك الفهري عامل الخليفة يزيد بن عبد الملك على المدينة، أهداه عشرة من الإبل وكتب سفتجة أي حوالة مختومة من قبله إلى رجلين من الأنصار بتسليمها له، فذهب بالسفتجة إليهم واستلمها منهم.[2]

كان استعمال السفتجة ذو فعالية كبيرة في تسهيل عمليات التبادل التجاري وتوسيع المجال أمام حركة التجار وخاصة اذا علمنا إتساع أرجاء الدولة الأموية الكبير[3] كان لابد من إستخدام هذا النظام لتفادي حوادث الطريق المختلفة .

---

[1] السرخسي شمس الدين : المبسوط ، دار المعرفة ، بيروت، لبنان،1989م ،ج19، ص37 . عاطف رحال : المرجع السابق ،ص 100.

[2] عبد الله بن حسين الشريف : المرجع السابق ،ص464، 465.

[3] عاطف رحال : المرجع السابق ،ص 100، الدوري: تاريخ العراق الإقتصادي،ص200.

2 ــ نظام الصك[1]:

يعتبر الصك وسيلة من وسائل المعاملات المالية ومن وسائل الإئتمان والضمان، و الصك وسيلة معروفة منذ بداية عهد الإسلام حيث استعمل في العديد من الأمور فقد كانت الأعطيات والأرزاق تدفع بواسطة الصكوك إذ يرجع استخدام الصك إلى عمر بن الخطاب أول من صك حينما أمر زيد بن ثابت أن يكتب للناس صكاكا من قراطيس وختم أسفل الصكاك، وكان يراعى فيه بعد تحريره ألا يحصل فيه إضافات غير متفق عليها، وبهذا يكون نظام الصكوك معروفا منذ حقبة صدر الإسلام وما تبعها، وهو في الأصل سند دين ، حيث كان القرض إذا كتب عقارا كضيعة مثلا كتب صكا بشرائها .[2]

وفي العهد الأموي عرف بطبيعة الحال إستخدام الصكوك على التجار وكما كان هو الحال فقد كان الوالي زياد بن أبيه يقول : < لأن يجاور أحدكم أسداً في أجمة خير له من أن يجاور تاجراً إذا شاء أن سيلفه أسلفه واكتب عليه صكاً >[3]، ولعل يرجع استعمال الصكوك على التجار يرجع إلى ضمان وتحصيل أموال من التجار .

كما كان على سعيد بن العاص ديون تبلغ تسعين ألف دينار مسجلة عند غرمائه بالصكوك، كما أورد أن يزيد بن المهلب اشترى مؤنا وكتب صكا للبائع، كما أن المنح المالية

---

[1] الصك (الشيك) :لفظ فارسي معرب معناه "الكتاب" وجمعه أصك وصكوك و صكاك الذي يسجل فيه أرزاق الناس وتعني أمرا خطيا يدفع بواسطته مقدار من المال إلى الشخص المسمى فيه، وقد استخدم الصك أحيانا كوسيلة لدفع الأموال إلى مستحقيها بعد أن يوقع عليه الشخص المخول بذلك إيذانا بصرف المبلغ المدون فيه. ابن منظور: لسان ،ج 28،ص2475.الفيروز آبادي: القاموس ،ص946. الزبيدي: تاج ،ج 27، ص243. محمد عمارة: المصدر السابق ، ص332. الدوري :تاريخ العراق الإقتصادي ، ص200.

[2] أدم ميتز : الحضارة ، ،ج2،ص330 .

[3] البلاذري: الأنساب ،ج5، 213.

والهبات التي كان يهبها المسئولون الأمويون إلى المقربين منهم وحاشيتهم كانت في بعض الأحيان تتم بالصكوك[1].

فلما أراد يزيد في فترة الخليفة سلميان بن عبد الملك أن يطعم الناس وشراء الأمتعة الكثيرة فقد صك عليها صكوكاً[2]، وكانت هذه الصكوك تكتب بمبالغ مالية كبيرة ، ومنها ما يقدر بمائة ألف دينار[3].

وقد إنتشرت ظاهرة استعمال الصكوك بين التجار والناس والدولة وقد شكل هذا النشاط ربحا للتجار، فقد ذكر عن فترة مروان بن الحكم أن الناس كانت تتبايع بالصكوك بينهم قبل أن يستوفوها ، فذهب يزيد بن ثابت وأحد صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم ودخلوا إلى مروان فقالا له : أتحل بيع الربا يا مروان ، قال: أعوذ بالله وما ذاك؟ ، قالا : تلك الصكوك يتبايعها الناس ثم يبيعونها قبل أن يستوفوها ،فأرسل مروان حرسه يقومون بتتبعها وانتزاعها ، وإعادتها إلى أصحابها، [4] و كان باستطاعة هؤلاء التجار أو أي شخص له صك صرف صكوكهم عند الصرافين ، مقابل درهم[5] .

و يتضح مما تقدم أن ظاهرة استعمال الصكوك تطورت في الدولة الأموية بتطور ظروفها الداخلية من تطور الحاصل في النقد وإصدار عملتها الخاصة ضف إلى ذلك توسعا شرقا وغربا ؛ وبالتالي ساهمت الصكوك في تسهيل عمليات البيع والشراء والإستدانة ،كل

---

(1) البلاذري: أنساب، ج12،ص279. ابن عساكر: المصدر السابق،ج 16،ص 148،149. ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق ، تحقيق: رياض عبد الحميد مراد ، مراجعة روحية النحاس، دار الفكر، ط1، دمشق، 1984،ج1،ص33. عاطف رحال: تاريخ بلاد الشام، ص187 . صالح أحمد العلي: التنظيمات، ص294 . حضارة العراق: تأليف نخبة من الباحثين العراقيين، دار الجيل، بيروت، دت ، ج5،ص332.

(2) ابن مسكويه أبي علي أحمد بن محمد بن يعقوب(ت421هــ): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق : سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت،2003 ،ج 2،ص292.

(3) الطبري: تاريخ ،ج6،ص 524.

(4) ابن الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، ص 114.

(5) الدوري :تاريخ العراق الإقتصادي ،ص 195.

هذا ساهم في ازدياد حجم التجارة الداخلية والخارجية، فقد استعملها الخلفاء والولاة الأمويون والتجار وعامة الناس في أسواق الدولة الأموية وأقاليمها.

كما ساعدت الصكوك في توفير الوقت والجهد وحلت مكان النقود في كثير من الأحيان ، ولاسيما في الوقت الذي لا تتوافر فيه الأموال نقدا من جهة ، ولكونها أوراق مختوم عليها وبالتالي فهي مضمونة لتحصيل الديون واستيفائها ورجعت بالإيجاب على المردود الإقتصادي.

كان ضروريا أن تطور الدولة الأموية النظم والوسائل العملية التي كانت مأخوذة عن العنصر غير العربي لضمان حركية تجارتها كون الدولة الأموية مسؤولة عن النشاط الإقتصادي والتجاري وتتكيف بحسب تطور الأوضاع في الدولة ، حيث أن المعاملات من بيع السلع وشراء تجاري كانت بحاجة إلى أموال وسرعة تنقلها والسهر على أمنها ، خاصة بعد ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في الدولة الأموية، لذا كان لابد من وجود الصرافين الذين عرفوا جل صور التعامل المالي التي ظهرت في العصور القديمة بصورة بدائية وغير منظمة تنظيما تاما وفيمايلي حديث عن الصيرفة .

2 ـ الصيرفة : [1]

كانت الحاجة ملحة و ضرورية لمراكز الصرافة أو الصرف، لاسيما أن الحركة التجارية في الدولة الأموية عرفت إتساعا كبيرا إذ عرف عن الصرافين أنهم يملكون

---

[1] الصيرفة : من التصرف وجمعها صيارف وصيارفة وكانت توكل مهمتها إلى الصيرفي وهي فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار حيث كل واحد يصرف منهما يصرف عن قيمة صاحبه ، والصرف بيع الذهب بالفضة لأنه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر، ويعود تاريخها إلى للعهد البابلي، وقد اشتهر آل ايجيبي بأعمالهم الصيرفية التي بدأت عام 685 ق.م. واستمرت حوالي أربعمائة سنة، وكانوا يقومون بالقروض والعقود التجارية والمالية والبيع بالنسيئة، والتحويل من مدينة إلى أخرى ، وعرفت أيضا في المدائن في العهد الساساني أقلية مسيحية برعت في الصيرفة حتى صارت الواسطة الوحيدة بين فضة الفرس وذهب الرومان، واشتغلت بعقد القروض لتسهيل التجارة، .ابن منظور : المصدر السابق،ج27،ص 2435.الدوري : تاريخ العراق ،ص ،194.

كميات كبيرة من النقد سواء ما كان منها دراهم فضة أو دنانير ذهب أو فلوس نحاسية ، كما أنهم يقومون بعملية تبديل النقود الزائفة منها بالنقد السليم الجديد ، كما أن لهم دور كبيرة في نشر النقود العربية الإسلامية الجديدة وعليه:

لذلك كانت سياسة الدولة الأموية تلح على ضرورة التأكد على سلامة التداول النقدي ، وخلوه من الزيف، حيث قال بعض العلماء: " إنفاق درهم زائف أشد من سرقة مئة درهم ، لأن السرقة معصية واحدة وقد تمت وانقطعت ، أما إنفاق الزائف بدعة يعمل بها فيكون عليه وزرها، وقد كان السلف رضوان الله عليهم يتعلمون علامات النقد نظرا لدينهم لا لدنياهم"[1] ،والصرف كما هو معلوم بيع الثمن بالثمن بشروط خاصة تحددها حالة الأسواق، وقد تولى الصرافون في أسواق عملية تبديل النقود من فئة إلى أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية ذهبية أم فضية[2].

وهكذا قامت الدولة الأموية بجعل لها مكاناً خاصا بها في السوق ، فقد ورد عن الحجاج بن يوسف الثقفي عند بناء مدينة واسط وتخطيطها جعل فيها لكل أهل تجارة صراف خاص بهم[3] ليضبط عملية الصرف، ويمنع ترويج النقد المزيف ، خاصة أن الوافدين على السوق قد لا يعرفون نقد البلد فيقعون فريسة لظلم تبديل التجار لنقودهم[4]، وكما عرفت مكة وجود الصيارفة بها كانت قريبة من مساكن الصفا [5]

حيث كان الصيارفة غير ملتزمين بأحكام الربا كون أغلبيتهم من أهل الذمة وخاصة اليهود فقد كانوا يعلمون الربا وتعمدون أكله قال الله تعالى { وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ

---

[1] ابن الإخوة: المصدر السابق ،ص ص 125- 127.

[2] ابن منظور: لسان ،ج27،ص2435. الفيروزآبادي: القاموس ، ص827. الزبيدي: تاج ،ج24، ص18. نخبة من الباحثين العراقيين: حضارة العراق، ج5، ص 334.

[3] إبن الجوزي : المنتظم ، ج 6، ص 200. بحشل : المرجع السابق ،ص39

[4] ابن الإخوة القرشي : المصدر السابق ،ص 125.

[5] الأزرقي : المصدر السابق ، ج2، ص260. الفاكهي : المصدر السابق ،ج2،ص180.

أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}[1]، لذا من أراد الاشتغال بالصيرفة عليه معرفة أصول الشريعة الإسلامية ليتجنب الوقوع في المحظور ، وهنا يأتي دور المحتسب في العملية التنظيمية من خلال مراقبة وتفقد سوقهم التحري على أفعالهم فإن عثر بمن أربا أو تصرف في الصيرفة مما لا ينصه الدين الإسلامي عاقبه ويقوم بإخراجه من السوق، كما لا يحق لأحد من الصيارفة بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلا مثلا بمثل ، يدا بيد ، فإن أخذ الصيرفي زيادة على المثل أو تصرف بغياب الشاري أو البائع ونال سمسرة بدون علمهما أو علم أحدهما فإن الشرع حرم ذلك، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم أسلوب السمسرة بقوله: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»، كما لا يجوز بيع الخالص من الذهب والفضة بالمغشوش ولا بيع المغشوش بالمغشوش ، وعلى المحتسب أن ينتبه لجميع هذه الأمور ويلاحقها ويمنع التدليس فيها.[2]

وهكذا فقد عملت السياسية التجارية للدولة الأموية على توسع نشاط الصيرفة، والتي تعد من الأسباب المساهمة في تسهيل حركية التجارة وبالخصوص التجارة الخارجية ولكن شرط تجنب الربا ومتابعة نشاطهم من خلال تعين موظف خاص وهو المحتسب يقوم بمراقبة نشاطهم في الأسواق.

وكانت فعالية التجارة وازدهارها تؤدي إلى ازدياد تطور أعمال ودور المؤسسات المصرفية، فبعد أن كان الصيارفة يعملون في صرف النقود فقط أصبح دورهم بتطور معاملاتهم القيام بقبول الودائع أيضاً[3] .

---

(1) سورة النساء ، الآية 161.

(2) حلاق: دراسات، ص 78.

(3) الوديعة: هي كل ما يودعه الإنسان عند غيره سواء أموالا نقدية أو قطعا من المجوهرات أو معادن النفيسة .محمد عمارة: المرجع السابق ، ص618.

ونتيجة لهذا تعرض الصيارفة إلى المخاطر منها تعرضهم لإفلاس وهذا بسبب المودعين لديه الذين قاموا بسحب جميع أموالهم ، بحيث في ذلك الوقت لم يستطع المصرفي تحصيل أمواله من الذين إستدانوا منه في الوقت المناسب[1] .

وعلى العموم يمكن القول أن الصيارفة في العهد الأموي كانت شبيه بالبنوك اليوم ، وعليه فإن تجارتها لها هامش ربح كما لها هامش خسارة، كما ظلت أهمية الصيرفة وأسعار العملات مهمة جدا للتجار فكانوا عليهم معرفة أسعار الصرف في أعمالهم التجارية، وقد اقترض الناس من الصيارفة، وأودعوا أموالهم لديهم.

وعليه أصبح الناس يقبلون على المصارف التي تقرضهم الأموال وتسهل عليهم الدفع خاصة في مواسم الحج التي يقترض في أيامها التجار النقود من المصارف من أجل شراء المواشي والمتاجرة بها.[2]

وكانت للصرّاف مهمة تقييم النقود من حيث جودتها و وزنها ، وهذا يرجع إلى تداول العملات وتعددها [3]

فقد كانت لهم أساليبهم الخاصة في فرز النقود الكاملة الوزن والعيار[4] ، والنقاوة عن النقود المغشوشة كلمس القطعة النقدية وتذوق طعمها أو فحصها بمادة كيميائية[5]، وبالتالي

---

[1] عاطف رحال: المرجع السابق ،ص99

[2] إبراهيم عبد العزيز الجميح : مظاهر النشاط الإقتصادي في العصر الأموي ، مكتبة الملك فهد،(دط)،ص173.

[3] الدوري :تاريخ العراق الإقتصادي ، ص 194 .

[4] العيار: هو النسبة بين وزن المعدن الموجود في قطعة السكة ووزنها الكلي . محمد عمارة : المصدر السابق، ص 400.

[5] الجاحظ عمرو بن بحر (ت255هـ): الحيوان ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،ط2، 1965،،ج3،ص 434 . ابن الجوزي: المنتظم، ج6،ص200 . ابن بحشل: المصدر السابق، ص39 . عاطف رحال: المرجع السابق، ص168 . الدوري: تاريخ العراق، ص192. صالح أحمد العلي: المرجع السابق ، ص279.

فهي مهمة في غاية الأهمية بالنسبة للمعاملات التجارية وكانت عملية صرف الأموال تعتمد على النقود وحالة السوق وللاعتبارات التجارية [1] ،وبالتالي فإن حالة السوق ونشاط حركية البيع والشراء له أهمية كبيرة في نشاط الصيارفة وفي حالة العكس فإن النشاط المصرفي يعرف نوع من الركود والخسارة .

وتشير بعض المصادر أن من السياسيات التي طبقتها الدولة الأموية في مجال الصيرفة، أن سمحت لكل فئات وطبقات المجتمع بمزاولة هذا النشاط دون تمييز بين فئة و أخرى في أسواق البصرة والكوفة و واسط، حيث زاول مهنة الصيرفة المسلمون أيضا وأهل الذمة[2] على حد سواء ومن الموالي ومنهم عبيد الصيد الصيرفي[3]، خاصة إذا علمنا أن مهنة الصيرفة نقلها المسيحيون واليهود الذي اختاروا هذه المهنة التي تمكنهم وثرواتهم من التحكم برقاب المجتمع، لأنها تتعلق بالأمور المالية و الإقتصادية[4] وجعلوا مركزهم الكوفة في العهد الإسلامي بداية ، واشتغل الصيارفة في الكوفة بتحويل الدنانير إلى دراهم والعكس، وبحل مشكلة تنوع و جودة النقود من العملة الواحدة واختلاف أوزانها بصرف هذه الأنواع

---

(1) الدوري : تاريخ العراق ،ص 194.

(2) أهل الذمة : هم غير المسلمين المقيمين في أرض الإسلام الذين لهم عهد وضمان من اليهود والنصارى ومن ألحق بهما يأمنون بموجبه على حياتهم وحريتهم وأعراضهم وأموالهم ودينهم بكل رحمة وسماحة، حيث يقرون على كفرهم بالإسلام ويدافع عنهم كباقي الرعايا المسلمين مقابل دفع الجزية، للدولة الإسلامية، وبذلك أصبحوا أهل ذمة. ابن عساكر : المصدر السابق ، ج2، ص 185. علاء الدين الكاساني: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط 2 ، بيروت،1986ص 110. عثمان جمعة ضميرية: أصول العلاقات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني دراسة فقهية مقارنة ، دار المعالي، ط 1، الأردن،1999 ،ج1ص 434.

(3) البلاذري: الأنساب ،ج 13، ص244. الجاحظ: المصدر السابق ،ج 3،ص434 . الدينوري: الأخبار، ص 256. الدوري: تاريخ، ص 194. نخبة من الباحثين العراقيين: حضارة العراق،ج 5،ص334. الخربوطلي علي حسن: تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، دار المعارف، القاهرة، 1959ص 363.

(4) حامد محمد الهادي الشريف: أحوال غير المسلمين في بلاد الشام حتى نهاية العصر الأموي ، أمانة عمان الكبرى ، عمان ، الأردن،2007،ص59.

بعضها بعض حسب حاجات أصحابها، وكان لصيارفة الكوفة فضل كبير في تقدم نظام الصيرفة في الشام و العراق[1] .

أدت المصارف دورا هاما في الحياة التجارية من خلال إعطاء القروض ، الذي يلبي حاجة التجار من الأموال عند الحاجة وبهذا ساهمت في تسهيل العمل التجاري بالأسواق الأموية ولتجار كذلك ، وبالمقابل كان إزدهار التجارة الأموية ساعد في تطوير عمل المؤسسات المصرفية[2].

وبالتالي هنا تظهر علاقة شبيه بميزان تجاري بين المصارف و الإقتصاد الأموي ، بحيث ساهمت الصيرفة في تسهيل حركية التجارة وتداول العملة من جهة ، في حين ساهم التطور الإقتصادي الأموي زيادة في نشاط وفوائد المؤسسات الصيرفة من جهة أخرى .

حيث ذكرت المصادر الحالات التي دفعت التجار وعامة الناس وكذلك الصيارفة إلى التعامل بموضوع الصرف ، مثل بيع تاجر بضاعة ما في مصر بدراهم ذلك البلد واستيفاء أثمانها بمصدر آخر من دراهم أخرى، أو سداد أحد الناس دينا عليه بدراهم أخرى غير الدراهم التي استدانها أصلا، أو قدوم تاجر ما إلى مصر ومعه دراهم أو دنانير أخرى مستعملة في هذا المصرف [3]

ويبدو أن الصيارفة قاموا بدور الواسطة بين الناس ودور الضرب في الأمصار ، ولا شك أن أمور الصرف قد أخذت بالتبلور والتطور وتنشط بالوضوح وبخاصة بعدما قام الأمويون بضرب الدراهم والدنانير الإسلامية أيام عبد الملك بن مروان أين أصبحت السيولة المالية متوفرة.

---

[1] أنور الرفاعي : الإسلام في حضارته ونظمه الإدارية والسياسية و الإدارية والعلمية والإقتصادية والفنية ،دار الفكر،ط3 ، دمشق، 1997،ص ص320و325. الدوري : تاريخ العراق ،ص 194.

[2] عاطف رحال : المرجع السابق ،ص 99.

[3] إبن عساكر : المصدر السابق ، ج12،ص 328،329.

وقد كان الخلفاء يوصون الولاة بالتجار على اعتبار أنهم من أهل الإنتاج الذين يمدون الناس بالمنافع ،حيث حرص الخلفاء الأمويون على سلامة الرعية و التجار وسلعهم[1] ، وبذلك كانت قواعد التجارة الداخلية للدولة الأموية تقوم على قاعدة الثقة والأمان والحرية ، تشجيعا منها لممارسة حرية التجارة ، وبهذا يمكن القول من خلال ما تقدم أن الدولة الأموية لم تضع أي قيود على نشاط المصارف مع التقيد بالتعاليم الإسلامية فيما يخص نشاطهم بدليل السماح لأهل الذمة والعرب على حد سواء فيما يتعلق بمزاولة هذا النشاط، والظاهر أن أهل الذمة برعوا فيها ، وأصبحوا ينالون أرباحا طائلة جراء عملهم هذا.

وفي إطار بحثنا عن الصيرفة صادفتنا كلمة الجهبذة التي ارتبطت بكلمة الصيرفة ، وقد اختلف المؤرخون في وظيفتها و تغير مدلولها مع الوقت حسب تطور الوظائف ، وبالتالي لا يمكن حصرها في معنى واحد حيث اختلف فيها على أنها كاتب خراج أو صاحب صرف، حيث أن الجهبذ[2] كان معروف لدى الساسانيين كاتب خراج ويرجع إلى أقدم العصور إلا أن الجهابذة كانوا معروفين عند المسلمين في بداية العصر الأموي زمن الخليفة معاوية بن سفيان [3].

و جاء أن الجهبذ هو الصيرفي في النقود والصروف أو صاحب مصرف حيث أن ديوان الجهبذة هو ديوان الصيرفة [4]. وبالتالي هما اسمان لمسمى واحد.

وجاء في تعريف آخر أن المشتغلين بالجهبذة وهم النقاد للنقد من الذهب والعارف بتميزه من الجيد ومن غير الجيد وهو الصيرفي[1].

---

[1] الرضي أبو الحسن محمد : نهج البلاغة ، شرح وتحقيق: محمد عبده ، دار الذخائر، ط1 ، إيران ، 1412هـ، ج3،ص83.

[2] الجهبذ : بفتح الجيم وسكون الهاء وفتح الباء ، ويعود أصلها إلى كلمة فارسية الأصل والجمع جهابذة ، هو الخبير ، العارف بالأمور وطرق النقد . الفيروز آبادي : القاموس ، ص332 . عمارة محمد : المرجع السابق ،ص 160.

[3] الجهشياري :كتاب الوزراء والكتاب، المصدر السابق ،ص24.الدوري :تاريخ العراق،ص 187

[4] قدامة : الخراج ، ص66.

و ذكر ادم ميتز عن كلمة الجهبذ بأنها الصيرفي ،حيث أن الجهابذة الذين كانت لديهم أسعار العملات كما أشار إلى تعامل الجهابذة بالصكوك [2]، حيث يرى الصيرفي هو نفسه الجهبذ.

وعليه فإننا تطرقنا للجهبذة للتنبيه كونها ظهرت في بداية العهد الأموي وهي تحمل نفس كلمة الصيرفي التي استخدمت وكانت شائعة أكثر في العهد الأموي أكثر من كلمة الجهبذة التي سوف يكون لها شأن آخر وتطور في الوظائف في فترات لاحقة من الدولة العباسية.

رابعا : طبيعة الأسعار في الأسواق:

تعد مسألة الأسعار من المسائل الجوهرية التي لا غنى عنها لمعرفة السلع المختلفة في الأسواق وأسعارها من حين لآخر، في حين أن هناك عدة اعتبارات تدخل في قياس هذه القيمة، فقد تقاس وفقا لفائدة الشيء وأهميته، أو وفقا للعمل المبذول من أجل إنتاجه أو جلبه،أو حسب قانون العرض والطلب ويراعى في هذا عامل الزمن الذي يلعب دورا في قياس قيمة السلعة فالأسعار بصفة عامة ترتفع وتنخفض نتيجة عدة عوامل تؤثر عليها منها:

يرى ابن خلدون أن من العوامل المتحكمة في أسعار السلع في قوله:" أن الأمصار الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجاته"، ولا يغفل ابن خلدون دور المكوس في موضوع الغلاء فيذكر ثم تزيدها– الأسعار–غلاء" و ينبه أيضا إلى أن" التجار يحتسبون دخلا على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى في مؤن أنفسهم فيكون العكس

---

(1) عمارة محمد : المرجع السابق ،ص 160.

(2) أدم ميتز : الحضارة ، ج2،ص 301،300.

لذلك داخل لا في قيم المبيعات وأثمانها،كما يعتبر الإحتكار[1] من العوامل المساعدة على ارتفاع الأسعار، حيث يعمد بعض التجار إلى حبس سلعة من السلع وإلى جمعها من الأسواق حتى تشتد حاجة الناس إليها، ويدفعون في سبيل الحصول عليها سعرا أغلى[2] ، فينزل بها محتكروها إلى السوق وليس فيها منافس فيعرض الثمن الذي يقدره ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال" :من احتكر فهو خاطئ"[3] ، وعن ابن عمر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم<< من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى ، وبرئ الله منه ، و أيما أهل عرصة ظل فيهم امرؤ من المسلمين جائعا فقد برئت ذمة الله عزوجل >> ، وعن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم << الجالب مرزوق والمحتكر ملعون >> [4]حيث ذكر ابن خلدون أن الأمصار يحدث فيها الغلاء الفاحش الذي يعود إلى أسباب كثيرة منها كثرة الحاجة[5].

و قبل المضي في الحديث عن الأسعار في الدولة الأموية يتبين أن الأسعار تتحكم فيها ظروف طبيعية ، وأخرى بشرية كالإحتكار والحروب، وهذا ما يدعونا للتساؤل عن حكم التسعير[6] في الإسلام ؟.

---

(1) الاحتكار: يقال في اللغة: حكرا بالشيء، استبّد به واستقل، وأصل المعنى الجمع والإمساك. ويقال : احتكر و تحكر الطعام: جمعه وحبسه عن البيع ليقل فيغلو سعره ، والاحتكار حرام شرعا لورود النهى الجازم عنه في الأحاديث الشريفة، فالنهي يفيد طلب الترك، وذم المحتكر بوصفه أنه آثم وخاطئ، والمحتكر هو من يجمع السلع انتظارا لبيعها بسعر غال، بحيث يضيق على المواطن شراؤها، فبناء على هذا يكون الاحتكار هو الاستبداد بحبس البضاعة كى تباع بالكثير من الأموال .الشيرزي : المصدر السابق ، ص 217،218.

(2) ابن خلدون : المقدمة ، ج2،ص35.

(3) الحسن محمد أبو الهدى :أحكام التسعير في الفقه الإسلامي،دار البشائر الإسلامية، ط 4، بيروت ، 2000م، ص137.

(4) الفاكهي : المصدر السابق ،ج2،ص49،50.

(5) ابن خلدون : مقدمة ،ج1 ،ص36،37 .

(6) التسعير : وهو أن يأمر السلطان ونوابه أو كل من ولي أمور المسلمين آمرا أهل السوق أن لا يبيعوا إلا بسعر كذا فيمنعوا من الزيادة أو النقصان لمصلحة . الحسن محمد أبو الهدى، المرجع السابق ،ص 12.

فالأصل في التسعير النهي عنه شرعا، فقد روى ابن القاسم عن مالك :" أنه لا يجعل لأهل السوق سعرًا يبيعون عليه"، كما سئل يحيي بن عمر عن التسعير فقال :قال مالك:< لا خير في التسعير على الناس ومن حط من سعر الناس أقيم>[1].

وأن القول بجواز التسعير عند الحاجة إليه لا يعارض الحديث الوارد في النهي عن التسعير، قال عليه الصلاة والسلام : << إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمه في دم ولا مال>>[2] ، أي هو عمل بمناطه لأن النبي صلى الله عليه وسلم امتنع عن التسعير لكونه تسعيرا وإنما لعدم تحقق علة التسعير، لأن غلاء الأسعار لم يكن بسبب ظلم الباعة بل كان حالة طبيعية نتيجة ظروف العرض والطلب[3].

كما أجاز ابن رشد التسعير استنادا إلى ما قاله عمر بن الخطاب لرجل يبيع زبيبا إما أن تزيد في السعر وإما أن تخرج من سوقنا، ويكون التسعير على سبيل الذكر على الجزارين بقدر ما يرى من شرائهم فيلزمهم بسعر يبيعون به أو يخرجوا من السوق، ومن الأمور التي لا تسعر سلع أهل الحرف لتفاوت صنعتهم من حيث الجودة والرداءة، وهو قول ابن عرفة، كذلك لا يسعر على الجالب والمحتكر حيث يأمره بإخراج الطعام إلى السوق بعد الإحتفاظ بقوت عياله ويبيع كيف يشاء.[4]

وعليه فقد ارتبطت الأسعار في الدولة الأموية كغيرها من النظم الحكومية غالبا بالوضع الاقتصادي سواء الزراعة أو التجارة فترتفع الأسعار وتنخفض متأثرة في ذلك بعوامل كثيرة منها كثرة العرض والطلب، كما كانت تتأثر بالأحوال السياسية والعسكرية والاجتماعية التي تتعرض لها الدولة الأموية فتأتي الأسعار انعكاسا لتلك الظروف.

---

[1] المجليدي :المصدر السابق ، ص ص 47-50 . الخربوطلي : الحضارة ،ص200.

[2] الحسن محمد أبو الهدى : المرجع السابق ، ص 158.

[3] احمد حسن : التسعير في الفقه الإسلامي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،ع 4 ،مج 22 ، ج1 ،2006 ،ص468.

[4] المجيدي : المصدر السابق ،ص ص50 -53 .

كانت هناك أسباب لها تأثير غير مباشر على الأسعار في الدولة الإسلامية ، فقد كانت تفرض ضرائبها من الزراع نقدا وعينا ، حيث أن الدولة الأموية كانت تدفع الرزق لمستحقيه نقدا وعينا من الحنطة والشعير وغيرها في دار الرزق التي بناها زياد بن أبيه بالبصرة[1].

لقد اتخذت السلطة الأموية بعض التدابير التي تدخل في إطار سياستيها التجارية لمعالجة أزمات الغلاء وارتفاع الأسعار، ومحاولة التخفيف على كاهل المواطنين، حيث نجد معاوية بن أبي سفيان راع القدرة الشرائية ومنع في عهده الإرتفاع الفاحش في أسعار السلع الأساسية و منع حالات الإحتكار[2].

و لا شك أن ذلك خفف على كاهل الناس خاصة في أوقات الأزمات والحروب والتي تمتاز غالبا بارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية خاصة الأساسية منها:

ولكي تضمن الدولة الأموية سياسة سعرية ملائمة ومناسبة لكل فئات المجتمع وعدم التلاعب فيها، فإنها كانت دائمة الحرص والمراقبة للأسعار، ويذكر أن زياد بن أبيه كان كل جمعة يسأل عن الأسعار[3] ومراقبتها ليحاول منع التلاعبات [4]، واستغلال التجار لحاجة الناس وتشير المصادر أنه عمد إلى عقاب التجار الجشعين[5] وهو ما أدى إلى اعتدال الأسعار، وهذا دلالة على شدة حرصه واطلاعه الدائم والدوري في فترات زمنية قريبة على كل ما يحدث في ولايته.

كما كان يلجأ إلى إغراق السوق بالسلع من خلال تقديم قروض للتجار بهدف تخفيض أسعارها فيذكر البلاذري بأنه"غلا الطعام في عهد زياد فدفع إلى التجار مالا فابتاعوا به

---

[1] الطبري: تاريخ، ج5، ص222. الهمذاني ابن الفقيه أحمد بن محمد : مختصر كتاب البلدان ، مطبعة بريل ، مدينة ليدن ، 1302هـ، ص201 . صالح محمد الروايضة: زياد بن أبيه، ص172.

[2] الصلابي : المرجع السابق ، ج1،ص258.

[3] صالح محمد الروايضة: زياد بن أبيه، ص190. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق،ج5،ص336.

[4] صالح محمد الروايضة : المرجع السابق،ص 190.

[5] صالح أحمد العلي : المرجع السابق ،ص128.

طعاما وقال:زيدوا ربعا ربعا، فلما رخص الطعام ...ارتجع ماله"[1]، وقد أدى مرور هذه الضائقة إلى اعتدال مستوى الأسعار في البصرة.

كما كان زياد لا يسمح بأي احتكار من شأنه إرباك الأسعار في الأسواق وارتفاعها، فيذكر البلاذري أن شخصا سأل معاوية أن يكتب له كتابا "... بأن يخلي له سوق الطعام بالبصرة فلا يبيع فيها أحد غيره حتى يخرج ما في يده منه... فلما منع الناس من بيع الطعام غلا السعر، فركب زياد وهو شارب دواء... فأمر به فأنزل ... وقال اقطعوا يده فقطعت يده"[2]، ولاشك أن هذا الإجراء الذي طبقه زياد سيكون عبرة لكل من يحاول الاحتكار في الأسواق من جهة، وعودة السوق إلى جو المنافسة الشريفة من جهة ثانية .

وكانت الدولة تتخذ إجراءات غير مباشرة، تراقب من خلالها الأسواق منها أنها كانت تجبي الضرائب بالنقد والعين ، فتخفف عن الفلاحين الذين قد يضطرون لبيع محاصيلهم بأسعار رخيصة السداد ما عليهم من مستحقات للدولة ، وتوزع مجانا بعض المواد الغذائية من الأرزاق كالقمح من حلو وحامض، وكانت تدفع للتجار مالا وقت الغلاء ، ثم ترجعه منهم وقت الرخص [3]، أي كانت الدولة الأموية تقوم بعملية التدعيم لتمكين الناس من القدرة الشرائية ، ثم أن الحكومة كانت تدفع إلى الجنود وأسرهم مقدارا ثابتا من العطاء أي رواتب ثابتة للمقاتلين وعيالهم ، كان من شأنه أن يحدد القوة الشرائية لهؤلاء المقاتلة العرب مما يحدد القوة الشرائية للمستهلكين منهم ، كما أن ما تمنحه الحكومة لهؤلاء المقاتلة من الحنطة والشعير والزيت وغير ذلك كرزق شهري لهم ضيق مجال التلاعب في أسعار هذه المواد الضرورية للمعيشة ، واهتم حكام الدولة الإسلامية بالمحافظة على مستوى الأسعار.

---

[1] البلاذري: أنساب، المصدر السابق ،ج5،ص246. صالح محمد الروايضة: المرجع السابق ، ص190.

[2] البلاذري: أنساب ،ج5، ص246. حضارة العراق،ج 5،ص336. صالح محمد الروايضة: المرجع السابق ،ص188.

[3] البلاذري : أنساب ، ج 5 ، ص ص 227 و 245.

والملاحظ أنه قد عرفت بعض الفترات إرتفاع فاحش للأسعار ومنها الحرب بين ابن الزبير وعبد الملك بن مروان حيث عرفت مكة وضواحيها غلاء فاحشاً ، إلى درجة أصبح المحارب لا يقوى على حمل السلاح للغلاء وقلة السلع.[1]

فقد عرفت سنة (88هــ) في مصر غلاء في الأسعار في خلافة الوليد بن عبد الملك حتى تضايق منها الناس [2]، كما حصل غلاء في عهد عمر بن عبد العزيز فطالبه البعض بتحديد الأسعار وظل متمسكا بسياسته القائمة على الحرية الإقتصادية ، وقد ذكر في شأن ذلك أن رجلا جاء الخليفة عمر بن عبد العزيز فقال له: ما بال الأسعار عالية في زمانك ، وكانت في زمان قبلك رخيصة ،فقال له:إن الذين كانوا قبلي يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم ،فلم يكونوا يجدوا بدا من أن يبيعوا أو يكسد ما في أيدهم ، وأنا لا أكلف أحدا إلا طاقته ،فباع الرجل كيف شاء ،فقال له:لو أنك سعرت لنا، قال : ليس إلينا من ذلك شيء إنما السعر لله[3] ، و السبب أنه كان معظم الولاة الأمويين قبله يلقون كثيرا من الأعباء على الأهالي، وبخصوص أهل الذمة مما أدى إلى سوء أحوالهم ، فأقبلوا على بيع إنتاجهم الزراعي والصناعي مما أدى إلى النشاط التجاري من جهة ، وانخفاض الأسعار من جهة أخرى ، فقد زاد العرض على الطلب ، حيث يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم وزيادة العبئ عليهم مما كانوا يعجلون في بيعهم لسلعهم بالخسارة وذلك ليسدوا التكاليف الباهضة التي فرضت عليهم ، ولهذا كانت الأسعار رخيصة بسب زيادة عرض السلع زيادة غير طبيعية ، ولكن عدل عمر رضي الله عنه خفف الأعباء عن أهل الذمة والمسلمين على السواء فشعروا بالرخاء الاقتصادي ، فأقبلوا على التمتع بمحصولاتهم ومصنوعاتهم دون بيعها ، كما أقبلوا على شراء ما يحتاجونه من أنواع التجارة ، فزاد الطلب على العرض، وتمكنوا من تنظيم وعرض سلعهم في ظل الظروف الطبيعية للسوق واستحقوا الثمن العادل وإن كان مرتفعا في

---

(1) الفاكهي : المصدر السابق ، ج2،ص372.

(2) الكندي : الولاة وكتاب القضاة ، ص 73.

(3) أبي يوسف : الخراج ، ص132 .

عهد عمر مقارنة بعهد من سبقوه [1]، وكما إرتفعت الأسعار في زمن سليمان بن عبد الملك سنة(96هـ).[2]

واهتم هو الأخر بأهل الذمة وخفف عنهم خراجهم ، واهتم كذلك بأهل الثغور في زمن سليمان بن عبد الملك [3]، وعليه فإن الدولة الأموية كانت لا تتدخل في أسعار السوق إلا إذا حدثت حالات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، كالغش والإحتكار أو التجارة غير الشرعية ،أو بخس أو تطفيف في الميزان ، والإكتناز وغيرها من المحرمات ، كما راعت الدولة في عهده أصحاب الدخل المحدود من إرتفاع الأسعار ، وذلك من خلال نظام الزكاة في الإسلام الذي يفرض لهم حقوقا في أموال الأغنياء. [4]

وهذا ما يدعونا إلى الجزم بأن السياسة الاقتصادية للدولة الأموية كانت تقوم على الحرية الإقتصادية المبنية على النظام الشرعي الإسلامي الذي يحث على السير وفق ما كان يراعي التجارة الشريفة و دحر المحظورات مع المراقبة غير المباشرة التي تمس الأقوات ، كما أن تطبيق أحكام الدين كافية وكفيلة أن تساهم في تحقيق ثمن عادل للأسعار .

وللإشارة فإن موظفي الدولة كالولاة والمحتسبين و ما كان بأيديهم من صلاحيات في العصر الأموي إلا لا يمكنهم أن يسعروا السلع و غيرها سواء كان في حالة إنخفاض الأسعار أو ارتفاعها إلا في حالة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية التي تمس عيش الرعية [5] .

وعليه فإن السوق في العهد الأموي خضع لشروط مشتركة بين المشترين والبائعين و الدولة ، حيث أمرت الدولة المحتسب بمراقبة الأسعار وفق وما تقتضيه الشريعة والحالة التجارية و الاجتماعية ، وليس أن يقوم بتحديدها .

---

(1) الخربوطي : الحضارة، ص 201 . سيد قطب :السياسة ، ص65.

(2) الطبري : المصدر السابق ، ج6،ص518. ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج4،ص298.

(3) الفاكهي : المصدر السابق، ج5،ص 342.

(4) سيد قطب : السياسة ، ص68.

(5) البلاذري : أنساب ،ج5 ، ص145و233و246 .

ولإشارة فإن الخلفاء والولاة الأمويين تدخلوا في تسعير بعض المواد الضرورية ونخص بالذكر هنا أسعار المواد الغذائية اللازمة للناس في الغلاء من خلال الاهتمام بأسعار الأقوات فنجد الوليد بن عبد الملك كان عندما يمر في السوق يقف أمام باب القصاب ويسأله عن سعر اللحم و كان يمر في السوق البقالينين وسأل الناس عن ثمن حزمة البصل ، ثم يقول للبقال: زد فيها فإنك تربح ". [1]

هذا لا يمنع من وجود بعض التجاوزات والتحايل في الأسعار لبعض العمال و القادة في حروب الأمويين ، فقد استغلوا الحروب التي يترتب عنها ندرة في الطعام بين الجنود ، فقد كانوا يقومون بشراء السلع و رفع أسعارها، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، فقد قام عبيد الله بن أبي بكرة أحد عمال الحجاج على سجستان ، وخرسان ، أثناء قتاله مع رتبيل سنة(80هــ)، فحدث قحط في الناس إلى درجة أنهم أصبحوا يأكلون دوابهم في بلاد العدو ، فقام بشراء الطعام ثم بيعه لجيشه ، فكان القفيز بدرهم ، فأصاب الناس المرض ، وكان يبعث الحصرم فيضعه في أسواقهم ، ويبيعهم أياه ، فكان يقول <..هذا صالح لمرضاكم وباعتهم التبن غربالا بدرهم.[2]

كما أصاب المسلمين كذلك في وقعة الترك سنة (108هــ) جوع شديد فأرسل قائدهم أسد بن عبد الله كبشين مع غلام له ، و أوصاه أن يبيعهما إلى الجند بأكثر من خمس مائة .[3]

بالرجوع إلى هذه الحادثة فإن هذين القائدين استغلا أوضاع الجنود لمصالحهم المادية وتحكما في الأسعار وهي صفات لا يجب أن تتوفر في القائد المسلم ، كما أن الأسعار ترتفع في أوقات الحروب وهو ما يتيح للتجار فرصة التحكم بها .

و من خلال ما تقدم سنحاول إعطاء و ذكر بعض أهم أسعار المواد الغذائية الضرورية في العصر الأموي التي قدمتها لنا المصادر، والتي أظهرت تفاوتا في أثمانها

---

[1] البلاذري : أنساب ، ج8، ص ص 80 و 407 .ابن كثير: البداية والنهاية، ج12،ص609.

[2] البلاذري :أنساب ، ج7،ص307.

[3] الطبري : المصدر السابق ، ج7، ص44 ،45 .

وهذا راجع بطبيعة الحال للظروف السياسية والاقتصادية التي تشهدها الدولة الأموية ، وعليه لا يمكننا تعميم بعض تلك الأسعار التي تظهر في أوقات الغلاء ، كما أن بعضا منها دل على تحسن الأحوال الاقتصادية خاصة مع الرقابة التي حرص عليها الخلفاء الأمويون .

من تلك المواد الغذائية السلع الشامية كالكعك والدقيق والسويق التي كانت تصدر من الشام إلى مكة ،والتي بلغ سعرها درهم واحد و بلغ ثمن الدجاج الواحدة منها في مكة والحجاز عام **(70هـــ)**عشر دراهم والمد من الذرة كان يساوي عشرون درهما [1].

أما في واسط عام**(86هـــ)** وصل ثمن قسط الزيت في الجزيرة من تسعة إلى عشرة دراهم ويبلغ ثمن اثنان وعشرون من الدجاج بدرهمين و أربع وعشرون من الفروج درهم واحد ، في حين كان سعر السمن درهماً واحدا لإثنا عشر رطلا [2].

و بلغ ثمن أربعين رطلا من الخبز بدرهم ، ومئة وخمسون رطلا من اللبن هو الآخر بدرهم والسمك مئة رطل بدرهم أيضا[3]، وكذلك الحوت في الحجاز فيبلغ ثمن الواحدة منها درهما ، وكان يباع القمح بالصاع[4].

وكانت أسعار البصل تتراوح مابين الفلس والفلسين في مدينة دمشق[5] أما السكر فبلغت قيمته أربعة ألاف درهم [6].

أما أسعار النخيل فقد كانت رخيصة في البصرة مقارنة بالسلع الأخرى فكان أهل النخل يبيعون فسيلة بسبعين دينارا وكانت أشهر التمور تمور البصرة هي البرني .[7]

---

[1] الفاكهي : المصدر السابق ، ج2 ، ص369،370.

[2] الحموي : معجم البلدان، ج5، ص 350.

[3] نفسه، ج5، ص 350.

[4] الفاكهي : المصدر السابق، ج 2 ، ص 370، 371.

[5] البلاذري : أنساب ، ج8، ص ص80و407 .

[6] الأصفهاني : الأغاني، مطبعة دار الكتب ،(دط)، القاهرة ، 1950،ج 12، 224.

[7] العلي : خطط البصرة ،ص 34.

ونلاحظ من خلال بعض الأسعار المواد الغذائية الأساسية أنها كانت متقاربة ويوجد فوارق بسيطة فقط بين السلع ، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى ظروف السلعة من مناطق جلبها ومصاريف النقل ومخاطر الطرق وغيرها من الظروف .

وقد تكون الثمار و الفواكهة غالية الأثمان بعض الشيء من ذلك ثمن الرطب الذي كان في حدود الأربعين درهم[1].

ومن سلع الأسواق الأموية السلع الحيوانية من إبل وبقر وأغنام ، نظرا لحاجة الناس لها ، مما أدى إلى الزيادة في الطلب عليها , لذلك كانت تباع وتشترى بآلاف الدراهم والدنانير الكثيرة ، وهذا يرجع إلى تجارتها التي كانت رائجة، ولكن يراعى في ثمن الحيوانات اختلاف أعمارها، كما يصل ثمن الجمل خمس وعشرون دينار أو ثلاث مئة وخمس وسبعون درهما ، حيث ذكر عن عبد العزبز بن مروان أن راعي ضاعت منه إبل فعوضه بخمس وعشرون ديناراً عنها [2] .

أما فيا يخص أسعار بعض الملابس التي اشتهرت في ولايات الدولة الأموية كفارس واليمن ، والشام ومصر ، والتي تميزت بكثرة الطلب عليها ، نظرا لازدهار صناعة النسيج بعد الإصلاح النقدي كما أنها دلت في اختلاف أسعارها على اختلاف المواد المصنوعة منها والمهارة الفنية في طرزها فظهرت الملابس الخز والحرير الغالية الثمن والتي كانت تتراوح أسعارها مئة دينار والتي قدمت لعمر بن عبد العزيز وهو والي على المدينة ، إلا أنه طلب أرخسها وقد كانت قيمته أقل من الدينار.[3]

---

[1] البلاذري : أنساب ، ج8، ص80.

[2] الأصفهاني : الأغاني ، ج 1 ، ص 402،403 .

[3] البلاذري: انساب ، ج8، ص 128 . الفاكهي : المصدر السابق ، ج2،ص352.

وكانت الجبة المنسوجة بالذهب غالية الثمن حيث يذكر أن هشام بن عبد الملك اشترى واحدة بثمانين دينارا [1].

وكانت كسوة الشخص العادية في حدود ثلاثين ألف درهم[2]، وبلغت أسعار المطرف (الخز) في سوق الخزازين من مائتي درهم إلى أربع مئة[3] ، والحلة خمسمائة دينار [4]، وذكرت المصادر بعض أسعار الملابس العادية ذات المواد الرخيصة، مثل الثياب حيث بلغ ثمن الثوب الواحد ديناراً، ويبلغ ثمن 30 ذراعا من الأقمشة الكتانية والثياب في مصر مئة دينار ، وبلغ مثقال الغزل بعد غزلها عدة دنانير [5].

وكانت البيوت العربية لا غنى لها عن وجود الرقيق من الغلمان والجواري إذ زاد الطلب عليهم بعد أن قوي النقد وتم تداوله في التجارة خاصة وأن الرقيق يجلب عبر الأسواق الخارجية، كما أن الرقيق يعرض للبيع في المواسم الخاصة في موسم الحج من كل عام حيث يزداد الطلب على شراءه، وذلك لحاجة الحجاج لمن يخدمهم في ركوبهم وحمل متاعهم ، وإعداد طعامهم وكان التجار يجنون من هذه التجارة أرباحا كبيرة ، حيث يشتروا بآلاف الدراهم [6].

ويقوم التاجر بالترويج لهذه السلع القيمة بأساليب متنوعة ،واختلفت أسعار الرقيق وذلك بحسب عرض المهارات والحرف التي يتمتع بها الرقيق و الجواري ، لذلك تتفاوت أسعار الرقيق نقدا سواء بالدراهم أو بالدنانير ، فقد روي أن شاعراً أدخل على عبد العزيز بن

---

[1] الإصفهاني :المصدر السابق ، ج12،ص 222 .

[2] الطبري : تاريخ ، ج7، ص 227.

[3] ابن الجوزي : المنتظم ، ج8، ص26.

[4] الإصفهاني : الأغاني ، ج1،ص464، 465.

[5] ابن حوقل : صورة الأرض ، ج 1، ص 141 .

[6] الطبري : المصدر السابق ، ج7،ص227 . مالك بن أنس : المدونة ، مطبعة السعادة ، بجوار محافظة مصر ، مصر ،1323هـ، ج 3، ص33 .

مروان فطلب من المقومين أن يقوموا سعره قائلا قوموا غلاما أسود ليس به عيب ، قالوا مئة دينار ، قال : إنه راع للإبل قالوا : مائتا دينار. قال : إنه يبري القسي ويرمي النبل قالوا : أربعمائة دينار، قال : إنه راوية للشعر ، فقالوا : ستمائة دينار، قال إنه شاعر ، قالوا : الف دينار[1].

وكذلك كان يحدد سعر الجواري جودة وتنوع المعروض منهن ، ولهذا يزداد الطلب عليهن ، فقد يصل ثمنهم إلى آلاف الدراهم فقد إشترى هشام بن عبد الملك جارية من صاحبها بعشرة ألاف درهم [2]، ويذكر أن يزيد بن عبد الملك في خلافة سليمان بن عبد الملك إشترى جارية اسمها العالية ، كانت ذات نظافة وزينة بأربعين ألف [3]،.وذكر أن عبد العزيز بن مروان اشترى جارية وكان سعرها مقدر بعشرة آلاف درهم [4]، كانت هذه أهم أسعار السلع الغذائية والضرورية التي كانت أثمانها متباينة في أسعارها.

وخلاصة القول أن الدولة الأموية راقبت الأسواق في وقت الغلاء وكان ذلك بالنسبة لها ضرورة تقتضيها الحالة الإقتصادية و الإجتماعية على حد سواء ، وقد جاء في ذكرنا أن النبي صلى الله حرص على مراقبة الأسواق من حيث السلع وجودتها ، كما كان يراقب أسعارها ، والذي سار على منهجه الخلفاء الراشدون ومن بعده خلفاء بني أمية حيث يمكن القول أن هذا التقليد ظل متواصلا طوال فترة العصر الأموي .

ومن خلال الجدول المبين أسفله نبرز قائمة لأهم أسعار المنتوجات في السوق الأموي في بعض الحواضر التي ورد ذكرها في ثنايا المصادر وسنحاول ذكر نوع من كل سلعة أو تخصص :

---

(1) الأصفهاني : المصدر السابق ، ج 1، ص 403، 404.

(2) البلاذري : انساب ، ج8، ص411.

(3) الطبري : المصدر السابق ، ج7،ص23 . الفاكهي : المصدر السابق،ج2 ،ص ص325 -329 .

(4) الأصفهاني : المصدر السابق ،ج 6، ص 33.

السلعة	الكيل = السعر	المدينة والتاريخ	المصدر
الدقيق	1 درهم	الشام و مكة رجب سنة 72هـ	الفكاهي ،ج2، ص368-370
الكعك	1 درهم		
الذرة	المد = 20 درهم	الحجازسنة 72-73هـ	المصدر نفسه ،ص370
الزيت	من 9 إلى 10 دراهم	واسط سنة 72هـ أيام حصار ابن الزبير	الحموي ، ج5، ص 350 البلاذري ،أنساب ، ج7،ص121
الدجاج	22 دجاجة = 2 درهم 10دراهم		
الفروج	24 فروج = 1 درهم		
الخبز	40 رطل = 1 درهم		
اللبن	150 رطل = 1درهم		
السمك	100 رطل = 1درهم		
البصل	حزمة = من 1 إلى 2 فلس	الشام 105هـ - 125هـ	البلاذري ،ج8 ، ص 80-407
السكر	400ألاف درهم	المدينة(65هـ)	أبي الفرج الإصفهاني ،ج12، ص 224- 225

الرطب	40 درهم	دمشق ولاية الوليد(86هـ - 96هـ)	البلاذري ، ج8،ص 80
الإبل البقر الأغنام	تختلف بإختلاف حجمها ووزنها = 25 دينار ،375 درهما	مصر الفسطاط(27ه-86ه)ولاية عبد العزيز بن مروان	الإصفهاني ،ج1، ص 403-404
الملابس (الخرز)	100دينار	المدينة ولاية الوليد بن عبد الملك 86هـ - 96هـ	البلاذري ، ج8،ص 128
الجبة	ذهبية = 80 دينار	مصر	الإصفهاني ،ج12، ص 223
الرقيق	عبد = من 100دينار إلى 10000دينار. جارية = 10000درهم -40ألف درهم ، 80 درهم	مصر والشام و حواضر الدولة105هـ - 125هـ	الإصفهاني ،ج1، ص 404 .الفاكهي ،ج2،ص 325-329، البلاذري ،ج8 ،ص 411

من خلال إستقراء الجدول المبين أعلاه الذي يمثل جدول إحصائي لبعض أسعار المواد الأولية في الدولة الأموية في المشرق الإسلامي من 41هـ /132هـ نلاحظ مايلي:

زودتنا المعطيات الإحصائية بالجدول عن أسعار السلع التي امتازت بها بعض أسواق حواضر المشرق الإسلامي في العهد الأموي في أوقات مختلفة ، وهي منتقاة من مصادر تاريخية .

- نلاحظ أن وحدات الأسعار تختلف من مدينة إلى أخرى وتختلف أيضا باختلاف طبيعة المنتوج و ارتفاعها في أوقات الحرب، فقد بلغ سعر الدجاج عشرة دراهم ،وسعر المد من الذرة 20درهما.

كما لفت انتباهنا أن أسعار السلع الحيوانية من الإبل والبقر مرتفع ولعل سبب غلائها يرجع لكثرة الطلب عليها ، غير أن هذا الإرتفاع ليس له تأثير كبير، ولعل ذلك يرجع إلى كثرتها، وكذلك نلاحظ أن أسعار المواد الغذائية كانت في متناول الناس باستثناء فترات الحرب ونقص السلع ، أما السلع الأخرى من ألبسة فكانت بأسعار بحسب صناعتها وشهرتها،فهي تختلف من ألبسة غالية وأخرى رخيصة وبطبيعة الحال فإن الفرد في ذلك الوقت يراعي طبيعة قدرته الشرائية .

كما أن أسعار العبيد قد إختلفت من عبد إلى آخر حسب إتقانه للأعمال كالرعي وقول الشعر وروايته نفس الأمر بالنسبة للجواري فإن سعرها مرتبط بنظافتها وجمالها وهي بكر أم لا حيث وصل ثمنها إلى 80الف درهم .

كما نلاحظ أن وحدات الأسعار وثمنها تختلف من مصدر إلى آخر وتختلف أيضا باختلاف طبيعة المنتوج .

وبشكلٍ عام فإن الأسعار الأموية عرفت إلى حدٍ كبير بإعتدالها مع ارتفاعها في بعض الحالات النادرة كالحروب ؛ لأن الدولة الأموية استطاعت أن تُسيطر على حركتها التجارية أيضاً، وتمكنّت من احتواء العديد من المراكز الصناعية والتجارية، ومن خلال مراقبتها و إغراق الأسواق بالمنتوجات وقت الغلاء في إطار سيطرة الدولة على الحالة الإقتصادية وحماية الحياة الإجتماعية لمواطنيها .

حيث ابتعدت الدولة الأموية عن بعض الممارسات التجارية و التي منها سياسة الاحتكار لبعض السلع أو الدخول كطرف منافس في الأسواق.

وفي الأخير تبقى هذه المعلومات الإحصائية نسبية غير ثابتة في الزمان والمكان ولا تسمح لنا بتكوين صورة متكاملة عن حجم السلع المعروضة وأسعارها في الأسواق.

4-1 . أهم الضرائب على التجارة في العهد الأموي:

إن الحديث عن أسعار السلع في الدولة الأموية ، يدعونا للإشارة لبعض الضرائب و لبعض المهن التي كانت في الأسواق ،هذه الضرائب فرضت على الصناعة والتجارة ، كضريبة العشور التي أقرها عمر بن الخطاب ، حيث كان تأخذ عن الأربعين درهما درهما واحدا ، و إذا كانت مائتان يأخذ عنها خمسة دراهم ، وهكذا وقد فرضت هذه الضريبة على جميع الأموال ومختلف التجار [1] ، وقد كان يقوم بجباية هذه الضرائب موظف يدعى العاشر[2] ، واستمر فرض الضرائب في العهد الأموي وزادت قيمتها مع مرور الزمن وفي فترات مختلفة ، وهذا لحرص بني أمية على جمع الأموال والإكثار منها ، فقد فرضت الضرائب على الصناع في الأسواق ، وأصحاب الحرف والمهن ، فأخذت ثمانية وأربعون درهما على الصيرفي و البزاز والتجار والطبيب والمعالج ، والذي بيده صنعة أو تجارة يحترف بها ، وأخذ على الخياط والصباغ و الجراز وأشبهم من الصنائع اثنا عشرة درهما ، وقد قام معاوية بن سفيان بإعادة هدايا النيروز والمرجان التي كانت تأخذ أيام الفرس ، وكانت تصل إليه من هذه الهدايا عشرة ملايين درهم ، وفرض ضرائب أخرى ،و التي ألغيت زمن عمر بن عبد العزيز ، وهي أجور الضرابين الذين يضربون النقد ، وإذابة الفضة ، وأجور البيوت ودراهم النكاح [3].

وفرضت الضرائب على أموال التجارة وهي الضريبة التي تفرض على سلع التجار المسلمين ، فقد كانت تفرض ضريبة على تجار النخاسة لعبيد التجارة أما لغير التجارة فقد كان يعفى صاحبها ، وقدر مقدارها ربع العشر دون أن ننسى ضريبة المكس وكانت معروفة عند ملوك العرب والعجم وقدرها العشر تأخذ من التجار الذين يدخلون بلادهم وعلى بائعي

---

(1) أبي يوسف : الخراج ، ص 135.

(2) العاشر : هو آخذ الصدقات من التجار عند منافذ عبور التجارات وسمي بهذا الاسم العاشر لأخذه العشور سواء أخذها بحقها كموظف زكاة ،أو أخذ العشر من تجار أهل دار الحرب ، أو أخذها بغير حقها ، وهو ملعون .عمارة : المرجع السابق ،ص 366.

(3) أبو يوسف : الخراج ، ص123 ،124. أبو عبيد : المصدر السابق ، ص 55.

البضائع في الأسواق ولكن بمجيء الإسلام أبطل المكس على المسلمين ودل على هذا حديث النبي صلى الله عليه وسلم << إن صاحب المكس في النار >> وصاحب المكس هو العاشر وقال عليه الصلاة والسلام << ليس على المسلمين عشور ،إنما العشور على اليهود والنصارى >>[1]

وعليه كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أسس نظام الضرائب فإنه لم يفرض ضريبة العشر سوى على التجار الأجانب الذين يدخلون البلاد الإسلامية وذلك كرد فعل على معاملة التجار المسلمين عندما يدخلون البلاد الأجنبية وكان يأخذ على التجار المشركين القادمين من البلدان الأجنبية عشر قيمة سلعهم وفرض على تجار أهل الذمة نصف العشر، وتم ببناء مراكز المكوس موجودة في بلاد الشام من كافة المداخل و استمر التعامل بهذا النظام في طرق الجباية منذ قيام الحكم الأموي وإلى غاية فترة الخليفة عمر بن عبد العزيز لوقف من هذه الضرائب الكثيرة والتقليل منها ومراعاة حقوق الناس وقام بتعين مسؤولاً في كل مدينة لتحصيل الزكاة . [2]

وقد كانت من الضرائب غير المشروعة في العهد الأموي مثل الضريبة على الخيل والرقيق زكاة مقدارهما ديناراً مع العلم أن الدين الإسلامي أعفى التجار من دفع هذا النوع من الضرائب لكن السلطة الأموية حتى إذا قام صاحب الحصان ببيعه فهو ملزم بدفع هذه الضريبة . [3]

---

(1) ابن قيم الجوزية شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر(ت:751هـ) : أحكام أهل الذمة ،تحقيق : يوسف بن أحمد البكري ، شاكر بن توفيق ،رمادي لنشر،ط1، المملكة العربية السعودية ، 1997،ج1، ص ص331 و 337. رحال : المرجع السابق،ص153.

(2) أبي عبيد القاسم : الأموال ،ج2 ،ص ص204 –211. ابن قيم الجوزية : أحكام ،ص340.رحال: المصدر السابق ،ص163.

(3) الدوري :تاريخ العراق الإقتصادي ،ص 213.عاطف رحال : المصدر السابق ،ص 164.

ووجد في العهد الأموي ديوان خاص لجباية الضرائب عرف بديوان المستغلات الذي كان دوره جباية الضرائب والمستغلات من الأسواق، وقد ظهر هذا النظام في فترة الخليفة الوليد بن عبد الملك حيث عين على مستغلات دمشق نفيع بن ذؤيب وقيل أن هذا الديوان قد تكون أمواله للدولة غير منقولة من الدكاكين أو أنها المستغلات أملاكا خاصة بالأسرة الأموية الحاكمة تستثمر لصالحها .[1]

4.2- نظام جباية الضرائب في العهد الأموي:

تميزت طرق الجباية في العهد الأموي بالعنف وإرهاق المكلفين بالضرائب الكبيرة والثقيلة ،ويظهر ذلك من خلال الأوامر التي كانت تصدر عن الخلفاء أنفسهم ، وهذا ما جعل الخليفة عمر بن عبد العزيز يراجع هذه السياسة و يراسل ولاته برفع الضرائب غير المشروعة والرسوم الزائدة على الناس.[2]

بمعنى أن السياسة الضريبية للدولة الأموية التي مارسها الخلفاء الذين كانوا قبله تميزت بالضرائب الكبيرة والكثيرة التي كان الناس يتحملونها فوق طاقاتهم ، وعليه فقد تميزت فترته بسياسة حكيمة وعادلة بين الناس دون إرهاق ودون التفريط في مستحقات الدولة وفق ما قرره الشرع الاسلامي.

إن هذه السياسة الضريبية الحكيمة لم تدم لفترة طويلة في الدولة الأموية وهو ما شهدته الدولة في خلفه يزيد بن عبد الملك الذي أمر الولاة بالعودة إلى النظام الضريبي السابق في العهود الأولى ، ومعناه التخلي على سياسة الخليفة عمر بن عبد العزيز وفرض الضرائب الثقيلة على الناس وتحصيلها بشتى الطرق، وقد تواصل العمل بهذه السياسة الضريبية الخانقة

---

[1] الجهشياري: الوزراء ،ص34. رحال : المصدر السابق ،ص167.

[2] بن عبد الحكم : المصدر السابق ،ص141.

تقريبا طيلة الفترة الأموية ، وهو ما يظهر في قول يزيد بن الوليد لناس سنة(126هـ)<< لا أحمل على أهل جزيتكم ما يجليهم عن بلادهم يجليهم ويقطع نسله>> [1]

ويتضح من مقولة يزيد بن الوليد أن نظام جباية الضرائب قبل عهده عرفت قسوة وفرض الضرائب الكثيرة مما جعل الناس يفرون من مناطق سكنهم.

واستخدمت السلطة الأموية العديد من الوسائل للمتهربين والمقصرين من الضرائب المفروضة عليهم من خلال تركهم تحت الشمس المحرقة وصب الزيت فوق رؤوسهم، وأعتبر هشام بن عبد الملك كل متخاذل عن الدفع الضريبي سارقا ومختلسا ويعاقب بالسجن واكتظت السجون بالمتأخرين عن دفع الضرائب[2] .

---

[1] الطبري : المصدر السابق ،ج7،ص269. عاطف رحال: المرجع السابق، ص168.

[2] أبو يوسف : الخراج،ص125، 126. عاطف رحال : المرجع السابق ،ص 168.

الفصل الرابع : هياكل السوق الأموي

أولا : التجار

ثانيا : السلع والمنتوجات التجارية

ثالثا : أهم المراكز التجارية الأموية

رابعا: الطرق التجارية الداخلية والخارجية

أولا : التجار:

بعد انتشار العرب في الأقاليم المفتوحة واندماجهم مع الأهالي واشتغالهم بكسب الضياع والمشاركة في مجال التجارة سيما أن الخلفاء الأمويين فقد شاركوا في ممارسة التجارة مثل الخليفة معاوية بن سفيان[1] ، والتي عادت عليهم بثروات طائلة على مدار فترات حكمهم مثل الخليفة هشام بن عبد الملك الذي إمتلك الضياع و الأراضي[2] وقد ساعدت على ذلك عدة عوامل مثل زيادة حركة التجارة في الأسواق التي أتاحت لهم تحقيق ثراء كبيرا كالذي نعمت به طبقة الحكم وحاشيتها، حيث نما في نفوسهم حب الرفاهية والإقبال على شراء السلع التجارية الباهضة ،مما ساعد في زيادة الحركة التجارية ، وهذا ما يدل على رفعة ومكانة التجار في المجتمع الإسلامي ، فقد لعب التجار المسلمون دورا كبيرا في تنشيط العلاقات التجارية بين الأقاليم الإسلامية ، فقاموا بنقل السلع والمتاجرة من الشام إلى البلاد المجاورة والعكس ، كما شارك تجار أهل الذمة و الموالي التجارة على نطاق واسع في هذه الفترة ، على عكس ما يراه بعض المستشرقين مثل أدم ميتز الذي رأى أن الأمويين لا ينظرون إلى التاجر بعين التقدير و الإعتبار، ويعلل سبب ذلك كونهم جيل من المحاربين الفرسان وأمراء القطائع ، وبالتالي لا نجد للتجار شأنا في تاريخهم ،[3] غير أن المصادر التاريخية تثبت عكس ذلك وهو ما نجده في أسواق الدولة الأموية التي عرفت أنواعاً من نشاطات التجار منها :

---

[1] الإصبهاني ، أحمد بن عبد الله (ت430هـ):حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان،ج2، ص297 ،298 .

[2] الطبري : المصدر السابق، ج7 ، ص 152. عاطف رحال : المرجع السابق ، ص 96.

[3] آدم ميتز :المرجع السابق ، ج2،ص 321. إيناس حسنى البهجي : تاريخ الدولة الأموية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، (دت) ،271 .

1-مساهمة الخلفاء والولاة في النشاط التجاري:

مارس الخلفاء والولاة في العصر الأموي صنوفا من التجارة مستغلين موقعهم في سياسة الدولة، فقد امتلك معاوية بن أبي سفيان ثروة كبيرة جدا فقد مارس التجارة فكان يقوم ببيع غنائم الفتح في العهد النبوي و الراشدي [1] ، كما تشير المصادر إلى الكثير من عمال الدولة في عهده الذين كانوا يمتلكون ثروة كبيرة بسبب عملهم بالتجارة ، ومن هؤلاء التجار سعد بن أبي وقاص (ت 56هـ) الذي تولى الكوفة ، واستمر ظهور الثراء على عمال بني أمية التجار ، ومن بينهم زياد بن أبيه والي البصرة (54-53هـ) ، والذي أرسل لشخص بستين ألفا درهم ليتاجر له بها [2].

أدت التجارة في زيادة الأموال الكبيرة للتجار الولاة إلى درجة تمكنهم من شراء و امتلاكهم أسواقا خاصة بهم ، وهذا ما ظهر بشكل جلي في هذا العصر، مثل سوق البصرة الذي اشتراه عبد الله بن عامر[3] ووهبه لأهله وقام بإلغاء خراج هذا السوق على أهله[4]، وسوق وردان بفسطاط مصر الخاص بوردان الرومي [5] (ت53ه) مولى عمرو بن العاص أيام معاوية بن أبي سفيان، وسوق الصياقلة بدمشق لسفيان بن الأبرد بن أمامة[6] ،وسوق

---

[1] الإصفهاني: حلية الأولياء ،ج2، ص297، 298. ابن عساكر: المصدر السابق ، ج26، ص 198 ،199.منير محمد الغضبان: معاوية بن أبي سفيان صحابي كبير وملك مجاهد،ط3 ، دار القلم ،دمشق ،1996، ص43.

[2] ابن قتيبة : عيون الأخبار ، ج1،ص175. ابن الجوزي : المنتظم ، ج5، ص 297، 298 .

[3] عبد الله بن عامر بن حبيب بن عبد شمس بن مناف بن قصي وهو ابن خال عثمان بن عفان ، وأبوه هو ابن عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح إقليم خراسان كان والي البصرة في عهد عثمان بن عفان كما ولاه معاوية بن أبي سفيان البصرة توفي سنة 59هـ. الذهبي : سير الأعلام ،ج3، ص ص 19-21.

[4] ابن حبيب: المحبر ، ص 150.

[5] وردان الرومي : مولى عمرو بن العاص من سبي أصبهان شهد فتح مصر كما اختط بالفسطاط دار له ،قدم دمشق أيام معاوية كان واليا على خراج مصر قتل بالإسكندرية سنة 54هـ. الحموي ،ج5،ص371.يوسف بن عبد العزيز الحميدي : ياقوت الحموي مؤرخا : من خلال كتابه معجم البلدان ، منشورات ضفاف ،ط1، لبنان ،2014،ص250.

[6] الحموي : المصدر السابق ، ج3،ص283، 284 . ابن عساكر : المصدر السابق ،ج21،ص341.

يوسف بالحيرة الذي كان تابعا لوالي العراق يوسف بن عمر بن محمد الثقفي (121-126هـ) [1].

وسوق هشام العتيق بالجزيرة التابع للخليفة هشام بن عبد الملك.[2] كما تحكم الخليفة هشام بن عبد الملك بالأسواق ، بحيث كانت تباع غلاته فيها أولا ، وكان عماله من أغنى العمال ، فقد بلغت غلة واليه على المشرق خالد بن عبد الله القسري عشرين ألف درهم على إنجاز المشاريع وكان سببا في عزله لشك الخليفة انه قام بإختلاس بقية الأموال فقد كان يقول << إني مظلوم ما تحت قدمي شيئ>> ، وكانت غلة ابن يزيد بن خالد (ت127هـ) أكثر من عشرة آلاف درهم [3].

2-التجار العامة:

كان لهم دور مهم في النشاط التجاري، وكان التجار لهم دور كبير فقد كانوا يقومون بإنشاء الشركات في سبيل زيادة فعالية التجارة، حيث كانوا يساهمون في الشركة بتقديم المال وممارسة العمل كذلك، أو بواحد منهما، فإذا أقدم صاحب المال على تقديم ماله للأخر ليتاجر به لقاء حصة من الربح يتفق عليها، فيسمى ذلك الاتفاق بالمضاربة وقد ازدهرت شركات المضاربة وأصبحت وسيلة مهمة في مجال العمل التجاري[4].

ومن أهم الشركات أيضا نجد:

---

(1) يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي تميز بالجود والشهامة كان واليا لليمن قبل أن يصبح أمير العراقين و خرسان للخليفة هشام بن عبد الملك ،وبعدها أقره الوليد بن يزيد أميرا على العراق ، مات سنة127هـ وعاش أكثر من 60 سنة .الذهبي : سير أعلام ،ج5 ،ص 443، 444 .ابن الفقيه : مختصر، ص 192. البغدادي : مراصد ، ج2، ص 755،756.

(2) البلاذري : فتوح ،ص247 .

(3) الطبري : المصدر السابق ، ج7،ص ص 147- 154.

(4) عاطف رحال: المرجع السابق ، ص ص94- 98 . إيناس حسنى البهجي ، تاريخ الدولة الأموية ،ص271.

أ ــ شركة العنان: وتقوم هذه الشركة على أساس عدم المساواة في رأس المال و عدم التساوي في الأرباح وعدم تحمل المسؤولية ،ولا يشترط أن يكون المال بينهما موحدا فقد يساهم الشريك بالدراهم والآخر بالدينار ، كما تجوز هذه الشركة مع الشخص البالغ أو مع العبد المسموح له بالتجارة، ولا يوجد هناك سلع محددة لشركة العنان فيمكن المتاجرة بمختلف أنواع البضائع والمنتجات [1].

ب ــ شركة المفاوضة: كانت تقوم بين طرفين شريطة أن يكونا متساويان في رأس المال ، وعليهما أن يتحملا الربح والخسارة معاً ، كما يشرط أن يكون رأس المال نقدا بينهما ويحق التصرف بالبيع والشراء بمفرده وبالنيابة عن شريكه يعني البيع بالوكالة والكفالة ،كما أن هذه الشراكة تصلح بين الحر والعبد المأذون بالتجارة وأيضا بين المسلم والذمي ،ولكن بشرط حضور المسلم في جميع مسائل الشركة . [2]

ج- شركة الوجوه : سميت بالوجوه لأنها تقوم على شخص يشتري بالنسيئة ويكون إنسانا معروفا بالاستقامة بين الناس ومشهور بالسمعة الحسنة ، وتعرف أيضا بشركة المقاييس ، حيث تؤسس بين شريكين دون أن يكون هناك رأس مال ، فهي تقوم على الشراء بالنسيئة والبيع يكون نقدا وتقسم الفائدة بين الشريكين على أساس الإتفاق الأول بينهما ، وكانت هذه الشركات تستمر في عملها في التجارة باستمرار في حال توافق الشركيين ، وفي حالة اختلافهما تتوقف هذه الشركات عن نشاطها التجاري حيث لا توجد صعوبة في فسخ الشراكة [3].

وعليه كانت تجارة الأسواق المحلية مليئة بالحركة والنشاط ، فقد كان لظهور التجار العامة ذوي الطبقة الإجتماعية الرفيعة والغنية دور في التجارة في العصر الأموي ، فتمكنوا

---

[1] الكاساني أو بكر بن مسعود : كتاب بدائع الصنائع وترتيب الشرائع ، مطبعة الجمالية ،ط1،مصر، 1910، ج6،ص ص75-78.

[2] السرخسي :المصدر السابق، ج19،ص38. عاطف رحال : المرجع السابق ،ص 98.

[3] الكاساني : المصدر السابق ،ج6،ص 77. عاطف رحال : المصدر السابق ،ص 99.

من خلال تجارتهم الواسعة وتجاربهم من تكوين ثروات كبيرة زيادة في النشاط التجاري ، كما وجد في العهد الأموي التجار البسطاء المتوسطين والميسورين الحال ، كأصحاب المحلات والمهن والحرف وغيرهم [1].

وقد كان في مجتمع الجزيرة في صدر الإسلام مجموعة من التجار المحليين والعالميين، بعد الفتوحات وتمصير الأمصار ، حيث استغل المكيون هذه التطورات من خلال إهتمام الأمويين بمصالح التجار والعمل على توسيع التجارة وأبرزوا دورهم التجاري في المجتمع الإسلامي فنجد حكيم بن حزام بن خويلد(ت54هـ) [2] كانت له تجارة يخرج بها من اليمن إلى الشام فكان يربح أموالا كبيرة ، فقد اشترى منه معاوية بن أبي سفيان داره بمكة ب40الف دينار[3]، و إلى جانب التجار المكيين نجد تجار من المدينة المنورة ، حيث تشير المصادر إلى بروز تجار من الأنصار مثل : قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي (ت60هـ)[4] ، كما ظهر من الطائف مجموعة من التجار الكبار ، مثل المغيرة بن شعبة (ت50هـ)[5]، وقد كان من التجار أيضا إبراهيم بن حمزة بن أبي يحي الرملي البزاز (ت230هـ) ينزل في الرملة وكان يسافر منها للتجارة ، وحبيب بن شهاب الشامي في أيام زياد بن أبيه ، ومن تجار الحجاز هلال بن أسعد التميمي الذي كانت له قوافل تخرج من الشام للحجاز [6]

---

(1) عاطف :المرجع السابق ،ص 97.

(2) ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب كان من أشراف قريش كانت خديجة عمته وكان الزبير بن عمه أسلم يوم الفتح غزا حنين والطائف قدم دمشق تاجرا مات سنة 54هـ . الذهبي : سير أعلام ،ج3،ص 47.

(3) نفسه ،ج3،ص 47.

(4) ابن الجوزي : المنتظم ، ج5،ص 272و 317.عاطف رحال :المرجع السابق،ص94.

(5) البلاذري : انساب ، ج13،ص 343.

(6) خالد أحمد سلمي زنيد: التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول ،إشراف الدكتور : فالح صالح حسين،رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ،1992،ص118.

كما شهد العصر الأموي عددا متميزا من أصحاب المهن الذين تميزوا بمكانة إجتماعية ودينية من الفقهاء وأصحاب الرأي ممن كانوا يشتغلون كحرفيين حتى أن بعضهم نسب إلى الحرفة الذي كان يعمل بها وإشتهر بها كأيوب السختياني نسبة إلى جلد المعز المصبوغ[1]

وكل هذا يدعونا إلى القول أن التجار العامة في المجتمع الأموي مارسوا على نطاق واسع التجارة مستغلين في ذلك التسهيلات التي قدمتها الدولة لهم ، كما على ما يبدو أيضا أن النشاطات التجارية في الغالب في نهاية العهد الراشدي وبداية العهد الأموي إقتصرت على التجار العرب وخاصة المكيون ،الذي كانوا يشكلون طبقة ثرية.

3- التجار الوافدون:

هناك الكثير من تجار الأمصار الذين تنقلوا بين المدن الأموية من أجل التجارة ، ومنهم يونس الكاتب (ت 135هـ) [2] أيام الوليد بن يزيد الذي خرج من المدينة إلى الشام في تجارة مع التجار [3] ، كما كان هناك تجار من قبائل عربية تاجرت مع الشام ، كأسعد بن زرارة الذي كان عائدا من الشام برفق أربعين رجلا من قومه، كما دخل الشام تجار آخرون من بلاد مختلفة ، نذكر منهم تاجر البصرة خرور أبو غالب [4] ، ومن الكوفة عمرو بن قيس الملائي[5]الذي كان يتاجر بالملاء ومعروف بالثقة في زمانه في الأسواق ويخبر المشتري بعيب السلعة [6]، ومحرز بن حريش الذي كان يتاجر ما بين الحيرة والشام ،

---

(1) رحال : المرجع السابق ،ص144.

(2) يونس بن سليمان بن كرد بن شهريار من ولد هرمز ، مولى لعمر بن الزبير كانت نشأته بالمدينة ومنزله بها وهو أول من دون الغناء وكان تاجرا من التجار أيضا .النويري :نهاية الأرب في فنون الأدب ،تحقيق: يحي الشامي ،دار الكتب العلمية،ط1 ،بيروت ،2004،ج4،ص269 ،270 .

(3) نفسه ،ج4،ص 270.

(4) خالد أحمد سلمي:المرجع السابق،ص125 .

(5) الأصفهاني: المصدر السابق ،ج5،ص101.

(6) الخطيب البغدادي ابي بكر أحمد بن علي بن ثابت :كتاب تاريخ مدينة السلام ، تحقيق: بشار عواد ،دار الغرب الإسلامي ،(دت)،ج14،ص60.

والإمام خلف بن محمد الواسطي ، الذي نزل الرملة تاجرا ، وعبد الرزاق ابن همام بن نافع الصنعاني ، الذي سافر من اليمن إلى بلاد الشام من أجل التجارة [1].

وتنقل التجار من العراق بالثياب الخُمر ، حيث يذكر الكتاني أن تاجرا عراقيا دخل سوق المدينة وعرض أنواع خُمر العراق فباعها كلها ماعدا النوع الأسود منها ، كما قدم تجار من العراق بالثياب والطيالسة [2] ، يضاف على هذا فقد كان يعرض في سوق المدينة السلع المستوردة محليا من الأمصار كالحبوب ، والزيت والجلود والسلاح ، وبيع في أسواقها العقاقير والسكر والمسك والعنبر فقد كان حوالي أربعمائة من تجار من البحرين يشتغلون في العطور [3]،حيث نجد من أهل مكة من إمتهن تجارة العطور كعبد الله بن كثير الداري (ت120هــ)، و من العطارين أيضا داود عبد الرحمن العطار (ت174هــ)[4] من التجار المشهورن الذين اشتغلوا بالتجارة في مختلف الأمصار والأقاليم وفي أصناف مختلفة من البضائع والسلع ، مثل أبو دكين مولى الجملين الذي عمل بتجارة العطور والرقيق ، والدواب ، والمهلب بن طلحة الذي تاجر بالرقيق .[5]

وهذا ما يدعونا إلى القول بأن التجار تمكنوا من التنقل من مدينة لأخرى نظرا لسهولة المواصلات والأمن الذي وفرته الدولة الأموية بين أقطارها ، وكثرة السلع المتنوعة والمنتجة محليا، وكنتيجة ثانية أنه لما انتشر العرب في الأمصار المفتوحة، وتقلد التجار العرب أمور

---

(1) خالد أحمد سلمي:المرجع السابق، ص125 .

(2) الكتاني : التراتيب ،ج2،ص 59 . النوافعة عبد الله : المدينة المنورة ،ص 135

(3) البلاذري: أنساب، ج5،ص 351، 352، ج 7،ص248.

(4) ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم (ت: 286هــ) :المعارف ، تحقيق :ثروة عكاشة ، دار المعارف،ط4 ،ص511.

(5) ابن حبيب: المصدر السابق ، ص 342 .

الإدارة والسياسة ، بدأ عنصر أخر بالظهور وهم التجار الموالي سواء الأحرار منهم أو العبيد، وقد أصبحوا فيما يشكلون المجتمع التجاري في الدولة الأموية [1].

4- الموالي: [2]

ظهرت إلى جانب طبقة التجار العرب طبقة التجار الموالي ، وكان عددهم قليلا في العصر الراشدي وقد ازداد عدد الموالي في العصر الأموي ، وانتشار الإسلام بين سكان البلاد المفتوحة ، إذ أن نتيجة الفتوحات الإسلامية أدى إلى كثرة الأعاجم، فأطلق العرب عليهم اسم الموالي، وأصبحت هذه التسمية تطلق على كل من أسلم من غير العرب سواء أكان رقيقاً أم حراً ، وقد وجدت بين السيد والمسود علاقة أطلق عليها اسم الولاء، تربط بينهما يلتزم كل منهما بنصرة الآخر، والآخر يقوم بخدمته وتلبية ما يحتاج إليه من طلبات

---

(1) العزاوي أسماء عبد الله غني : أثر الموالي في الحياة الفكرية خلال العصر الأموي (41-9ه/661-749م)،صفحات لطباعة والنشر، سورية ، 2017، ص59 .

(2) المولى: هو لفظ له عدة أوجه ومعاني في اللغة، وهي بفتح الميم وسكون الواو ، وفتح اللام ممدودة ، والجمع الموالي : وهو لفظ مشترك يطلق في حقيقة الأمر على المعتق ، وأطلق هذا اللفظ على العجم بإعتبار أن اغلب بلادهم فتحت عنوة ، وأعتق أهلها حقيقة أو حكما بحيث أن أنعم المعتق على أخيه حكما ويثبت الولاء بالعتق فيرث جميع مال من أعتقه ، كما تعني الولي بمعني القرب والدنو في المكان والنسب، ويقال تباعدنا بعد ولي ومنه وليه .. وكل ما يليك أي ما يقاربك ودار وليه: أي قريبه، كما هو: عبد يعتق ويدخل في ولاء من أعتقه، وقد تطور عدد هذه الفئة الاجتماعية شيئا فشيئا من عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان إلى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، كان الولاء موجودا في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان لكن بصفة محدودة في بلاط الخليفة أو لدى زياد بن أبي سفيان بالعراق، وكان الموالي يعملون كتابا لدى الخليفة أو الوالي، ونقل الخليفة معاوية بن أبي سفيان جماعة من فرس بعلبك وحمص و أنطاكية إلى سواحل الأردن وصور وعكا سنة 42ه ، والمولى عند العرب كان إما أسيراً أو سبية أو عبدا تم شراؤه، وكان ينسب إلى السيد الذي أعتقه، أو إلى المكان أو البلد الذي جاء منه، وكان يطلق عليهم كلهم اسم عبيداً أو أرقاء .الطبري : المصدر السابق،ج6 ،ص 179 . زيدان جرجى: تاريخ التمدن ،مراجعة :حسين مؤنس ندار الهلال ،مصر، ج4، 1973م،ص 29 .عمارة : المصطلحات : ص 579 .

فقد كان أكثر الموالي حجابا لدى الخلفاء والولاة [1] ، وهنا سوف تبدأ فعالياتهم في الحياة العامة فقد كانت لهم مشاركة ، بالعمل على التجارة في الأمصار .

كان عبد الله بن جعفر يطلب من معاوية بن أبي سفيان المال والصلات لتوزيعها بين العامة لبث روح التآلف بينهم ، وكان التاجر حبيب بن محمد أبو محمد العجمي يكسو الأرامل والفقراء ويتصدق عليهم،[2] وكان التاجر مورق بن المشمرخ العجلي تاجر كبير في العراق وكان يقوم بصدقة على ماله في كل جمعة يلقى أحداً فيعطيه خمس مائة أو أربعمائة أو ثلاثمائة [3].

تمكن الموالي من العمل بتجارة وكانوا تجارا في بعض السلع التموينية مثل الحبوب و التمور والزيوت، لذلك تلقب بعضهم بإسم نوع السلعة التي يتاجر بها مثل حمزة الزيات[4] ، وسمي بالزيات لأنه يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان ومن حلوان يجلب الجبن والجوز إلى الكوفة [5] ، كما تجدر الإشارة إلى أن الموالي التجار انتسب بعضهم إلى البضاعة المتاجر بها ، أو المهنة التي يزاولها ، كما أصبحت هذه المهن تنسب إليهم ، فقد تحول مع مرور الوقت إلى أسماء للعائلات فنجد أبو صالح السمان الذي يتاجر بالسمن ويجلبها إلى الكوفة[6] ، وهشام الدستوائي (ت 102هـ) مولى ربيعة الذي كان يبيع الثياب الدستوائية التي تجلب من دستوا[7]، كما ظهر تجار نسبوا إلى البلاد الذي يتاجرون لها مثل إبراهيم بن

---

[1] زيدان : المرجع السابق ،ص 59.

[2] ابن عساكر : المصدر السابق ، ج27،ص ص264 - 265، ج12، ص 517.

[3] الإصبهاني : المصدر السابق ،ج2،ص 236.

[4] حمزة الزيات بن حبيب بن عمارة وهو مولى آل عكرمة ابن ربعي التميمي توفي بحلوان سنة 156هـ في خلافة أبي جعفر المنصور. ابن قتيبة:المعارف ،ص 684.

[5] نفسه ، ص 684

[6] ذكوان بن عبد الله مولى أم المؤمنين جويرية الغطفانية كان من كبار العلماء المدينة توفي 101هـ.الذهبي : سير،ج5،ص37.

[7] دستوا : منطقة بفارس و تنسب الثياب الدستوائية إلى هذه المنطقة . الحموي : المصدر السابق ، ج2،ص455.

إسحاق من الكوفة ولقب بالصيني لأن تجارته من الصين ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحمان البرقي ، نسبة إلى برقة في إفريقيا لأنه يتاجر إليها.[1]

وعليه فقد نسب التجار الموالي في العهد الأموي إلى المهن والحرف التجارية والبلدان المتاجر إليها ولعل هذا يرجع إلى نسبهم المجهول بإعتبارهم كانوا عبيداً و غيرها من الجنسيات كالعجم ، فحين نجد أن التاجر العربي لم يكن يحتاج لهذا كونه معروف النسب وافتخار العرب وعزتهم بأنسابهم منذ الأزمان البعيدة .

وكان موالي العتاقة [2] ، من أشهر الذين احتكروا هذا المجال ، فقد ظهر التجار الموالي في الكوفة ومنهم زياد مولى ثقيف أبو يزيد بن زياد وهم بأذربيجان الذي كان من التجار وكاتب على ثلاثين ألفا ، وكذلك مولى عبد الرحمن بن بديل بن ورقاء الخزاعي ، الذي إشتهر ببيع الرقيق ،و أيضا أشرس بن جبير النخعي ، مولى عبد الملك بن مروان بالعراق وشريكه بن أبي لبابة أبو القاسم وسليمان وهارون موالي آل أبي خازم البجيليين ، و رزين أبو داود وكلهم كانوا تجارا[3]، وعلى العموم لم تذكر لنا المصادر سوى بعض التجار و أي نوع من التجارة كانوا يشتغلون ، ومن المرجح أنهم كانوا يتجارون في مختلف السلع والبضائع .

---

(1) الحموي، المصدر السابق، ج3، ص 440، ج1، ص379.

(2) مولى العتاقة هو: الذي كان أسيرا أو عبدا واعتق ، وكانوا يعتقون الأسير مكافأة على إحسان ، فيشترط الرجل على عبده مثلا إذا فعل كذا وكذا فهو حر ، ويكون مولى لمعتقه ، وكان لذلك تأثير كبير في صدر الإسلام ، لأن المسلمين كثيرا ما كانوا يستعينون بالعبيد على أسيادهم بطريق الإعتاق ، ومن أمثلة ذلك أن المسلمين لما حاصروا الطائف في السنة الثامنة للهجرة وكادت تمتنع عليهم ، أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) مناديا فنادى : « أيما عبد نزل فهو حر وولاؤه لله ورسوله » فنزل جماعة كبيرة وقد يكون الإعتاق لسبب آخر ، و اذا كان العبد من أسرى الحرب وأرادوا إعتاقه جزوا ناصيته وخلوا سبيله ، فيصير مولى لمالك تلك الناصية . عمارة : المصطلحات ، ص 759. زيدان : المرجع السابق ، ج4،ص30

(3) بن حبيب : المحبر،ص 341. ابن عساكر : المصدر السابق ، ج13،ص58.

وظهر في البصرة محمد ابن سرين (ت110ه) مولى أنس بن مالك [1]، ويونس بن عبيد (ت134ه) مولى عبد قيس [2]، وسعيد بن الحزور مولى خالد القسري ، وظهر في الأمصار الأخرى مجموعة من التجار الموالي ، حيث ورد ذكر إسحاق بن قيس مولى الحواري بن زياد العتكي الذي كان يبيع الفلوس في واسط. [3]

و للإشارة أن أغلب الموالي الذين عملوا في مجال التجارة عندما كانوا عبيداً كان هدفهم في بادئ الأمر تجميع المال ومكاتبة سادتهم نظير إعتاقهم وحريتهم، وأحيانا تصل مكاتبة العبد لسيده إلى آلاف،وتدعيم نفوذهم الإقتصادي[4] فقد كاتب طهمان الوندي مولى الوليد بن عقبة كاتب الوليد على سبعين ألفا، وكان يعين ويبيع إلى العطاء وهما من موالي الكوفة وكذلك أشرس جبير النخعي عين عبد الملك بن مروان بالعراق وكان عبد الملك فرض له في الفين[5] ، وبالتالي شغل الموالي دورا هاما في التاريخ الإسلامي، فقد كان لهم تأثير كبير في المجتمع الأموي، من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن الموالي من كان على مقربة من الدولة الأموية فنجد أن ميمون بن مهران (ت117هـ) تولى خراج الجزيرة لعمر بن عبد العزيز ، كما تولى بيت المال لمحمد بن مروان[6]، وكان المولى رباح بن عبيدة الباهلي – تاجر الثياب – ملازما لعمر بن عبد العزيز ، وكان يتولى شراء الثياب له قبل وبعد الخلافة [7]، وكان أبو كثير مولى أسلم وهو من سبي فارس كان يقول له زاد الركب ،وكان على مقربة من والي مصر عبد العزيز بن

---

(1) ابن قتيبة : المعارف ،ص442.

(2) ابن الجوزي :المنتظم ،ج8، ص26 .

(3) ابن عساكر: المصدر السابق، ج12، ص369 ، ج8،ص273 .

(4) إيمان علي بالنور: دور الموالي في سقوط الدولة الأموية (41ه-132ه/661-750م)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا،2008،ص117.

(5) ابن حبيب : المصدر السابق ،ص 341 ،342.

(6) ابن الجوزي : المنتظم ،ج 7،ص184 .

(7) ابن عساكر :المصدر السابق ،ج18، ص263 .

مروان ، فكان يرسل معه الأموال إلى عمر بن عبد العزيز، حيث كان تاجرا يتجار بسلعته من مصر وكان يحضى بتسهيلات جمركية ، حيث كانت توضع عنه العشور كلما دخل مصر بتجارته .[1]

هنا نلاحظ استفادة الموالي من صلة ولائهم مع العرب ، فقاموا بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والتجارية في الدولة عن طريق تسهيل عملياتهم التجارية ، وبيع بضاعتهم ، أو اعتماد مواليهم العرب في البيع والشراء عليهم، وبذلك ننفي الآراء القائلة بأن الدولة الأموية أبعدت الموالي إبعادا كاملا عن تولي المناصب الكبرى في الدولة، ولعل آراءهم هذه كانت نتيجة مزجهم نظرة الأمويين التعصبية، وتفضيل العرب على الموالي، وبين علاقة هؤلاء الموالي بالبلاط الأموي[2].

وهو ما تؤكده رواية ابن حبيب ، حيث أن فيروز مولى حصين بن الحر العنبري خرج مع عبد الرحمن بن الأشعث في ثورته ضد الحكم الأموي[3] ، فنادى الحجاج << من يأتيني برأس فيروز فله عشرة ألاف >> ، فنادى فيروز<< من جاء برأس الحجاج فله مئة ألف >> ، ولما تمكن الحجاج من القبض عليه ، طالبه بأن يخبره عن أمواله[4] ، كما استمر تقرب التجار في العصر الأموي من العامة بشكل ملحوظ، رغم أن معظم التجار كانوا من الموالي ، وهي إشارة واضحة عن كمية الأموال الكبيرة التي يمتلكها الموالي عامة ، خاصة إذا قارناها مع الأموال وثروة فيروز بإعتباره مولى عتاقة الذي وقف ندا للوالي الحجاج ، كما نستنتج أن القوة المالية للموالي قد تشكل قوة خطيرة على الدولة ، وبالتالي فإن هؤلاء الموالي لعبوا دورا نشطا في التجارة الداخلية بين المدن الأموية و العالمية ، وكما يتبن أن معظمهم كان من أغنى أهل الأمصار، واعتمادا على ذلك يمكن الاستنتاج أن الموالي

---

(1) البلاذري : أنساب ،ج8،ص 207.

(2) إيمان علي بالنور: المرجع السابق، ص 83.

(3) نفسه ، ص 118 .

(4) بن حبيب : المحبر ، ص 345.

سيطروا على التجارة في الفترة الأموية بنسبة كبيرة، وأخذوا يشكلون طبقة مميزة داخل المجتمع العربي الأموي المسلم. [1]

وكما امتلك الموالي الدور والحمامات والضياع والقرى، مثل دار أبي نافع مولى عبد الرحمن بن أبي بكرة في البصرة، و من المرجح أن الذين يمتلكون الدور والحمامات والضياع كانوا من المقربين للخلفاء و الولاة من موالي العتاقة فقد كان لمسمار مول زياد بن أبيه ضيعة نسبت إليه [2].

ويتضح مما سبق أن إقبال الموالي على النشاط الاقتصادي كان نتيجة تعصب الأمويين للعنصر العربي و إبعاد كل من ليس له صلة بالعرب عن السياسة ، هذا لا ينفي من وجود بعض الشخصيات من الموالي التي ساهمت في حركة الفتوح وفي الأعمال الإدارية ، إلا أن الموالي عملوا على إثبات وجودهم في الحياة الاقتصادية والعلمية أكثر فقد ذكر أعرابي هجاءه للموالي:

تأملت أسواق العراق فلم أجد دكاكينها إلا عليها المواليا

جلوسا عليها بنفضون لحاهم كما تفضت غجف البغال المخاليا[3]

وهذا ما يدل على إقبال الموالي على الجانب الإقتصادي والعمل على تكوين الأموال الطائلة ،و نستنتج من هذه المقولة سيطرة التجار الموالي على التجارة في الأسواق الأموية ، وعلى ما يبدو أنهم مثلوا الأغلبية الكبيرة لتجار على حساب التجار السكان الأصلين[4].

---

(1) علي بالنور: المرجع السابق، ص120.

(2) البلاذري : فتوح ،ص ص 464 –476 و 486.

(3) الجاحظ عمرو بن بحر : رسائل الجاحظ ، تحقيق :عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دس ،ج2،ص . 251

(4) علي بالنور: المرجع السابق، ص120.

أما فيما يخص سياسة الدولة الأموية الاقتصادية تجاه الموالي فقد قام معاوية بن أبي سفيان بإعادة هدايا الفرس على الرعية و بخاصة على موالي الفرس في العراق وخراسان ، أن يقدموا له هدايا الفرس أي النيروز والمهرجان[1] ، وأوشك أن ينكل بهم ليبعدهم عن المناصب في الدولة وعن الإقامة في عواصمها [2].

بدأت مشاكل الموالي تكبر وتتضخم في أيام الحجاج بن يوسف الثقفي (75-95هـ) [3] الذي يعد أول من خالف القواعد الخاصة بالجزية والخراج فعندما شعروا بنقص في موارد بيت المال ، لجأوا إلى إعادة الجزية والخراج على من اسلم من الموالي من طرف الوالي الحجاج بن يوسف ،[4] وبالتالي حرم الموالي المسلمين الجدد من العطاء ، وحتى المساواة مع إخوانهم المسلمين ، وبالتالي خالف الدين الذي ينص على أن لا فرق بين عربي ولا أعجمي إلا بالتقوى.

ويمكن القول أن أحوال الموالي الإقتصادية كانت بحسب سياسات الخلفاء والولاة الأمويين حيث نجدها ساءت أيام الوليد بن عبد الملك كثيرا نتيجة لقسوة ولاته ، حيث كتب عمر بن عبد العزيز للوليد يخبره تعسف وجور الحجاج على الموالي ، مما دفعهم للرحيل إلى المدينة ومكة، فطلب الوليد من الحجاج أن يختار له رجلين ليوليهما مكة والمدينة فأشار عليه بخالد بن عبد الله القسري ،وعثمان بن حبان المرىء ،فعزل الوليد عمر بن عبد العزيز سنة(93 هـ) ، وولىّ خالد مكة وعثمان المدينة.[5]

---

(1) اليعقوبي : تاريخ ، ج2،ص 222 .

(2) عباس محمود العقاد :معاوية بن سفيان ، مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة ، القاهرة ،2013م،ص122.

(3) العزاوي أسماء عبد الله غني : أثر الموالي في الحياة الفكرية خلال العصر الأموي (41-9هـ/661-749م)،صفحات لطباعة والنشر، سورية ، 2017، ص61 .

(4) محمد الطيب النجار : الموالي في العصر الأموي ، دار النيل لطباعة،ط1، 1949م،ص 72.

(5) الطبري : المصدر السابق ،ج 6، ص 481، 482 .

و بوجود مثل أمثال هؤلاء الولاة وسياستهم القاسية كان من الطبيعي أن تتدهور أوضاع و أحوال الرعية نتيجة لهذه السياسة غير المدروسة التي اتبعها بعض الخلفاء الأمويين، وولاتهم في بعض الأحيان.

إلا أنّه في عهد سليمان بن عبد الملك (96 – 99 هـ) نعم الموالي بنوع من العدل والإنصاف، فقد كان سليمان يمقت سياسة العنف والظلم التي اتبعها الحجاج مع أهل العراق خاصة الموالي[1] ، ولما آل الحكم إلى عمر بن عبد العزيز (99 – 101 هـ) تمتع الموالي بالحقوق المادية والمعنوية التي طالما بحثوا عنها في وسط ظلم الأمويين وولاتهم الجبابرة ، فطبق عمر بن عبد العزيز مبادئ الإسلام السمحة ، ورفع الجزية عنهم [2]ونهى الولاة عن التشدد على الأهالي بالضرائب المهدمة وبعث إلى الولاة يأمرهم بالعدل والمساواة وإعطاء كل واحد حقه ، و الإبتعاد كل البعد عن سياسة الظلم والجور ، و إلغاء هدايا النيروز والمهرجان،[3] وبهذا احتوى الخليفة عمر بن عبد العزيز مشكلة الموالي وكسبهم إلى جانب الخلافة الأموية حيث شكلوا خطرا على الدولة الأموية .[4]

وكما ذكرنا سابقا أن أحوال الموالي الإقتصادية كانت تختلف بحسب سياسات الخلفاء والولاة الأمويين ، إذ بوفاة عمر بن عبد العزيز عادت المظالم لسابق عهدها مع خلافة يزيد بن عبد الملك ، وأمر إعادة الناس على عاداتهم الأولى من خلال إرجاع الضرائب قبل عهد عمر بن

---

(1) ابن الأثير : الكامل ،ج4، ص311.

(2) العزاوي: المرجع السابق ،ص 62.

(3) الطبري : المصدر السابق ، ج6،ص ص546–555 و559 .

(4) عريبة قاسم أحمد : دور المال في سياسة خلفاء العصر الأموي –العهد المرواني ،مجلد 18،العدد1،جامعة تكريت للعلوم ،2011م،ص7.

عبد العزيز ، فقد عمت الفوضى في الولايات الشرقية في الصغد [1] وفي ولاية المغرب.[2]

ولما تولى هشام بن عبد الملك (105 – 125 هــ) الخلافة حاول أن يصلح ما أفسده يزيد بالسياسة الأموية وحاول تهدئة الأوضاع في الولايات [3].

أما في ولاية مصر والمغرب فقد كان الموالي أوضاعهم سيئة للغاية [4]، وانتعش الوضع الموالي الاقتصادي في خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك (125 –126 هــ) الذي زاد للناس في الأعطيات .[5]

كانت هذه بعض الأوضاع الإقتصادية للموالي في بعض فترات خلفاء بني أمية وولاتهم التي كانت مــتأرجحة حسب ميول وأهواء الخلفاء والولاة ،والذي سوف ينعكس

---

[1] ابن الأثير :الكامل ،ج4،ص 350.

[2] ففي بداية عهده عين يزيد بن أبي مسلم مولى الحجاج وصاحب شرطته على المغرب سنة 102 هــ ، فأساء السيرة وطبق سياسة مولاه الحجاج مع الموالي في البربر مخالفة العدالة التي أقرها إسماعيل بن عبد الله بن المهاجر في عهد عمر بن عبد العزيز، حيث فرض الجزية على من أسلم، وأجبر الأهالي على دفعها بالقوة، وأراد أن يرسم أسماء حراسه على أيديهم كما تصنع الملوك من غير المسلمين، فقد كان ظلوما غشوما ، فثار عليه حراسه من البربر وقتلوه، وأعادوا الوالي السابق وكتبوا إلى الخليفة يزيد: أنهم لم يخلعوا أيديهم عن الطاعة وإنما لم يرضوا عن سياسة الظلم والجور التي تهدد كرامة البربر وإنسانيتهم، فا دعى الخليفة بأنه ليس له العلم بأسلوب عامله هذا، ثم ولي عليهم والي آخر وهو بشر بن صفوان الذي حاول أن ينشر الأمن والعدل والاطمئنان بين قبائل البربر. ابن عذارى : البيان ، المصدر السابق ، ج1،ص 56، 57 .

[3] ابن الأثير: الكامل ،ج4 ص 370.العزاوي: المرجع السابق ،ص64.

[4] كانت الأحوال في مصر والمغرب سيئة للغاية نتيجة تعسف الولاة فقد زاد عبيد الله بن الحبحاب الخراج باعتبار أن مصر فتحت عنوة وأن أهلها عبيد للعرب، أما في المغرب فقد استعمل أسلوب العنف مع البربر حيث اعتبرهم فيئة للمسلمين، وسبي النساء البربريات الجميلات، وكان عامله على طنجة عمر بن عبد الله المرادي يتعدي على الصدقات والعشر وأراد تخميس البربر، فهذا الوضع الاقتصادي المزري أدى إلى ظهور الثورة بين صفوف البربر ، أنظر ، ابن عذارى ، البيان ، ج1، ص ص 58– 60.العزاوي : المرجع السابق،ص67.

[5] أبي الفدا : مختصر ،ج1، ص 251.

سلبا على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي و ربما كان من أهم الأسباب التي عجلت بنهاية الدولة الأموية سنة (132 هــ).

5- فئة العبيد :

انتشر استعمال الرقيق في التجارة في الفترة الأموية ، حيث أذن السيد لعبده بالتجارة له في ماله ، وأطلق عليه "العبد المجيز"[1] ، وقد حرص التجار والعامة على استخدام العبيد والغلمان لتشغيل أموالهم في صدر الإسلام[2]، واستمر استخدام العبيد إلى التجارة في العصر الأموي ، فقد كان لحسان بن أبي سنان أحد تجار البصرة غلام يقيم بالأهواز يوافيه بأخبار البضائع وأحوالها[3] ، إذن عمل العبيد بالتجارة لصالح أسيادهم ،حيث استخدم التجار العبيد للإتجار بأموالهم في داخل الأمصار أو خارجها بهدف البيع والشراء.

وقد استعمل الخلفاء العبيد المجيزين، وذلك لانشغالهم بأمور الدولة، ورغبة منهم في استمرارهم بممارسة التجارة ، فقد ورد عن عمر بن عبد العزيز أنّه كان له غلام يعمل على بغل ويأتيه كل يوم بدرهم[4] .

والجدير بالملاحظة أن الدولة أقرت الكثير من التسهيلات فقد أعفت العبد التاجر من دفع العشور سواء كان يتاجر بماله أو بمال سيده ومكنتهم من إمتيازات في الأعمال التجارية من خلال إعفائهم من الزكاة فقد سقطت عليهم [5] ، وبناء على ذلك فإن إعفائهم من الضرائب و العشور كان سببا في زيادة النشاط التجاري و الإقتصادي في العهد الأموي .

---

[1] المجيز : بفتح الميم وكسر الجيم ممدودة وهو العبد أو المسموح له في التجارة و الولي و القيم بأمر اليتيم . عمارة : المصطلحات ،ص 519.

[2] سحر القواسمي :المرجع السابق ،ص23.

[3] ابن الجوزي : المنتظم ،ج8،ص 152.

[4] الإصبهاني: المصدر السابق ، ج5،ص260 .

[5] أبو يوسف : الخراج ، 134.

كما اعتمد على فئة العبيد في إدارة الأغراض التجارية الخاصة بالنساء، حيث يذكر الإصبهاني أن امرأة تاجرة جاءت من البحرين واليمامة كان أولادها و عبيدها يديرون لها تجارتها بالبيع أيام حكم المروانيين الأوائل، وهي إشارة واضحة على إستعمال الرقيق في الموال التجارية للنساء المسلمات وهذا يقودنا أيضا إلى الجزم بوجود التجار النساء في الفترة الإسلامية اللاوتي مارسن التجارة [1].

4- العاملون بالوكالة:

الوكالة في اللغة: بكسر الواو وفتحها وفتح الكاف ممدودة اسم من التوكيل، بمعنى التفويض والاعتماد ، وقد تطلق على الحفظ ، والوكالة اصطلاحا هي :تفويض التصريف إلى الغير، أي أن يقيم إنسان أحدا غيره مقام نفسه، في تصرف شرعي، معلوم، مورث لحكم شرعي. بمعنى من وكلته أمرك وتسلمه إياه ثقة بكفايته فهو رقيب ومعين وهذا لعجزك القيام بأمرك أو عملك أو تجارتك.[2]

وقد عرف استخدام الوكالة في البيع والشراء في صدر الإسلام وفي الدولة الأموية فقد ذكر عن معاوية بن أبي سفيان أثناء ولايته على الشام في العهد الراشدي أنه وكل رجلا ببيع إناء فضة له .[3]

واستعمل كذلك الولاة وعمال الدولة وكلاء للقيام بدلا عنهم بالأمور التجارية ، فقد وكّل زياد بن أبيه (53-54 هـ) رجلا من الشام ليتاجر له بستين ألفا [4]، وقد أناب سعيد بن العاص بن سعيد سنة 58هـ ينوب عنه لقضاء حوائج الناس ويتاجر بدراهم الأمير [5] كما

---

(1) الإصفبهاني : المصدر السابق ،ج2،ص295.

(2) محمد عمارة: قاموس المصطلحات ،ص 631،632.

(3) الإصبهاني: المصدر السابق ، ج2،ص297.

(4) ابن قتيبة : عيون الأخبار ، ج1، ص 175.

(5) ابن الجوزي :المنتظم،ج5،ص297.

وكل هشام بن عبد الملك واليه خالد القسري ببيع غلاته[1]، وعلى ما يبدو أن بعض الأمراء مارسوا دور الوكلاء في التجارة للخلفاء في مراكز ولايتهم.

ولعل سبب إعتماد العمال والولاة في الدولة الأموية على الوكلاء راجع إلى انشغالهم بالوظائف الخاصة بالدولة فلم يتمكنوا من إجراء عمليات البيع والشراء ، مما دفعهم لتوكيل أناس أخرين متفرغين لعمل التجارة .

ومن جهة أخرى أيضا قام التجار بإنشاء فروع تجارية في عدة أمصار في الدولة، عهدوا بإدارتها إلى الوكلاء ، فكان يونس بن عبيد بن دينار العبدي (ت134 هـ) يشتري الحرير من البصرة ويرسله إلى وكيله بالأهواز ، ويرسل له وكيله بالسوس وكان يرد عليه بأن المتاع عندهم زائد [2] ، وكان الوكلاء على علم بأحوال الأسواق والأسعار في الأقطار التي ينتشرون فيها ويخبرون التجار الخاصين بهم ، فقد ورد كذلك أن وكيل يونس بن عبيد أخبره عن غلاء الخز والحرير بالبصرة ، فاشترى يونس كميات كبيرة من الخز والحرير من رجل بثلاثين ألفا ،[3] و لعل ذلك قبل أن ينتشر خبر في البصرة عن غلاء البز والحرير.

كما تم استخدام الوكلاء من قبل النساء ، فقد أعطت امرأة في زمن بني أمية زوجها أربعة آلاف درهم ووكلته بالتجارة لها بها .[4]

و كما ذكرنا أن التجار استخدموا غلماناً و عبيداً في التجارة وكان من العبيد من قام بدور التجار الوكلاء في الأمصار الأخرى ، وفي هذا كتب غلام التاجر البصري حسان بن أبي سنان في الأهواز يوافيه بأمور السكر ، وقد كتب بأن قصب السكر أصابه الضرر في

---

[1] الطبري : المصدر السابق ، ج7، ص154.

[2] ابن الجوزي : المنتظم، ج8،ص 26.

[3] الإصبهاني : حلية ، ج 3، ص 15-16.

[4] الهندي : كنز العمال ، ج5،ص 828.

الأهواز ، فاشترى حسان من رجل بصري السكر وربح فيه ثلاثين ألفا [1]، ومن هنا نلاحظ أن وكلاء التجار كانوا منتشرون بحواضر عديدة من الدولة ، يوافون تجارهم بأحوال التجارة والسلع والأسعار وبالنشاط الاقتصادي كافة ، كما يمكن القول أنهم كانوا يقومون بعمليات الاستيراد والتصدير السلع والسهر على بيعها .

وعمل هؤلاء الوكلاء على صرف الصكوك التي يكتبها التجار على أنفسهم ، سواء في نفس القطر أو في بقية الأقطار الأخرى ، حيث قام أحد التجار بكتابة لمولاه رقعة بمائة ألف وختمها فذهب إليهم الوكيل قائلا : <... ألا توصلون لنا رقعتكم فتقبضون ما لكم قبل أن يفرغ ما عندنا... فقلت: حميرنا مضعفة احمل لنا منها ثلاثين ألف درهم وندخل الكوفة فنقبض منك الباقي هناك، فقال : وأين تريدون إذا صرتم عن الكوفة ؟ قال : الشام ، فمضى ليأتي بالمال فأحضره وقال : يأمركم أبو الهيثم أن تلقوا وكيله في قرية كذا بالشام في هذه الرقعة الأخرى، وقبض الأخرى ومزقها وسلم لنا ثلاثين ألفا>>[2]. وبالتالي كان الوكلاء التجار لهم دور مهم وفعال في الحياة التجارية فقد كان يقوم بمجهودات كبيرة من التنقل وصرف الأموال وغيرها .

كما كان للشاعر كثير عزة (ت107هـ) [3] دكانا في المدينة يبيع فيه العطور وغيره من السلع التجارية وكان يتولى فيه البيع غلام له [4]، وقد تحمل الوكلاء الكثير من المصاعب ، فعندما أرسل زياد بن أبيه من يتجر له لقيه أحدهم ، فسايره وقتله وأخذ المال منه.[5]

---

[1] ابن الجوزي : المنتظم ،ج8، ص 152.

[2] ابن عساكر : المصدر السابق ، ج16، ص148 ،149.

[3] كثير عزة أبو صخر كثير بن عبد الرحمن الخزاعي المدني امتدح كبار الخلفاء مثل عبد الملك ويعد من فحول الشعراء .الذهبي: سير الأعلام ،ج5،ص 152.

[4]عبد العزيز الجميح: دراسات تاريخ الجزيرة العربية في العصر الأموي ، النشر العلمي ، جامعة الملك سعود ، الكتاب الرابع ، (د ت)، ص235.

[5] ابن قتيبة :عيون ، ج1، ص 175.

وبرغم من هذا المجهود الكبير الذي كان يقوم به الوكلاء إلا أن بعضهم كانت فيه صفات الغش وسوء الطباع ، فقد ورد أن مرة أحد الوكلاء غش القاضي شريح بن الحارث[1] حيث منح له تسعمائة درهم ليشترى له وصيفا من نهر بلخ فوجده اشتراه من الكوفة .[2]

5- تجار أهل الذمة:[3]

عمل أهل الذمة في الدولة الأموية في جميع المجالات الاقتصادية دون ممارسة الأعمال أو التجارات المحرمة على المسلمين ،كتحريم بيع الخمور والخنازير في أسواق

---

(1) وهو شريح بن الحارث، وقيل: شريح بن عبد الله، ويقال : شريح بن شراحيل، وقيل: شريح بن هاني، وليس هذا شريح بن هاني الحارثي، كذا روى سعيد بن محمد الوراق، عن مجالد، عن الشعبي قال : قرأت عند شريح من عبد الله أمير المؤمنين إلى شريح بن هاني، إلا أن رجلا من ولده أملى علي، قال : أنا علي بن عبد الله بن معاوية بن ميسرة بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر بن الرايش، ويقال ليس بالكوفة من بني الرائش غيره، ويقال إنهم من أبناء فارس الذين وجههم كسرى إلى بلاد اليمن، في محاربة الحبشة، اختلف في تاريخ وفاته مابين ، سنة 76، 78، 80، 99 للهجرة . وكيع : المصدر السابق، ج1، ص 363-364.

(2) وكيع : أخبار القضاة ، عالم الكتب ، بيروت ، (دت) ، ج2، 233.

(3) الذمة :لغة ، بكسر الذال مشددة وفتح الميم مشددة ، وسمي أهل الذمة ذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم دفهم الجزية ، ورجل ذمي: معناه رجل له عهد، والذِّمة: وهي العهد والأمان والضمان ، و هم المستوطنون في بلاد الإسلام من غير المسلمين وسموا بهذا الاسم لأنهم أمنوا ، على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ، فإن تقاليد الإسلام ، كانت تقضي بأنه إذا أراد المسلمون غزو إقليم وجب عليهم أن يطلبوا من أهله اعتناق الإسلام ، فمن استجاب منهم طبقت عليه أحكام المسلمين ، ومن امتنع فرضت عليه الجزية ، ولم يكن يتمتع بهذا الامتياز سوى إتباع الملل المعترف بها وهي : المسيحية واليهودية ، والمجوسية ، و السامرية ، والصابئة ، والذمة في الشرع هي : وصف يصير به الإنسان أهلا لماله ولما عليه ، وكان أهل الذمة من اليهود والنصارى موزعين في الجزيرة العربية ، حيث نجد لها جمعات من اليهود في اليمن و العراق والشام ومصر ، والشمال الإفريقي ، كما نجد النصارى بكثرة في الجزيرة العربية والشام والعراق والموصل وفاس والمغرب ، فقد كانوا موزعون توزيعا مختلفا في أنحاء البلاد الإسلامية . ابن منظور : لسان ، ج17، ص1517، السيوطي جلال الدين محمد بن أحمد المحلى وجلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر: تفسير الجلالين، دار المعرفة، بيروت، 1982م، ص 248. المطرزي: المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ، مكتبة أسامة بن زيد، ط1، حلب، 1979 ،ج1، ص307. 111. أنور الرفاعي: الإسلام في حضارته ونظمه، دار الفكر، دمشق، 1997 ،ص 264،265.

المسلمين أو إدخالها إلى أمصارهم وحواضرهم ، و عدم إظهارها [1]، فقد عملوا في الزراعة ،والصناعة والتجارة ، وبالتالي شارك أهل الذمة من يهود ونصارى في تنشيط الحركة التجارية في العصر الأموي كالتصدير و الإستراد وأعمال الصيرفة :

أ- اليهود:

مارس اليهود[2]العديد من النشاطات التجارية كتجارة الحبوب ، و المنتوجات الصناعية كالمنسوجات وغيرها من التجارة التي تدر الأرباح ، فقد اشتغل أغلبية اليهود في الدولة الأموية صيارفة وجهابذة في الشام والعراق و واسط ،كما احتكروا تجارة الرقيق واللؤلؤ فقد تحدث المقدسي عن إقليم الشام قال: << وأكثر الجهابذة والصباغين والصيارفة والدباغين في هذا الإقليم يهود >>[3] ، فقد برز اليهود في العديد من المهن مثل الصباغة و النسيج وهذا ما أكده أيضا على انفراد اليهود ببعض المهن على حد قول الجاحظ: << ولا تجد اليهودي إلا صباغا أو دباغا أو حجاما أو قصابًا أو شعابا >>[4].

لقد زاول اليهود التجارة من المشرق إلى المغرب[5] برا وبحرا ، يجلبون من المغرب الخدم والجواري والغلمان وجلود الخز والسيوف وكان اليهود يتقنون مختلف اللغات كالغة

---

[1] أبي يوسف : الخراج ،ص127.

[2] للمزيد عن اليهود أنظر ، البغدادي عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ،مكتبة الخانجي، ط4 ،القاهرة ،1997ج ،6ص 396. عبد الوهاب المسيري :موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ،دار الشروق، ط1 ، مصر ،1999، ج2،ص 209.

[3] المقدسي : أحسن ،ص ص 189 -132 . أنور الرفاعي: المرجع السابق ،ص 271 .

[4] الجاحظ: رسائل الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991،ج3، ص 316.

[5] المعروف تاريخيا أن الجاليات اليهودية اشتهرت بنشاطها الاقتصادي وخاصة في مجال التجارة التي عدت من الأمور المقدسة عندهم، فوصفت بأنها حضارة السوق وعقيدة التاجر ، اشتهر اليهود بالعمل في التجارة في بلاد المغرب الإسلامي، واستقر معظمهم على خطوطها ومنابع ومناطق توزيعها، فنشطوا في تجارة النقل بين المدن المغربية بالداخل والمدن السودانية والأوربية بالخارج، فغلب على سكنات اليهود الاستقرار في المدن ذات الأهمية التجارية مثل طرابلس والقيروان، تلمسان، فاس، وسجلماسة وغيرها، فقد تاجر اليهود بالرفاهيات كالرقيق والجواري ، و الذهب المستخرج من بلاد السودان عبر سجلماسة إلى جانب بعض المنسوجات المصنوعة من الكتان والقطن التي كانت مدرجة في قائمة البضائع التي كانت

العربية والفارسية والرومية والإفرنجية ، والصقلية [1] ، كما إمتلكوا الأراضي والضياع [2].

كل هذا يقودنا إلى القول بأن اليهود اختاروا المهن التي تمكنهم من الثروة المالية ،و الإقتصادية، بإعتبار أن التجارة عندهم أصبحت من الأمور المقدسة.

واشتغل اليهود كوكلاء تجارة في الرملة ، وكان تجار اليهود الذين يجوبون البحر المتوسط يقومون في نقل السلع من أسواق الهند والصين إلى البلاد العربية ، فقد كانوا يجلبون من السند [3] والهند والصين المسك ، وينقلون تجارتهم بحر عبر البحر الغربي، فيخرجون بأنطاكية ويسيرون على الأرض ثلاثة مراحل إلى الجابية[4]، وبهذا مثل اليهود شكل الوسيط التجاري في نقل السلع من الغرب والشرق بالإضافة إلى عمليات البيع والشراء.

ب- النصارى [5]:

تصدر إلى المغرب أو تستورد من المشرق كما ،عمل أيضا اليهود صيارفة مدن المغرب الإسلامي. عبد الرحمان بشير: اليهود في المغرب العربي(22ه- /242- 1171 م) ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،ط4 ،دت، ص86. مسعود كواتي: اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين ، دار هومة، الجزائر،ص ص148 - 150.

[1] أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله ابن خرداذبة: المسالك والممالك، مطبعة بريل المسيحية، ليْدن، 1989م، ص157.

[2] البلاذري : أنساب ، ج5،ص72.

[3] السند : هي بلاد غرب الهند تقع بين الهند وكرمان وسجستان على ساحل البحر ، فتحت أيام الحجاج بن يوسف. الحموي: المصدر السابق ، ج3، 267.

[4] ابن خرداذبة: المسالك ،157-158.

[5] النصارى :نسبة إلى المسيح عيسى عليه السلام (ق1م) كما تنسب إلى مدينة الناصرة في فلسطين والتي سكنها عيسى عليه السلام فنسبت إليها النصارى هم مسيحيو الشرق المقيمين خاصة في ظل الدولة الإسلامية ، سواء كانوا مغاربة الآراميين او مشارقة ، يعاقبة أو موارنة أو سريانا كاثوليكيين ــو كلدانة أو ملكين. البستاني فؤاد أفرام ،دور النصارى في اقرار الخلافة الأموية ، جامعة القديس يوسف ، دس، ص3. الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد :(ت 328 ه/ 940م) : الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق :حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط1 ،

إن المتقصي لتاريخ الدولة الأموية في المجال الإقتصادي ، يجد أن الأمويين اعتمدوا على أهل الذمة كثيرا ،فقد اعتمد عليهم معاوية بن أبي سفيان في وظائف الدولة ، والكتابة و كذلك في أيام عبد الملك ، [1] واستخدموا في صناعة السفن، حيث جمع الصناع والنجارين، ورتبهم في السواحل، وكانت صناعة السفن في الأردن بعكا ثم نقلها هشام بن عبد الملك إلى صور ، كما كان للأقباط المصرين دور فعال في صناعة الأسطول العربي في مصر، حتى أنهم شاركوا في المعارك البحرية التي خاضها العرب ضد البيزنطيين وبدأ العرب ينافسوهم في البحر وهذا راجع إلى توفر المادة الأولية لصناعة السفن في مصر والشام [2] ، إذن اعتمد الأمويون على أهل الذمة من النصارى في النشاط البحري والحربي وليس الإقتصادي فقط ، ذلك يرجع إلى التجارب الكبيرة لهم في مجال ركوب البحر .

و بعد فتوح حسان بن النعمان أرسل عبد الملك بن مروان إلى أخيه عبد العزيز والي مصر أن يرسل إلى معسكر تونس ألف قبطي بأهلهم وأولدهم وكنائسهم ومنازلهم وأن يحملهم من مصر ليساهموا في بناء دار صناعة السفن [3]، فقد كانت معظم ولايات الدولة في الأقاليم التابعة لها تطلب دائما تجارا وعمالاً ومعماريين كالبنائين والنجارين فنجد النصارى في المغرب الإسلامي في المجال التجاري اشتغل بعضهم في تجارة الزيت والأقمشة وغيرها وكان الفقهاء المغاربة يحثون ولاة الأمر على منع أهل الذمة من النصارى واليهود من عمل الخبز وبيعه أو بيع الزيت والخل وغير ذلك بالأسواق لعدم تحفظهم من الأمور

بيروت،1992،ج2،ص213. جميل عبد الله المصري :أثر أهل الكتاب في الفتن والحروب الأهلية في القرن الأول الهجري السابع الميلادي، مكتبة الدار، المدينة ،(دت)، ص 34.

(1) أنور الرفاعي : المرجع السابق ،ص 269.

(2) البلاذري : فتوح ، ص 160، 161. زعرور إبراهيم وأحمد علي :تاريخ العصر الأموي السياسي والحضاري، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1996 م،ص162.

(3) البكري: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت، ص38. ابن أبي دينار :المؤنس في أخبار إفريقية والأندلس ، المطبعة التونسية،ط1، تونس، 1869 ،ص11، 12.

العامة المانعة والمحرمة[1]، كما كان وجود تجار أقباط في الفسطاط ، وكانوا يقمون بعمليات بيع وشراء كثيرة[2]

وعرف عنهم أنهم يحيكون النسيج، ويصنعون القراطيس من ورق البردي للكتابة وقد أمر عبد الملك بن مروان أن توضع بعض العبارات الإسلامية مكان الصليب ،ورموز التثليث.[3]

كان للتجار النصارى دور مهم في تنشيط العلاقات التجارية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، فقد قاموا أثناء قدومهم إلى الشام بجلب الكثير من السلع ،ومنها الفسيفساء التي استخدموها في بناء كنائسهم حيث كان من النصارى نجارين[4]، كما عرف على النصارى في مدن الشام وقراها و الأديرة التي كان لها دورًا متميزا في بناء الأديرة مثل دير الرومان [5] و في الأعمال التجارية.

وأحيانا كان أهل المدينة يقرضون الأموال لنبط الشام لجلب السلع الغذائية ، وكان بعض التجار النبط يعملون في بيع لوازم السفر على الطريق التجاري الرابط بين بلاد الشام ومصر[6]، فكانوا ينقلون السلع التجارية كالحبوب والزيت من الشام إلى الحجاز [7] حيث

---

(1) كمال أبو مصطفى : المرجع السابق، ص71.

(2) ابن حوقل : المصدر السابق ،ص 153.

(3) فليب حتي: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة: جورج حداد وعبد الكريم رافق ، دار الثقافة،ط3، بيروت، 1951، ج2،ص90.

(4) ابن عساكر: المصدر السابق، ج2، ص258.

(5) دير الرمان : وهو مدينة كبيرة ذات أسواق للبادية الذي يقع بين الرقة والخابور الذي كانت محطة للقوافل المتحركة بين الشام والعراق وكان من أهم الأديرة التي استعملها النصارى منها: دير البخت ودير صليبا بدمشق، ، إضافة إلى دير مارون الذي كان يحوي أموالا طائلة ودير سمعان ، ودير الجماجم .الحموي : المصدر السابق ، ج2،ص ص 511-517. ابن الفقيه : مختصر ، ص 192.

(6) الحموي : معجم ، ج2، ص517 ،518.

(7) ابن الأثير : أسد الغابة ،(د.ط) ،ج2،ص180، 181.

كان عامل السوق بالمدينة يأخذ من أهل الذمة العشور فقد كان يأخذ من النبط على الزيت والحنطة نصف العشر، ويأخذ عنهم من الماشية المتاجر بها ، ويأخذ العشر من كل تاجر صغير أو كبير من ذكر أو أنثى [1] .

أما فيما يخص الضرائب فإن أهل الذمة فرضت عليهم الجزية[2] ، وكانت أهم ضريبة تقع على عاتقهم والتي إختلفت قواعد فرضها من زمن إلى أخر ، كما كانت لهم ضرائب أخرى تقاسموها مع المسلمين أنفسهم كضريبة الأرض والحوانيت وغيرها.[3]

وبحسب المعلومات السالفة الذكر يتبين أن الدولة الأموية أشركت من أهل الذمة على العموم في جميع المجلات وخاصة الجانب الإقتصادي ،غير أنه يفسر أيضا سبب اهتمام أهل الذمة بالمجال الإقتصادي إلى أن العرب المسلمين اهتموا بالسياسة والفتوح الإسلامية ،وتسيير شؤون الدولة فوجد أهل الذمة الفرصة للاشتغال بالتجارة والصناعة ، وهكذا تكون طبقة الدولة الحاكمة العربية قد تركت تسيير النظام الاقتصادي في المجتمع لغيرها ، وهو ما سوف يرجع بالسلب على الدولة العربية فيما بعد أين كان لهؤلاء التجار دور في التعجيل بسقوط صرح الأمويين .

ومن المعطيات السابقة نتوصل إلى أن أهل الذمة تمكنوا من المشاركة في تحقيق الازدهار التجاري، فقد كان لهم نصيب كبير في التجارة الداخلية والخارجية للدولة الأموية وكان لتجارتهم العناصر الأساسية التي ساعدتهم على الدخول إلى عالم التجارة خاصة عقود الصلح ، ضف إلى ذلك توفر على رؤوس الأموال لديهم ومعرفتهم للعديد من اللغات

---

(1) ابن قيم الجوزية: أحكام أهل الذمة ، تحقيق : أبي براء يوسف بن أحم البكري ، أبي أحمد شاكر بن توفيق ،رمادي لنشر ،ط1، السعودية ،1997، مج1،ص ص 347- 354 و360.

(2) الجزية: مشتقة من الجزاء وهي مقدار من المال يفرض على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم، تجبى بحلول الحول تبقى على الأشخاص الكفار وتسقط على من أسلم ، وقيل هي عاصمة لدم وقيل هي من مظاهر إذلال لصغار الكفر . أبي يوسف ، المصدر السابق ، ص 122. ابن القيم : أحكام ،مج1،ص 106،105 .

(3) الفراء : الأحكام ،ص 56. أنور الرفاعي : المرجع السابق ، ص 269. الصلابي : المرجع السابق ، ج1،ص254. حلاق : المرجع السابق ، ص87.

، وتمكنهم من فنون الحساب وأصول التجارة وقواعدها ، في ظل دولة إسلامية سمحة ، نتيجة عهود الصلح التي أعطيت لهم حرية العمل ، حيث تمكن النصارى بسبب هذه الحرية من السيطرة على معظم أعمال التجارة .

6- السماسرة[1] :

هم تجار كانوا يقومون بدور الوسطاء في التجارة ويدخلون عمليات البيع والشراء ، وأخذ السماسرة عدة تسميات منها : السماسرة ، والنخاسين ، وبالصاحة ، الوكلاء من السماسرة ، والسمسار هو الحاذق العالم بالبيع والشراء وهو الذي يدور بالسلعة ويطوف بها على التجار ويقول ": من يزيد على السلعة "[2] حيث نجد السماسرة كان لهم دور متميز وفعال وبخاصة لتاجر الأجنبي الذي لا يعرف عادات البلد الإقتصادية ، من معرفة أسعار البضائع والسلع المراد شراؤها أو بيعها ، وهنا يأتي دور السمسار كوسيط بينه وبين الآخرين من البائعين والمشتريين داخل الأسواق ، فيقوم بالجمع بين صانع البضاعة ، وزبائنه ، ويؤمن ما يحتاج إليه من بضائع ، غير أن السمسار لم يكن مرغوبا به في نظر الإسلام ، وذلك خوفا من أن يلحق الضرر والخسارة بالمشتري[3] ، فقد يخسر الشاري الكثير من المال جراء سلعة عادية لا تفوق كثيرا قيمتها الأصلية .

---

[1] السمسار : كلمة فارسية معربة ، وجمعها سماسرة ، وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم سماهم التجار ، بعدما كانوا يعرفون بسماسرة وهو الذي يبيع لناس ، ويدخل بين البائع والمشتري ، متوسطا لإمضاء البيع ، أو متوسط بين البائع والمشتري وهو السفير بينها ، ويقال: سمسار الأرض العالم بها ،ويقال له : متولي البيع والشراء أيضا ، والمتوسط الساعي بين البائع والمشتري ، والمتولي عقد العقد بينهما مقابل الأجر ، وهي تعرف بالسمسرة ، وهي بفتح السين وسكون الميم ، ومعناها البيع والشراء ، والمال الذي يحصله جراء ترويجه السلع بيعا وشراء. ابن منظور : لسان ،ص 2093. الفيروز آبادي : القاموس ص 410 . الزمخشري : أساس ، ج1 ، ص473. عمارة : المصطلحات ، ص298.

[2] أبو العباس الأبياتي عبد الله بن أحمد بن إبراهيم التميمي (ت.356هـ) : مسائل السماسرة، تح: محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، ط 4،بيروت، 1999م ،ص80 .المعداني أبي على الحسن بن رحال (ت.1140هـ) : كشف القناع عن تضمين الصناع ، تح : محمد أبو الأجفان، ط 4، الدار التونسية ، 1986 م، ص 100 ،101.

[3] عاطف رحال : المرجع السابق ، ص97.98

فقد عرفت الدولة الإسلامية السماسرة في جميع أسواق حواضرها تقريبا من المشرق والمغرب [1] و للإشارة أن الدولة الإسلامية كانت تضطر في بعض الحالات إلى الاستعانة بالتجار ، كإقراض الأموال في حالة عدم الكفاية في بيت المال ، فقد ورد عن المهلب بن صفرة ، عندما بدأ التجهيز للحرب ضد الخوارج ، طلب من التجار مساعدته وإقراضه لتجهيز جيشه، حيث أن بيت المال لم تكن فيه سوى مائتي ألف درهم [2].

وفي ختام هذا المبحث تجدر بنا الإشارة أن التجار بصفة عامة ساهموا في الأزمات التي حدثت في الدولة الأموية عبر تاريخها ، فقد حدث في عهد سليمان بن عبد الملك مجاعة بين المسلمين ، وهم في أرض الروم ، فطلب أحد التجار الأثرياء وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس العرجي من التجار المساعدة وإمداد الناس فبلغت المساعدات عشرون ألف دينار ، ولما تولى عمر بن عبد العزيز في سنة(99هـ) قال << بيت المال أولى بمال هؤلاء التجار من مال العرجي ،فقضى ذلك من بيت المال >>[3].

كما جعلت الدولة التجار كعيون لها و مخبرين لأخبارها بما يحدث في كافة الأمصار وحواضر الدولة ، أو في الدول المجاورة ، فنجد أن أحد التجار الأنبار نقل أخبار الخوارج الأزارقة ، وأن زعيهم يريد دخول الكوفة فأعلم الحجاج بذلك سنة(76هـ) ،[4] ونقل التجار الأخبار لعمر بن عبد العزيز عندما كان واليا للمدينة ، أخبار الأمصار الأخرى والهدايا الكبيرة التي كان يقدمها الولاة للجواري وكان هذا في سنة (97 هـ) ، في خلافة سليمان بن عبد الملك ، كما قامت الدولة الأموية بإستعمالهم كجواسيس على موظفي الدولة

---

[1] أشار ابن حوقل أن وجود سماسرة بالمغرب الإسلامي في مرسى الخرز في قوله :< ...وللتجار بها أموال كثيرة من أقطار النواحي عند سماسرة وقوف لبيع لمرجان و شراه ...> . ابن حوقل : صورة ،ص 78.

[2] البلاذري : انساب ، ج7،ص422.

[3] الإصفهاني : الأغاني ،ج1،ص ص 453 -465.

[4] الطبري : المصدر السابق ، ج6،ص240.

، حيث قام المختار بن عبيد الله الثقفي سنة (66هـ)، بإستعمال تاجر من الأنباط ليوافيه بأخبار عماله في المدائن والكوفة .[1]

وبالتالي نتوصل إلى نتيجة مهمة وهي أن التجار بصفة عامة كان لهم دور داخل حياة الدولة الأموية في جميع المجالات تقريبا ، ويمكن تصور هذه العلاقة بعلاقة مصلحة بينهما ، فالتجار كان سعيهم وراء الثروة وجمع الأموال ، في حين أن الدولة كان عليها فعل هذا لتنشيط الحركة الإقتصادية ، والإستعانة بهم في وقت الحاجة، كما سخرتهم للعمل كمخبرين وجواسيس لها سواء كان على المستوى الداخلي أو الخارجي

وهذا جراء مساعدة الدولة وتقديم التسهيلات لهم ، مما ساعدهم على الولوج والخروج الدائمين من الأسواق التي كان تعتبر المركز الإخباري والإعلامي الأول وقت ذاك ، وكون التجار يتميزون بسهولة التنقل بين الأقطار واختلاطهم الدائم بالمجتمعات في إطار العملية التجارية ، دون ترك الملابسات والشبهات.

7ـ الأوضاع العامة للتجار في العهد الأموي :

كانت أوضاع التجار ترتبط بنوع التجارة والمهن التي يمارسونها ، وكان التجار على دراية بالأوضاع العامة للأسواق فيما يتعلق بعملية العرض والطلب في التجارة وكان للتجار خبرة كبيرة في معرفة أحوال الأسواق ، حيث أن التجارة تعتمد على شراء السلع بثمن رخيص ليسهل تصريفها وبيعها بأثمان معقولة ومناسبة ، وكان يتم إختيار السلع المناسبة والأكثر طلبا في السوق حيث قيل << وإذا لم تربحوا في التجارة فإعتزلوا عنها إلى غيرها ، وإذا لم يرزق أحد بأرض فليستبدل بها >> وقيل << اشتر الرخيص وبع غالي حصلت التجارة>> [2] وهذا ما يدل على فهم التجار الجيد للتجارة وتبحرهم في مسائلها .

---

[1] الطبري : المصدر السابق ، ج6،ص 43 و 528 ، 529.

[2] ابن خلدون : المقدمة ،ج2، ص83.عاطف رحال : المرجع السابق ،ص96.

كان التجار يدركون أن الـدين فـي التجـارة لـه مخـاطر كبيـرة تـؤدي إلـى الخسارة والإفلاس ، كما تعامل التجار في العهـد الأمـوي بـالبيع المؤجـل بـرغم مـن مخاطر الكبيرة إلا أن أغلبية التجار استخدموه ،وتعاملوا بـه ، وتميـز التجـار بمعـرتهم لعمليات تصريف المنتوجات بفائـدة صـغيرة مقابـل بيعهـا سـريعا و التـدوير السـلع والهدف من ذلك تشغيل المال مما يحقق أرباحا كثيرة . [1]

وتميزت أوضاع التجار من حيث المكانـة الإجتماعيـة بتـاين الآراء فقـد إعتبـر أدم ميتز أن الأمويين ليس لهم علاقة بالتجـارة وأنهـم لا ينظـرون لهـا بعـين التقـدير بإعتبارهم جيل من المحاربين الفرسان [2] ،في حين يـرى ديورانـت أن العـرب قـدروا التجارة والتجار وسرعان ما إنظموا إلـى اليهـود والنصـارى فـي العمـل التجـاري ، وما يبين علو مكانتهم أن الكثير مـن العـرب امتهنـوا التجـارة وفـي مقـدمتهم النبـي محمد صلى الله عليهم ويضـاف بعـض الخلفـاء الراشـدين ، ونجـد كـذلك الأمـويين أمراء القطائع فهم من الطبقة الأرستقراطية القريشية التـي مارسـت التجـارة وهـو مـا دل على رفعة مكانة مكة ما قبل الإسلام ، وقد استمروا فـي ممارسـة العمـل التجـاري وكان للأمويين دور كبير في الجانب التجاري في العهـد الأمـوي خاصـة بعـد ضـرب العملة . [3]

وهو ما يدل على المكانة الإجتماعية المرموقة التي نالها التجار في العهد الأموي .

---

[1] عاطف رحال : المرجع السابق ، ص96.

[2] أدم ميتز :الحضارة ،ج2،ص321.

[3] ويل وايريل ديورانت : قصة الحضارة ، ترجمة : محمد بدران ،دار الجبل ، بيروت، (دت)،ج13، ص110، 111.
عاطف رحال : المرجع السابق ،ص97.

ثانيا : السلع والمنتوجات التجارية في الأسواق :

عرفت السلع والبضائع المتبادلة بين الحواضر الأموية بتنوعها ، وتعددها وهذا بحسب طبيعة الإنتاج الإقتصادي لكل إقليم من أقاليمها ، فكل مدينة اشتهرت بمنتوجات تختلف عن منتوجات المدينة الأخرى ، هذا ماساهم في خلق حركية تجارية كبيرة ، عبر الطرق البرية أو الطرق المائية ،لذلك كانت سياسة تنويع الصادرات والمناطق التي تتبادل معها السلع والبضائع من أهم الإجراءات المتخذة من طرف الخلفاء والولاة الأمويين حرصا منها على استفادة كل أقاليم الدولة من هذه الحركية، وتعد دمشق مثالا حيا باعتبارها حاضرة الدولة والمثال المناسب للتعرف على طبيعة ومكونات حركية المبادلات التجارية الداخلية.

1- السلع المحلية:

وفي حديثنا عن السلع المحلية سنحاول التركيز عن أهم السلع ، فقد صدرت دمشق عاصمة الخلافة مجموعة من الأسلحة وعلى رأسها السيوف الشامية[1] إلى مصر والعراق ومختلف أقطار الشام، بالإضافة إلى المنسوجات الحريرية خاصة الحرير الشامي والدمشقي[2]، كما تصدر في بعض الأحيان الحبوب إلى الجزيرة العربية، ولعل من أهم صادراتها الفواكه المختلفة كالتين، وقد كان لها سوق خاص بها وهو سوق التين [3]عند مزارع الغوطة مثل اللوز والبندق والرمان والتفاح والأعناب والمشمش والزيتون، كما صدَّرت دمشق إلى العراق الروائح العطرية والمنسوجات الحريرية[4]، وخاصة أن تجارة

---

(1) النويري : نهاية الأرب ،ج6،ص ص 172-176.

(2) محمد كرد علي: المرجع السابق، ج4، ص ص 182-199.

(3) الحموي: المصدر السابق ،ج2، ص463،464 . اليعقوبي أحمد بن ابي إسحاق بن جعفر (ت284): البلدان، وضع حواشيه : محمد امين ، دار الكتب العلمية ،ط1، بيروت ، لبنان ،2002،ص162.القواسمي : المرجع السابق ،ص132.

(4) المقدسي:أحسن، ص 180. الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت429هـ)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية،ط1، بيروت، 2003، ص428. الجاحظ: التبصر بالتجارة، تحقيق : حسن حسني عبد الوهاب، المطبعة الرحمانية، ط2،مصر، 1935، ص33 . ابن حوقل: المصدر السابق ، ص166. محمد كرد علي: خطط الشام ،مطبعة الترقي، دمشق،1926،ج4،ص ص 182 - 199.

الأسواق أصبحت نشطة بعدما صارت عاصمة الدولة محطة للتجارة الشرقية وبالتالي حدث تغيير واتجاهات لحركة التجارة عما كانت عليه سابقا في عهود مضت .

وعموما كانت أسواق الشام مثل الرملة وفلسطين تحتوي على المنتوجات الزراعية والصناعية من كروم وزيتون [1]، وبطبيعة الحال كان هناك تشابه في منتوجات مدن الشام وهذا راجع لطبيعة المناخ الواحد.

وراجت صناعة الصابون الذي كان يصنع من طرف أهالي الغوطة [2]، أما عن أهم واردات الشام عموما ودمشق خصوصا فقد جلبت من مصر المنسوجات المصنوعة من الكتان والثياب الفاخرة، واستوردت دمشق من نابلس الزيت الذي استخدم في إضاءة الجامع الأموي بدمشق و الكور من الأردن ، واستوردت من بعلبك الألبان، كما استوردت الرقيق من بلاد ما وراء النهر، و من شمال العراق النحاس والمناديل والخزف ومن الكوفة الثياب الموشية ، واستوردت من واسط البسط و التمور[3].

و كانت من أهم السلع التي صدرتها الشام إلى البلاد الأجنبية الزيت ، والحنطة ، والشعير ، والقمح ، والتين ، والزبيب ، والعسل ، والسكر ، والقطن ، والدواب ، والصابون، والثياب .[4]

و كانت التمور في مقدمة السلع التي كانت تنتجها البصرة وتوجهها إلى أسواق كثيرة من مدن العراق وضواحيها، فقد كانت سوق التمارين من الأسواق النشيطة في مدينة البصرة ، كما عرفت زراعة النارنج، وقد تميز ما يزرع فيها على البلاد الأخرى، واشتهرت أسواق

---

(1) ابن حوقل : المصدر السابق ، ص161،162

(2) نفسه : ص 168

(3) المقدسي: أحسن، ص128-129. ابن عساكر: المصدر السابق،ج2،ص262 . الثعالبي: المصدر السابق ، ص427. ابن حوقل: المصدر السابق ، ص166.

(4) ابن الجوزي : المنتظم ، ج6،ص ص216 -218 ،ج3،ص57. المقدسي: أحسن، ص 186. ابن عساكر: المصدر السابق،ج26،ص199،ج27،ص287 ،ج15،ص61.

البصرة أيضا برواج سلعة السمسم والقطن، والبرتقال، و الخوخ ، وقصب السكر ، وكانت مدينة البصرة مشهورة بجودة مزروعاتها ، وكانت من أشهر الأماكن المعروفة بصناعة السكر في العراق، و صدرت البصرة الخز والبز، وكان يصنع بالأبلة ثياب الكتان الرفيع كما إشتهرت بزراعة الأرز [1] ، الذي يعد مصدر رئيسي للتغذية .

واشتهرت أسواق مدينة البصرة بالحلي ومهارة الصاغة في صناعتها وهذا راجع إلى موقعها الذي أكسبها بعدا اقتصاديا ضف كذلك توفر المعادن من الذهب والفضة ، وخاصة بعد ضرب العملة الجديدة وتحديد مقدارها ، و اشتهرت أسواق الموصل بتجارة الأخشاب والنخل والتمور وغيرها[2] ،و واسط بالتمر والبنفسج ، وأسواق الحيرة بالفاكهة والرياحين[3] ،وراجت تجارة الزيوت النباتية بالكوفة ، حيث كان لزيوت سوق خاص بها يعرف بسوق الظهر [4] ، كما كانت تصدر الكوفة أيضا إلى سائر أسواق مدن العراق الفاكهة والزيوت المستخرجة من بذور القطن والكتان والسمسم وكان للزياتين سوق كبيرة بالقرب من قصر الإمارة، وانفردت الكوفة بصنع عمائم الخز[5]،وعرفت بصناعة السهام والأقواس والرماح ،وبهذا تميزت بنشاط تجاري ممتاز لسعة وكثرة الأسواق وتنظيمها وعليه مثلت ملتقى القوافل التجارية [6]وعموما اشتهرت العراق بتصديرها لمختلف السلع المنتوعة ، وفي مقدمتها تصدير الثياب إلى بقية البلدان الأخرى.

---

(1) ابن الفقيه : مختصر ، ص 198. العلي : خطط، ص34،35.

(2) ابن الفقيه :مختصر،ص132.العلي :خطط، ص34. نادية نوري علي :نشأة مدينة البصرة وتطورها العمراني في القرن الأول هجري،(دم)،(دت) ص7و13.

(3) المقديسي : المصدر السابق ، ص ص 130-132.

(4) الطبري : المصدر السابق ، ج7، ص591.

(5) ابن عساكر: المصدر السابق ،ج15،ص61. مؤلف مجهول : نخبة من أساتذة التاريخ : المرجع السابق ،ج2،ص 185.

(6) هاشم حسين ناصر المحنك: موجز تمصر الكوفة وعمرانها حتى نهاية الخلفاء الراشدين ،دار أنباء للطباعة والنشر، العراق ،2006،ص ص52 -55.

و إشتهرت المدينة المنورة بتصديرها منتوجات النخيل إلى البلاد العربية ، حيث عرفت توسعا في غراسة النخيل في الفترة الأموية ، وكذلك البطيخ والبقول وغيرها.[1]

وشهدت أسواقها أيضا بالسلع القادمة من الشام من العسل والفاكهة ، وجاء التجار من العراق بالثياب والخُمر ، فقد أشارت المصادر أن تاجرا عراقيا دخل سوق المدينة وعرض أنواع خُمر العراق [2] ، يضاف إلى هذا فقد كان يعرض في سوق المدينة السلع المستوردة محليا من الأمصار كالحبوب ، والزيت والجلود والسلاح ، وبيع في أسواقها العقاقير والسكر والمسك ، فقد كان حوالي أربعمائة من تجار من البحرين يشتغلون في العطور [3].

كما كانت تعرض في سوق المدينة منتوجات الثروة الحيوانية من بقر وإبل ، ومواشي ، فقد ذكرنا سابقا أن لها أسواقا مخصصة ، وعرف سوق المدينة بدخول المنسوجات ،وجلب إلى المدينة القمح والحبوب من مصر التي تحملها السفن إلى ميناء الجار[4]، وبيعت في أسواق المدينة العنبر والمسك والعود والسكر [5]واستورد من أذربيجان ومدن ما وراء النهر السكر والثياب والجواري والمنسوجات[6]، ولعل أهم أسباب استيراد المدينة للسلع والمنتجات الزراعية من المدن الإسلامية الأخرى يرجع إلى المناخ الحار الذي لا يساعد على توفير هذه المنتوجات .

واحتوت أسواق مكة الأحجار الكريمة والتي كان من أشهرها الفيروز المكي ، وهو مادة أولية في صناعة المجوهرات ، وكان من الأكثر السلع مبيعا في مواسم الحج [7] ،

---

(1) الحموي : المصدر السابق ،ج5،ص87-88.

(2) الكتاني : التراتيب ،ج2،ص 59.النوافعة عبد الله : المدينة المنورة ، ص 135

(3) البلاذري: أنساب، ج5،ص 351، 352، ج 7،ص248.

(4) الجر: وهو في الأصل الجبل عين الجبل وهو جبل في منطقة بالشام من جهة بعلبك.الحموي: المصدر السابق ،ج2،ص،124.

(5) النوافعة : المرجع السابق ،ص136.

(6) المقدسي: المصدر السابق ، ص128. ابن حوقل: المصدر السابق ص54 . ابن الفقيه: مختصر، ص203 .

(7) موريس لومبارد : المرجع السابق ، ص283.

وراجت عطور مكة والمدينة حيث كانت من أكثر السلع طلبا ، وساعد في رواجها طيب رائحتها ، وانتعشت تجارتها في الأسواق الدائمة ، حيث كان لهم سوق خاص فرعي داخل السوق الرئيسي ،وهو الزقاق الذي يأخذ إلى بيت خديجة بنت خويلد رضي الله عنها ، فقد كان هناك أسواق خاصة بالعطارين كسوق الليل [1].

وكان من أهل مكة من إمتهن تجارة العطور نجد عبد الله بن كثير الداري (ت120هـ)، و من العطارين داود عبد الرحمان العطار (ت174هـ)[2] ، والعلاء العطار في المدينة [3]، وارتبطت تجارة العطور في الدولة الأموية ومدنها بزيادة الطلب عليها وهذا مايدل على كثرة استعمالها .

كما عرف عن الخلفاء الأمويين التعطر بالعطور ، فقد كان عمر بن عبد العزيز يستعمل العطور بكثرة لما كان واليا على المدينة [4] واستعمل سليمان مسك خراسان[5].

وراجت أسواق اليمن بصناعة المنتوجات ودباغة الجلود التي تعد من أهم الحرف التي زاولها أهل اليمن ، فقد ساعد الإستقرار والأمن في العصر الأموي، و إزدهار النشاط الصناعي ، وتحرر الناس من الخوف ، وأصبحت الطرقات آمنة لتنقل الأشخاص والبضائع دون قيود في أنحاء الدولة الأموية، وهذا بفضل حزم الخلفاء والولاة ومعاقبة قطاع الطرق، كما اهتم الأمويون بطرق المواصلات التي تربط اليمن بالأمصار الإسلامية الأخرى، مما أدى سهولة تسويق السلع بمختلف أنواعها ، فقد عرفت أسواق الأمصار مثل الحجاز والعراق والشام زيادة الطلب على المصنوعات الجلدية اليمنية ، فقد صدر اليمن إلى الأقاليم

---

(1) الأزرقي : أخبار مكة ، ج2، ص ص 78 –256و260 . الفاكهي : المصدر السابق ، ج2،ص208،ج3، 296–318و330.

(2) ابن قتيبة : المعارف ،ص 511. الجميح : المرجع السابق ، 234.

(3) البلاذري: أنساب،ج 11،ص355،356.

(4) بن عبد الحكم ،سيرة ،ص45.

(5) ابن عساكر: تاريخ، ج 10، ص105.

الأخرى جلود البقر إلى البصرة واشتهرت صناعة البرود والحلل ، و منسوجات صناعة عدن [1] ، وهذا راجع إلى جودتها مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع اليمنية ، وقد أشارت المصادر إلى الشهرة التي حضي بها إقليم الجزيرة العربية في ذالك الوقت بتصدير : التمر ، والأدم ، والرقيق، والعطر ، والثياب ، والزعفران ، والعاج ، واللؤلؤ ، والمعادن.[2]

كما أشارت إلى تعدد صادرات إقليم خراسان ، مثل : الفراء ، والجلود ، والثياب ، والمسك ، و الكاغد، والحديد ، والفستق ، والنحاس، والكبريت ، والرصاص.[3]

وقد إشتهرت أسواق مصر بالمحاصيل الزراعية الشتوية مثل القمح و الشعير و العدس وتصديرها إلى الحجاز والمدينة وبقية الدول الأخرى ،وبصفة عامة المحاصيل الاستوائية كقصب السكر ، والقطن[4]، وأصبحت الفسطاط في العهد الأموي سوقاً لتصريف البضائع المحلية والصناعية ،والزراعية التي ترد إليها من الريف ومن مدن مصر، فكانت هنالك أسواق وقياسر كثر للقماحين والدواب، وكانت فيها إلى جانب ذلك صناعات وحرف بسيطة معتمدة على الخامات المحلية مثل سوق القناديل والعاج .[5]

وكان من البضائع التي اشتهرت مصر بتصديرها أوراق البردي، وكانت تجارتها نشطة إبان فترة عبد العزيز بن مروان إذ كانت الدولة الأموية تصدر أوراق البردي للدولة

---

(1) عبد الله بن محمد السيف : الصناعة في اليمن في العصر الأموي ،الدارة ،(دط)،ص ص 3-12.

(2) المقديسي : أحسن ، ص 103

(3) نفسه ، ص ص 329-331.

(4) المقريزي ، تقي الدين أحمد بن علي : المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والأثار- الخطط المقريزية ،تحقيق :محمد زينهم ، مديحة الشرقاوي ،مكتبة مدبولي ،ط1،،القاهرة ،1997،ج1،ص ص 57 -230.

(5) محمد صالح أمين : دراسات اقتصادية في تاريخ مصر الإسلامية في عهد الولاة ، مطبعة كيلاني ، القاهرة 1975، ص106.

البيزنطية [1]، كما اشتهرت مصر بإنتاج الثياب بأنواعها من بز وكتان وصوف والقراطيس.[2]

ومن الأقاليم الأخرى التي اشتهرت بالتصدير الفائض الإنتاج لديها : إقليم فارس الذي اشتهر بتصدير : الثياب ، والبسط ، والصابون ، والأدهان [3]، وبلاد ما وراء النهر التي تصدر أجود أنواع الرقيق ، والمعادن ، والذهب ، والأسلحة [4] ، وإقليم الجبال الذي تنوعت صادراته ما بين قطن الري ، وزعفران وبحر قزوين و همذان ، وما بين حلل و ألبان أصفهان ، وجبن الدينور.[5]

كما شكلت المحاصيل الزراعية في المغرب نسبة كبيرة من السلع المتداولة في الأسواق أو في التبادل التجاري الداخلي، خاصة وأن الكثير من مدن المغرب شهدت وفرة في الإنتاج الزراعي بأنواعه، واستقطبت التجار من أهل الذمة وغيرهم ، وكثيرها كان يزيد عن الحاجة فمثلا تزخر مدينة باجة بكثرة القمح والشعير ولها من الغلاة ما ليس بالمغرب مثله كثرة وجودة ، وأشارت المصادر الجغرافية في الحديث عن الرواج والإنتعاش التجاري الذي تميزت به بعض المدن، إذ كان للثروة المتنوعة بين المنتوج الفلاحي "حيواني (بكثرة الدواب والماشية والغنم والبغال) و نباتي و صناعي"، وعرف المغرب في كل من بصرة الكتان بالمغرب بغلات القطن حيث كانت تنتج أنواعا منه ويتجهز منها إلى سائر مدن المغرب و محاصيل أخرى كانت ضمن قائمة السلع كالقنب والعُصفر والكمون والكروياء التي اشتهرت بها بعض مدن المغرب[6] ويضاف والقطن و الأقمشة الصوفية والقطنية و

---

(1) عصام: المرجع السابق ، ص186

(2) الطبري: المصدر السابق، ج4، ص216.ابن عساكر: المصدر السابق، ج15، ص 121.

(3) المقديسي : المصدر السابق ، ص ص445-449.

(4) الحموي : معجم ، المصدر السابق ،ج5،ص46.

(5) المقديسي : أحسن ، المصدر السابق،ص403.

(6) الشريف الإدريسي محمد بن محمد بن عبد الله (ت560هـ): المغرب ارض السودان ومصر والأندلس ماخوذة من كتاب نزهة المشتاق في إختراق الأفاق ،مطبعة بريل ، مدينة ليدن ، 1863م،ص115.

النحاس المصنوع والمصنوعات الزجاجية[1] كل هذا ساهم في تفعيل الحركة التجارية الداخلية، إذ يتوسط المغرب الإسلامي مناطق التجارة بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب .

إذن كانت المبادلات التجارية بين أقاليم الدولة الأموية متنوعة من المنتجات المحلية التي تم تبادلها بين التجار في المدن و الولايات الأموية من التمور بأنواعها المختلفة إلى مناطق متعددة من أرجاء الدولة مثل مصر و غيرها، حيث صدر العراق التمور الجيدة إلى مختلف الأقاليم بما فيها دمشق عاصمة الدولة ، والمواد الغذائية وبالتالي فإن التنويع في المبادلات التجارية سواء الزراعية أو الصناعية هو خير دليل على نشاط وإزدهار التجارة الأموية .

وأشارت بعض المصادر إلى نشأة العلاقات الإقتصادية الخارجية بين الدولة الأموية والدول الأجنبية ، فقد كانت مبكرة زمن معاوية بن أبي سفيان ، فقد ورد في المصادر أن التجار العرب والمسلمين كانوا يصدرون إلى الصين السلع المختلفة كالعاج والكافور والياقوت وغيرها.[2]

حيث جاء أن كثيرا من التجار العالميين الذين برزوا في التجارة العالمية والذين تاجروا بأكثر من بضاعة ، مثل : أبو دكين مولى الجملين الذي عمل بتجارة العطور والرقيق والدواب ، والمهلب بن طلحة الذي تاجر بالرقيق .[3]

لأجل هذا يمكن القول بأن التجار هم أهل إنتاج لإمداد الناس بالسلع الضرورية ، حتى وإن كان بعض التجار لهم صفات غير جيدة كالجشع وحب المال .

---

(1) الجنحاني الحبيب : المجتمع العربي الإسلامي –الحياة الإقتصادية والإجتماعية ،مطابع السياسة ، الكويت ، 2005،ص81.

(2) الدوري : تاريخ ، ص 174.

(3) ابن حبيب: المصدر السابق ، ص 342

فقد كانت صادرات الدولة الأموية هي بدورها في حالة نشاط ، فقد اعتمدت على إنتاج الأقاليم التابعة لها وتصدير الفائض من الإنتاج إلى بقية الدول الأخرى فقد كان اعتماد الدولة البيزنطية بشكل كبير في تجارتها القادمة من البلاد الشرقية على الدولة الإسلامية وبالأخص الأقمشة والتوابل، بالإضافة إلى اعتماد بيزنطة الكلي على أوراق البردي المنتجة بمصر.[1]

وعموما فإن السياسة الأموية التجارية كانت مفتوحة أمام الجميع أو ما يعرف بالحرية الإقتصادية اليوم ، حيث اشترك فيها كل التجار من أهل الذمة والموالي إلى جانب المسلمين[2]، على شرط أن تكون التجارة في حدود شرع الله وتجنب البيوع المنهي عنها أو البضائع المحرمة أو عدم إظهارها في أسواق المسلمين مثل الخمر، والخنزير بالنسبة لأهل الذمة.

وهكذا اعتمدت الدولة الأموية على المنتوجات المختلفة من أقاليمها ، وفي حال ندرة بعض السلع والمنتوجات في أحد الأقاليم يتم تأمينه من غيرها فبعض المناطق لم تحقق الاكتفاء الذاتي المحلي من القمح مثل مكة ومناطق الحجاز، مما جعلها تستورده من المناطق القريبة والمشهورة بزراعته ، كما جلبت الذبائح من برقة لمصر [3]. وجلب من المغرب[4]

---

(1) البلاذري: فتوح، ص653. عاطف رحال، المرجع السابق ، ص115.عصام هاشم عيدروس، المرجع السابق، ص185. الصلابي: المصدر السابق ،ج 1،ص 691.

(2) ابن عساكر: تاريخ، ج9،ص322. البلاذري: أنساب، ج 8،ص193.

(3) الحموي : المصدر السابق،ج1،ص151، ج5،ص82،83. أبوعبيد: الأموال ، ج2،ص130 .

أبو يوسف: الخراج، ص138. آدم متز: المرجع السابق، ج2،ص302.

(4) كان المغرب الإسلامي يتوسط مناطق التجارة بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب وكانت أسواقه تعج بالسلع سواء المنتجة محليا أو المستوردة من مختلف المناطق سواء بريا أو بحريا، من المشرق، الهند، أوربا والأندلس ،فقد كان التجار يواصلون طريقهم من المغرب إلى الأندلس ، وبالتالي كان المغرب بمثابة همزة وصل بين التجارة الشرقية والبلاد الغربية زيت الزيتون والحبوب ، القطن ،الخشب، الملح ، التمور، العسل ،النحاس المصنوع ، المرجان ، العنبر، الأقمشة الصوفية والقطنية والمصنوعات الزجاجية. ابن حوقل :المصدر السابق، ص 98 . إبراهيم القادري بوتشيش، تاريخ المغرب الاسلامي، قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 4،بيروت،1994،ص68.

إلى المشرق الإسلامي الحبوب والزيت والسجاد والأقمشة ، والرقيق حيث كانت القيروان بها سوق العبيد الكبرى وكانت من أكثر السلع المصدرة إلى المشرق و في هذا نشاط التجاري الكبير الذي كان يقوم به التاجر إسماعيل الأنصاري الذي كان يرسل بالقوافل إلى المشرق ، في حين استورد المغرب الأسلحة والتوابل من المشرق وهو الذي ينسب له السوق الذي يجاور جامع الزيتونة[1] حرصا على تحقيق الاكتفاء الذاتي لسكان المدن الأموية وتلبية متطلبات المجتمع ، والعمل على تنويع وتوسيع التجارة بين أقاليم الدولة الأموية[2] من جهة وتطوير نموها الاقتصادي من جهة أخرى، وعليه إحتوت الدولة الأموية على أهم الأقاليم

---

[1] المالكي : رياض النفوس ، المصدر السابق ، ج2، ص145 .هشام جعيط: المرجع السابق ، ص150 ،151.

[2] تميزت التجارة الداخلية للدولة الأموية بمراحل مابين الضعف والازدهار، فمرحلة ضعف التجارة: كانت مابين بين (41–78هـ) التي شهدت انخفاض ملموس في حجم المبادلات التجارية بين الأقاليم ،وهذا راجع للفتن الداخلية التي مست الدولة، خاصة في أقاليم الإقتصادية للدخل الأموي كالعراق مثلا، ومن أهم هذه الفتن ثورة أهل المدينة وحركة ابن الزبير وغيرها من الفتن كوقعة الحرة لخلع يزيد والخوارج ، بحيث إن عامل الاستقرار السياسي والأمن هي من عوامل الإزدهار التجاري ، يضاف نقص السيولة النقدية، حيث إعتمدت الدولة الأموية في بدايتها على الدراهم الأجنبية كدارهم الفارسية أو البزنطية ، بالإضافة غش في العملة ، هو الأخر يساهم في إضعاف والحد التجارة وتطورها كما أن اهتمام العرب بأمور إدارة الدولة وبالأراضي الجديدة التي انضمت إلى ممتلكات الدولة الأموية، وترك التجارة في يد الموالي، بالإضافة إلى عامل ارتفاع نسبة الضرائب على التجارة الدولة الأموية أثر في الحركية التجارية ، أما مرحلة نمو وازدهار التجارة مرحلة مهمة من تاريخ الدولة الأموية (78–99هـ) وما بعدها، ازدهرت التجارة الداخلية فيها لعدة عوامل منها : وفرة السيولة المالية ، وذلك بإصدار العملة الإسلامية الجديدة الموحدة المتمثلة في الدينار والدرهم والفلوس الإسلامية ، والتي تميزت بجودتها ، حتى نالت ثقة الصحابة والتابعين والعلماء وقت ذاك والتي عممت في كامل التراب الأموي وهو ما سهل عملية المبادلات التجارية بشكل كبير ،وعرفت الدولة الأموية نوعاً من الإستقرار السياسي الملحوظ ، حتى وإن وجدت بعض التمردات وحركات المعارضة إلا أنها لم تكن بحجم سابقتها ، وبالتالي تقلص تأثيرها ،يضاف إلى هذا جهود الخلفاء والولاة في إصلاح المنظومة التجارية ومن أهمها توحيد وحدة الكيل والميزان ومراقبتها والتشديد عليها مثل ما فعله زياد والحجاج في إقليم العراق، ومنع التزيف والحرية الإقتصادية والرفع من حدة الضرائب في عهد الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز ، والعمل على مراقبة و تنظيم الأسواق مما يؤدي إلى تسهيل وخدمة الحركة التجارية وتوفير خدمات الراحة للتجار من خانات وحمامات داخل الأسواق . ابن الجوزي :المنتظم ، ج5،ص335. الطبري : المصدر السابق ، ج5،ص498. ابن كثير : البداية ، ج11، ص478،479. ابن الأثير : الكامل ،ج3،ص455،ج4،ص16– 27و 197. المقريزي : اغاثة الأمة ، ص120،121. ابن الجوزي : المنتظم ، ج6،ص300 ،301. البلاذري: أنساب ، ج5،ص223 ،233،ج8، ص71،72.الصلابي: المرجع السابق،ج1،ص690.

المصدرة للسلع والمعروفة في التجارة العالمية ،حيث سيطرت الدولة الأموية على مختلف الطرق البرية والبحرية مما كان لها الأثر البالغ في تحريك وتنشيط الحركة التجارية فيها .

2- السلع والعروض التجارية المستوردة:

عرفت الدولة الأموية إقامة العديد من العلاقات مع الدول الخارجية في العديد من المجالات لاسيما الإقتصادية كالتي كانت بينها وبين بلاد الهند والسند ، حيث كان العرب يتبادلون السلع مع التجار الهنود الذين يجلبون سلعهم من مختلف المدن المجاورة للهند ، **وبالتالي** عرفت هذه المبادلات التجارية ازدهارا بينهما، وبخاصة مع مناطق الساحل الغربي للهند لكونه الأقرب إلى بلاد العرب، لذا فقد تركزت العلاقات مع الديبل[1] التي كانت تعتبر من أهم مراكز التجارة مع الهند ،فقد كانت عمان والبحرين مراكز أو محطات لسفن القادمة من الهند والسند محملة بالسلع [2]، و جلبت من عندها الدولة الأموية المسك، والحديد لصناعة الأسلحة ، واستوردت كذلك السياج لإستخدامه في بناء السفن [3] .

كما استوردت العود والتوابل والعنبر والمسك وجوز الهند وبعض النباتات والأحجار الكريمة[4]، حيث أن الهند تزخر بمحتلف السلع الصناعية.

وقد تعرضت الرحلات التجارية البحرية لصعوبات كبيرة سيما التي كانت بين الجزيرة العربية وبلاد السند والهند، لكثرة القراصنة، وسبي النساء والأموال وقتل التجار لذلك اتخذت الدولة الأموية تدابير حاسمة تدخل ضمن حماية سيادتها الإقتصادية ، وذلك من خلال حماية الطرق الخارجية التجارية المتجهة إلى الهند عن طريق البحر، حيث سعت للقضاء على محاولات القرصنة فقام الحجاج بإرسال قوة للقضاء على اللصوص القراصنة

---

[1] ابن خرداذبة: المصدر السابق ، ص61 .الدوري : تاريخ ، ص172.

[2] أبو الفداء: تقويم ، ص56-57.

[3] ابن قتيبة : عيون الأخبار ،ج1،ص217 .البلاذري: انساب ، ج 11،ص387.

[4] الحموي : معجم ، ج2،ص432 . أدم متز: المرجع السابق، ج2،ص388.

[1]، كل هذا كان بهدف التوصل المضمون للرحلات التجارية و توفير السلع والبضائع التي كانت قليلة أو منعدمة في الدولة الأموية ، وعليه كانت عملية تبادل السلع متنوعة وكثيرة ،قد تكون من السلع الأساسية وأخرى ثانوية كمالية موجهة للطبقة الثرية .

تميزت المبادلات التجارية مع الصين بالبساطة في السنوات الأولى للدولة الأموية ، ثم تطورت هذه العلاقات الاقتصادية تطورا ملحوظا مع بلاد الصين، وذلك بسبب كثرة الرحلات التجارية للتجار المسلمين في ذلك الوقت، فالبضائع التجارية الشرقية الصينية خاصة المواد التجارية الكمالية المشهورة بدقة صنعها وإتقانها كانت ترد إلى بلدان الخلافة الإسلامية من طريق الحرير المعروف، وبالنسبة لسلع التي استوردتها الدولة الأموية منها فهي كثيرة ومتنوعة، حيث حرص التجار المسلمون على جلب جميع السلع التي لاقت رواجا في الدولة الأموية وخارجها، ومن أهم السلع والبضائع المستوردة نجد المسك والعود والحرير والقرنفل والعقاقير والخزف الصيني[2].

كل هذا يرجع إلى نشاط البحرية التجارية العربية التي امتدت إلى الصين حيث كانت الرحلة العربية إلى الصين هي أطول الرحلات البحرية في ذلك الوقت فقد فاقت في طولها الرحلات البحرية الأخرى في البحر المتوسط.[3]

وعليه شملت السلع التجارية التوابل والعطور والحرير واللؤلؤ والعاج القادمة من أسواق أسيا وشرق إفريقيا.[4]

---

[1] البلاذري: فتوح ، ص612.

[2] ابن خرداذبة: المسالك، ص70 .نخبة من الباحثين العراقيين: المرجع السابق ،ج 5،ص358. الدوري: تاريخ العراق،ص172.

[3] شوقي عبد القوي عثمان: تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية(41-904ه/661-1498)، عالم المعرفة ،الكويت ،1978،ص40.

[4] صالح محمد أمين : المرجع السابق ،ص105.

وبهذا يتضح أن معظم سلع الدولة الأموية من الصين كانت من الكماليات بالدرجة الأولى، ولم تكن من السلع الأساسية؛ وهو ما يدل على قوة اقتصاد الدولة الأموية واعتماده على الإنتاج المحلي الخام المتنوع من مختلف أقاليمها ، وعدم الاعتماد الكلي على السلع المستورة .

أما العلاقات التجارية مع الدولة البيزنطية فقد عرفت في فترات ما قبل الإسلام لكونها تحتل حيزا واسعا في حركة تجارة الدولة في العصر البيزنطي والذي سبقه [1] لذلك عملت الدولة الأموية على جلب السلع التي لا تتوفر في أراضيها، خاصة في وقت السلم، عندما تكون العلاقات مستقرة وغير متوترة، وقد ارتبطت الدولة الأموية بعلاقات تجارية مع القسطنطينية ، بحيث كان التجار المسلمون يعبرون بلاد الروم ويجلبون الديباج ، خاصة بعدما أقام مسلمة بن عبد الملك وأسس أول مسجد سنة (98هـ) ، بعد أن فشلت حملته عليها [2] وبالتالي مثل مركز ونقطة إلتقاء تجاري .

وعليه كانت أهم صادرات السلع البيزنطية للدولة الأموية تتكون من الفراء والثياب القطنية والقصدير والأسلحة والأخشاب اللازمة لبناء السفن والفسيفساء ، لاستعمالها في هندسة العمائر[3] ، كما جلب التجار إلى الدولة الأموية الرقيق والسيوف، و الدروع ، والزبيب من البلغار ،والتي حدودها مع بلاد الروس[4] إذ أن الدولة الإسلامية الأموية نوعت واردتها من مختلف الدول من الروم ، كما قامت بجلب السلع الشرقية من الهند والصين وتفرغ حمولتها في موانئها مثل ميناء البصرة .

---

(1) الخرابشة محمود ، عبد الحليم : الحياة الإقتصادية في بلاد الشام في العصر البزنطي (ق6م)،إشراف :سلامة صلاح النعيمات ،أطروحة دكتوراه في التاريخ ،الجامعة الأردنية ،2010،ص75 .

(2) ابن كثير : البداية ، ج12،ص 631،632.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق ص203. ابن الجوزي: المنتظم ،ج6،ص284 . عصام هاشم عيدروس: التطور الاقتصادي، ص185. للمزيد حول العلاقات التجارية بين الدولتين أنظر عاطف رحال: تاريخ بلاد الشام، ص ص112-115 . الصلابي : المرجع السابق ، ج1،ص690.

(4) المقديسي : أحسن ،ص 331 .

ثالثا –أهم المراكز التجارية :

ساهمت عملية المبادلات التجارية بين الدولة الأموية وبقية الدول الأخرى في توسع ونمو المدن و المراكز التجارية إذ انتشرت في جميع أنحاء الأقاليم سواء الداخلية منها أو الساحلية في الدولة الأموية ، لأن الطرق التجارية التي تمر بها سواء البرية أو البحرية فيما يعرف بتجارة العبور ، ومن أهم المراكز التجارية التي لاقت شهرة في العهد الأموي مكة التي تتميز مكة بموقعها الجغرافي الممتاز الذي يتوسط العالم القديم على بحر الهند إلى جنوبي مضيق باب المندب نحو الشرق والتي كانت تأتيها مختلف السفن من البحر الأحمر من مصر والحجاز والحبشة ، ومن بلاد السند والهند عبر المحيط الهندي قديما تجلب بضائع وتأخذ سلع أخرى [1]، وفي شبه الجزيرة العربية عرفت مراكز مشهورة مثل جدة ، وهي مدينة ساحلية تقع بمحاذاة مكة وتعد خزان مكة ومصدر تمويلها بالحبوب[2]، كانت آهلة بالتجار يأتيها التجار من سائر البلدان ، وأهلها معظمهم تجار، كان أغلبهم من تجار الفرس وقوم من ربيعه ، وكانت مدينة الطائف الواقعة بالقرب من مكة المشهورة بالفاكهة كالرمان والزبيب والعنب وصنع الأدم وفيها تجار كثر[3] ، وكانت قريش تتاجر معها في مواسم الحج[4].

وكانت البحرين لها روابط تجارية برية مع كافة أنحاء الجزيرة العربية وقد ولت تجارتها إلى أسواق مكة والمدينة وتأتيها السفن من الصين منذ القدم والتي عرفت بصناعة المنسوجات وهذا لموقعها الجغرافي الذي ساعدها على التجارة فهي تقع على الساحل الغربي

---

(1) ربيع عولمي :مكة ودورها الثقافي والديني في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007–2008 ، ص36.

(2) إبراهيم بن عبد العزيز الجميح :النشاط التجاري والحرفي في مكة في العصر الأموي من خلال كتاب الفاكهي : اخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الملك عبد العزيز ،(دت) ص 15 .

(3) المقدسي: المصدر السابق ، ص850.

(4) الطبري : المصدر السابق ، ج2،ص312.

للخليج العربي[1] واليمامة كذلك من أهم المراكز التجارية التي يقبل عليها الناس للاشتغال في البيع والتجارة فقد أقام في البحرين رؤساء الغواصين الذين استخرجوا اللؤلؤ والمرجان من قاع البحر، وقد كان يقصدهم تجار الأقطار ، ويمنحونهم أجر للدخول لهم بالبحر، [2] و من أشهر موانئ البحرين نجد دارين التي فتحت أيام أبي بكر الصديق سنة(12ه)، الذي جلب لموانئها المسك من الهند واليمن [3].

وكانت مدينة صحار أقدم مدن عمان وأعمرها وأكثرها مالا ، فكان يقصدها التجار من الهند والصين واليمن وشرق إفريقيا ، حيث يجلب إليها جميع البضائع للتجارة .[4]

واشتهرت مدينة مرباط بظفار الواقع ما بين حضر موت وعمان بمرساها التي ترسى فيه المراكب حيث كان مقصدا للتجار فقد كان مرسى جيد كثر ذكره من التجار.[5]

وتميزت بلاد اليمن بالاستقرار وازدهار الحياة الإقتصادية في العهد الأموي بسب كثرة المبادلات التجارية وتمكن أهل اليمن بالملاحة في المحيط الهندي واجادتهم لتجارة[6] ، وكان من أشهر مراكزها التجارية مدينة صنعاء أكبر وأقدم مدنها ،وقد كانت كثيرة العمارة والتجارة، ومدينة عدن التي ضمت أقدم أسواق العرب ،وكانت مرفأ لسفن تجار الهند والسند والصين والحجاز والحبشة. [7]

---

(1) براك عبيد عوض المطيري: التاريخ السياسي والحضاري لأقليم البحرين منذ ظهور الإسلام وحتى قيام الدولة الأموية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، إشراف: محمد أبو العزم ، محمد أحمد أبو الفضل ، جامعة طنطا ، 1998م،ص ص 46و 175.

(2) الإصفهاني : حلية ،ج2،ص295 ،296.

(3) الحموي : المصدر السابق ،ج2،ص432.

(4) ابن حوقل : المصدر السابق ،ص ص 44 و 54.

(5) الحموي : المصدر السابق ، ج5،ص97.

(6) الزهراني رحمة أحمد : الحياة الساسية ومظاهر الحضارة في بلاد اليمن في العصر الأموي (41-132ه) مذكرة دكتوراه في التاريخ الإسلامي ،إشراف: عبد الله بن سعيد الغامدي ،جامعة أم القرى، السعودية ،2003، ص146.

(7) ابن حوقل : المصدر السابق ،ص 44 . الحموي : معجم ، ج5،ص97.

وعدن التي كانت مجمع تجارة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي وعدت هذه الأخيرة من المراكز التجارية الكبيرة بين افريقية وبلاد العرب ، ومركز اتصال بين الهند والصين ومصر.[1]

ومن أشهر مدن العراق التجارية مدينة الكوفة التي عرفت بكثرة التجار مثل التجار الخز و البزازين، ومدينة البصرة التي كان يأتيها التجار من البر من الري والأهواز ومسقط والجزيرة العربية ، ويأتونها من البحر من فارس والهند والسند واليمن[2]، وقد قيل عنها : البصرة مدينة الدنيا ومعدن تجاراتها وأموالها [3].

وهناك أيضا مدينة الأبلة فقد امتدحها التاجر خالد بن صفوان بقوله : << ما رأينا أرضا مثل الأبلة مسافة ... ولا أربح لتاجر ولا أخفى لعائذ >> [4]، كل هذا يدل على أهمية المدن التجارية ولما تحتويه من خيرات جلبت نفوس التجار والقاصدين .

وكانت الموصل المشهورة ، وهي إحدى قواعد بلاد الإسلام وهي محط رحال الركبان ومنها يقصد جميع البلدان وهي الواصلة ما بين الشام والعراق وأرمينية و أذربيجان باب العراق ومفتاح خراسان ، وعُدت من بلاد الدنيا الثلاث ، حيث كان يقال : "إن بلاد الدنيا ثلاثة : نيسابور لأنها بلاد الشرق ، ودمشق لأنها بلاد الغرب ، والموصل لأن القاصد إلى الجهتين قل ما يمر منها" [5].

---

(1) الزهراني: المرجع السابق ،ص147.

(2) ابن عساكر : المصدر السابق ، ج15،ص 61،ج18،ص263.

(3) اليعقوبي :البلدان ، ص159-160.

(4) الحموي : المصدر السابق ،ج1،ص 77.

(5) الحموي :معجم ، ج5،ص223.

أما بلاد الشام فقد ظلت منذ فترة العهد البزنطي ومقصد تجارة العرب وميرتهم ، خاصة مدينة غزة الواقعة إلى الجنوب منها،[1] ومدينة الجفار القريبة منها والتي كانت تضم : رفح ، والقس والعريش ، وكانت جميعها "عامرة ويسكنها السوقة ، وفيها دكاكين وفنادق[2].

وقد ظلت مدن حلب ودمشق المراكز الرئيسية للنشاط الإقتصادي في بلاد الشام لانفتاحها على العالم بسبب إحاطتها بعدة بحار ، وأكثر ما يبدو ذلك في مدينة أيلة الواقعة على البحر الأحمر والتي اعتبرت الميناء الجنوبي لبلاد الشام ، وقد كان أهلها خليط من الناس ، كما أنها كانت منزلا لكثير من موالي بني أمية[3]، وكذلك مدينة بصرى في وسط بلاد الشام ، والتي كانت ملتقى تجار العالم.[4]

واشتهرت بعض المراكز التجارية في المغرب و إفريقيا ، خاصة على سواحلها ، ومن أشهرها : مدينة الفسطاط التي أصبحت ممرا للتجارة القادمة من البحر الأحمر[5] عبر قناة خليج أمير المؤمنين[6] و الإسكندرية والجيزة بمصر[7] ومدينة القيروان بالمغرب[8] ومدينة

---

(1) الطبري : المصدر السابق ، ج2،ص252 . الحموي : المصدر السابق،ج3،ص312، 313 .الخرابشة محمود :المرجع السابق ،ص75.

(2) الحموي : معجم ، ج2،ص144 ،145.

(3) اليعقوبي: البلدان ، ص 162-165. الحموي : معجم، ج3، ص312 .محمود محمد الحويري: الأوضاع الحضارية في بلد الشام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر من الميلاد،دار المعارف،الإسكندرية،1979م، ص130 .

(4) الحموي : معجم ، ج1، ص 441.

(5) المقديسي : أحسن ، ص203.

(6) هو خليج قديم يقع بظاهر القاهرة من جانبها الغربي ، عرف في أول الإسلام بخليج أمير المؤمنين ، ويسمى اليوم الحليج الحاكمي ، أو اللؤلؤة . المقريزي : الخطط ،ج1،ص208.

(7) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ص 36-39. المقريزي : الخطط،ج1،ص206.

(8) ابن حوقل : المصدر السابق ، ص 97.

سوسة[1] في تونس ، وكذلك مدينة سجلماسة التي كان يسكنها تجار عراقيون بغداديون وبصريون وكوفيون حيث كانت تجارتهم متداولة ورائجة ، والقوافل لا تنقطع ، و أرباح كثيرة .[2]

وهناك مراكز تجارية أخرى في آسيا ، منها : مدينة بيكند[3] أدنى مدائن بخارى والتي كان يقال لها مدينة التجار على رأس المفازة ببخارى التي تعرف بمدينة التجار [4] ، ومدينة برذعة[5] في أذربيجان [6]، ومدينة سرسن[7] في بلاد الترك، ومدينة كوثابة في روسيا، ومدينة دستوا في فارس وقيل بالأهواز ، والتي نسبت إليها الثياب الدستوائية ومدينتي مندل [8]،هذا إلى جانب جزر البحر الأبيض المتوسط التي كانت من أغنى المراكز التجارية وأكثرها أسواقا ، كجزيرة صقلية التي أصبحت قاعدة أساسية في العهد الأموي [9].

وهكذا فقد كان لتجار الدولة الإسلامية معاملات تجارية عديدة مع مختلف الدول من خلال الطرق البرية والبحرية ،حيث كان ميدان التجارة واسعا ،يكاد يصعب تصديقه مقارنة

---

(1) سوسة : بضم السين المهملة وسكون الواو وفتح السين الثانية ، هي مدينة تقع على الساحل البحر ، وتقع جنوب تونس وشرقيها في طرفي داخل في البحر، ،كان بها سوق وفنادق حمامات . القلشندي : المصدر السابق ،ج5،ص 103.

(2) ابن حوقل :المصدر السابق ،ص67.

(3) بلدة بين بخارى وجبحون وهي بلدة كبيرة وبها العديد من العلماء ، وكان بها عدد كبير من الرباطات بلغ عددها ألف رباط ونسب لها جماعة من الأعيان مثل أبو أحمد محمد بن يوسف البيكندي .الحموي : معجم،ج1،ص533.

(4) الطبري : المصدر السابق ،ج6،ص 430.

(5) برذعة تقع في أخر حدود أذربيجان وعمارتها مبنية بالأجر و الجص ، للمزيد أكثر : أنظر الحموي، معجم ،ج1،ص379.

(6) المقديسي: أحسن ، ص380.

(7) سرسن :تقع في أقصى بلاد الترك فيه سوق يباع فيه القندس والبرطاسي والسمور وغيرها من المنتوجات . الحموي : المصدر السابق ،ج3،ص211.

(8) بلـــد بالهنـــد يجلـــب منهـــا ســـلع العـــود الفـــائق الـــذي يقـــال لـــه المنـــدلي الحمـــوي :معجـــم ،ج5،ص209،ج4،ص448،ج2،ص445،ج5،ص209.

(9) ابن حوقل :المصدر السابق ، ص119،120.عزيز أحمد : تاريخ صقلية الإسلامية ،تعليق :أمين توفيق،الدار العربية للكتاب،(دم) ،1980م،ص11

مع ضعف النقل البري والبحري والذي يعتمد على البساطة ، وبالتالي كان للبحرية الإسلامية الأثر البالغ في تنشيط وتحريك العجلة التجارية .

رابعا : الطرق التجارية:

عرفت حركة التجارة في العصر الأموي، شبكة واسعة من الطرق التجارية البرية والبحرية الداخلية والخارجية التي ربطت الحواضر الأموية مع بعضها و مع دول العالم في القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا.

1- المسالك البرية:

عرفت الدولة الأموية عدة مسالك للتجارة منها المسالك البرية الخاصة بالقوافل ، و التي كانت استمرارا للعهد صدر الإسلام ، وقد إستمر العمل بها في العهد الأموي في جلب المنتوجات والسلع ، و التي تعد من أبرز الطرق التي استعملها التجار لنقل سلعهم ، وطرق الحجيج و البريد[1]، وكان من أهم الطرق البرية التي كانت تربط مكة والمدن الإسلامية من المشرق الإسلامي الطريق الذي يمر بمينك التي كانت تتخذ منه آلات الحديد التي تمر على خراسان ويجهز إلى العراق عبر البصرة إلى مكة [2]، وهناك مسلك الحج من الشام إلى مكة، فلما صارت دمشق عاصمة الخلافة صار قافلة الحج تجتمع في دمشق لتنطلق بعدها إلى مكة ،وطريق قصر ابن هبيرة إلى سوق أسد ، بالإضافة إلى الطريق الذي كان يسلكه بريد الخلفاء الأمويين وهو يبدأ من دمشق مرورا بتبوك ثم المدينة وصولا إلى مكة، وطريق اليمن وجنوب الجزيرة إلى مكة ، وطريق عمان والبحرين إلى مكة وطريق من مصر إلى مكة و هناك

---

(1) البريد كلمة فارسية أصلها بريدة فعربت الكلمة وخففت وسمي البغل بريدا ، والرسول الذي يركبه بريدا،والمسافة التي بعدها فرسخان بريدا ويعتبر معاوية من أهم الخلفاء الذين قاموا بتنظيمه. قدامة :المصدر السابق،ص81. أبو هلال العسكري: الأوائل، ج2، ص237. الطبري: تاريخ،ج 5،ص 335.

(2) ابن رستة: الأعلاق، ص ص 167-184 . ابن حوقل : المصدر السابق ،ص 422.

طريق يأتي من دمشق بإتجاه جنوب العراق، فيمر بمنزل وأذرعات حتى يصل إلى الكوفة إلى القاسية .[1]

و عرف الطريق الرابط بين مكة والمدينة نشاطا كبيرا وبخاصة أنه طريق يسلكه ، الحُجاج سنويا، بالإضافة إلى من كان يقوم بزيارة المدينتين لأغراض دينية أو تجارية [2]، وتزداد أهمية هذا الطريق في الفترات التي تزدهر فيها الحياة الاقتصادية ، والواقع أنه في الوقت الذي احتفظت فيه مكة بأهميتها الدينية كمركز للحج ومحطة رئيسية للقوافل البرية القادمة من اليمن وغيرها من المناطق[3] ، وبالتالي شهدت هذا الإقليم ازدهارا كبيرا في الفترة الأموية [4] ، بسب إهتمام الخلفاء والولاة عليها و زيارتهم إليها قبل أداء مناسك الحج أو بعد الفراغ منه[5]، وظل النشاط قائما فيها بعدما أصبحت دمشق عاصمة لأمويين، إذ أن الحركة التجارية بقيت مستمرة فيها [6]، من خلال هذا يتبن أن طريق مكة و المدينة كان من أهم الطرق التي تخترق الحجاز في عهود الإسلام ، والدولة الأموية.

وعرف العراق مسالك برية كثيرة كان أهمها الطريق الممتد بين الكوفة والبصرة، ومن البصرة إلى واسط والموصل والأهواز، حيث مثلت البصرة محور تجارة العراق الداخلية في العهد الأموي كما شكلت البصرة محطة لنزول القوافل التجارية المتجهة في طريقها إلى البادية؛ حيث يتزودون بما يحتاجون إليه من سلع وخدمات مختلفة[7].

---

[1] ابن خرداذبة: المسالك ، ص ص 128-151. قدامة: الخراج ، ص ص ،82-89و129.رحال : المرجع السابق ،ص91.

[2] ابن عساكر: المصدر السابق ، ج 40، ص279.

[3] قدامة: الخراج، ص80.

[4] المقدسي: المصدر السابق ،ص107. عاطف رحال: المرجع السابق ، ص116.

[5] ابن قتيبة: الإمامة والسياسية، تحقيق: علي شيري ، دار الأضواء، ط1، بيروت، 1990، ج1،ص197.

[6] ف.فهايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ج1، 59.

[7] قدامة: الخراج، ص ص88 – 129. البلاذري: أنساب ،ج 13، ص 373.

ولعل من أهم العوامل التي سمحت لها القيام بهذا الدور أنها كانت تتصل بجميع مدن العراق الرئيسية بالطرق البرية، وهذا بفضل المجهدات [1] و التسهيلات التي بذلتها السلطة الأموية التي مكنت التجار من حرية التنقل دون خوف على أنفسهم أوأموالهم .

وبالعودة إلى دمشق حاضرة الخلافة فقد شكلت العاصمة الإقتصادية و قلب المواصلات ، فربطت بين أقطار الشام المختلفة منها الطريق من حمص إلى دمشق وهو طريق البريد، ومن الرقة إلى دمشق ومن طبرية إلى دمشق، كما ارتبطت الشام بمصر بطرق متعددة لعل من أهمها طريق الساحل الذي تسلكه القوافل والذي يمر عبر مدينة الرملة مرورا بمحطات متعددة حتى مدينة العريش[2]، حيث كانت دمشق بمثابة المصب التي تصب فيه الطرق المختلفة المتجهة شمالا وجنوبا .

وقد مثلت كذلك بلاد الشام الطريق البري الوحيد الذي يربط مصر بالجزيرة العربية، فكان هذا الطريق ينطلق من مصر ويجتاز جنوب بلاد الشام، فيمر عبر أقصى جنوب فلسطين متوجها نحو المدينة [3].

واعتمدت القوافل التجارية على الجمال كوسيلة نقل أساسية بالإضافة إلى استعمال الحيوانات الأخرى كالخيل[4]والبغال والحمير[5]

---

(1) حرص الوالي زياد بن أبيه على حماية طرق المواصلات التي تعد عماد التجارة الداخلية والخارجية، والتي طبقها الخلفاء والولاة الأمويون فيما يتعلق بالطرق التجارية البرية، ولعل من أهمها الحرص على تأمين طرق المواصلات البرية الداخلية وحمايتها والعمل على استتباب الأمن وتوفير الشرطة للحماية من قطاع الطرق واللصوص ،الذين يؤثرون سلبا على سير القوافل التجارية، بالإضافة إلى الاعتناء بالتجار والمحافظة على أموالهم وممتلكاتهم.الطبري: المصدر السابق ، ج 5، ص 222. ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص213 . البلاذري : أنساب ، ج7،ص118.

(2) ابن خرداذبة: المسالك، ص 78-98. المقدسي: أحسن، ص190. قدامة: الخراج، ص118.الحموي : المصدر السابق ،ج2،ص185.

(3) عاطف رحال: المرجع السابق ،ص 92.

(4) البلاذري: أنساب ، ج7،ص،118.

(5) نفسه ، ج12،ص277.

ولهذا حرص الخلفاء والولاة الأمويين في سياسيتهم على الأمن الداخلي الذي يساهم مساهمة فعالة في تطوير وتنشيط التجارة و الاعتماد على جهاز الشرطة لتوفير الحماية ، فقد حرص الأمويون على توفير الأمن في جميع الطرق التجارية ، التي كانت معرضة إلى الغارات المختلفة [1] ،من البلاد المجاورة لها، لذا أسس الأمويون على حدود خلافتهم ما يسمى بالثغور[2]، وهذا للحد من الهجوم الخارجي، وحماية تجارتها الداخلية ، وضمان تزويد أقاليم الدولة الأموية بالسلع والبضائع المطلوبة .

أما فيما يخص الطرق البرية الخارجية فقد كانت أهم الطرق هو طريق القوافل الذي يصل بلاد الشام بالهند والصين، بالمقابل فقد قضي على أهمية دور طريق القوافل القديم الذي كان يربط بين اليمن والشام عبر مكة إلى غزة، ويعود ذلك إلى أن بلاد الشام التي أصبحت علاقاتها التجارية مباشرة مع بلاد الشرق[3]، وبذلك عملت الدولة الأموية على انتهاج أسلوب نظام الثغور وبخاصة بالطرق البرية الخارجية وذلك لبسط نفوذها على التجارة الخارجية .

وعرف الطريق القاري الذي ينطلق من شمال الشام في منطقة تأخذ شكلا متقوسا، يتوفر فيها عدة مراكز لعبور الفرات ثم يمر بالرقة على نهر الفرات ليجتاز العراق إلى بلاد فارس ثم يتجه إلى خراسان ليصل إلى مرو ، حيث يتفرع إلى طريقين، أحدهما يذهب شمالا

---

[1] للإشارة يمكن أن تتأثر طرق الخطوط البرية بعوامل تحد من فاعليتها لعل من أبرزها: الحروب التي قد تأثر اسلبا على حجم التجارة بسبب خشية التجار على أموالهم وقوافلهم التجارية عند المرور بنقاط حربية. الطبري: المصدر السابق،ج 6،ص429- 442. البلاذري: أنساب ،ج11،ص123. ابن كثير: البداية، ،ج12،ص 440. ابن الأثير: الكامل ،ج4،ص250.

[2] الثغور لغة جمع مفردها ثغر وهي كل فرجة في جبل أو بطن واد أو طريق مسلوك. وجغرافيا وهو يمثل حدود الدولة أما عسكريا هو جند العواصم وهو الموضع القريب من أرض العدو هي نظام وهي في مواضع كثيرة ،وهي قسمين الثغور الشامية والثغور الجزرية .الحموي ابن منظور :المصدر السابق ج7، ص 486. الفيروزأبادي: القاموس، ص 359.: المصدر السابق ، ج2، ص79.

[3] ابن خرداذبة: المسالك، ص118و121. ف، هايد : المرجع السابق، ج1،ص23. عاطف الرحال:المرجع السابق ،ص91.

إلى بخارى حتى يصل سمرقند[1]، والآخر يتابع شرقا إلى الطالقان وبلخ ، حتى يصل إلى سمرقند، ليتابع شرقا نحو بلاد الصين، وقد ساهم فتح جرجان سنة (98هـ) على يد يزيد بن المهلب أدى إلى الاستقرار وإعادة مسار القوافل عبر الطريق التجاري القديم الذي يسمى طريق الحرير الذي يربط الصين والمشرق بأجزاء الدولة الأموية عبر الأراضي الفارسية [2]، وبالتالي فإن كل أقاليم ومدن الدولة الأموية كانت لها فوائد من هذه الطرق المارة بأراضيها، و الإستفادة منها تجاريا .

أما التوجه نحو الهند فقد كانت القوافل التجارية المتجهة نحوها تسلك الطريق البرية عبر مسلكين، الأول من العراق انطلاقا من البصرة إلى الأهواز ثم فارس إلى مدينة الديبل[3]، التي تقع على مصب نهر السند[4]، كما كانت القوافل التي تحمل بضائع السند ،كانت تسلك طريقا أخر باتجاه كابول وغزنة أين تنقسم الطرق هناك إلى اتجاهين، فهناك من القوافل التي تسير غربا صوب خراسان ،وبالآخر تسير شمالا نحو بخارى التي تنزل حمولتها من البضائع ليتم نقلها إلى بلاد الشام [5] .

أما الطريق البري الذي يربط الشام بالأقاليم الكائنة في الشمال بنحو أسيا الصغرى وأرمينية وأذربيجان وبلاد الروم، فكانت تتفرع إلى عدة طرق تتجه إلى الثغور، كما

---

(1) ابن خرداذبة: المسالك، ص34. عاطف رحال المرجع السابق ،ص90.

(2) البلاذري :أنساب ، ج8،ص290. ابن الأثير: الكامل ، ج 4، ص305. أندريه ميكيل: جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر،تر إبراهيم خوري، دار اشبيلية للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 1993،ج4،ص240. أمين محمود عبد الله: طرق الحج والتجارة العربية في العصر الإسلامي، مجلة الفيصل، العدد18، دار الفيصل الثقافية، المملكة العربية السعودية، 1978 ، ص 21.

(3) مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند. ياقوت: معجم ،ج2،ص495. وقد اختلف في الوقت الحاضر بين مؤرخي وجغرافيي هذا العصر في تحديد مكانها، فمنهم من يقول أنها مدينة تتـــــا، ومنهم من يقول بأنها مدينة بنهبور، ومنهم من يقول بأنها كراتشي الحالية. سعد محمد حذيفة الغامدي، الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند، حوليات كلية الآداب، الحولية التاسعة، جامعة الكويت، 1988، ص58.

(4) ف، هايد، تاريخ، المرجع السابق ،ص ص 35 –53 . عاطف رحال : المرجع السابق ، 91.

(5) القلقشندي: المصدر السابق ،ج5،ص86 . ابن حوقل: صورة، ص 260 . ف، هايد: تاريخ، ج1، ص53. أمين محمود عبد الله: المرجع السابق، ص21.

يمكن من خلال طريق الجزيرة الفراتية الوصول إلى الثغور الجزرية ومنها إلى أرمينية وبلاد بيزنطة، وقد كان لمتابعة الجهاد في منطقة الثغور وشحنها بالمقاتلة دورها الفاعل في تأمين الطرق ورواج التجارة(1)، وهكذا يظهر لنا جليا أن المدن الواقعة على الحدود كانت بمثابة محطات ومراكز إقتصادية ومجالا حيويا واسعا للتجارة العالمية وتسويق و استراد المنتوجات .

2-المسالك المائية :

عرفت مسالك التجارة البحرية شهرة كبيرة في العهد الأموي ، في المحيط الهندي والبحر المتوسط على حد سواء، خاصة بعد أن صار الخليج العربي تحت قبضة الدولة الأموية، إذ كانت الجزء الأكبر من السلع التجارية ينقل عن طريق البحر، بالرغم من طول مسافة في البحر.(2) كل هذا بفضل تطور الأسطول البحري التجاري للدولة الإسلامية(3) مما أوجد حلا بديلا ذا كفاءة عالية للطرق البرية، فاحتلت التجارة البحرية معظم حجم التجارة الخارجية الأموية.

نالت التجارة البحرية قدر كبير من الأهمية مثلها مثل التجارة البرية، و عرفت زيادة في النشاط التجاري البحري وهذا يرجع إلى الموقع شبه الجزيرة العربية المحاطة بالمياه من ثلاث جهات ، فهي مركز العالم القديم ، ولا يمكن أن يتم إتصال في البر والبحر إلا بواسطتها ، مما سهل الانفتاح على العالم والتجارة العالمية عبر قارات العالم القديم آسيا

---

(1). ابن حوقل: المصدر السابق ، ص ص،180-300. . المقريزي: الخطط ، ج1 ، ص 437 . الحموي : المصدر السابق ، ج5،ص145 . ف، هايد: المرجع السابق ،ج1،ص63.

(2) شوقي عبد القوي عثمان، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت1990،ص35.

(3) قدامة: المصدر السابق، ص188. السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس،دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص19. عصام هاشم عيدروس، المرجع السابق، ص190 .

وإفريقيا وأوروبا[1] ، وبالتالي كانت شبه الجزيرة العربية همزة ربط و وصل في التجارة العالمية وقت ذاك .

استمر العمل في العهد الأموي على تنشيط التجارة البحرية الإسلامية، على السياسة السابقة لدولة الإسلامية من خلال الخليج الرابط بين البحر الأحمر بالنيل لتسهيل التجارة ما بين مصر والحجاز وليمد الدولة الإسلامية بخيرات مصر ، فتم حفر خليج عرف بخليج أمير المؤمنين [2]، كما قام في عهده بوضع العشور على التجارة البحرية، وهو أمر استمر في زمن بني أمية[3] ، التي أصبحت هذه الطرق كأحد مداخيل الدولة، و في عهد زياد بن أبيه في ولايته على العراقيين، كان نهر معقل بالبصرة طريق المواصلات الرئيسي في المدينة، لذا فقد اتخذ عليه جباة العشور مقرهم ومدوا عليه سلسلة [4]

وقد أولت الدولة الأموية اهتماما كبيراً بالبحر وتجارته ، حيث عينوا ولاة أكفاء على حدود البحر بهدف التصدي لهجمات الروم على التجار ، ومن أشهر ولاة البحر : المغيرة بن عميرة الذي عينه يزيد بن الوليد (129هـ) ، والأسود بن بلال المحاربي الداراني الذي قام هشام بن عبد الملك بتعيينه لصد غارات الروم على التجار في البحر المتوسط .[5]

حيث ساهمت وسهلت هذه الأنهار سير القوارب والسفن، بكل يسر ونقل والبضائع والسلع ، كما أتاحت لحركة الملاحة العربية الإسلامية أن تزدهر ،وتحضى بمكانة جد مرموقة في عالم التجارة الخارجية في ذلك الوقت ، حيث أن الطرق النهرية أنسب من المواصلات

---

(1) الطبري : المصدر السابق ،ج2،ص ص 226–229 . أنور الرفاعي : المرجع السابق ، ص314،315.

(2) ابن الحكم : فتوح ، ص 112. المقريزي : الخطط، ج1،ص208 .الطبري : المصدر السابق ، ج4،ص100 ، ابن الجوزي : المنتظم ،ج4،ص252.

(3) الإصبهاني : حلية ،ج2، 374.

(4) الحموي : معجم، ج3،ص233. البلاذري : انساب ، ج11، ص50

(5) ابن عساكر: المصدر السابق ،ج9،ص67.

البرية خاصة في المسافات الطويلة التي تؤدي إلى تعب التجار وصعوبة التضاريس البرية ، وعدم احتمال دوابهم، كما أن النقل المائي قد يكون أسرع في بعض الأحيان.

وقد نشطت الطرق التجارية بين الحجاز عن طريق مينائيها الأساسين ميناء جدة، و الجار الذي كان الميناء الرئيسي للمدينة المنورة وبين مصر، حيث رست به السفن القادمة من مصر والمحملة بالحبوب[1]، وبالتالي ساهمت الموانئ البحرية في المشرق الإسلامي بشكل كبير في الفعاليات التجارية من خلال تسهيل وتفعيل المبادلات التجارية .

كما اشتهر الطريق الذي يربط بين المغرب الإسلامي والمشرق الإسلامي ،والذي كان ينطلق من القيروان الساحلية بتونس ، ثم طريق منطقة طرابلس، والذي يمر بالفسطاط حتى يصل إلى الشام والعراق ، وكانت هذه القوافل التجارية تنتقل معها خليط من الحجاج وبعض من أهل العلم والمسافرين. [2]

يرجع ازدهار حركة الملاحة العربية الإسلامية في المحيط الهندي، إلى سيطرت المسلمين على الخليج العربي ، فهذا الخط البحري كان مهما للتجارة مع الشرق، إذ يربط بلاد الشام بالهند، وجزر الهند الصينية والصين، فهو ينطلق من بلاد الشام عند موقعين هامين على الفرات، هما الرقة وبالس، فيعبر مجرى الفرات الصالح للملاحة حتى الخليج الفارسي ثم يستمر في عبوره للخليج باتجاه بحر العرب والمحيط الهندي ليصل إلى بلاد الشرق، إذ كانت القسم الأكبر من البضائع التجارية يحمل عن طريق البحر، بالرغم من طول مسافة الإبحار.[3]

---

[1] البلاذري : فتوح، ص304. المقريزي: خطط،ج1، ص230. ، ابن حوقل: صورة، ص39-54. المقدسي: أحسن، ص83 .

[2] ابن رستة: الأعلاف : المصدر السابق ، ص122 . هشام جعيط : المرجع السابق ،ص151.

[3]ف هايد، تاريخ التجارة: المصدر السابق ، ص53. عاطف رحال ، المرجع السابق ،ص 93.

ومن المعروف أن بلاد الشام تطل جنوبا على البحر الأحمر الذي يعتبر طريق بحري مهماً للتجارة، فهو يصل الشام بالمراكز والمحطات التجارية الواقعة على السواحل الغربية والشرقية للبحر الأحمر، فقد كان هذا الطريق ينطلق في العصر الأموي من ميناء القلزم الذي يقع في مصر و يحمل منه سلع وحمولات مصر والشام ، ويذهب بها بإتجاه الساحل الغربي إلى شرق أفريقيا، وإلى الحجاز واليمن على الساحل الشرقي .[1] واعتبرت مدينة عدن نهاية لهذا الخط البحري في ذلك الوقت أما من ناحية الغرب، فإن واجهة الشام تشرف على البحر الأبيض المتوسط، الذي يتصف بأهمية كبيرة كطريق بحري رئيسي وحيوي جد للتجارة العالمية وكذلك لتجارة بلاد الشام، فهو يربط ثغور الشام الساحلية بجميع المراكز الواقعة في حوض البحر المتوسط وأوروبا الغربية ، وكان من أطول الطرق التجارية في ذلك الوقت الطريق الذي تقطعه السفن من الساحل العربي إلى سواحل الصين ، لتعود عن طريق مرسى البصرة والأبلة محملة بأنواع من التجارات[2].

قامت الدولة الأموية بإنفاق أموالا طائلة على العناية بالطرق التجارية البرية والبحرية ، فأقامت المحطات في طريق القوافل ، ووفرت المياه للمسافرين والحجاج والتجار، وذكر أن عبد الملك أرسل الأموال العاملة على مكة عام (80هــ) لينفقها على الناس الذين تضرروا في القرى الموصلة إليها من جراء الأمطار، وعلى نفس السياسة سار الخليفة الوليد بن عبد الملك حين حفر الآبار بمكة عام (89هــ)، ووجه الكتب إلى عامله على المدينة عمر بن عبد العزيز يأمره بتسهيل الثنايا وحفر الآبار ، وأنفق عمر بن عبد العزيز على حفر الآبار بطريق الحجاج الشاميين [3] وعملت الدولة الأموية الخانات والفنادق الكبيرة ذات الأسواق

---

[1] الحموي: معجم ، ج4،ص388. الإصطرخي ، إسحاق إبراهيم بن محمد الفاسي : كتاب مسالك الممالك ،مطبعة بريل ، ليدن المحروسة ، 1927،ص33.

[2] ابن خرداذبة: المسالك، ص ص68-153. ابن الفقيه: مختصر، ص 14-15. ف، هايد، تاريخ التجارة، المرجع السابق ج1،ص ص،60- 315. رحال : المرجع السابق ،ص93. شوقي عبد القوي: المصدر السابق ص66.

[3] الأزرقي : أخبار مكة ، ج2،ص 241.

التي يقصدها التجار للإقامة بها حين يقدمون إليها للراحة، فيضعون بضائعهم في مخازنها ،فنجد خان تل السلطان وهو يقع بين حلب و دمشق. [1]

وبالنسبة للحفاظ على أمن الطرق التجارية عملت الدولة على حمايتها من اللصوصية التي يقوم بها قطاع الطرق ومحاربتهم ، ولا سيما الذين يترصدون للقوافل التجارية ، فيذكر أن الحجاج بن يوسف جرد حملة عسكرية لتخليص بعض نساء التجار من حاكم الديبل[2] ، كما توعد الأعراب الذين كانوا يفسدون الطرق ، وجعلت الدولة الأموية مدينة عبادان [3] قاعدة للقضاء على نشاط قطاع الطرق ، ولهذا عملت الدولة الأموية لبناء أسطول قوي بقدر حجمها.

وفي الأخير مما تقدم ذكره نلخص إلى أن هناك مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة حجم تجارة الدولة الأموية منها: توفر عنصر الإستقرار والأمن الذي وفرته للقوافل والتجار ، الأمر الذي جعل التجار يختارون السير بتجارتهم عبر هذه الطرق المارة بها لضمانتها والنشاط الذي شهدته الصناعة الأموية وبخاصة صناعة السفن التجارية على يد الخلفاء والولاة الأمويين مثل هشام بن عبد الملك و الوالي الحجاج، وانتشار المراكز الصناعية لصناعة السفن كعكا بالأردن وصور، وغيرها مما أصبحت وسائل النقل البحري والرحلات التجارية من خلالها تتم بسهولة وكفاءة وضمان [4]، هذا ما ساعد وزاد من حركة التجارة الداخلية والخارجية .

---

(1) الحموي : المصدر السابق ، ج2،ص42.

(2) البلاذري : فتوح ، ص 612.

(3) تقع في الجزء الجنوبي من ايران على شط العرب من جهة الشرق ، عند مصب نهر دجلة من جهة العراق. الحموي : معجم ، ج4،ص 74.

(4) البلاذري : فتوح، ص161. السيد عبد العزيز سالم : تاريخ الدولة العربية ، ص18،19. عصام هاشم عيدروس: التطور الاقتصادي، ص 191.

لقد ساهمت الطرق البحرية على تبادل السلع والبضائع بين الأفراد المقيمين في أقاليم الدولة الأموية، إذ أن البضائع والسلع لا تنتج كلها في منطقة واحدة، إنما في مناطق مختلفة من دولة بني أمية ، وبهذا يمكن القول أن الطرق كانت بمثابة العصب الحيوي للتجارة الداخلية والخارجية .

الخاتمة

الخاتمة:

يتبين لنا فـــــــــي ختـــام هذا الدراسة أن:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن التجارة المحلية قبل الإسلام كانت تدار في العديد من الأسواق والدور، وحدث في الإسلام تغير أساسي في الأسواق الإسلامية وبخاصة في الدولة الأموية ، ومن أهم هذه التغيرات ظهور التخصص في الأسواق الأموية ، فكان لكل أصحاب تجارة أو حرفة سوقهم الخاص، فعدت الأسواق مرفقا هاماً من مرافق الحياة الإقتصادية.

كلن انشاء الأسواق ضمن مخطط المدينة إلى جانب المسجد الجامع ودار الإمارة ، وتم تصنيف الأسواق من حيث تكوينها المعماري وتوزيعها إلى ثلاث فئات الفئة الأولى : الحوانيت المتراصة والمصطفة على جوانب الشوارع ، والفئة الثانية : المجمعات التجارية والحرفية المتخصصة وكانت في الأصل دورا أو أنشئت على هيئة الدور، والفئة الثالثة : ما استدعت طبيعته أن يكون في أطراف المدينة لأن وجودها في وسطها يسبب متاعب لأصحابها وأذى وتضيقا على الآخرين مثل أسواق الحيوانات والحطب ، أو ما تسببه مخلفاتها من مناظر مؤذية مثل المجازر أو روائح كريهة مثل المدابغ.

وأشار البحث إلى بعض وظائف السوق مثل أهميته الإقتصادية والسياسية و الاجتماعية واستخدامه من قبل ولاة الأمر لإبلاغ الناس بالأمور الهامة ، أو التشهير ببعض من ينزل بهم عقوبة، فقد عدت الأسواق المصدر الإخباري الوحيد وقت ذاك .

كما اعتمدت الدولة الأموية على سياسة واضحة تتمثل في تنظيم الأسواق عن طريق العامل عن السوق، من حلال ما يقوم به من مهمة الاشراف والتسيير للأسواق، عن طريق حسن اختيار موقع السوق مما يؤدي إلى سهولة تداول السلع فيه والتقسيم الفني للأسواق والتجار، ومراقبة المكاييل والموازين والمقاييس في الدولة الأموية والتشديد عليها.

كما ركزت الدولة على جهاز الشرطة لنشر الأمن ومطاردة اللصوص والمتمردين وقطاع الطرق والمخالفين ،ولاشك أن هذه السياسيات ساهمت بدور كبير في إشاعة النظام في الأقاليم الإسلامية الأموية بصفة عامة ، و أن هذه الإجراءات يسرت إلى حد بعيد تنقل التجار دون خوف على أنفسهم وأموالهم.

وشددت الدولة الأموية الرقابة على صناعة النقود وفرضت قيود صارمة عليها من خلال التحري بالدقة على جودتها و التي تميزت بحمل أسماء الولاة الذين أشرفوا على صناعة النقود حسب المقدار الشرعي الذي حددته الدولة الأموية ، ومن هؤلاء الولاة نذكر الحجاج بن يوسف الثقفي ، وعمر بن هبيرة ، وخالد القسري الذين غلبت أسماؤهم على الدراهم في الفترة التي تولوا فيها إدارة العراق ، والتي كان لإجراءتهم الحازمة دورا هاما في القضاء على الزيف والغش مما نالت به نقودهم ثقة المتعاملين بها .

كما سمحت للتجار بتبادل الأموال وحمايتهم والتقليل من جهدهم من خلال السماح لهم بتحويل الأموال من إقليم إلى أخر بواسطة إستعمال السفتجة والصك، وتوسيع مراكز الصيرفة والاهتمام بالصيارفة والجوانب المالية التي تنشط التجارة و من شأنها زيادة فعالية التجارة الخارجية.

كما جاء في الدراسة توضيح أن غالبية التجار في فترة الرسالة وفترة الراشدين كانوا من العرب ، وبخاصة من قريش والمدينة والطائف ، ونلاحظ أنه وبعد حركة الفتوح وانتشار العرب في الأمصار الجديدة ومع بداية الفترة الأموية ، و فتح الدولة الأموية باب التجارة أدى إلى ظهور التجار الموالي المسلمين سواء الأحرار منهم أو العبيد، وقد أصبحوا يشكلون المجتمع التجاري في الدولة الأموية ، هنا بدأت سيطرة الموالي على التجارة ، وتراجع دور التجار العرب و ذلك لتقلدهم أمور الإدارة والسياسة ، كما ظهر نشاط العبيد التجار منذ الفترة الراشدة وازدادت أعدادهم أيام بني أمية .

وبينت الدراسة أن التجار كانوا يشكلون الطبقة المثقفة والمتعلمة في المجتمع الإسلامي ، وكانوا على معرفة بالأقاليم وسكانها وطرقها وثقافتها ، ولم يكن أهل الذمة يعيشون منعزلين عن بقية المجتمع، فقد تمتع النصارى بحسن الجوار مع المسلمين ومارسوا كافة نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، أما اليهود فقد تمكنوا من السيطرة على جوانب هامة من الحياة الاقتصادية مثل تجارة الذهب والعبيد وبعض الصناعات والحرف المهمة في الدولة.

كما بينت لنا الدراسة إعتماد الدولة الأموية على أولوية المبادلات بين أقاليمها فيما بينها مما يؤدي إلى تطور التجارة البينية ، ثم التوجه إلى الخارج ، بالإضافة إلى أن أسلوب تنويع الصادرات والواردات في السلع وإن وجدت فقد سعت أن تكون ضرورية بالدرجة الأولى، رغبة منها في تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي، فقد أصبحت الطرق التجارية في العصر الأموي بأكملها تقريبا تحت سيادتهم، وسيطر المسلمون على جل النشاط التجاري في العالم الوسيط ، إذ أصبحوا يصدرون بضائعهم إلى الشرق والغرب، فالصين لها على سبيل المثال المنسوجات الصوفية والقطنية والكتانية والبسط والمعادن وخام الحديد وسبائك الذهب والفضة، فيما استورد المسلمون منها الحرير بدورهم، وفضلا عن الدور الكبير الذي لعبه هذا النشاط التجاري الواسع في تنشيط وتقوية الاقتصاد الأموي.

كما إن دراسة النشاط الاقتصادي وبالخصوص التجارة الخارجية في إقليم ما، يجب على الباحث أن يولي اهتماما خاصا بدراسة الطرق التجارية البرية منها والبحرية ، فقد كانت الطرق البرية و المائية نشيطة زمن الأمويين وتؤدي دورا كبيرا في ربط الأرياف بالمدن الرئيسية ، لاحتواء الدولة الأموية على عدد معتبر من الأنهار الكبرى والمستغلة في عمليات النقل التجاري النهري كالنيل في مصر ونهري دجلة والفرات وفروعهما في العراق.

إن دراسة النشاط التجاري الداخلي في إقليم ما يجب على الباحث أن يولي اهتماما خاصا بدراسة الطرق البرية التي تربط بين الإقليم موضع الدراسة، وبالتالي يتعرف على شبكة الطرق الرئيسية ومدى تأثيرها على التجارة.

و في الأخير نرجو من الله سبحانه جلا في علاه أن يساهم هذا البحث في توضيح صورة إقتصاد وأسواق الدولة الأموية و المكانة التي يستحقها اقتصادها في مسار التاريخ الإسلامي...



الملاحق

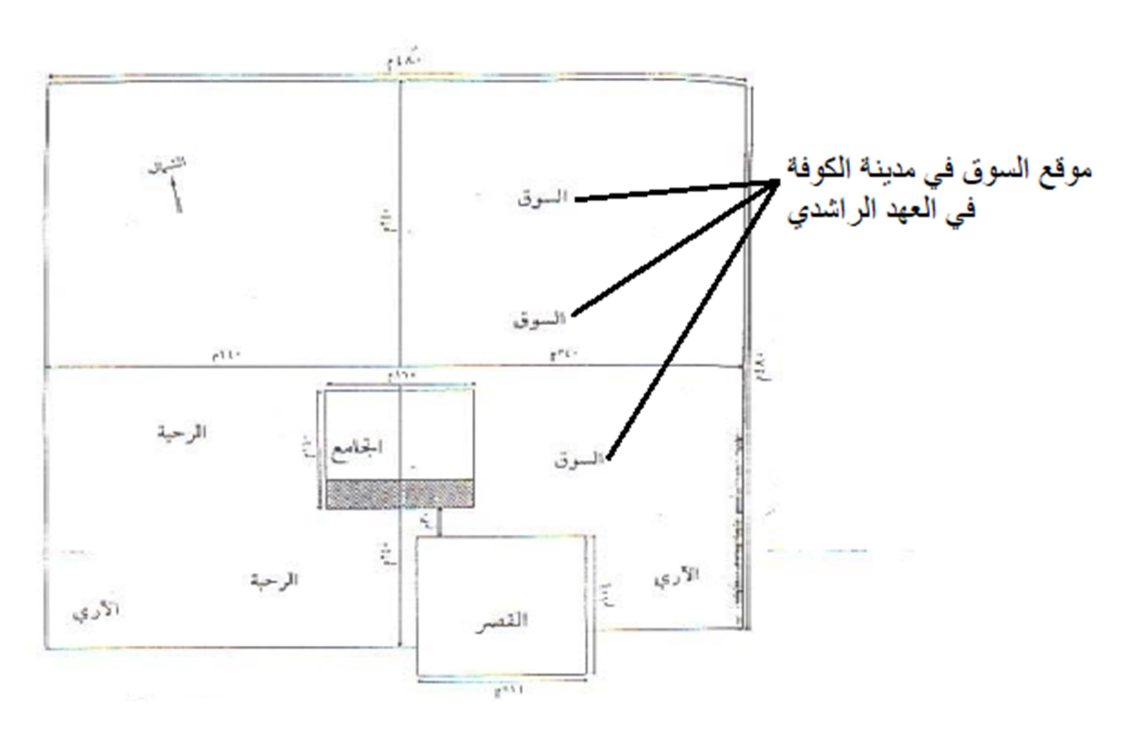
ملحق رقم1: موقع السوق في المدينة الإسلامية.

ملحق رقم2: موقع سوق البصرة .

ملحق رقم 3 : موضع السوق في المدينة

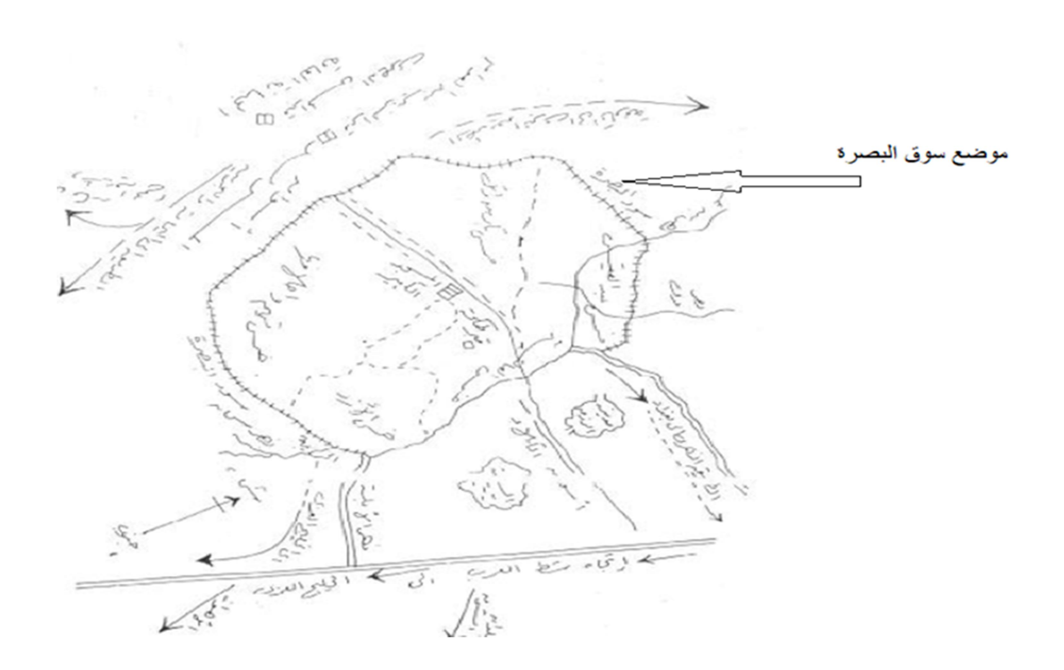
ملحق رقم4: ضرب الدراهم سنة 73هـ .

ملحق رقم1: موقع السوق في المدينة الإسلامية[1]



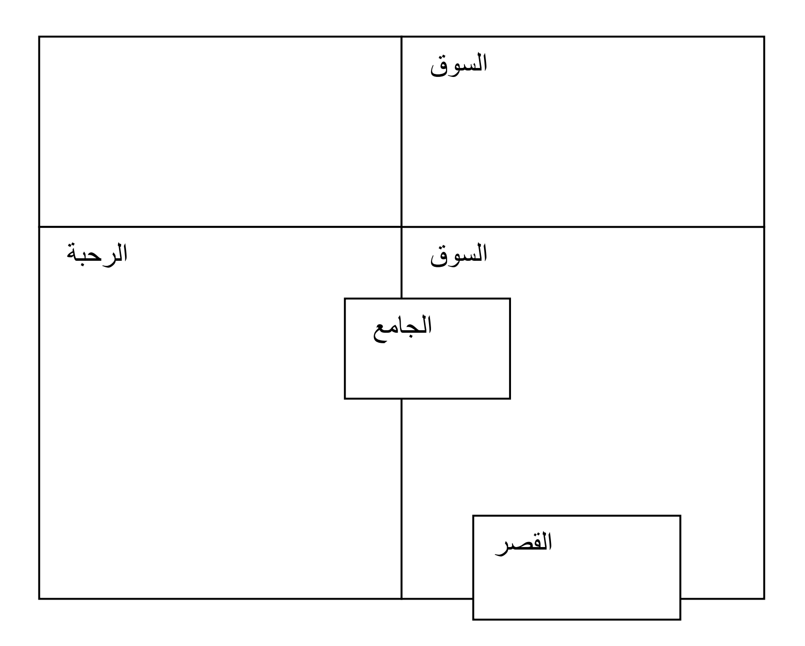
([1]) علي الحولي :تخطيط المدن ، المرجع السابق،ص375 -

ملحق رقم2:موقع سوق البصرة [1]



1علي الحولي : المرجع السابق،ص369.

ملحق رقم 3 : موضع السوق في المدينة [1]



[1] جان :المرجع السابق ص68

ملحق رقم4: ضرب الدراهم سنة 73هـ من طرف الحجاج [1]





[1] عقيل : المرجع السابق : ص16

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

*** القرآن الكريم**

*** اولا : المصادر :**

1. **ابن الأثير**،أبو الحسن علي بن أبي مكرم بن محمدبن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري (ت630هـ) : الكامل في التاريخ ، دار الكتب العلمية، ط1 ،بيروت ن لبنان ، 1407هـ -1987م ،ج4.

2. (- ،-): جامع الأصول في أحاديث الرسول ، تحقيق : عبد القادر الأوناؤووط ، نشر وتوزيع مطبعة الملاح ، القاهرة ،1971،ج6.

3. (- ،-) : أسد الغابة ، د.ط ، د.م ، د.ت ،ج2.

4. **ابن الإخوة** ، القرشي محمد بن محمد أحمد (ت729): معالم القربة في أحكام الحسبة ، تحقبق: محمود محمد شعبان وصديق أحمد حسين ، الهيئة العامة المصرية للكتاب مصر ، 1976.

5. **الإدريسي** ، محمد بن محمد بن عبد الله (ت560هـ): المغرب ارض السودان ومصر والأندلس ماخوذة من كتاب نزهة المشتاق في إختراق الأفاق ،مطبعة بريل ، مدينة ليدن ، 1863م.

6. **اريري**، آرثر، شيراز مدينة الأولياء والشعراء، تر: سامي مكارم، مكتبة لبنان، بيروت، 1967 م.

7. **الأزدي**، أبي يزيد بن محمد بن إياس بن القاسم (ت334هـ): تاريخ الموصل ،تحقيق : علي حبيبة ، القاهرة ،1387ه -1967م .

8. **الأزرقي** ، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن احمد ، (ت : 244هـ) اخبار مكة وما جاء فيها من الاثار ، تحقيق : رشدي الصالح ملحس ،ط2، دار الأندلس، بيروت لبنان 1403-1983م ، ج2.

9. **الأزهري،** ابو منصور بن احمد(ت 370 هـ) :تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، دار النشر، مصر الجديدة، 1384 ه، 1964.

10. **الإصبهاني** ، أحمد بن عبد الله (ت430هـ):حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، بيروت ، لبنان، 1409ه-1988م ،ج2، ج5

11. **الإصفهاني،** أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن هيثم المرواني الأموي (ت284هـ): كتاب الأغاني ، تحقيق : عبد الكريم إبراهيم ، محمود محمد عنيم ، الهيئة المصرية العامة ، 1993م.

12. (-،-): معجم مفردات ألفاظ القرآن ، تحقيق : صفوان عدنان الداودي ،دار القلم ، الدار الشامية ،ط4، دم، 1430ه-2009م.

13. **الأنباري،** أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (ت 328 هـ): الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق :حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط1 ، بيروت،1992،ج2.

14. **بحشل،** أسلم بن سهل الزرار الوسطى (ت292هـ) ، تاريخ واسط، تحقيق : كوريس عواد، مكتبة العلوم والحكم ،ط1، المدينة المنورة،1986،1406م.

15. **ابن بسام** ، محمد بن أحمدابن بسام المحتسب (ت626هـ) : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن اسماعيل،أحمد فريد ،ط1، دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،2003.

16. **البسوي** ،أبو يوسف يعقوب بن سفيان (ت277هـ): المعرفة والتاريخ ،هجر لطباعة والنشر والتوزيع،ط1، الجيزة، 1990،ج1.

17. **البغدادي** ، إبن عبد الحق لصفي الدين عبد المؤمن (ت739هـ): مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تح: علي محمد البجاوي ،دار الجيل ، ط1 ، بيروت لبنان،1992م، ج2.

18. **البغدادي** ، أبو جعفر محمد بن حبيب (ت:245 هـ): المحبر ، تصحيح : إيلزه ليفتن شتيتر ، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت، (د ت).

19. (– ، –): المنمق في أخبار قريش، تح: خورشيد احمد فاروق ، عالم الكتب ،بيروت، 1405ه– 1980م.

20. **البغدادي** ،عبد القادر بن عمر(ت1093): خزانة الأدب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط 4،مكتبة الخانجي، القاهرة ،1997ج6.

21. **البكري** ، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن أيوب(ت487هـ) : المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة،(د ت).

22. **البلاذري**، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر بن داود **(279هـ)** : فتوح البلدان، تحقيق عبد الله أنيس الطباع ،موسسة المعارف لطباعة والنشر ، بيروت،1407ه–1987.

23. (–،–)، أنساب الأشراف، تح: سهيل زكار، رياض زركلي،ط1، دار الفكر، بيروت، 1996.

24. **البيهقي**، إبراهيم محمد(ت320هـ): المحاسن والمساوئ، مطبعة النهضة،القاهرة ،1961،ج2.

25. **ابن تغري** ، بردي جمال الدين ابي المحاسن (ت 813هـ) : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، المؤسسة المصرية لطباعة والنشر ، القاهرة ، 1963،ج7.

26. (–،–): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، وزارة الثقافة ، مصر،1383هـ ، 1963م،ج1.

27. **ابن تيمية** ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي (ت728): الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية ، دار الكتب العلمية بيروت ،لبنان، (دت).

28. **الثعالبي** ، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت429هـ)، ثمار القلوب، تح محمد أبو الفضل إبراهيم،ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2003.

29. الجاحظ ، أبي عثمان عمر بن بحر (ت255هـ): التبصر بالتجارة، تح حسن حسني عبد الوهاب،ط2، المطبعة الرحمانية، مصر، 1935.

30. (–،–)::البيان والتبين ،تحقيق :عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، ط7 ، القاهرة ،1418ه–1998م

31. (–،–): الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2،(دت)، 1965.

32. **ابن جبير**، محمد بن أحمد بن جبير (ت614هـ): رحلة ابن جبير، دار صادر بيروت ،(دت).

33. **الجهشياري**، أبي عبد الله محمد بن عبدوس بن عبد الله الكوفي (ت331هـ):كتاب الوزراء والكتاب، تقديم :حسن الزين، دار الفكر لطباعة والنشر ، لبنان، 1988م،ص34.

34. **ابن الجوزي**، جمال الدين أبو فرج عبد الرحمان (ت597هـ):سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد ، تحقيق :نعيم زرزور ،دار الكتب العلمية ،ط1،بيروت ، 1404ه،1984م .

35. (-،-): مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، تحقيق زينب ابراهيم القاروط، دار الكتب العلمية، ط 3، بيروت، 1407ه-1987م.

36. (-،-) : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ،تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، مصطفى عبد القادر عطا ،1ط، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، 1412ه-1992م.

37. **الجوهري**، أبو النصر إسماعيل بن حماد (ت393هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ،ج4،ط2، دار العلم للملاين ، بيروت ، 1399ه-1979م .

38. **ابن حجر**،شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي(ت852هـ):تهذيب التهذيب، دار الكتاب الإسلامي،ط1 ، القاهرة ،1993،ج10.

39. (-،-): الاستيعاب في معرفة الاصحاب في هامش كتاب الاصابة في تمييز الصحابة ، مطبعة السعادة ، ط1 ،القاهرة، 1328هـ.

40. **ابن حكم** ،عبد الله أبي محمد(ت214ه):سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه إمام مالك بن أنس ،تصحيح : أحمد عبيد،عالم الكتب،ط6، بيروت،1404ه-1984م.

41. **الحموي** ياقوت ، شهاب الدين أبو عبد الله (ت623هـ) : معجم البلدان ،دار صادر ، بيروت ،1397ه-1977م ،ج2.

42. **الحميري**، محمد بن عبد المنعم الصنهاجي (ت 900 هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، دار العلم للطباعة، ط 2، بيروت،1984

43. **الحنفي** ، علاء الدين مغلطاي بن قلنبج بن عبد الله البكرجي(ت 762 هـ): مختصر تاريخ الخلفاء ،تحقيق : أسيا كليبان على البارح ،دار الفجلا لتوزيع والنشر، القاهرة ،ط1،2001م.

44. **ابن حوقل،** أبي القاسم محمد بن علي(ت 356 هـ): صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1979 م.

45. **ابن خرداذبة،** أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت280هـ): المسالك والممالك، مطبعة بريل المسيحية، ليْدن، 1989م،

46.**الخطيب البغدادي،** ابي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت:392هـ)، :كتاب تاريخ مدينة السلام ، تحقيق: بشار عواد ،دار الغرب الإسلامي ،(دت)،ج14،ص60

47. **ابن خلدون،** عبد الرحمٰن بن محمد بن محمد : (732-808هـ): المقدمة ، تحقيق : عبد الله محمد الدرويش ، دار ابن البلخي ،ط 1، دمشق،1425 ه،2004 ،ج1،2.

48. **ابن خلكان ،** شمس الدين احمد بن محمد (ت681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء ، تحقيق، إحسان عباس ، دار صادر،بيروت،1977م.

49.**ابن الدباغ** ،عبد الرحمان بن محمد الأنصاري(ت699ه) : معام الإيمان في معرفة أهل القيروان،تصحيح :ابراهيم شبوح، مكتبة الخانجى ، ط2، مصر،1968،ج1.

50. **الدمشقي،** بن طولون محمد (ت270ه)، قيد الشديد فغي أخبار يزيد ، تحقيق:محمد عزب ،دار الصحوة لنشر،ط1، القاهرة،،1406ه-1987.

51. **ابن الديبع** ، وجيه الدين عبد الرحمان (866-944 هـ)، كتاب بغية الإربة في معرفة أحكام الحسبة، تحقيق :طلال بن جميل الرفاعي ، عهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة 1423ه-2011م.

52. **ابن أبي دينار،** محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني(ت1690هـ): المؤنس في أخبار إفريقية والأندلس ، المطبعة التونسية،ط1، تونس، 1869 .

53. **الدينوري** ، إبن قتيبة أبي محمد بن مسلم (ت 276) ، عيون الأخبار ، دار الكتاب العربي ، لبنان 1925م ،مج1.

54. (-،-) : الإمامة والسياسة، تحقيق :علي شيري ،دار الأضواء لطباعة والنشر ، لبنان ، (د ت)، ج2.

55. **الدينوري،** أبو حنيفة أحمد بن داوود (ت 282 ه):الأخبار الطوال ، تحقيق :عبد المنعم عامر ،دار المسيرة، بيروت،1965.

56. **الذهبي،** أبو عبد الله شمس الدين (ت748هـ): : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ،تحقيق :عمر عبد السلام تدمري ،دار الكتاب العربي ،ط1،بيروت ،1459ه-1989م،ج4.

57. (-،-) : ميزان الاعتدال في نقد الرجال،تح علي محمد البجاوي، دط ، دار المعرفة، بيروت،(د ت)،ج1.

58. (-،-): سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ،مؤسسة الرسالة ،ط8،بيروت ، 1992،ج3.

59. **الرازي** ، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت395): معجم مقايس اللغة ، تحقيق : عبد السلام هارون ،ط2، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع ،1399ه/1979م،ج2.

60. (-،-): معجم مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط : عبد السلام هارون ،دار الفكر ، مادة السوق ، 1399هـ- 1977م، ،ج3.

61. **الرازي** ، عبد الرحمان بن أبي حاتم محمد (ت 327هـ): الجرح والتعديل ،تح: عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليمامي ، دار المعارف العثمانية ، دم ، 1952م، ج4

62. **ابن رسته،** أحمد بن عمر (ت 310هـ): الأعلاق النفيسة ، مطبعة بريا، مدينة ليدن، 1893.

63. **الرضي،** أبو الحسن محمد بن الحسين(ت406هـ):نهج البلاغة ، شرح وتحقيق: محمد عبده، ط1، دار الذخائر ، ايران ، 1412، ج3.

64. **ابن رفعة** ، نجم الدين (ت 710هـ) : الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، تحقيق: محمد أحمد اسماعيل ،دار الفكر، دمشق، 1980.

65. **الزبيدي،** محمد مرتضى الواسطي (ت379ه): تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : علي هلالي ،طبعة حكومة الكويت،ط2 ،الكويت ،1987م،ج2.

66. **الزجاجي،** عبد الرحمان بن القاسم (337ه) : الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية ،دار الكتاب العربي ، بيروت ،(دت).

67. **الزرقاني** ، أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي(ت1122هـ) العلامة الزرقاوي على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ،دار الكتب العلمية ،1979،ج4.

68. **الزمخشري،** أبي القاسم جار الله مخمود (ت 538ه):أساس البلاغة : تحقيق : محمد باسل عيون السود ، در الكتب العلمية ،ط1،بيروت ، 1998،1419،ج1،

69. (-،-): ربيع الأنوار في نصوص الأخبار ، تحقيق: عبد الأمير مهنا ، منشورات مؤسسة الأعمي للمطبوعات ، لبنان ، 1412ه-1992م ،ج3.

70. **السبتي** ، محمد بن القاسم الأنصاري (ت354هـ):إختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الأثار ، تحقيق : عبد الوهاب بن منصور،ط2،الرباط ،1403ه-1983.

71. **السجستاني** ، ابو داود سليمان بن الأشعث (275ه):سنن أبي داود ،تحقيق: سعيد محمد اللحام ،بيروت،1990.

72. **السرخسي،** شمس الدين بن أبي سهل (ت490ه):المبسوط، دار المعرفة ، بيروت، لبنان،1989م ،ج19.

73. **ابن سعد** ، محمد بن منيع الزهري (ت230هـ):الطبقات الكبيرة،تحقيق:علي محمد عمر،مكتبة الخانجي،ط1،القاهرة ،1421ه-2001م،ج5.

74. **بن سلام ،** عبيد الله بن القاسم (ت:224هـ):الأموال، تح: أبو أنس سيد رجب ،دار الهدى،ط1 ، مصر ،2008م.مج1و2.

75. **السمهودي،** نور الدين علي بن أحمد (ت911هـ): وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ، دار الكتب العلمية، ط4، بيروت، 1984،ج2.

76. **السنامي** ، عمر بن محمد (ت696هـ):نصاب الإحتساب ، تحقيق: مريزن بن سعد عيسري ،دار الوطن،ط1 ،السعودية،1993.

77. **السيوطي** ، جلال الدين محمد بن أحمد المحلى عبد الرحمان بن أبي بكر (ت 911هـ):تاريخ الخلفاء ، دار إبن حزم ، ط1،بيروت ،لبنان ،1424هـ-2003م.

78. (-،-): تفسير الجلالين، دار المعرفة، بيروت، 1982م.

79. **ابن شداد** ، عز الدين أبي عبد الله بن محمد بن علي (ت 684 هـ): الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق سامي الدهان، دمشق، 1954 ، ج1.

80. **الشهرستاني،** أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت479ه):الملل والنحل ،تحقيق :أمير علي منها،علي حسن فاعود،دار المعرفة،ط3، بيروت ،1993م،ج1.

81. **الشيباني** ،أحمد أبو عبد الله أحمد(ت241هـ):مسند أحمد بن حنبل ، تحقيق: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة ، دم ،دس .

82. **الشيرزي** ، عبد الرحمان بن عبد الله بن نصر (ت 590ه) : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ،تح : محمد حسن إسماعيل ، أحمد فريد المزيري ، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت ، لبنان ، 2003.

83. **الطبري،** ابو محمد بن جرير(ت:3010ه):تاريخ الرسل والملوك ،تح:محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف، ط2 ، القاهرة ،1988.

84. **أبو عباس** ، عبد الله بن أحمد بن ابراهيم التميمي (ت356هـ) : مسائل السماسرة، تح: محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، ط 4، بيروت، 1999م .

85. **ابن عبد البر،** يوسف بن عبد الله (ت 463هـ)، الإستيعاب في معرفة الأصحاب،تصحيح :عادل مرشد ،ط1، دار الأعلام ،1423ه-2002م.

86. **ابن عبد الحكم** (ت:257هـ):فتوح مصر والمغرب، شركة الأمل لطباعة والنشر ،القاهرة،(د ت)،ج1.

87. **ابن عبد الحكم** ، عبد الرحمان بن عبد الله: فتوح مصر وأخبارها ، تحقيق : محمود صبيح،(د ط)، (د ت).

88. **ابن عبد ربه،** أبو عمر بن محمد (ت328هـ): العقد الفريد ،تحقيق : مفيد محمد قميحة ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،(د ت)،ج2.

89. **ابن عبدون،** أبو عبد الله محمد بن عبدون بن قاسم الخزرجي المكناسيت (358 هـ)في القضاء والحسبة، ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب،تحقيق : ليفي بروقنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة،1955 م،مج2.

90. **ابن عذارى،** أحمد بن محمد المراكشي(ت695هـ) :البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ،تحقبق ومراجعة :ج.س كولان ،إليفي بروقنسال،ط3،دار الثقافة ،بيروت ،لبنان ،1983،ج1.

91. **أبو العرب،** محمد بن أحمد بن تميم (ت333هـ): طبقات علماء إفريقية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ،دت، ج1.

92. **ابن عساكر**،الحافظ أبو القاسم علي بن الحسين(ت 571 ه): تاريخ مدينة دمشق، تحقيق :صلاح الدين المنجد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1954م.

93. **العسقلاني**، بن علي بن حجر(ت852هـ) ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، المكتبة السلفية، مصر، 2001 ،ج4 .

94. **العسكري**، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت395ه) : جمهرة الامثال ، تحقبق : محمد ابو الفضل إبراهيم و عبد الحميد قطامش ، دار الجيل ودار الفكر،ط2 ، بيروت ،1408ه-1998م.

95. (-،-):الأوائل ،تحقيق : محمد اتلسيد الوكيل ،دار البشير لثقافة والعلوم الإسلامية ، ط1،القاهرة ،1408ه-1987م .

96. **العليمي،** مجير الدين الحنبلي (ت 928ه):الهـأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقبق ومراجعة : محمود عروة ،ط1،مكتبة دنديس ،الأردن ، 1420ه-1999م

97. **ابن عماد** ،شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن محمد الحنبلي الدمشقي (ت1032-1089ه): شجرات الذهب في أخبار من ذهب ،تحيق :عبد القادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط،دار أبن كثير ،دمشق ، بيروت ،(دت)،مج1.

98. (-،-): شجرات الذهب في أخبار من ذهب دار ابن كثير، ط1، بيروت، دمشق، 1986، ج2.

99. **العمراني**،محمد بن علي بن محمد (ت580هـ):الأنباء في تاريخ الخلفاء ،تحقيق: قاسم السمرائي ، دار الأفاق العربية، ط1 ،القاهرة ،1419هـ-1999م.

100. **الغزالي**،أبي حامد محمد بن محمد (ت 505ه)، إحياء علوم الدين ،دار القلم، بيروت- لبنان، 1426 ه-2005، ج2.

101. **الفاكهي**، محمد بن اسحاق إبن العباس(ت275ه) :أخبار مكة في قديم الدهر حديثه ، تح : عبد الملك بن عبد الله دهيمش ، دار خضر لطباعة والنشر، ط2،بيروت ،لبنان ،1994،ج5.

102. **أبي الفتح**، عثمان (ت392هـ): ديوان العرجي ، تحقيق : اخضر الطائي ،رشيد العبيدي ،الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ،بغداد ، 1957

103. **أبو الفدا** ،المؤيد عماد الدين بن علي (ت732هـ):كتاب تقويم البلدان ،دار صادر ، (دت).

104. (،):المختصر في تاريخ البشر ،تحقيق: محمد زينهم وأخرون ،دار المعارف، ط1، (دت) ،ج1.

105. **الفراهيدي** ، عبد الرحمان خليل بن أحمد (ت170ه): العين ، تحقيق: مهدي المخزومي ، إبراهيم السمرائي ،ط2،مؤسسة دار الهجرة،1410ه،ج5.

106. (-،-): العين ،تحقيق :مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعمي للمطبوعات بيروت ،(د ت)،ج6.

107. **الفيومي** ، أحمد بن محمد بن علي (ت770ه): المصباح المنير ،مكتبة لبنان ، لبنان ، 1987م،ج1.

108. **ابن قتيبة** ، عبد الله بن مسلم (ت286ه): المعارف ،تح :ثروة عكاشة ،ط4، دار المعارف ،(دم)،(دت) .

109. (-،-): الإمامة والسياسية، تح : علي شيري، ، دار الأضواء، ط1 ،بيروت، 1990، ج1.

110. **قدامة**، بن جعفر:أبو الفرج البغدادي(ت337هـ)، الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتحقيق محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، العراق، 1981.

111. **قلساطلي**، نعمان:الروضة الغناء في دمشق الفيحاء ،ط1،دار الرائد العربي ،بيروت ،1299ه-1879م.

112. **ابن القيم** ، أبو عبد شمس الدين بن محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت751ه): الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، مطبعة السنة المحمدية ،1955م.

113. **ابن القيم الجوزية**،شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر (ت69-751ه): أحكام أهل الذمة ، تح : أبي براء يوسف بن أحم البكري ، أبي أحمد شاكر بن توفيق ،ط1،رمادي لنشر ، السعودية ،1997، مج1.

114. الكتاني، عبد الحي(ت1382ه) : نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية ،تحقيق: عبد الله خالدي ، دار الأرقم لطباعة والنشر والتوزيع ،ط2، بيروت ، لبنان ،(د ت)، ج1.

115. (-،-): التراتيب الإدارية ،تح:عبد القادر الخالدي ، ط2،شركة الأرقم لطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت –لبنان،(د ت)،ج2.

116. **ابن كثير**،عماد الدين أبي الفدا اسماعيل ابن عمر (ت: 774ه):البداية والنهاية ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركى ،دار هجر لطباعة والنشر والتوزيع ،ط1،الجيزة،مصر،1418ه-1998م.

117. **الكاساني،** علاء الدين أو بكر بن مسعود (ت587ه): كتاب بدائع الصنائع وترتيب الشرائع ، مطبعة الجمالية ،ط1،مصر، 1910، ج6.

118. **الكرباسي** ، إبراهيم (ت1407ه):الأنباء بما في كلمات القرآن من أضواء ، تحقيق : محمد جعفر ، مطبعة الآداب ، حي عدن ، النجف ، 1987م .

119. **الكندي**،أبو عمر بن يوسف (ت353ه): الولاة وكتاب القضاة ، تصحيح : رفن كست ،مطبعة الأبا البسوعين، بيروت ، 1908 .

120. **مالك،** بن أنس (ت179ه) : المدونة الكبرى رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي،مطبعة السعادة، وزارة الأوقاف السعودية 1324ه ، ج11.

121. **المالكي** ،عبد الله بن محمد أبي بكر(ت474ه): كتاب رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية، تحقيق:بشير البكوش،محمد العروسي المطوي،دار الغرب الإسلامي ،ط2،لبنان، 1994، ج2.

122. **الماوردي** ، أبي الحسن ، علي بن محمد بن حبيب (ت450ه): الاحكام السلطانية والولايات الدنية ، تحقيق : أحمد مبارك البغدادي ،ط1،مكتبة دار إبن قتيبة ، الكويت ،1989م .

123. (-،-):الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: أحمد جابر بدران،ط1،دار الرسالة،القاهرة، 2002 .

124. **المجليدي** ،أحمد سعيد(ت:1094م)، التيسير في أحكام التسعير ،تحقيق : موسى لقبال ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ،الجزائر ،1970

125. **المسعودي** ،أبو الحسن علي إبن الحسين (346ه):مروج الذهب ومعادن الجوهر ، مراجعة كمال حسن ،ط1،المكتبة العصرية ،بيروت، 2005.

126. **ابن مسكويه**،أبي علي أحمد بن محمد بن يعقوب(ت421هـ)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق : سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت،2003 ،ج 2.

127. **المطرزي**، ابو الفتح برهان الدين ناصر (ت610ه):المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، ط1، مكتبة أسامة بن زىد، حلب، . 1979 ،ج1.

128. **المعداني** ، أبي على الحسن بن رحال (ت.1140هـ) ، كشف القناع عن تضمين الصناع ، تحقيق: محمد أبو الأجفان، ط 4،الدار التونسية ، 1986 م.

129. **المفتي** ، الهندي ، علاء الدين علي بن حسام الدين (ت 975هــ): كنز العمال في سنن الاقوال والافعال: ضبط وتفسير: الشيخ بكري حياني ،تصحيح : صفوة السقا ،ط5، موسسة الرسالة ، بيروت ،1405ه-1985م،ج5.

130. **المقدسي،** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد(ت 378هــ):أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط3 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1991.

131. **المقريزي،** تقي الدين أحمد بن علي (ت845ه): مخطوط شذوذ العقود في ذكر النقود ،دار الكتب ،جامعة الملك سعود ، السعودية، 1957.

132. (-،-) :النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم : تحقيق حسن مؤنس ،دار المعارف ،1988م.

133. (-،-): إغاثة الأمة بكشف الغمة،تحقيق: كرم حمى فرحات،ط1، عين لدراسات الإنسانية والإجتماعية ،الهرم ،مصر،2007

134. (-،-): المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والأثار- الخطط المقريزية ،تح :محمد زينهم ،ط1، مديحة الشرقاوي ،مكتية مدبولي ،القاهرة،1997،ج1.

135. **ابن منظور** ،أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت711ه)، لسان العرب ، تح :نخبة من العاملين بدار المعارف ، دط، دار المعارف، (د ت).

136. (-،-):مختصر تاريخ دمشق ،تحقيق: رياض عبد الحميد ،مر: مراد روحية النحاس، دار الفكر، ط1 ، دمشق، 1984م.

137. **الناصري،** محمد بن منكلي (ت778ه):الحيل في الحروب وفتح المدائن وحفظ الدروب ،تحقيق :نبيل محمد عبد العزيز أحمد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ،2000م.

138. **النميري** ، عمر بن شبة (ت 262ه): تاريخ المدينة المنورة ،(دط)،(دت).

139. **النهشلي** ، عبد الكريم القيرواني (ت405ه) :الممتع في صنعة الشعر ، تح : محمد زغلول سلام ، منشأة معارف ، الإسكندرية ، دت .

140. **النووي** ، محمد الدين أبو زكريا(ت676ه): رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ،تحقيق :ماهر ياسين الفحل ، د.ط،دار ابن كثير ، دمشق –بيروت ،2007.

141. (–،–) : صحيح مسلم بشرح النووي ،ط1، المطبعة المصرية بالأزهر،مصر ،1347ه–1929م،ج2.

142. **النويري** ،شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت733ه): نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق :مفيد قمحية و حسن نور الدين ،ط1، دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،1424ه–2006م،ج2.

143. (–،–) : نهاية الأرب: تحقيق : علي بومايحم ،ط1،دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،1424ه–2004م،ج6.

144. **ابن هشام** عبد الرحمن بن عبد الله(ت1360): السيرة النبوية ، تحقيق : عبد الحفيظ شلبي وأخرون ، شركة ومطبعة مصطفى البابي،ط2 ،1375ه–1955،ج1.

145. (–،–) : سيرة ابن هشام ،تعليق :محمد سيد الطهطاوي ،المطبعة الخيرية ،ط1،مصر ،1329،ج2.

146. **الهمداني** ، أبي الحسن بن محمد (ت 280ه) الجوهرتين العتيقتين المائعتين من الصفراء والبيضاء (الذهب والفضة) ، تحقيق أحمد فؤاد باشا ن مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ،القاهرة ،2009

147. **الهمذاني** ،الفقيه أحمد بن محمد(ت398ه) :مختصر كتاب البلدان ، مطبعة بريل ، مدينة ليدن ، 1302ه.

148. **الواقدي،** محمد بن عمر بن واقد السهمي (ت207ه): كتاب المغازي ، تح : جونس مارسرن ، ط2، عالم الكتب ، بيروت ، 1984ج3.

149. (-،-): فيض القدير شرح الجامع الصغير ،ط1 ،المكتبة التجارية الكبرى،1356هـ،ج2.

150. **وكيع** ، محمد بن خلف بن حيان (ت 306):أخبار القضاة ، مراجعة: سعيد محمد اللحام ، دت، ج1.

151. **اليعقوبي** ،احمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب (ت:292هـ): تاريخ اليعقوبي ، تقديم وتعليق : العلامة الكبير محمد صادق ،منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها ، النجف، 1384ه-1964م،ج1

152. **اليعقوبي،** أحمد بن ابي إسحاق بن جعفر (ت284)، البلدان،وضع حواشيه : محمد امين ،ط1، دار الكتب العلمية ن بيروت ، لبنان ،2002م.

153. **أبو يعلي،** محمد بن الحسين الفراء الحنبلي :الحكام السلطانية ،تصحيح: محمد حامد الفقهي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ،2000م.

154. **أبي يوسف** ، يعقوب بن إبراهيم ،(ت:132ه): كتاب الخراج ، دار المعرفة لطباعة والنشر ،بيروت، لبنان ،1399ه-1979م.

***ثانيا : المراجع :**

1-أحمد حسن : موسوعة تاريخ مصر،دار الشعب ،القاهرة ، دت ،ج2.

2-احمد كمال : الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني ، دار المعارف ،(د ت).

3-أحمد مصطفى المراغي : الحسبة في الإسلام ، مطبعة الحلبي ،(د م)، (د ت).

4-آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع هجري ،ترجمة محمد عبد الهادي ، المركز القومي لترجمة، القاهرة ،2008م.

5-أرشيبالد لويس : القوى البحرية والتجارية، ترجمة:احمد محمد عيسى،مكتبة النهضة،القاهرة،(دت).

6-أندريه ميكيل: جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر،تر: إبراهيم خوري، دار اشبيلية للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 1993،ج4.

7-أنور الرفاعي: الإسلام في حضارته ونظمه، دار الفكر، دمشق، 1997م.

8-إيمان علي بالنور: دور الموالي في سقوط الدولة الأموية (41ه-132ه/661-750م)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا،2008.

9-بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية، تر: حمزة الطاهر، دار المعارف، ط ،2مصر، (دت).

10- بثينة حسين : الدولة الاموية ومقوماتها الإديولوجية الإجتماعية ،ط1، المطبعة الرسمية ، رادس،تونس،(دت).

11- برنشفيك : تاريخ افريقيا في العهد الحفصي من القرن 3 إلى نهاية القرن 15 م ، تر :حمادي الساحلي، ط4 ، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، 1988، ج2.

12- بوتشيش إبراهيم القادري : تاريخ المغرب الإسلامي ،قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة ، ط1،دار الطليعة لطباعة والنشر ، لبنان ، 1994.

13- بيضون إبراهيم: الحجاز والدولة الإسلامية –دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الواحد هجري، ط1،المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان،1403-1983.

14- توفيق سلطان واحمد قاسم الجمعة : دراسات في الحضارة العربية الإسلامية ، دار الكتب الموصل، 1996م.

15- ثابت إسماعيل الراوي : العراق في العصر الأموي من الناحية السياسية وإدارية والإجتماعية ، منشورات مكتبة النهضة،ط1 ،بغداد ، 1965.

16- الجميح إبراهيم بن عبد العزيز :النشاط التجاري والحرفي في مكة في العصر الأموي من خلال كتاب الفاكهي : اخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الملك عبد العزيز ،(دت) .

17- جميل عبد الله المصري :أثر أهل الكتاب في الفتن والحروب الأهلية في القرن الأول الهجري السابع الميلادي، مكتبة الدار، المدينة ، (د ت).

18- الجنحاني الحبيب : المجتمع العربي الإسلامي –الحياة الإقتصادية والإجتماعية ،مطابع السياسة ، الكويت ، 2005.

19- جواد علي : المفصل في تاريخ العرب ،ط2،نشر جامعة بغداد،1413ه-1923م،ج7.

20- جودت عبد الكريم: الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الاوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجري (9و11م)، ديوان المطبوعات الجامعية ،(دت).

21- حامد محمد الهادي الشريف، أحوال غير المسلمين في بلاد الشام حتى نهاية العصر الأموي ، امانة عمان الكبرى ، عمان ، الأردن،2007م.

22- حسان علي حلاق: تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي ،ط1،دار الكتاب اللبناني،بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1987.

23- حسن الحاج حسن : النظم الإسلامية ،دار الفكر،دمشق،1417ه-1997م.

24- حسن حلاق : دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية ، ط1،دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ،1999.

25- حسن مؤنس : معالم تاريخ المغرب والأندلس ، دار الرشاد،دم،2005.

26- حسين إبراهيم حسين : تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والإجتماعي ،دار الجيل ،ط4،بيروت، 1996م، ج1.

27- حلاق أحمد صبحي بن حسن : الإيضاحات العصرية للمقايس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية،ط1 ، مكتبة الجيل الجديد،صنعاء، اليمن ،2007.

28- الحموي، محمد ياسين: تاريخ الأسطول العربي ، دار فؤاد هاشم الكتبي،دمشق ،1364ه-1945م.

29- الحميداني عمر بن محمد: ولاية الشرطة في الإسلام ،دراسة فقهية تطبيقية،دار عالم الكتب ،(د م)،1994.

30- خالد محمد عزب : تخطيط وعمارة المدن الإسلامية ،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،قطر ،1418ه-1997م.

31- الخربوطلي علي حسن: الحضارة العربية الإسلامية –حضارة السياسة والإدارة والقضاء والحرب والإجتماع والإقتصاد والتربية والتعليم والثقافة والفنون ،ط2، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،1415ه/1994م.

32- (-،-) : تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، دار المعارف، القاهرة، 1959م.

33- (-،-) : الإسلام والخلافة ، دار بيروت لطباعة، لبنان ،1969م.

34- أبو خليل شوقي : الحضارة العربية الإسلامية وموجز الحضارات السابقة ،ط1 ، دار الفكر ، دمشق، سوريا ، 1994م.

35- دراسات في تاريخ الجزيرة العربية في العصر الأموي ، جامعة الملك سعود لنشر العلمي والمطابع ، السعودية ،(دت) .

36- الدسوقي ابراهيم : الحسبة في الإسلام ، دار العروبة،(د م)،1962.

37- الدوري عبد العزيز: نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، بغداد، 1959 .

38- (-،-): تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع هجري ،مركز الدراسات للوحدة المغاربية ،ط3،بيروت،لبنان ، 1995.

39- (-،-):مقدمة في التاريخ العربي،ط2،دار الطليعة لطباعة والنشر،(د ت).

40- الرحموني محمد الشريف : نظام الشرطة في الإسلام ، الدار العربية للكتاب ،بيروت،1982م.

41- رشيد أرسن موسى: الشرطة في العصر الأموي، مكتبة السندس، ط ،1الكويت، ،1990م.

42- رفيق المضري :الإسلام والنقود، ط1،مركز النشر العلمي ، السعودية ،1981.

43- رمزية عبد الوهاب خيرو:إدارة العراق في صدر الإسلام ،د.ط،دار الحرية لطباعة ،بغداد،1978م.

44- رينهارت دوزي: تكملة المعاجم العربية، تح: محمد سليم البعتي، دار الرشيد، ط1 ،2011 م.

45- زعرور ابراهيم وأحمد علي :تاريخ العصر الأموي السياسي والحضاري، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1996 م.

46- زيدان جرجى: تاريخ التمدن الإسلامي ، مؤسسة منداوي ، القاهرة ، مصر،(د ت) ج3،ج6.

47- (-،-): تاريخ التمدن ،مراجعة :حسين مؤنس ندار الهلال ،مصر ، 1973م، ج4.

48- سعد بن عبد الله بن أحمد المغلوث : أطلس تاريخ الدولة الأموية ،ط1،العبيكان لنشر ،الرياض ،1422هـ.

49- سعيد الأفغاني :أسواق العرب في الجاهلية والإسلام ،دار الفكر،بيروت،دار الفكر ،بيروت ،1334هـ-1974م.

50- سهام مصطفى أبو زيد : الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي ، الهيئة المصرية للكتاب،1987م.

51- السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس دار النهضة العربية، بيروت،1969م.

52- شاهين حمدي : الدولة الأموية المفترى عليها -دراسة الشبهات ورد المفتريات ،ط1، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت،1962م.

53- شحادة الناظور: تجديد الدولة الأموية في عهد عبد الملك، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، 1996م.

54- شوقي عبد القوي عثمان: تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية(41-904ه/661-1498)، عالم المعرفة ،الكويت ،1978م.

55- شوقي عبد القوي عثمان، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت1990.

56- صالح أحمد العلي : خطط البصرة ومنطقتها -دراسة في أحوالها العمرانية والمالية في العهود الإسلامية الأولى ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ،العراق،1406ه-1986م.

57- (-،-):التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري،ط2،دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1967م.

58- صالح أمين : دراسات إقتصادية في تاريخ مصر اسلامية في عصر الولاة ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،(د ت).

59- صالح محمد الروايضية:زياد بن أبيه ودوره في الحياة العامة في صدر الاسلام، ط1، (د م)،1994.

60- الصلابي علي محمد:الدولة الأموية – عوامل الإزدهار وتداعيات الإنهيار- ،ط2، دار المعرفة، بيروت،لبنان،2008، مج2.

61- (-،-): عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2006م .

62- عاطف رحال: تاريخ بلاد الشام اقتصادي في العصر الأموي،ط1، بيسان لنشر والتوزيع والإعلام ،بيروت ، لبنان ،2000م.

63- عباس محمود العقاد :معاوية بن سفيان ، مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة ، القاهرة ،2013م.

64- عبد الإله الصائغ: الخطاب الإبداعي الجاهلي والصورة الفنية القدامة وتحليل النص، ، المركز الثقافي ، العربي، ط 1، بيروت، 1997 م.

65- عبد الجبار محسن السامرائي : الدولة العربية في عهد عبد الملك بن مروان (56-86ه/684-705م)،دراسة في اصلحاتها المالية والسياسية وتنظبماتها الإدارية ،ط1، دار دجلة ، الأردن ،2016م.

66- عبد الحميد حسين حمودة: أسواق القيروان في عصر الأغالبة(184- 296 ه/800-909م) ، جامعة القاهرة، معهد الدراسات الافريقية، 2001م.

67- عبد الرحمان بشير، اليهود في المغرب العربي(22ه-ـــ242/422- 1171 م) ،ط4 ،عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية،(دت).

68- عبد الرحمن فهمي محمد : النقود العربية ماضيها وحاضرها ، المؤسسة المصرية العامة لتأليف والترجمة والطباعة والنشر،مصر ،1963.

69- عبد العزيز بن صلاح الهلابي: الجزيرة في العصر الأموي ،النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود ، السعودية ، 2003.

70- عبد العزيز سالم : تاريخ الدولة العربية ، مؤسسة شهاب الجامعة طباعة والنشر ،الإسكندرية ،(د ت).

71- عبد الله بن حسين الشريف : الدولة الأموية في عهد يزيد بن عبد الملك ،ط1، دار القاهرة ، مصر ،2005.

72- عبد الوهاب المسيري :موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ط1 ،دار الشروق، مصر، ،1999، ج2.

73- عثمان جمعة ضميرية: أصول العلاقات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني دراسة فقهية مقارنة ، دار المعالي، ط 1، الأردن،1999 ،ج1.

74- العزاوي أسماء عبد الله غني : أثر الموالي في الحياة الفكرية خلال العصر الأموي (41-9ه/661-749م)،صفحات لطباعة والنشر، سورية ، 2017.

75- عزيز أحمد : تاريخ صقلية الإسلامية ،تعليق :أمين توفيق،الدار العربية للكتاب،(د.م) ،1980م.

76- عطية فياض: سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، مصر، 1998 .

77- علي حسن القرني : الحسبة في الماضي والحاضر ، مكتبة دلر رشد ، الرياض ، السعودية ، 1994.

78- علي محمد قلعجي وحامد صادق: معجم لغة الفقهاء ،دار النفائس ،ط2، بيروت ،1988م.

79- علي عبد الرحمان العمرو : هشام بن عبد الملك والدولة الأموية ، ط2،دم ، 1992.

80- عمر أبو نصر : الموسوعة التاريخية العرب والإسلام ، الأيام الأخيرة لدولة الأموية ،ط1، منشورات المكتبة الأصلية ،بيروت ،1962م.

81- غستاف لوبون حضارة العرب: ترجمة عادل زعيتر،مؤسسة هنداوي،مصر 2012.

82- ف،هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ج1.

83- فليب حتي : تاريخ العرب المطول ، دار الكشاف لنشر والطباعة والتوزيع ، بيروت لبنان ،1949م،ج1.

84- (-،-): تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة: جورج حداد وعبد الكريم رافق ،ط3، دار الثقافة، بيروت، 1951، ج2.

85- فهمي نعيم زكي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1973 م.

86- قطب إبراهيم محمد : السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز ، الهيئة المصرية ، مصر ، 1988م.

87- كمال أبو مصطفى، جوانب من حضارة المغرب الاسلامي من خلال نوازل الونشريسي، ط 1، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية،1997.

88- لومبارد موريس : الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى ، تر :عبد الرحمان حميدة،ط2،دار الفكر ، دمشق ، سورية ، 1998م.

89- مازنداني الموسى الحسيني : تاريخ النقود الإسلامية ،ــط3،دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ،1988م.

90- محمد ابراهيم الأصيبعي : الشرطة والنظر في القوانين الوضعية ، دراسة مقاربة بين الشريعة والقانون ،دار المكتبة العربية الحديث ، الأسكندرية ، مصر،(دت).

91- محمد أبو الفرج العش : كنز أم حجرة الفضي (النقود الأموية والعباسية)، مطبعة طبرين ،دمشق ،1972.

92- محمد الحسن أبو الهدى :أحكام التسعير في الفقه الإسلامي، ط4 ،دار البشائر الإسلامية، بيروت ، 2000م.

93- محمد الطيب النجار : الموالي في العصر الأموي ،ط1، دار النيل لطباعة ،دم ، 1949م.

94- محمد المبارك : الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية ،ط1،دار الفكر،(دم)،1387ه.

95- محمد رضا : محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،دار القلم لطباعة والنشر والتوزيع ،لبنان ،2003.

96- محمد سهيل طقوس : تاريخ الدولة الأموية (41-132ه/661-750م)،ط1،دار النفائس لطباعة والمشر ،بيروت ، لبنان ،1431ه-2010م.

97- محمد صبحي بن حسن حلاق: الإيضاحات العصرية للمقايس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية،ط1 ، مكتبة الجيل الجديد،صنعاء، اليمن ،2007م.

98- محمد ضياء الدين ريس:الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية،ط2، دار المعارف ،مصر ،1979.

99- محمد عقيل : نقود إسلامية من فلسطين ،ط1،إصدارات أي-كتب ،لندن ،2017.

100- محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ،ط1، دار الشروق، بيروت، 1993م.

101- محمد كرد علي : دمشق مدينة السحر والشعر، مؤسسة هنداوي،مصر ،2012.

102- (-،-): خطط الشام ،مطبعة الترقي، دمشق،1926،ج4.

103- محمود محمد الحويري:الأوضاع الحضارية في بلد الشام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر من الميلاد،دار المعارف،الإسكندرية،1979م، ص130 .

104- مصطفى أبو ضيف : دراسات في تاريخ الدولة العربية،عصور الجاهلية والنبوة ، والراشدين والأموين (1-132ه-622-749م)،ط1، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء،المغرب ،1986م.

105- مصطفى صادق الرفاعي :تاريخ الأدب العرب ،مكتبة الإيمان،ط1،القاهرة،1997م.

106- مناوي المحمد عبد الرؤوف : التوقيف على مهمات التعاريف ،تحقيق: عبد الحميد صالح ،دار الفكر بيروت،1410ه-1990م،ج1.

107- موسى لقبال: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ،ط1،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1971م.

108- نادية نوري علي :نشأة مدينة البصرة وتطورها العمراني في القرن الأول هجري،(دم)،(دت).

109- نجدة خماش: الإدارة في العصر الأموي ، دار الفكر،ط1،دمشق،1980.

110- هاشم حسين ناصر المحنك: موجز تمصر الكوفة وعمرانها حتى نهاية الخلفاء الراشدين ،دار أنباء للطباعة والنشر، العراق ،2006.

111- هاشمي الرحيم كاظم و عواطف محمد العربي: الحضارة العربية الإسلامية ، دراسة في تاريخ النظم ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة،2002م.

112- هشام جعيط : تأسيس الغرب الإسلامي –القرن الأول والثاني هجري –السابع والثامن ميلادي، ط1،دار الطليعة ،بيروت ، لبنان ،2004م.

113- هيو كينيدي : الفتوح العربية الكبرى ، ترجمة : قاسم عبدة قاسم ،المركز القومي لترجمة،ط1،القاهرة،2008م.

114- ويل وايريل ديورانت : قصة الحضارة ، ترجمة : محمد بدران ،دار الجبل ، بيروت، (دت)،ج13.

115- يسري محمد أبو العلا:المعاملات الاقتصادية للأسواق في النظام الإسلامي ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2007 .

116- يوسف العش: الدولة الأموية ،ط2،دار الفكر،دمشق،سورية ،1406ه-1985م.

***ثالثا : المعاجم والقاواميس:**

1-الزركلي،خير الدين : الاعلام ،دار الملايين،ط15 ، بيروت 2002، ج 4.

2-علي محمد قلعجي وحامد صادق: معجم لغة الفقهاء ،ط2 ،دار النفائس ، بيروت ،1988م.

3-مجمع الغة العربية : المعجم الوسيط ،ط 04 ، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004م.

4-الفيروز ابادي، محمد الدين محمد (ت817) : القاموس المحيط ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، لبنان ، دار الجيل ، ج3.

5-(-،-): القاموس المحيط، تحقيق : مكتبة التراث، اشراف: محمد نعيم العرقوسي ،ط8، مؤسسة الرسالة ،1427ه-2005م

***رابعا: الرسائل**

1-أحمد الصديق : الرقابة الإدارية في الدولة الإسلامية منذ نشأتها وحتى نهاية العصر الأموي ، رسالة دكتوراه،جامعة أم القرى ،1413ه.

2-أحمد علي علي : التعبئة العسكرية عند الأمويين ، رسالة ماجستير،جامعة القديس يوسف ،بيروت،1979م.

3-براك عبيد عوض المطيري: التاريخ السياسي والحضاري لأقليم البحرين منذ ظهور الإسلام وحتى قيام الدولة الأموية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، إشراف: محمد أبو العزم ، محمد أحمد أبو الفضل ، جامعة طنطا ، 1998م.

4-ثريا حافظ عرفة: الحياة الإقتصادية في بلاد الشام في العصر الأموي،رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ، مكة ، السعودية ، 1409ه-1979م،

5-الخرابشة محمود ، عبد الحليم : الحياة الإقتصادية في بلاد الشام في العصر البزنطي (ق6م)،اشراف :سلامة صلاح النعيمات ،أطروحة دكتوراه في التاريخ ،الجامعة الأردنية ،2010.

6-ربيع عولمي :مكة ودورها الثقافي والديني في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم ، ،إشراف : ذراع الطاهر ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008 .

7-الزهراني رحمة أحمد : الحياة الساسية ومظاهر الحضارة في بلاد اليمن في العصر الأموي (41-132ه) مذكرة دكتوراه في التاريخ الإسلامي ،إشراف: عبد الله بن سعيد الغامدي ،جامعة أم القرى، السعودية ،2003.

8-سحر يوسف القواسمي : التجارة ودولة الخلافة في صدر الإسلام من فترة الرسالة وحتى أواخر الدولة الأموية ، مذكرة ماجستير ، نابلس ، فلسطين 1419هـ/1999م

9-عبد الله موسى محمد النوافعة: المدينة المنورة في العصر الأموي دراسة اجتماعية إقتصادية ، ثقافية ، رسالة ماجستير في التاريخ ، كلية الدراسات ،الجامعة الأردنية 2003.

10- عصام عيدروس الجعفري : التطور الإقتصادي في عصر الدولة الأموية –دراسة تحليلية وتقويمية –رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى،السعودية ،1992م.

خامسا : المجلات والحوليات:

1- أمين محمود عبد الله: طرق الحج والتجارة العربية في العصر الإسلامي، مجلة الفيصل، العدد18، دار الفيصل الثقافية، المملكة العربية السعودية، 1978 .

2-جلبلة الهاشمي : الإصلاح المالي والإقتصادي في سياسة عمر بن عبد العزيز ، مجلة المورد، العدد5، دار الحرية لطباعة ،بغداد ،1974م.

3-سعد محمد حذيفة الغامدي، الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند، حوليات كلية الآداب، الحولية التاسعة، جامعة الكويت، 1988.

4-سهيلة الريماوي : مدينة حمص عند الفتح الإسلامي ،المؤتمر الدولي الرابع.

5-شوقي عبد القوي عثمان، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت1990.

6-عبد الرحمن الشقير :سوق حجر اليمامة ، مجلة صحارى ،عدد5، **2003.**

7- عريبة قاسم أحمد : دور المال في سياسة خلفاء العصر الأموي –العهد المرواني ،المجلد 18،العدد1،جامعة تكريت للعلوم ،2011م

8-قيس حاتم هاني الجنائي:استخدام السفاتج في النهج الإقتصادي العربي الإسلامي ،مجلة كلية التربية الأساسية،جامعة بابل ،عدد الأول ،2009.

9-محمد المعتصم : المدينة الإسلامية وخصائصها ،حولية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية ، جامعة قطر، العدد الثاني ، 1400ه–1980م.

10- مناتي كريم ماهود مناتي : دور الأسواق في الحياة الإقتصادية لبلاد الشام في العص الأموي ،مجلة الأداب المستنصرية ،عدد 88، 2019.

الفهارس العامة

أولا : فهرس الأيات والأحاديث

أ- فهرس الآيات:

ب- فهرس الأحاديث: قال صلى الله عليه وسلم

ثانيا : فهرس الأعلام

ثالثا : فهرس الأماكن :

رابعا: فهرس القبائل والجماعات :

Summary:

This thesis deals with economic activity in the Islamic Umayyad dynasty in the Islamic East, so the topic was chosen Market Management in the Umayyad Dynasty (41 AH-132 AH) as a research topic submitted for a doctoral thesis in medieval history, specializing in economic conditions in the Islamic East during the century (1 AH-7 AH) / (7 AD-13 AD).

Focusing primarily on the commercial policy, which is the management and organization of markets and their contribution to the economic life in the Umayyad state, in addition to the efforts of the Umayyad authority in managing the markets, organizing and monitoring them and ensuring their security, and for this the Umayyad caliphs and governors followed various procedures, means and ways to promote the market sector and trade successful, active and effective, it is a reflection of the development of the state and the impact of its effects, and accordingly the subject was exposed to the commercial markets and their management within the limits of what benefits and serves the subject. The economic life in the Islamic East and the interest enjoyed by the Umayyad authority, and the identification of the Umayyad markets in the Islamic East and their economic, social and cultural role, and how they are organized and important.

Research on the subject of the markets of the Umayyad dynasty gives us the opportunity to address the following problem:

What is the policy adopted by the Umayyad dynasty in regulating markets?

Through the study of market management in the Umayyad dynasty, which lasted the period between (41-132 AH), a set of results can be reached as follows:

- Reaching the organization of markets in the Umayyad state a great deal as the markets face of internal trade, in terms of control and supervision (worker on the market), which made it an example to be followed at the present time, and perhaps most of the types of control that did not know economic thought only recently, was present and to a large extent applied in the Umayyad era, in addition to the element of self-censorship that characterized Islam as the state relied on the police and introduced many organizations, which were Well organized, thanks to the management and guidance of the caliphs and governors.

- The Umayyads were keen on the quality of the currency, and limited the process of issuing money to the state alone, in a way that positive economic thought had not reached until recently, and as a result of this and the prosperity of trade itself.

فهرس المحتويات: